

مكتبة
الملك
العثماني

في القضاة

عشر

1

كما الصلوة

كتاب الطهارة كتاب الصوم كتاب الحج كتاب النكاح كتاب الطلاق
كتاب العتاق كتاب الايمان كتاب البيوع كتاب الاجارات كتاب
الوكالة كتاب الشرايات كتاب لوب القاضية كتاب الدعوى
كتاب الاقدار كتاب الجنائز كتاب الغصب كتاب الرهن كتاب
الاكراه كتاب الوصايا كتاب الوقف كتاب العارية كتاب الوضوء
كتاب الشراكة كتاب المضاربة كتاب القسمة كتاب الصلح كتاب
الكفالة والحوالة كتاب الشفعة كتاب المزارعة كتاب المأذون
كتاب الهبة كتاب الصيد والذباح كتاب الاضاحي كتاب السير
كتاب الفرائض كتاب الحظر والاباح كتاب الخيل كتاب لوب الفقه
كتاب القواعد



مجموع في الفقه
كتاب الفقه

٢٥٩

Suleyman
MCA ADE
HUSEYIN PAHA
259

كتاب
الكتاب
بدرجته

224

والتفاسد بالاعتق
دون للتواضع وفي
ما سجد على ما

على الغسولة فترتد أصابع جازوا فلا تتركه خاف واسع بعضه خال عن القدم اذا كان مقطوع الاصابع وطرق
 في موضع الاصابع فان كان مفترقا ثلثة اصابع او اربع اصابع فقدمه لو كانت قاعدة يمنع المسح والاقبل والاخرى
 الاصابع وان كان في موضع الابهام فان خرج الابهام وجازناه يمنع وخروج الابهام وجازناه لا في الاصابع
 وان كان الحرق من قبل الاصابع ونظرت الا انها لم يخرج لم يمنع من مسح على الجبهة فرض الاستنجاء
 وقيل يكفي بالاكس وعن المصنفه رضي الله عنه في المسح على الجبهة في رويان عن عيسى بن عيسى عن
 لشقاق الماء عليه ان قدر والاصح ان قدر والا يغسل ما حوله وان عجز عن الوضوء لشقاق في يديه
 يستعين بغيره ليوضئه وان تيمم ولم يستعين جاز وان كان في رجله شقاق جعل فيه دوا
 يوم يمار الماء عليه لا يبالى بصله فخره ولا يكفيه المسح وكذا اذا سقط ظفوه فغسل فيه دواء فان كان له ابعده
 الوضوء عن يديه فرض غسل المسح على الجوارح باصبعه آفة فادخل فيه مرارة ومسح جاز ولا يكره عند
 الامام الاظم رضي الله عنه ان كان في يده بول الشاة بكرة والا فلا ومسح على جميع عصابة المقتصد مع فرضها
 في الاصح ما لم يمسح المقتصد وكذا في جراحة اخرى وكذا في غرضه غسل المسح على عصابة وان شذنا على
 حدث بخلافه فحينئذ امر الماء على موضع الغسل في طو لا يمتنع بالاصابة صرف المبلل من عضو جاز
 في الغسل لان الوضوء مسح بخلاف اصبع واحد او باصبع عدة قدر ثلثة اصابع اليد لم يجز في الاصح
 وباصبع اذا بل ثلث مركات في ثلثة مواضع جاز مسح راسه ببلل كفة جاز وببلل لحيته لا ببلل عصابة
 مسوحة باخرى لم يجز المسح اصحاب المطر قدر ثلثة اصابع اجزئي من المسح من ماء الغسل والوضوء
 على الزرع مسرعة عن الوضوء فعمل جارمية ان توضئه دون امراته والاولى ان لا يستعين
 بغيره في الوضوء بكرة التفتيح والاحتياط في الماء والتعفيف في قرب الماء على الوجه والاولى ان
 المضمضة باليمين والاستنشاق باليسار لوضاء ثم استنجى لم يغسل وضوءه في نوم في صلوة لا وضوء
 عليه سكت بحيث لا يعرف الرجل من المرأة انتفض وضوءه نام في سجدة تلاوة في الوضوء وسجد
 صلوة لا الايلاج في اليها لم لا يوجب الغسل خلاف اللواة اختلفت ولم يخرج ما يؤيان وجدت
 لثة الانزال فعملها الغسل اجنب كافر ثم اسلم وجب الغسل وقيل يستحب يجتنب اجنب ثم افاق قبل
 لا غسل عليه العجين الطفارة من غسله والزر والطحام بين انسان لا غسل الجمعة للصلوة لليوم
 جب غسل ثوبه يلبس ان يجوز له قراءة القرآن ومسح الصحف ان غسل بين مله طول لو خرج بصبر عشرة
 عشر جاز الوضوء منه لوضاء بنج ذائب يتقارط جاز بول الخفايش وخروا لا يغسل الماء وفي
 بول الفارة فقل لان غرض من حوض حمام وبين نجاسة الماء يدخل من الثوب متشابها لم يتنجس
 دانا

غيره

شبهه

الحائض التي
 كذا في الوضوء

انما

دانا

او دخل كفه انما لم يتنجس كذا روي في الاصح دون الاناء سور الحافض والحافض طاهر لوضاء ووضع
 قدميه على ارض نجسة ان كانت صلبة باليسرة ولم يغسل لاش عليه وان كانت رطبة والرجل باليسرة ويرت الرطوبة
 في قدميه يتنجس كلب اخذ عضوا من اوثبه حال المزاج نجسه وحال الغضب لا يوجب غسل الماء ثم تغسل
 نفسه فاصاب ثوبا نجسه ولو غرض من المطر لا اذا لم يصل الى جلد حوض عشرين في عشر لم يتنجس بجمامة
 وفارده وقعت في بئر فظن لم يغسل بالانقياس طوي جرد المطر في منار من سطح لم يجل من غدران فالما
 طاهر اذا كان اكثر السطح طاهرا وكذا ان كانت العذرة عند الميزاب والثر الماء لا يلا في العذرة غسالة
 الميت لا يتنجس ثوبه غسالة ما دام في غسله ما طاهر اخطأ نجس او عكسه فهو نجس في الاصح وقيل
 العيش الغالب متى تيسر على البدن لم يكفه المسح بل يتنجس ببلل جازي وترك ليلة طهره لاداء
 من بول قبل خفا في غسلها ثلثا ونشف الماء بخرقة صبي فاعلى في امة ثم ارفع منها ثلثا رطبات
 ظهرت غسلت يدها من خباير نجس ثلثا ظهرت ثلثا بالانقياس بالذكاك مع التسمية استقبه
 موضع احادية النجاسة من ثوب يغسل الكل ويقل نجس الاستنجاء على مسحة لوقت كل صلوة
 بلا بول او غايط ترك الاستنجاء مع ستة العوزة افضل من عكسه لا تقديس في الاستنجاء وبعض
 حتى يطهر من قبله ويظهر بغير طهارة موضع الابس باستدبار مستنج لم يرفع ذيله الاستنجاء بما
 بارودة الشاة افضل ولا يقرأ القرآن في المستنج والغسل مسح على خف يتخذ من لود جاز كذا على
 جود بين يستعان على الساق كذا على جاز ونجس ان كانت اللقافة ذات طاقين وقد شذت بابراطات
 بيت لا يدخل فيها ثلث اصابع اليد الاستنجاء شرط التيمم في المختار ويلزم تحصيل الاصابع وتحريك
 التيمم بطين جاز لك لا يفعل الا اذا خاف فوت الوقت كذا الملح ان كان جليلا لا يابا يصل
 على خبازة بنجم ثم انه باخرى وينها من الوقت ما يمكن ان ينوذا لا يصل بذلك التيمم بنجم مسح
 تلاوة او صلوة خبازة يصلح ويكتفى مسح ودخول مسجد لامع ريقه ما يليه بمن مثل ذلك الوضوء
 لزوم الفراغ ونجس فاحس التيمم بزيل النجاسة عن يديه بخرقة او تراب ولا يلزمه بنجم لدخول مسجد
 عند وجود الماء وكذا اللثوم المبتدأة كمارات الدم تقصد عن الصلوة وغيره فاذا رأت تصابا
 وظهرت صار عادة لها عذرا وموضعا حاصت من ذب فليس يحض نامت طاهرة وقامت حاضا
 فوضها من حين نامت وفي عكسها طهرتها من حين قامت يخرج الكسابة عن الجبض لمحو الانقطاع المعجلة
 حال الكف لعل حرقا لا آية وفيما دون آية خلاف مسكت الفتنة بالكل المتفطرة جاز دون
 المصحف للحافض واجنب زيارة قبره ودخول معبد وقراءة الدعوات اللهم انما نستعينك بجوار اذا ان
 وكوه

بنا

لا تقصد

حدثنا

يستحب للحائض في وقت كل صلوة ان تتوضأ وتجلس في سجدة واحدة وتكمل مقدار اداء الصلوة
لو كانت طاهرة بلغت ورات يوما وليلة هكذا شهر فحشرة من كل شهر حوض من قرب
امرأة الحائض استغفر الله تعالى ويستحب ان يتصدق نصف دينار **كتاب**
الصلوة فيما ينبغي للمصلي ان يفعل اولها ومكان الصلوة وما يفسدها اولها في المروءة
من يدي المصلي في الامام والمقتدى في الشرايع والحج والظهور والوقوف في الجمعة والعيد
في الصلوة بعزات في المسافر والمريض في سجدة التلاوة ثم السهو ثم الجحازة ثم صلوة الكسوف
والخسوف والاستسقاء فيما ينبغي للمصلي ان يفعل الى اخذ ثوبين فرض الوقت جازا لانه
الجمعة ثوبين ثوبا وسلم على الرابع جازا ونحت بنية يصنع بنية على شماله حين كبره لا عقب الشاء
والأفضل الوضع في كل قيام فيه ذكر سنون يكره جعل شي من القرآن في الصلوة الا اذا كان
ذلك ابر عليه في الفاتحة في صلوة على قصه الشاء جازا في الفاتحة او غير ذلك وادله
الدعاء للقرآن لا بأس به السجود لا ينادى باحد القديسين والجمعة او الالف وباليدين و
الركبتين لم يلزم نقل قومية بعد ما كبر المكان يحسن الى طاهر صحت صلوة الا ان يتناول
فرض عليه في مكان يحسن وقام عليها جازت صلوة ولو لم يفرشها لا يصل على بساط في ناحية منه
نخاسة جازت ان كانت في غير موضع قيامه وسجوده وفي موضع سجوده روايان بساط فيظن
تجشنت بطائفة صلى على ظهره في موضع النجاسة لم يخرجه الا في وجاسة خشو الجماعة يمنع وقوله
اللبنة في الآخرة وهو على ظاهر ما لا الصلوة في الحجام والمخرج والمقبلة يكره وقيل في الحجام ان
في صور ومما قيل لا يكره قراءة القرآن في الحجام برفع صلوة يكره وبدونه يحسن يسمع ما لا ينظر
الى عورته لم يفسد صلوة في الاصح نظر في صلوة بشهوة الى فريخ امران المطلقة صار به مراجعا
ولم يفسد صلوة في الاصح رقع اليدين لا يفسد الصلوة وقيل يفسد ابتلع في الصلوة شيئا من
أشياءه لا يفسد وان كان قد رخص في الاصح فافعلها وعاد بلا ارادة لم تفسد صلوة الحجام
في العمل الكثير ما يقع به عند الناس انه ليس في الصلوة سبج اذ ادبه الاعلام انه في الصلوة لا بأس
لذا لا يستحب لو وقع ما بين يديه أو أوسى بين يديه أو بين يديه **باب في المروءة**
بين يدي المصل يكره المروءين يدي المصلي في الصلوة في موضع سجدة مطلقا لا ما
وراءه في الاصح وفي السبج لا يسمع المروءين يدي الا يحايل من استطوانة وغيره الا اذا كان المسجد
كبير ونحوه في حدة **مسائل المروء والمقتدي** وقت ادراك فضيلة الاشارة

النوازل

قوله عليه السلام لا تقار
بين يدي المصلي ما عليه في المروءة
لو وقع اربعين

شيء

حالم يفرغ من الشاء الاصح اقتدى بامام وفي نعمة انه فلان ولم يكن جازا وان اقتدى بطلان لا
الصلوة خلف صاحب موى لا تكفّر جازا وفيما تكفّر لا اقتدى الاخرس بالامم صح وعكسه
لاخرس او اعمى صلي باخوس جازت صلواتهم وان كان المقتدى امتا فسد صلوة الامام
الاخرس والقوم كامامة الامم القائل اقتدى بامام ونوى فرضا آخر لا يصير شارعا في الصلوة اصلا
اذا وقع تكبيره قبل تكبير الامام منقطوعة اقتدت بمقتضى محاذية افسدت صلوة فيما احسن
ومن ما يجب فوضا او جاء يقضيان محاذية افسدت صلوة فيما لحقادون ما سبقا اقتدى على
وقام بخلافه اس الامام ذكر الحلو في الجور والخرس يجوز تقدم مقتدى على امامه وناحر الامام عنه
لا يرفع رأسه من ركوع او سجدة قبل ما قبل يبعث ان يجمع خفي الامام وقوله كوز الصلوة ففتح عليه
مقتدى جازا ولو استخلف لا يفسد صلوة الا اذا لم يفر ما يجوز الصلوة قرأ من مصحف نفسه
صلوة اقتدى فيها سبقه شي فانتهى ينفذ ما سبق اقتدى وامامه سبقه بالثناء ينفذ ما لم يقرأ
امامه وقبل ينفذ فيما خاف لا فيما جهر وقيل شئ في سكتة حتى الامام في السجدة كبره لا يفسد
ثم لا يخطا ثم يسجد ولا يركع ولو ركع وسجد فسد صلوة صلي للثناء علم انه لم يقبل في السجدة
فيل لا يقف في الرابعة حتى ينقلب نفل الشيخ الامام **مسائل التراويح**
اداء التراويح في سجد افضل اذا كان امامه يقرأ قدر السنون وهو قدر ما يقرأ في العشاء السعد
شفعا منه ثم يقف لاشي عليه بكرة النفل جماعة في غير حضن لذل الوقت وقيل الوقت لا يقوت الوقت
لا قيام من الايعوف القنوت يقول يارب ثلثنا وقيل الامم اغفر لنا وقيل اللهم ربنا آتنا في الدنيا
الاخرة **مسائل الجمعة** اصل بنا لا يحد يوم التوبة على أهل السوء
الجمعة اذا كانوا على قدر فرسخ في المختار يجوز الجمعة والجمعة في فناء المصر وما وان يكون على قدر غلوة مع
أن تأوى السفر اذا خرج اليه بقدر كذا اذا انتهى اليه شرع في الاربع فافتح الخطبة يقر في الاصح كذا الاربع
قبل الظهر اذا قيمت فرض الوقت يوم الجمعة الظهر في الاصح ادى المغرب بعزات بعد فان لم يجد
حتى طلعت الفجر انقلب جانباً **باب في المسافر والمريض** في تكبيرات فوط لا يقصر وفي حوض وليا يفسد
من خرج من بخارا وقيل اذا خرج من العراق يقصر وقيل من الرض يحجح للمسافر بين صلواته فعلا
لا وقتا المتفضل قاعدا يقعد في الشاء كما في سائر الصلوات كذا في حال القراءة فيما يجتاز للفقوى
يكره عند غيره من السجدة ان يرفع اليه يسجد عليه فان سجد عليه ان خفض رأسه للركوع والسجدة
اجزاء والا فلا يعمى عليه او جفن او عجز عن الاجابة بالراس فدام اكثر من يوم وليا سقطت عن الصلوة

مقتدى

مطلب
ما خلا الامم
المقتدى

الصلوة

في سجد التلاوة

والكثرة بالساعات وقبل شدة اوقات سجدة التلاوة فقل فيها آية
اخرى لم يلزمه سجد كذا كون في الركوع وجوب السجدة بتعلق بقرآنه حرف السجدة مع
شي قبلها او بعد ما سلم قرآن السجدة ثم انزل ثم اسلم سقطت سدا في الزمعة كذا المجنون
الغير المطابق قول الزمعة اذا افاق نزل سجد في صلاة تركها ان نوى ولم يتكلم فيها الركوع
نزلت آيات اتم راي فوجاه السجود للتلاوة لا السجدة عليه فصل ونسب ان يسجد قطعية السجدة
وقبل **س** سمع سجد من الطولي لم يلزمه في الاصح ومن الناهي يلزمه وقيل لا يثبت المقيد
لا لا سجد وجبت بقراءة الاحكام بغيره وقيل لا اخفا ما في قوم بقره يسجدون ولا يسجدون لا
باس ولا يلزمه الا احكام ان يقرأ ما في صلواته يخاف فيها ولا في الجعة والعجاس لولا كان القوم
لا يسجدون فصل سمع سجد سجد مع تاليها ان اراد اتباعه فدرت صلوة ولم يجز عا
سمع العمل الكثير يقطع مجلس التلاوة والكل في ذلك قليل والبيع والشر اكثير **مسائل**
السجود شرع في الصلوة على النبي عليه السلام في الفعنة الاولى لزوم السجود ولو زاد في الفعنة
لا ولا فاح قبل تشهد لزوم السجود وبعد الاثنية قبل سورة لقوله وبعد لا كذا في الاخير
لم يلزم كذا اول تشهد لزوم وثانيه لا شئ في صلوة فتفكر اطال بحيث شغل عن شئ من افعالها فان
كان بين السجدين او في الفعنة الاولى لزوم السجود والافلا ترك الفعنة الاخيرة سهوا واقتضت التفر
لا تف قبل سجد ومما انف سجد للسجود في الصلوة لا يفتة ويجوز ثانيا وقبل بقدره
بين ثمانية وثلاثة لا يفتة في الاصح سلم على ثمانية ظهر في جمعة او في عشا ينظر تراوح فدرت
وقيل انه اتم يتم حادام في المسجد فترسك انه صلى ثلثا ام اربع لا شئ عليه وقبل الفرائض
ثم باخذ الميتقن صلواتا مستيقن واحدا بالتمام واخر بالنقصان وشك الاحام والقوم فلا اجادة
الا على الميتقن بالنقصان **س** لا يسجد على الاصح يسجدوه ولا حنفر وجهه فيما خافت
وعلى المبتدئ السجود في الركوع او سجده او تشهد في قيامه او ركوعه او سجده فلا سهو
جهه بالشهد او الشا لا سهو عليه الاصح لا يتابع الاحام في سهوة وبانه في آخر صلوة سجد
فسيجد ثم سجد فلا سهو عليه بخلاف المبتدئ في سجود فقام ذكر الاحام ان عليه سهوا يتابعه قبل السجود
ظن الاحام سهوا فجا بعد موقوف قبل قيده ركعتين ان لا سهو عليه في صلوة
المبتدئ في الاصح سلم عليه سهو وتلاوة وصلوته فان سلم ذكر الصلوة في التلاوة فدرت
وان كان ذكر السجود خاصا بوجه وبقي الاول فالاول سلم المبتدئ ساجدا بعد الاحام لزوم

اجزاء
تلاوة

مسائل الجنازة

السجود بقرار ناله لا احكام قام الا الخامسة وقد تعد لا يتابعه بل ينظر من عوده فيسجد بعد
الاخيرة منه ولا يمتد لا بفعل ولا بفعل والشهد لا بفعل ولا بفعل والباقي لا يخرج
الكل الولد حيا فقامت يصلي عليه والا فلا وحده الاكثر من قبل الرجل سرته ومن قبل الداس
صدره وجد من الميت يمسح الرأس يصلي عليه ويلامس رأسه لا الا الضم مع خفف رأسه
او رأسه وكلمه بلارأس يصلي عليه والقسماء على حد اثنان الشهد بوجوب صلواته هو عاقل
او رفعه من مكان جرد او لقائه يوما وليلة الحنفى يعمل في رواية وفي الاصح يمسح او يلمح
بالسنة او هو مره هو نفس مثل لباسه اذا خرج للعبيد والكرامة ما لبس عند زيادة الوفا وقيل ما لبس
المرة في الغالب يتبع على الميت بكفن فافترسه سبع او حمله على سجد فرب السجود الى
المقبره التيمم لصلوة الجنازة لم يخف بغير الامام والولي في الاصح الامام الاعظم او له بهما سلطان
كل من امام المراء والمقامي ثم امام الخ ثم ترتيب العصبان غير ان الاب مقدم على الابن هنا
يبدل في الحل يمين الميت الجنازة والمسلم يرضى دار حرم كافر والكافر قويمة المسلم لا واعى الميت
في قبره يقول بسم الله وعلى حلة رسول الله ويصل القبر من تقع به الكفاية نقل الميت من بلد الى بلد
مباح **س** يستحب اعادة اذان الجنب والمرأة والسكران والمجنون اذان المراق لا بكه الا
رواية عن الامام اذن مسافر راكب الجنازة اذان قاعدا لنفسه دخل المسجد والموتى يقيم بقدر
المعبر في الجمعة اذان المنب وقيل اذان المنارة ان وقع في الوقت الاسفار بالفضل اليمز ولغة
تأخر تأخر المغرب بكه الا في السفر او كان على المائدة انت جنازة وموجب بها المغرب قدم المرأة
بجودة في حق الصلوة انكشف شئ من شعرها ومن سافرها وظهرها ما لوجه بلغ احدتا ربع
يمنع شئ فاحسب تباع الصدر ومن كبره متبوعه والذكر عضو والانثى عضو عا عند كسوة كيال
فان منع عزرا لا ثوب ان صلت ثيابه انكشف ربع سافرها وقاعد لا يصل قاعد الا اول المرأة ان
يصلي بغير قناع استقبله الثوب الطاهر حتى وان كانت الغلبة للنجاسة التوجه الى القبلة يفتح عن يمينه
في الاصح قبلة يلا في يمين يمين الشا والصيف حتى في ليلة مظلمة في مسجد جاز في السفر لا يترك اجرتها
الا باخبار من يمين احد في كل الموضع ترك القبلة من خوف عود او شئ جاز كفي المقدس نويت صلوة الامام
كبر قبل الاحام لا يصيب شاة في صلوة نفسه في الاصح ظهر وعمر من يمين الابرص الاول كبر لها لا يصير شاة
في واحد نيت الصلوة ثم نوى الشروع حال الثنا صح كذا افتر البصص صل الخس في بواقيتها ولم يعرف فوضتها
لم يجز كبره لا اقناع وهو لا الركوع اقرب لم يجز الاقناع فالاقتناع كل التوجه بخلاف الركوع في المشرق

اذان

في الاذان

في سجد العورة

افعال الصلاة

فما جهر افضل رفع راسه من الركوع برب طاء راسه للركوع فان كان الى الركوع اقرب من القيام
 جازوا الا فلا سجدة على جاورس لم يصح ينظر في سجدة الى خفيه انكروا خفيه القعدة الاخيرة لا يلف
 لا يتجاوز في الصلوة فان عليه يصنع بين على فته بكثرة تخفيض العين وتغطية الفم وقام الامام
 في غير الجواب الا لفورة ورفع كفيه الى المرفعين وان يكون بين يديه نار صوف لا تنفخ او يكون صورة
 ما يعبد لا صورة بحيث لا يبدل ولا ينظر او يدخل في صلوة ولم يزل او غاب بغيره فقلبه الى الامام في ركعة
 كره ان يركع دون الصف وان يشبه غيره كالي شهادة من كان تبعاً لمسافر يصير مقبلاً باقامته كمن
 وخشيش وعبد عبد فرجع مولاة فضل الجا وتزل القعدة الاولى ثم اخبره المولى بنية السفر حين خرج
 بعد الصلوة وقيل لا قدم مكة حاجاً في عشرة الا نفي وهو يرد الاقامة بها سنة تفقر حتى ترجع من هناك
 لانه يحتاج الى قضاء المسائل فصار كنية الاقامة في غير موضعها فنية الاقامة في موضع لا ياء فيه لم يصح من
 اهل الطاء من اصحاب الاثنية والجماع يصح في الاصح خرج مسافر ثم بداه ان يرجع فينبغي
 وينبغيه اقل من ثلثة ايام ثم اقدم فيقيم ثم اصد لونه ركعتان مسافراً في الظاهر اربعاً فسلم على
 ركعتين لاشي عليه صلى مسافر مسافر ومقيم فاحدث فاستخلف المقيم لم يلزم المسافر الا انما
 يصلي على الدابة سوى المكتوبة وسنة الحج ولا يجوز ان يصلي على شية نذر ان يصلي على الدابة اثان
 في غير اقدس احدهما باخر جازاً نفلاً وفرضاً في خوف من عجلة لا شير جازاً وعلى بعير لا يخرج عن الفقهاء
 والسجود بسبب طين صلي ثانياً بايما والراكب ان يركب في ركعتين والافطيمها ويؤتمرها ان قدر
 والافس سبه هاتوجه ان قدر والافيد في صلوة في نوبة دون الكثرة الفاحش من السكوا المكفوف
 بحرية في الاصح صلى وهو حامل ميت لم يغسل او قتل او جرح او كلب لم يجرى في ركعتين
 وشهد بدمه وولده برة ولم يزل يذبح جازاً يغسل مذبحه كذا قيل لانه ساء وولد انما احتلام
 ولم يترك بعيد الصلوة من اقرب يوم اليه راي في نوبة نجاسة لا يبرئ حتى اصاب لم يجد شيئاً صل في نوبة
 يهودي او مجوسي كره صلى في نوبة جرح وكلب فسدت وسنور وجية وفارة لا يكره ان يجنبه قراءة الامام
 فقال بل او نعم او اري لا يفسد وتبسم الله من وجع ففسد وقيل لاواه من مريض لا يقدر على الانشاع
 عتقه وباجانبه يؤمن بفسد وبالحمد له عند عطاس لا ويرى حبل القديس ويحكم في لاراي على نوبة
 امامه شيئاً الكثر من دم طنة نجاسة ولم يكن يغسل جملته في صلوة لم يبرئ من الماء من يورفع البناء
 ومشيئة الماء بعيد لا وعلمه كل عضو ثلثاً لا ينجس والسنجاءه ينجس كسفت در اعينها عند غسل
 البدين ينجس في الاصح امام احداث فوضاء في جانب المسجد ينظره القوم اجزاء المنفرد او انوضاء

وما يكن في الصلوة

الصلوة على الراحلة والسفينة

الصلوة بالنجاسة

ان يخرج فاه والافلا

الحادث

المنتهى

بعد الحادث ان شاء الله ثم في ان شاء في مكانه الاول كذا المسبوق احداث امام فاستخلف من جاء
 ساعته قبل ان يقضى جاز الخطبة لم يعلم ان الامام لم يصلي اربعاً يقعد في كل ركعة امام احداث
 فقد تم غير منوفى فلم يقم مقامه حتى قدم غيره صحح امام مسافر استخلف مقبلاً فانه يتم صلوة الامام ثم يقدم
 مسافر ايسرهم ولم يسلم على من يتم صلوة قائماً قليلاً وقد ران في سجدة فاعاد فسدت ويجوز له ان يجلس
 في صلوة الكسوف بجماعة صلى بائله اتم الكسوف وامرته ونحوها في اكلية لم يكن انتهى الى المسجد وقد ضل
 بالجماعة ان دخل صلي والاي طلب الجماعة فاستبغى ان يصلي في مسجد بني على سور المدينة وان استخفت
 غنوة جاز يذهب الى اقدم المسجدين بناء فان استوبا قال افرهما بابا الى بيتهم وان استوبا قال العاتي
 مختير والبقية يذهب الى اقلهما قوماً ليكثر وانه منقسم عن حدث واخر عن جماعة فالذي عن جماعة اول
 بالامامة اما ان الخلفى المشكل لملكه لا يجوز صاحب البيت او له بالامامة من غيره والمشايرة اول من
 الاجرة يوم اثنين ان شأه يتقدم وان شأه قام بينهما فصل العبد كالمسيح في انقطاع الصفوف لانه
 ان بحث ملكه في الاصح وتصلح الجازة ثلثة فيهما في الاصح ثم لا يجبر الا بطلاق يمنع الا قد اصاب في صلاة
 بين الامام والقوم مقدار ما يصطف فيه لرجح الاقدار اقدس من المولى الا بوتره جازاً اقدس نافر
 بنا في الركوع الا اذا قال لا على ما التزم هذا بنية وبين الامام حايط ان الملكة الوصول اليه جازوا الا
 فلما رفع الامام راسه قبل تسبيحة ثلثاً تالياً بعد تسبيحة ايامه فقلعه او ذهب جازت صلوة تسقط التسبب
 كمنزلة القوايت فخصاً ما الا قليلاً جازت الوقفة مع ذكره في الحجاز المعينة ضيق الوقوف المستحب
 يغفل اقدس من غير ان يفسد ثم اقدس ما ينفلا افر قيل هو قضاء وقيل هو نفل فانه صلوة
 من وليلة يصلي الظهر فشكل انه صلى الفجر ثم لا فاما فرغ تبيان انه لم يصليها اعاد الظهر بعد الفجر المستحب
 في قضاء القوايت ان ينوي اول ظهر او عصر ثم على هكذا في غيره من القوايت هكذا المسبوق عند
 ما يفضي اول صلوة فيستغفر مسبوق بدأ بما فانه فقد خالف السنة والنفس ما لم يتم ركعتين
 صلوة فذكر ما بعد شهر بخلاف الوقفة مع ذكره ما هو المختار المسبوق بكثرة الشهادة والزيادة ونوع الوارث
 عن الميت لكل صلوة الفقيرين لا شفعوى تخفف ليس عليه قضاء ما اوى مات احده في آخر وقت صلوة
 ليست عليه تلك الصلوة عبداً من مولاة بالجمعة وجبت عليه يجوز اقامة الجمعة لكل امير وان لم يغفل
 من الجمعة اذا كانت سيرة سيرة الامراء والى ما مات فصل الجمعة خليفته وصاحب الشدة او قاضي جاز
 وان لم يكن واحد منهم فاتفق الناس على رجل جاز صلى احد بعد اذن الخطيب لم يجز الا اذا اقدس
 به من له ولاية الجمعة خروسي نوي ان يكث في المعز الوقت الجمعة لزمته والافلا وقيل ان نوي ان يخرج

الجماعة

في الامامة

الجمعة

مؤخر رواية في حكم الكسوف والظلمة الى مكنتي والحد حارة وصحة صلواته ٤٣

في يومه فلا يجتمع عليه خطيب الصبي لم يجز ومن اجنب جاز خطيب فرجع الى منزله فغذى او جامع فاسلم
استقبل خطيب فامر من لم يشهد الخطيب بالصلوة لم يجز ولو امر الامام من شهد ما جاز من الاستماع
الخطيب ليبلغ في صلوة الفضل من القراءة والذكر الخطيب لا يستلم على القوم تذكر انه لم يصلي الفجر والامام
يجتنب قام ويقضي صلوة العبد بها في موضع طاعة الضعيف يشرع في صلوة العبد ثم السد
لا يقضي عليه صل العبد في بلد ثم انتهى من الغد الى قوم يصليون العبد في آخر فضل معهم لم يجز
ان ينصرف الى بيته من غير الطريق الذي اتي به الى المصلي نسي التكبير فقد قبل ان يجز من
المسجد كبر للتسليم وان سبقه حدث له ان يكبر وان توجها وجاز فرفع ما فات في اول الامام
التسليم في آخر ما كبر لما فات قبلها ولا ما قضى منها بعد ما اذ لم يمتها من الخوف النزول للجماعة
صلته افرادي ولا يجوز بالجماعة تركها ولا يجوز في الجمعة والعبد من سواها كان من بيع او غدر ومريض
عن الارباء براسه تقطعت عنه الصلوة فاذا برأ وكان يعقل فلا قضاء عليه فيما زاد على يوم وليلة
في الاصح عجز عن القيام وامكنة الاستعانة بغيره فضلى قاعدا جاز صلى بالقراءة من عجز جاز صلى
قاعدا معتقدا يلزمه الاعادة مريض مخم طيار خبة ولو سجد آخر خمس من ساعة او لحقة منقطة
له ان يصلي لكل السجدة لا يلزمها غسل ثوبها الخ وقت صلوة في الاصح جازت صلوة الاخرى
وان تقطعت على الاقتداء بالقارئ فثبت بغير العبد جاز الاحام في رمضان يقف مخافة في المحار
مستبوق بركتين في وتر رمضان فثبت مع الامام لا يقف ثانيا تذكروا الركوع انه نسي القنوت لا يعفو
في الاصح ولا يصلي على النبي عليه السلام في القنوت الا يقول الله الليث اهل قرية تركوا الوتر ولو
فان لم يترجروا يقاتلون دخل في الوتر مع الامام فظن عاظم الله عليه اربع ركعات في ذلك من اربع
ثانيا لم يلزمه الا الاربع تزارع ركعات فيسلبه من فصل ما يستلزمه واحد جاز وعكس ذلك
ركعتين فصل قاعدا جاز على الدابة لا تزارع ركعتين اليوم فلم يصليهما قضا ما خلف ان يصلي اليوم
كذا فلم يفعل كقر بلا قضا شرع خلف اتي ثم نظم لم يلزمه شي ترك القعدة الاولى في السن
والنوافل لا يفسد في الاصح تنقل ليلا بخبره قليلا افضل من الف لا يجوز قاعدا اداء التل
في بيته افضل السنة ثمان مطلق النية في المحار المسافر لا يتول السنة الا بعذر دخل المسجد فان
شاء صلى السنة ثم جلس وان شارب جلس او السنة العتمة اربع ركعات افضل عند الامام بعمامة
وقيل الاربع سنة موكنة اهل بلد تركوا التراجع فاعلم الامام صلى التراجع في بيته وحده والناكر
يصلونها في المسجد فيصلي كل واحد في بيته هذا اساءوا الاستراحة على خمس ركعات مكرره
تسليمات

فصل العبد

في الخوف

في النداء

في التراجع

في الصلاة في بيته

وتبوي التراجع او السنة او قيام الليل ولو نوى التفل جاز في الاصح ولو لم يجز لكل شفع بيقينه
جاز وانتظار تكبير الامام بيقينه واداء ما قاعد يجوز صلى تروكته بتسليمه او التفل بتسليمه وتعدوه موضع
النعوذ جاز ولو فاقعت عن وقتها لا يفسد شئوا انهم صلوا التسع تسليمات او عشر اصلوا اخرى
فجاء صلى كل تروكته امام لا بأس وكل تسليم لا يستحب وقبيلها في آخر الليل لا يكبره في الاصح
اقتدى في التسليمه الاولى من يصلي الخامسة او العاشرة جاز اقتدى فيها بغيره من او موثقه
او تنقل غير التراجع لم يجز مقتدى كذا التراجع في مسجد جاز ولا امام لا اهل بعض التراجع
فاو ترمع الامام يصلي الباقي وحده بكرة الاسراع في القراءة والاركان مقتدى نام كما فقد للشهد
واذا سلم الامام انتبه وسلم معه لم يجز يكبره الانتقال من سورة الى سورة قرر في الاوليين من
التفل المعوذتين وفي الاخيرين بقية وسورة الاخلاص لم يكبره قيل قرن في جامع سمعته
والسما ذات الصدع والارض ذات الرجح اقمي البعض بانه لا يفسد واحلوا له بانه
تقف لو اجتمعوا في الكسوف من غير ان يصليوا اجازهم والصلوة افضل وقيل في سنة
ركعات جماعة بلا جهه يصليها امام الجماعة وفي الخوف والظلمة في النهار والتدوير
والقطر والثلج والافزاع وعموم المرض يصلي فخذانا والصلوة في الاستسقاء ولا قلب الرواد
واما في الدعاء المصلي خاف للخلال على سلم قطع الصلوة الما فو خاف الشراف او قطاع الطريق
لهنا خير الوقتية كذا القابلة اذا خافت على الولد المصلي لا يجز احد ابويه الا ان يستغنى منه
سكن يشايرها جاز والقول لا يدرى هو الخمار صلى بغير وضوء يكره وقيل انما يكفر اذا فعل استخفافا
اقام الصلوة لوجه الله تعالى ثم دخل في قلبه رياء فني على ما استسبب الصلوة لنية كخوم ما ينبغي ان
يفعل امامة النبي عليه السلام ليله العواج لا رواج الا بعتا كانت في النافلة مثنى في المسجد
يصلي للتخفيف ركعتين في كل يوم من القاصي دخل المسجد المفضل ان شاء صلى للنجية او لا
ثم يجلس وان شارب جلس او لا ثم يصلي تلخ الصبي عشر اضراب لاجل الصلوة باليد دون
الخشيت ولا يجوز التلث صلى في بيت رجل بلا اذنه لا بأس ولا استئذان احسن يلقن
الشهادة ولا يقال له قل صبي او صبيته لاني حداثتها بغسل الرجال والنساء ماتت في سفر
ولست هناك امرأة فيتم كذا الرجل بين السنوان وغيره في الرحم المحرم نيمها مخوفة وينبع بصره
عن ذامها ميت وجد في الماء تحرك نية الغسل مات بلا تركه يلزم الناس تكفينه وان لم
يفردوا بسا لول للناس كفانوه حانت امرأة فحيرة ففعل الزوج تكفينها ولو حانت مولا لا شيء

في الكسوف

لط
ولا
22

عليها اذا انشئ بكنش ثانيا بل اعتبار الثالث للوارث كفن المثل لا يكون متبرعا بالباس
بالركوب في اجازة وكفنش افضل رفع الصوت بالركوب وقوله كل من سيموت وكفه خلفها برعة
بكره النذارة الاسواق ان فلانا مات والباس ما يعلم بعض الناس بان يعلم بعضهم بعضا
لاباس ان يحل الرضيع العظيم وطبق او سقط مع اجازة او صابحة زجرت فان لم يتزوج الاباس
بالمشي نحوها تسنن المرسلين الصلوات معها
فصل في صلاة الجنازة
يوضع الرجل قدام الامام ثم الصبي ثم الكهني ثم المرأة ثم المراعية ثم الرضيع فينته الله نوبت ال
اصل لكل واحد هذا الميت صلى على صبي عبد او امراة جازت وصبي لا حكم من قتل في
جمل سكر حكم الباغي قتل نفسه جرحا او صليفا يصلي عليه ميت وجد في دار الحرب في كنيسته وعليه
سنة المسلمين يصلي عليه ولو وجد في دار الاسلام وغير مخون وعليه زنا لم يصلي عليه وحل دار الحرب
فاكثر من عبد اصغر اقامت العبد صلى عليه بابتنة ثم مات وهي في العدة ليس لها ان
تغسله ماتت في السفوف كافر بعتونها الغسل صلى على جنازة وقت الطلوع ونحوه لا يعاد
صلى على ميت كان دابة او على ايدي الناس لم يجز وعليه الفتوى البكر الاخيرين اوله بالصلاة عليها
فان قدم هو اجنبيا فللمصغر منع كتب الغاييب بالصلاة الى اجنب فاذي يليه اولي ليس
للصبيان والنسوان المباح في الصلاة جاز تكفينها بالحبر وتكفيتها لا وهو بالبيض افضل
القول اولي بالصلاة من الاب والابن وان كانا حزينين تطيب من القبور قبل بكرة وميل
لاباس بركبه البناء على القبور والكتابة وان يعلم علامة زائنت ماتت في سفينة بغير
وليفس ويصلي عليه ويرى في البحر لا ينبغي ان يرفق الميت في الدار لانه سنة الابد ان اصة
نراية ماتت وفي نظرها ولمسلم قبل تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابرهم وقيل في مقبرة
على حدة وعلى هذا لو اختلف موتى المسلمين بموتاهم وكانوا سواء الاول ان لا يصلي على ميت
بين القبور وبكرة صلوة اخرى عند القبور ولو احتيج ان يوضع الرجل والمراة في قبر قدم الرجل
ما يلي القبلة والمراة خلفه وجعل بينهما حاجز من تراب وضع لغير القبلة فان كان قبل
احالة التراب وقد شجخ اللين از الوذلك وبعد الاحالة لا لابس تبعوية المسلمين وغيرهم
في الصبر **كتاب الزكوة** الزكوة نوع واحد والخراج ثلاثة انواع في المعقود عليه يطبق
الوفاء عادة اهل سمرقند ونوع اخر للامام وضع اراض مملكة نوع اخر في العقود عن وطيفة
معرضه ارض الزكوة زكوة الاجرة المحلة في الطويلة على الاجر حاد من نوعين اذا كانت لهم

وهو في

نوع

اداء

او مائة وفي بيع الوفاء على البائع وقيل على المشتري ايضا مائة نقد و
مايه دين بكل النصاب بهما تحل الصدقة لذي دار يسكنها لم يكن كلها
مستحقا لحاجته **س** لا يجوز دفع الزكاة الى صبي يعقل الاخذ لا يقبض
من له قبضه دفع الى مملوك فقير جاز تجب الزكوة في الفلوس والراحة اذا كان
قيمها مائة درهم مما يغلب فيها النقرة او عشرة من مثقال من الذهب بلا
وصف التجارة استدرى جوالقات ليواجهن الزكوة عليهن وان بلغت قيمتها نصبا ابتاع عبدا
للخدمة ينوي لو اصاب ربحا بانه لا زكوة عليه ورث شيئا ونواه للتجارة لم للتجارة خلاف ما لو
اشترى ونوى ولو ملك نخل او صلح او قود ونوى التجارة قبل بيعه للتجارة وقبل لا لا يؤخذ في
الصدقة الزكي التي تربي ولدا ولا الماحض التي في بطنها ولدا ولا الاكيلة التي سممت ولا خل
الغنم لا زكوة على المتدرى في المبيع قبل القبض اقترض النصاب فحلك لم يقبض اذ لم يسقط
عنه الزكوة وان اسلم اذا كان بحال لو سئل عما ذى يمكنه الاجابة بلا فله فهو ميتة قال تصدقت
الى آخر السنة فهو من الزكوة لم يجز امر تصدق راحة تعلقه عما نوى الامر من زكوة ثم تصدق
المأثور جاز من زكوة اذ في زكوة غيره من مال ذكلك فاجازه المالك ان كان قايما في يد الفقير
جاز والافلا لا يجوز الدين يخرج عمن ولا عن دين يقبضه تصدق على فقير بدينه على زيد من زكوة
وامر يقبضه تصدق يقبضه اجزاء وتكون ميا بدار الزكوة جاز رجلا من دفع كل واحد راحة
في رجل ليتصدق عن زكوة فخلط ثم تصدق ضمن الا اذا وجدت وجه التبريد افضل والناقلة
لا تجز زكوة اذ ادنى ام لا اعاد اداء الزكوة على وجه التبريد افضل والناقلة لا تجز لكونه احدضا
ذهب وقضة فحلك المعجل عنه الزكوة تنوب عن الباقي اذ زكوة غيره من مال لغيره بامره
جاز وتغير امره واجاز لا **في الحج نوع الاول** اذا اراد المشتري بعد
قبض البدلين في بيع الوفاء واخذ الفلعة فخرج والعشر فيه على المالك ان نقصته الزكاة والا
فعل المشتري بمنزلة الغصب فان اخرج والعشر فيه على المالك ان نقصته الزكاة والا
فعل الغاصب وخارج المستاجر وعشره على الآجر وحاج المستعار على المعير وعشره على المستعير
اشترى ارضا فاعادتها وقديق من السنة تسعون يوما فاطرح على المشتري وان بقي دور فصل
البائع فان اخذ السلطان من المشتري لا يرجع على البائع والا كان لو اخذ منه يرجع به على المشتري
الارض اشترى ارضا فباعها زرع لم يبلغ نخا ج وعشره على المشتري وان انعقد الحب ولم يزر السنة

دلالة الاذنة بالحل
شك في ان كانت اذنة
ام لا اعاد اداء الزكاة
على

والعشر

ما يزرع ثانياً ينبغي ان يحج على البايح وان تداوت عليها الايدي ولم يبق في بواحد ما يبلغ فيه زرع قيمة ضعف الخراج الواجب فلا يخرج على احد الخراج والعشر في المزارعة على اعتبار الجواز على رب الارض والعشر على المستعير اذا كان مسلماً والا فكل المعبر عن وقت الخراجية كل السنة او انقطع او معدداً لا يبلغ فيه زرع قيمة ضعف الخراج لم يحج شيئاً قال رضي عفا الله وبقى ما يبلغ فيه زرع قيمة ضعف الخراج وجب **النوع الثاني** اراضي ملكة اي التي لا مائل لها ونوعها الاطام التي تقوم بعطو الخراج جازوا واصلها ان المالك اذا اخرج عن الزراعة يرفعها الامام مزارعة وياخذ الخراج من نصيب المالك والمزارع والامام من ثمن الارض او اجر جازوا او التسمو او ارادوا بعد ذلك ان يأخذوا من احد منهم لم يملكوا **النوع الثالث** النقصان من وظيفة عمره من ارضه اذا كانت لا يطبق جازوا بالاتفاق والرباين عليها في سوا عداق وبلغت ارادوا والبدا التوظيف فلما غدا اني يوفى خلافاً لم يردوا وجاز الكرم وكلستان في اشجار مثمرة عشرة دراهم في كل جريب جعل الوالي الخراج الذي الارض جازوا اصله مرفوعاً وجعل العشر لا يطلب الخراج من ذي الارض فليد ان يقضي وان يقضي بعد الطلب لم يخرج من العمد لم يوزد الخراج حتى مضى عليه سنون لا يؤخذ من ثمن الا اجرة خراج المواقفة والمقاسمة اذا هلك الخراج قبل اهلاك سقفه وبعد لا والعشر يسقط بعد الفضا وقبل خراج المقاسمة كذا او في المزارعة على رب الارض كل في حصته في عينها حتى يسقط با اهلاك مطلقاً وفي حصته المزارعة يجب ديناً في ذمته حتى لا يسقط الا بالهلاك قبل اهلاكه سلطان حبس الغلة المدركة حتى يأخذ العشر والخراج **س** سقى في بعض السنة سيجاً وفي البعض والبعثه الاغلب من عليه العشر ارض العشر بنفسه الى الفقير لم يحق قضاء كل ارض تحت عنوة وترك اهلهما عليها في حاجته الا ملكة شرفها الذي يجب الخراج في ارض الوتر الطيب ارض طولها سبعون ذراعاً وعرضها كذا يزرع كسرت يزرع على ذراع العامة بقبضه اشترى خراجية بنى فيها فعليها الخراج سلطان جازوا الخراج جازوا لا يسقط الخراج عن الركاز والمعدن وان كان الواحد مدبوتاً حربي في دارنا سعيراً او كثر او خونه كذا معرفت خمس المعدن والركاز اليتامى والمساكين وابنا السبيل من اصاب ركازاً وسعيراً ان يقضي خمسة على المساكين وعلى آباءه واولاده اجنبا وان يقضي في نفسه عند حاجته **كتاب الصوم** في الشهان على رؤية الهلال في رتبة الصوم فيما يرجح الى اقل الصوم وجعل الكفان في صفة العطر والشان على رؤية الهلال

عليها 2
في رتبة الصوم فيما يرجح الى اقل الصوم وجعل الكفان في صفة العطر والشان على رؤية الهلال

على اربابها 2
في رتبة الصوم فيما يرجح الى اقل الصوم وجعل الكفان في صفة العطر والشان على رؤية الهلال

في رتبة الصوم فيما يرجح الى اقل الصوم وجعل الكفان في صفة العطر والشان على رؤية الهلال

لا يشترط لفظ الشهادة في هلال رمضان شهدوا واحداً يقبل ولا يقبل شهادة الواحد عليها اذا كانت السماء مصححة الا اذا كان خارج المصر او على مكان مرتفع **س** صاموا لشهادة اثنين لهم ان يقضوا وبعد التلدين وان لم يروا او بشهادة واحد لا يصح اهل يدين ثلثين للضرورة فليعمل غيرهم قضا صوم يوم اذا لم يبقوا اذا لم يخلط المطالع بينهم رآى هلال رمضان برشق وبسبب قاض والا واولا عليهم ان يصوموا بقوله اذا كان ثقتاً وشهادة عدلين على هلال ان شوال لا بأس ان يظروا ليكره الاشارة الى الهلال اي الاطام هلال شوال وحيث ليس لا يجبر كره بجاهد ان يقال جاء رمضان او ذهب وبما اذا هو الليث وقال السرخسي وهو قول عامة مشايخنا انه لا يكره **في النية** قال نوبت ان اصوم غدا ان شاء الله صح صومه استحساناً نوى قضاء رمضان ولم يعبث اليوم جاز من اي رمضان كان وتعين رمضان اليوم احوط نوى قضاء او نفلاً فهو قضاء وقضاء كفارة نقل فان افطر قضى خلاف المظنون والمظنون لو علم قبل الزوال انه نوى ما ليس عليه ولم يفطر ومضى ثم افطر لزومه القضاء **س** نوى صوم غد قبل الغروب لم يصح **في فسلكه** **وجوب الكفارة** فليد مع كقطر او قطرتين وتوخذ من خض الفرم فليد لم يفسد وكثيره يجب بحد ملوحتة في جميع الفرم كذا عرق الوجه والغباء والذباب لا يفسد كذا كل شيء بين اسنانه دون الجمجمة التلع سمعة يفسد ويكفر ويقتلها لا يفسد اكل ورق الشجر ان كان مما يؤكل عادة يقضي ويكفر والا لا يكفر ويكفر ويكفر استقص في استجارية حتى يبلغ الماء موضع الحقة ففداً من ما يكون فلو كان قطرة جاسع بالكر اهما ينزل عليه وعليها القضاء والكفارة وبالكر اهما اياها يكفر هو لا غيره وقبل الكفارة عليه بالكر اهما وعليه الفتي **س** دخل جوفه طعم الادوية لا يفسد ولو طار ثلج او مطر دون الثلث قيل يفسد وقيل لا يفسد جعلت قطنة في قبلها ان انتهت الى الفج الا اخل وهو الرحم يفسد ببلع مجنوناً ثم افاق في بعض الشه لا يقضي ما كان مجنوناً فيه سحر والكفر اياه ان الفجر طالع يستحب ان يقضي او صم لصيامه بعين الثلث وان لم يوص وتبرعت عنه الورثة جازوا ولو غدا وعشوا فغير من كل يوم جاز كذا سحر وعشائ يوم الفضا على التواخي وقبل باثم بالتاخير اذ لا يطل صومه ولا يلزمه القضاء باسلامه مضى لفته ثم اخرجها ثم اكلها لم يكفر اكل لوزة رطبة او شحاً او لثماً غير مطلوب او

او ميتة قبل ان يزود وينت كلف افطر وهو شاك في النوب لا يكفر في الاصح صابم
نوى سفر اقميل ان يخرج من العوان اكل يكفر جامع في الدين يكفر اكل كالحا لا يكفر ساخر
بعد ما اصبغ في اعله بكروه الا افطار اذ ياد الوجع بالصوم يعرف بالاجتهاد او يقول
طبيب حاذق امة افطرت في رمضان لمشفة العمل جاز للعبد ان ياتي ما يجنب
عن الفرائض نور صوم ابد ضعف الاشتغال المعيشة له ان يفطر ويفدى وان عجز
استغفر الله تعالى رجل ان صام بصحة قاعدا وان افطر فقائما يصوم ويصلي قاعدا عن العام
اذا كره الصوم في طريق مكة يجزى الا افطار الا يوم غيم لا تصوم تقلا او لا ما كره فعملها الا باذن
الزوج ولا مملوك ولا اجبر الا باذن السيد والكتاب ان كان الصوم بغير الحاجة تأكل
الحا بغير خفية صوم يوم النبروز لا يكفر ويستحب ان يصوم قبل عشاء يوم ما اوله
مخالفة لاصل الكتاب بحمل المنذر ان لم يعلق نوزه اذ نوز صوم يوم جري عليه لسانه
شهر الزنة صوم شهر نوز صوم ثم يوم نوز صوم شهر نازع او فرق نوز صوم الشهر الزنة نغية
الشهر بزيه نعم كي فلان روزه روزه وارم نوز صوم الجمعة مع غيره او سنة مثلاً مشق
عليه في الربيع والصيف يصوم عنه في الحزيف والشتاء نوز يصوم لزمه ثلثة عشر
في الاعتكاف ايجاب الاعتكاف بالليالي لا بالالقب لان النذر
مبين بالحديث واما يتعد البين باللسان دون النية كالطلاق والعقاق والعقة
وسائر الفواح واما بغية النية في العبادات بالقلب دون اللسان كما في الصوم والصلوة
فان الذكر باللسان سنة قال في بعض النهار قبل الزوال او بعد وهو صابم عن النفل في
هذا اليوم لم يلزمه الاعتكاف الا في مسجد يقام فيه المنس لمع مجتهدا او معنوها فصل الاب
صدقة فطر ولو عتة او من بعد **لاس** قبل الاعتكاف سنة وقبل فريضة تعتكف
باذن زوجها في مسجد بينهما وان اعتكف في مسجد جماعة جاز نوز اعتكاف شهر فهو متتابع فيعين
الشهر اليه نوز اعتكاف رمضان فلم تعتكف حتى جاء رمضان فابن ما اعتكف لم يجز ما
ناذرت في الصوم ان اوصى نوزه الربط فصح يوما اطعم عنه جميع الشهر جاز بتجمل الفطنة
سنة او سنتين لا تجب على الام صدقة انا ولادها الصغار ولا على الجدة لها في النكاح
ولكن الكبير او زوجه بلا امر جاز استحسانا مات الصغير او عيى لا تسقط الفطرة من عليه
الفطرة مات قاضي وارثه جاز من سقط عنه الصوم بعذر لم تسقط الفطرة اشترى عبد انشاء

شهر 2
نذر 2

بعد الوجوب 2

الا 4

فاسد او قبضه ثم رده بعد العيد فالفطرة على المشتري ودفعها الى ذي جاز والى هاشم اليها وجب
عن واحد يعطى جماعة كذا عكس وشروط التملك ويعطى فطرته حيث صوبه بعثنا الى بلد اخر الا ان
قرابة فالواشي قالوا في صدقة الفطر قبول الصوم وبذل النمرة والفلان والنجاة من سكرات الموت
وغلب القبر **كتاب الحج** اذا قتل بعض الحاج فهو عذر في ترك الحج سرقته لفقته
بعد ما احرم ان يخرج من المشي يكون بطرا والالا ما مورج استاجر من يخدمه ان كان مندا لا يخدم
نفسه فهو في مال الميت والا فخر مال ما مورج قال حجت عن الميت واكرت الوارثه فالقول
لمسح يمينه مدبونا امران حج بالدين فعليه التينة قال انا حج عليه خلاف قوله ان فعلت فانا حج
محم اضطر الميتة او صيد ياكل الميتة ادخل الصيد في الحرم ثم اخبره فباعه في الحل من حلال
او محرم بطرس **س** امن الطريق قيل نزل للوجوب وقيل لا دار الفاسق لا يصح حرمها
لها كذا البصير المراهق وليس عليها ان تتزوج لبصير لها محرم ما عدا او من حج صحت وبيع لونه
فانما والفقر لم يجب له مضيقا في الخمار لكن متى ادى بفتح الاثم مريض على الحج بالبره وبفراة وج
جاز عن حجة الاسلام نكاحا حجة لزمه الكحل يظهر في حق وجوب الابصار قال انه على حجة الاسلام
مدعي لم يلزمه الفدية من لم حج الحلق نية الحج يقع عن الفرض بكروه الاحرام قبل شهر الحج وبعد ما
التجمل افضل الا اذا خاف عجزه عن اتقاء فخطورة لا يلبس الجلب الا المراه ولا يلبس خفا
الا مقطوع اسفل الكعبين واذا اراد التجارة فبعد الحج افضل بعد طواف الصوادة الرجوع يقول
تخونا بغيره غير مودع بابيت الله ثم يخرجون من مكة وينزلون بقرب منها الى ان يجتمع القافلة
فيخرجون فيمن حج عن غيره رجل وجب عليه الحج من عامة فئات في الطريق ليس عليه ان
يوصي بالحج مات الحاج عن الميت بعد الوتوف بعرة اجزئ عن الميت حج عن غيره بلا امر يصل
التواب اليه ان كان اهلا للما مور يفتق من مال الامر ذاهبا وجائيا واذا نوى القيام خمسة عشر
يوما فمن مال نفسه وفي غيره ذلك لو انتق من مال نفسه لا يفع الحج عن الامر ولا باس بالهدي
لما مور وبه محل الحمام ويعطى آخر الحارس **س** تفر صيدا تقتل الصيد صيدا افسس الفس
ثوبه في الشمس فماتت قبل كثر فعليه نصف صاع حفظه ان قصد ذلك والا فلا شيء عليه لا باس
بالجمانة والفسد للحوم ولا جزاء بمداواة وادها وان اكل طيب في طعام النحل فاصية طيب
مة او تمر من فعله صدقة وفي الكثير دم والدم شاة او شاة لا يشرك في بونه لبس ثوبا وخشيت فعليه
دم واحد لبس المبرض فعليه كفارة واحدة ما لم يزل ثكل العلة لا باس بلبس ثوبا ثم صبي احرم

فلا حج 2

قربة 2

عذابه جاز وجبه ما تجنب المحرم ولا جاز عليه اذا فعل شيئا ويكره المحرم ليس بالشرع وقيل
توفي على وجهها خوف ونجاسي عن وجهها جازا ان كتاب الاحكام بعذر فخرج شاة في حرم او
خام ثلثة ايام ستة مساكين اني بهيمة لم يفسد حج وعلم ان انزل مس امرأة بشهوة
فامنى قبل الوقوف فسد حج كذا ان لم تن في رواية آخر بعد الوقوف بعرفة فعليه ترك الوقوف
بمزدلفة وم ترك الذي دم ويطوف للزيارة وبنها خبير وم وثنا خير الملق دم آخرت بغير
حرم فحق كالحق يقطع التلبية اذا خرج حذبة طاف وفي ثوب نجاسة اكثر من قدر سم كره ولاش
عليه طاف مكشوف العورة قدر ما لا يجوز معه الصلوات جازة ولزمه دم طاف للزيارة بغيره
التفيل يقع فرضا وبعد طواف الزيارة حل التمتع عن الصدر والى نوى تقاطع وسعى
لعمرة بغيره وضوءه يفسد وما جاز ما لزمه دم **في الرعي** يضع اليد على رأس
الابهام كعاقبة تلبس وقيل كعاقبة العشرة وقيل كعاقبة السبعين عاذا اعزات قبل
الوقوف بعد اخذ حلقه يسقط الدم في قول وقت بعزات ولم يعرفها او يعرفها بانها جازة
الوقوف راكبا افضل نزل الوقوف بمزدلفة لمرض او ضعف خلاف الترجمة فتجمل بميل لا شيء
عليه لا بأس ان يحرم وابوه كاره ان السعنى عن خدمته ركبها افضل عليه الفتوى ولو
الترجمة ما شيا يلزمه المشى من ولده وان شاء ركب واحرق فما التصديق افضل من الترجمة
الثانية لا بأس للحرم ان يحل رأسه او جميعه ببطون فانما لا بأس ما جاز اكل والشرايب
من المحرم وقيل من جنس ما يثبتته الناس قيل مقدار الحرم من المشرق ستة اميال
ومن الجانب الثاني اثني عشر ميلا او قيل ثلثة اميال وما والاى ومن الجانب الثالث
ثمانية عشر ميلا ومن الجانب الرابع اربعة عشر ميلا ويسكن في المنازل وعار موقت
كتاب النكاح نوع في الفاظ النكاح والوكيل وما يقع فيه ثم في الولاء
ثم في الكفاءة ثم في المهرات ثم في الزوج الثاني ثم في المهر والمقتعة ثم في النفقات وما يفضل
بها ثم في نكاح المهر ثم حق الزوجة عليه وحقه عليها ثم دعوى النكاح والرضا به ثم دعوى
الظهار **مسائل الفاظ النكاح** تعلين النكاح والرجعة بالشرط لا يصح
قولها خويشتن بفلان واذا نكح بقبول بالعرف كذا قولها اذ بلايم وقوله
يزيرت عقيب السؤال وقوله زن من شئ فقالت شذم لا طلب من المرأة
زنا فقالت عند الشهود وجبت نفسى لى وقيل فليس نكاح ولو كان على وجه النطق

ادعاء
في الاصل

المحر

فهو نكاح زوجت فلانة من فلان من عتقها نكاح بلا قبيل اشترى بكل بلد النكاح بغيرها قالت
زوجك نفسى ان شئت ان شاء ابرقا بطل صاحب المنيعة مستبقة في المجلس جاز ولو بد الزوج
بها قبيلت من غير شرط ثم النكاح بلا ابطال المنيعة قال زوجنى بنك او جيتك خالما او
جيتك ليتزوجنى فقال الاب زوجتك فالنكاح لازم وليس له ان لا يقبل وتلك رجلا ان
يخطب له بنت فلان فقال الوكيل لا يها حب لا بنك فقال وجبت ثم ادعى الوكيل
انه اراد لموكله ان كان هذا من النكاح على وجه الخطبة ومن الاب على وجه الاجابة
لا العقد ولا النكاح اصلا وان كان على وجه العقد فيعقد للوكيل لا قبوله لا للموكل وان
قبل له ولو قال حب لفلان فقال وجبت ثم قبيلت وان لم يقبل لفلان فعلى هذا اذا
جوز بين اثنين استبام فقال بعثتكنا صح وان لم يقبل منك كذا قولها خويشتن خريدم
بعثت وكا بين ولم يقبل منك قالت زوجنى ممن شئت لا يملك ان يزوجه من نفسه
ولو قال ضحك ثلث ما لي حيث شئت له ان يضعه في نفسه وقوله ان يزوجه امرأة فزوج
صبية لا يجامع مثلها جاز كما ارتقا وبلا عقد النكاح في المسج لا يكره ويستحب سبطه في
وليه لاخذ النكاح كمنصب الشبهة وان بسط لا اخذ فهو لمن اخذ الا اذا اضمه واحال
لاخذ كصده وقع في داره فاعلق اليها **مسائل الوط** لا يصلح الكافر في حق
المسلم ولا العبد ولا المجنون ولا يزوج صغيرة من غايب قبله بعد موت الاب فاجاز
جاز في قول ابو يوسف مع الاب والوصى بزوج جان امة البنين لا عبيد ولا امة من عبيد
بلغت بها او معتقها بنقح ولا امة الاب كما كانت ولو جرح او عتق بعد البلوغ تعود في الاصح
جن الاب او عتق فلا بد تزوجه ولا ولاية له في ماله ولا خيار للصغار بعد عقد القاضى تزوج
المجنونة الكسيرة الى الابن لا الى الاب ويصح ما لها الى الاب زوج القاضى صغيرة من ابنة
بطل جنون الولى مطلقا فزيرل لولا بنة وفي غير المطبق بنقح في افاقة والبطل قبل سنة
وقيل اكثر السنة وقيل شهر وعليه الفتوى وفي الزكوة اكثر السنة وقيل اذا افاق في
السنة ساعة حب جن يوما او يومين لا يثبت عليه ولاية العينة المنقطعة قبل شهر وقيل
ثلثة ايام وهو الاصح وتزوجها الغايب في غيبته جاز تزوجت بلا ولاية جاز **س**
النكاح لا ينعقد بشهادة العبيد والسكران الذى لا يعقل وبشهادة الملايكة خلاف الثمانيان
واللرس ودين وانبيهما سمع احد الناهدين وول الآخر ثم عقد انا بنة فسمع الآخر دون الاول

لم يحق قائلين بين الشهود ما ذكره وشهدهم فليس بملك قال فقلت النكاح لا المهر لم ينعقد
 ولو كنت عن المهر وقع النكاح تزوجت بالف فقلت الفين جاز قال تزوجت بالف وبنار
 ختم لم يقع نكاح المكره والكراي جاز يزوي المجنون والعبد **في الكفا** تزوجت او
 تزوجها بلا شرط الكفا فظهر غير كفو فلما خيار لاحد ان تزوجها برضاها ولها ان تفردت
 به وان شرطها او اخبر الرجل بالكفا فزوجها على ذلك فظهر غير كفو فلهما انكار المعقوكين
 بكفو لبنت المعقوك من حرة الماصل هو الزوج او العجم ليس بكفو لولا الهامشي زوج صغير
 من صبي عاج عن المهر وقبل ابوه الفتي جاز تزوجت غير كفو فلما بين العزم ان يرفع الا القاض
 حتى يفسخ زوج ابنته ممن ذكره لا يشرب المسكر فوجع الارب شربا فكتبت ولم يرض عن
 وابوها وغالب اهل بيته على الصلح بغير بينهما **المحرمات** هي امراة انشبت
 اليها او تنسبت اليها بالنسب او الرضاع او انشبتا الى شخص بواسطة يجعل بين امراة وطعام
 لا يشرب به من غير الرضاع وان غلبت الفين جاز تزوجت فان جمع بين امراة وبنيت زوج
 كان لها جاز كل امرين لو كانت احدهما ذكرا بينهما كانت النكاح بينهما حرم اجمع قبل ام امراة
 او بنتها بفتح باطمة ما لم يبين انه غير الشهوة وفي المس والنفقة بفتح بشرط الشهوة اما العائقة
 فكانا قبله المس شهوة مع الانزال لا يوجب الطهارة في الاصح **س** لا يجوز النكاح بين بنى
 اعم وبطن وانسال الماء لاختلاف الجنس في المس شهوة طهارة المصاهرة لا يشترط انتشار
 الالة وقبل في الشباب بشرط ما في الشيخ يكتفي بان شئت القلب مس شعور امراة بشهوة لا يشبت
 الطهارة كذا النظر الى ذكرا ما صبي لا يجامع مثله دخلت امراة فزوجها فخرج لم يحق للاول ولا يشبت
 حرمه المصاهرة **مسائل الزوج الثاني** قالت لرجل طلقته زوجي وافقت
 عدته حتى لم تزوجها ان غلب على طهارة صدمتها وان لم تكن عدله وان قالت نكاحي الاول
 وقع فاسد فتنه وجنس لا يصدر منها وان كانت عدله قالت تزوجت بزواج اخي يعني حلال
 كرم ان كانت عدله تصدقها كذا ان وضع في قلبه انها صادقة لئلا يذكره بخبره وجامع
 ان كانت خروقة لا تقع وصول طهارة الى الزوجين للاول وان منع لا يدخل في النكاح
 الفاسد لا يجزئ للاول كذا اللواط بها والوطي في الجيم والنفاس يحق كذا اجماع الصبي
 والمجنون ويوجب العتق طلق الثاني ثلثا قبل الدخول فتزوجت بثالث ودخل بها
 حلت للاولين ولو كانت امة لم يحق الا للزوج الثاني وطى المالك لا يجزئها تزوجت

لا حد للوطي او حد كما لا يوطى
 نهي حرام وان انشبتا الى شخص

فوجه

الطلقة

له جاز

بمجنون وطلقها ان لم يحق منه لم يحق للاول وان ولدت منه تحق ونصب محضه وقيل لا
 قالت للزوج الثاني تزوجتكم وانا معتقة ان كان بين طلاق الاول وتزوج الثانية
 اقل من شهرين صدقت وكان النكاح فاسدا وان كان شهرين لا طلق ثلثا ثم تزوجها
 بعد ايام فقلت تزوجتكم قبل الزوج الثاني تصدق او عت بعد ما عادت الى الاول ان
 الثانية لم يدخل بها ان كانت جاسدة بشرط اكل الاول تصدق والا فلا قالت للاول
 تزوجت باخو وان قضت عدتي فتزوجني فتزوجها ثم بعد زمان قالت كنت ولم يكن
 تزوجت فان لم تكن اقرت بدخول الثاني تصدق وبطل النكاح وان اقرت لا قال الاول
 بعد ما تزوجها لم تزوجني او قال لم يدخل بك فالقول لها ان كذبت ويفسد النكاح
 بقوله وعليه نصف المسمى ان لم يدخل وكله ان دخل شرط التحليل في عقد الثاني صح
 النكاح وكذا الاول والثاني وهو الاصح كذا ان عقد بشرط ان يطلق او ادخل والعقد
 بقصد التحليل لم يكره وثياب اذا خافت من ظهور التحليل تنسب لم يثب من ثمن فتن
 فبت ثمن مراهقا فتزوجت بشا مدين فدخل بها ثم ذهب المشترى للمراة فتفقد
 النكاح ثم تبعته الى بلد آخر فبطل لها ان فلان بن فلان خطبك كفى وان لم تعلم من خطبك
 عند خبر التزوج وضمان لم يكن للاستبراء بقاء ما بالسلوك رضاء وبالصباح لا اقامت
 البكر البينة بعد الدخول بها طوعا انهاردت لم تقبل في الخمار ارس رجلا بخطبك فلانة
 فتزوجها لم يفسد او غيب فاحش قال للجنسية ابرار ان ازوجك فقلت ثوبه واني في قول
 الامام ابي القاسم اذن وفي قول حسان الدين لا يفسد لا يعرفها الشهوة قالت
 تزوجت نفسي مثل فقال تزوجت جاز اذن لعبد بالنكاح فوطئ العبد بالتزوج لا يجوز
 فضولي زوج رجلا امراة برضا ما ثم ففقد الفضول قبل احادة الزواج لم يقع ويجوز نقص
 الوكيل اذا تزوجه امراة بغير رضاها بتزوج ايها **مسائل الحكم والمتعة**
 تزوج امراة بالف ثم تزوجها بالعين فالمهر القان وقيل الف تزوج في السر على مهر ثم تزوج
 في العلانية باكثر ان الشهد انما اراد بالزناح السمعة فلهما مهر السر بالاجماع وان يشهد
 يؤخذ بالعلانية عند انه خفي **س** رحم الله وان لم يتزوج في السر لكن تواضعا على من
 ثم تزوج في العلانية على خلاف جنسه باكثر ان التفاع على الواضعة نفس الجنس يؤخذ بالسر
 وفي خلاف مهر المثل وان اختلفا يؤخذ بالوجوب بالعلانية تزوج المطلقة رجعا في العتق

ادعيا جسد

لم يصير مراحبا وعند محمد يصير تزوج على مهر معلوم ثم تزوج على الف آخر ثبت التسمينان
 في الاصح قال اريد ايعمل هذا والظاهر التسمين والقياس في البتة الفاء واشد انه لكل ثم تعاقد على الفين
 فالتمن الفان عند انه حقة رضى الله وعدها الف ولو كان في النكاح فالمرء الف في قولهم جميعا تزوج
 نظاما صحيحا في الظاهر وتواضعا انه سمع جاز النكاح تزوجها في البتة صحيحا ثم اظهر في العلانية
 غيره ذلك لا يلزمها الظاهر مهر المثل يعتبر بقراءة الاب كالاخت ونبت العلم عند التساوي
 جارا او مالا وبكارة وثيابة وبلد او سنا فان لم يكن فيها جنسية مساوية في الاوصاف فينظر
 بكم تزوج المتعة ثلثة اثار وسطوح كرتة وجادرو متعته ولا يزداد على نصف مهر المثل
 ولا ينقص من خمسة دراهم **ما يسقط المهر ولا يسقط**
 ارتد الزوج او قبل نكاحها ولم يدخل بها عليه نصف المسمى وفي الفرقة بخلاف بلوغ الزوج قبل
 الدخول يسقط كله وبعد يجب كذا احوال رجلا عليه بالمهر ثم ومبته للزوج لم يصح ونكس
 لغير الاب والجد فبعض مهر الصغار ولا يشترط احضار المرأة مجلس مطالبة الزوج بالمهر
 بل تسلم بعد ذلك خلاف البيع الاب لا يقبض مهر البكر البالغة الا المسمى وان قبض ذلك
 مالم تنهه فان قبض عنه ضيقا لا يجوز الا في موضع جرت العادة للاب ان يطالب
 الزوج بالنفقة والمهر قبل الدخول اذا كانت بجوارح مثلها يجب النفقة في صغيرة جدا لانه
 صغرها لا يجبر الاب على دفعها اليه صغيرة جدا ويجبر الزوج على دفع المهر زوجه الصغيرة
 ومن عند المهر وادى كان منوطا استحسانا وان اشهد عند الاداء انه يؤدى ليرجع في ماله
 فانه يرجع وان ادى بعد كبره اشترى ضيعة او عبدا واشهد انه يشترى لانه الصغير
 قال اشهد انه ينفق ليرجع في ماله فانه يرجع والا فلا **يس** تزوج بالف ان كانت قبيحة
 وبالف ان كانت جميلة صحت التسمينان ثم زوجت صغيرتها وقبضت المهر
 ثم ادرت فان امكن الالم وصية طالبت الزوج ثم يرجع على الالم وان كانت وصية
 وجعت عليها وطى جارية ولو كان جارا الزم مهر واحد وفي جارية والى اذا ادعى الشهرة لظن
 وطى مهر تزوج على نقد البلد فعليه قيمته يوم كسرت به يفتى **في النفقة**
 غاب الزوج وليس له مال خاف لا يفرض لزوجه عندنا وان كانت له مال حاضر ان
 علم القاضي بالنكاح يفرض عليها ويأخذ منها كفيلا بعد ما حلفها انه لم يعط نفقتها وان
 لم يعلم النكاح واقامت البينة على المودع والمديون انهما جارا للنكاح له عن امرأة الغايب الى

مثل في

كذا لو اقامت
 على الشك لم يقدر خذنا

فكست
 النفقة

في يد ابيه ودية وطالبة بالنفقة ان انكر الاب فلا خصومة بينهما وان كان مترا او ودية
 غير الدراهم والزناير وغير ما يصلح نفقة الزوجة من كسوة او طعام فلا خصومة ايضا وان
 كانت دراهم او زناير او ما يصلح نفقة يرفع الاب الى القاضي ليأمره بالرفع اليها اذا كان
 احد الزوجين موسرا والاخر معسرا يفرض على الزوج نفقة الوسط وقيل على قدر يساره
 الزوج معسر ولها ابن موسر يقال للابن اقضها وتجبر على ذلك فان ابى يفرض عليه النفقة
 اختلاف في يساره فاخبر جلال القاضي انه موسر يقبل لفظ الاخبار بخلاف دين آخر فرض
 النفقة والكسوة ستة اشهر فليست وتحقت قبل المتة ان تحقت من خرق لسبها
 لبس لها اخر حتى تنقضي المتة ان كان لعدم اللبس او اللبس ثياب اخر معنى بحيث
 لو لبسته لا غير خرق فليها كسوة اخرى والا فلا كذا النفقة الزوجة الطرة تستحق نفقة خاومها
 والامة لا العبد يجبر على نفقة زوجته ويأخذ منها مكر او في المهر مرة زوج امته بعد نفقتها
 عن المولى وان ابى يجبر وفي علف البهائم لا اذا كانت المتكوجة في بيت الزوج لا يسقط النفقة
 حتى يبلغ مبلغ الجماع وهو تسع سنين في الاصح اصطلاحا على نفقة فاكلت من مال نفسها او استأثرت
 ترجع عليه نفقة الزوجة ان كانت مفروضة او مصطحية لا يسقط بدور الزمان وترجع عليها
 طلقت فرض النفقة وزوجها ما بين لا يجبرها القاضي صاكت زوجها من نفقة كل شهر على
 ثلثة دراهم وص لا يقبضها لها ان تطلبت الزيادة والنفقة اذا صار في ذمتها في الزمة يسقط
 بموت احدهما والمستدانة لا الاب صاخ المرأة عن نفقة ولان الصغير جاز صاخ المعتد عن
 نفقة ما دامت في العتق على شيء معلوم فان كانت تقيد بالاشهر جاز وبالحيض لا
 شكك فزبه ان علم القاضي ذلك زجيرة وان لم يعلم وجيرة انه صاخون سألهم فان
 اخبروا كما شكك زجيرة فان لم يكونوا صاخين او يملون اليه امره بالاسطان عند الصالحين
 فالت المتكوجة لا يسكن مع أمته ليس لها ذلك لانها لتماخ آخر تزوج امرأة وهي ساكنة وآز
 بغلة ترك بها ومن عندها الآخر وادى لا يرجع عليها وان كان الضمان بامرها طلق الامة
 زوجها المتكاهن للمولى ان يأخذها ليتوئها بيتا وينفق عليها حتى تنقضي عدتها ان كان رجوعيا
 وفي الباب لا معتد يخرج زمانا وتكس زمانا في ناسرة طلق ثم عادت الى بيت الزوج
 يعود النفقة اجماعا والامة اذا أتوها المولى بيتا بعد الطلاق لا تستحق النفقة متكوجة قبلت
 ابن الزوج بشهوة لا نفقة لها والعتق اذا فعلت ذلك لا تسقط نفقتها وبارت لها تسقط

وان تحقت من لبس
 فليها كسوة اخرى وان
 نفق الثوب بعد المتة

الورثة للمخاتب بالنظام جازا من لصيد ان يتزوج امه او مدبرة او ام ولد على رقبته جاز
ولو كانت حرة او مملوكة لا امه بين اثنين زوجهما احدهما لم يحرم امه الغائب لو احتاجت
الى النفقة ليس للقاضي ان يزوجهما قامت مع العتيق مطاوعة له في المقام لم يكن رضا هو
المختار خيره القاضي بعد اجل العتيق فقامت عن مجلسها قبل ان يختار فلا خيار لها علمت
بالعتقة قبل التزوج الا خيارا ردت تجبر على تزوج الاول حركي له اربع نوبة سبتي معه فسد
نظامه حتى قال سببت معه شتان لم يفسد نظامهما وفسد نظام العتيق بقتائه خاف ان تزوج
امرأتين لا يعدل بينهما لا يسعه ذلك وان لم يخف وسعه الامتناع اول اقراره المراجعة وزوجهما
اقراره المراجعة وعكسه لا يخلو بين امرأتين شاة لا يتعلق به بغيره **مسألة**
دعوى النكاح والرضا في دعوى الطلاق لا دعوى على رجل نظاما وخلق
في قولها ثم غرمت على نزل الخصومة معه لا يفسخ النكاح حتى لو تزوجت بغيره لم يجز خلاف السبع
زمانه بنفسه بعزم المدعي على ترك الخصومة بعد التعاضيف بغيره بالغة زوجهما الاب فقال الزوج
بفسخ النكاح فحكمت وقالت بل ردت فالقول لها ولو قالت لغني يوم كذا فرددت
فالقول له ولو قامت بينة انها ردت حين اخبرت واقام الزوج على السلوك فبينتها
اولى وان شهد شهود انها ردت حين اخبرت بنية زوجت صغيرة فادعت انها ردت
بعد البلوغ حين وانكر فالقول له رجل اقام بينة ان ابها زوجهما منه وهي بنت ثمان واقامت بينة
انها كانت يومئذ بنت عشرة من فالقول قولها والبنية بنية الزوج الاخ صغيرة فادعت
الزوج بعد البلوغ فقال الزوج ثبت بها كيد مطاوعة قالت بل صغيرة كارهة فالقول له
زوج بنية الكيد بلا امرها فقالت بعد موت الزوج كنت اجرت لم تصدق ولو قالت كان
بامري صدقت وكذا اذ ابيع عبد العبد ومات عند المنزلي ان قالت المالك كنت اجرت
لم يقبل قوله ولو قال كان بامري فالقول له قال الزوج بعد موتها اجماز كان صلته ولي منه الارث
وقال الاب كنت اعرت منها ان كان العوف من غير ان الاب اذ اجتهه ما يدفع ذلك
بطريق التملك اليها فالقول للزوج ولا يصحق الاب الا ببنية وان كان العوف مشركا
فالقول للاب **مسألة** اذا كانت ممن تخدم نفسها فعملها الطبخ للزوج خيره على ان يختار
وما من معناه ما نزل الزينة لزوجها وترك الاجابة الى فراشه والثالث ترك الصلوة وغسل
الطهارة والرابع الزوج من المنزل بخبر اذنه تخرج في حوائجها وتزور بغير اذنه ما لم يقبض المهر

الأنشطة الغلبة؟

علمت؟

ويكفره ان يخرج المجلس العلم الا اذا وقعت لها نازلة والزواج لا يبالى بها لها امرأة لها
اب وليس له من يقوم عليها ويمنعها الزوج من تباعدها لها ان تعصيه او يباحها بومنا
كان او كافر استلم الزوج ما تباعدت تعجدها فعملها تسليم النفس في جواب التناخير من
زوج بنية البكر البالغة له ان يسافر بها الى ان يلد شاة مع عياله اذا استلم الزوج العجل قال الآخر
تزوج بعد فاتها حرة فتزوج بها واستولها فافاض امه ضمن قبة الاولاد ورجع بها على القار
ولو غرت الامه بغير اذن سيدتها يرجع عليها بعد العتيق وبأذنه يرجع عليها الحال اخبرها ثقة
بكتاب بطلانها من الغائب وسعها ان تعتد وتزوج كذا اذ اجاز عتقة بكتاب طلاق غلب
على غيرها ان من الزوج **كتاب الطلاق** في الايقاع بالفاظ
العقود وغيرها في النية في الكتابات في الايقاع بالفارسية وتخرج الطلاق في الايقاع بلفظه
تكون افظ الايقاع والعطف ما يكون واحد او ثلثا او ربعا او باينا مما يصح من تصرف الايقاع
في الطلاق بعد الايقاع وما لا يصح ما يلحق من الطلاق وما لا يلحق الاستثناء وما يفضل منه
وبين الكلام في دعوى الاستثناء في الشرط في المنع والطلاق في الامور باليد وما يفضل به في
عطف على الخاص والعامة في التطبيق جوابا لا بد منها في المنع والتعظيم في جعل الطلاق بالملك
في التعطين جوابا لا بد منها في الحكم في العتق في حد الاياس والبلوغ في حد الكبر في حد الكبر في حد الكبر
بالطلاق فادعت حد الجنون والعتوة في الاقرار بحرفة الرضاع وغيرها في طلاق البوعدة واللعان
الايقاع بالفاظ العقود وغيرها قال لها وهبت لك ثلث طلاقات يقع الثلث
لحال كذا قوله وهبتك طلاقا وقيل هذا جعل الايقاع اليها قال اعركك الطلاق تصير الطلاق
بيدها وبآخر منك طلاقا يقع وبه منك طلاقا فقالت اشتريت يقع رجلي
خلاف قوله بعث طلاقا لم يزل او بعث نفسك فقالت اشتريت وبمعتك لا يقع
ما لم تقبل اشتريت ويسقط المهر وان لم يذكر البذل وقعت لنفسك من الكتابات قال اخرى
الطلاق فقالت اخذت يقع قال غيره اخبر امرأتين بطلاقها او بشرها بطلاقها او اخبرها
انها طلق او قل لها انها طلق او اقبل اليها طلاقا يقع خلاف قوله قل لها انت طالق حيث
لا يقع ما لم يقبل المأمور ذلك قال اربع طرق عليك مفتوحة لا يقع ما لم يقبل حتى اني طريق
شئت كذا لو قال جهارا به برنو كساده ولو قال كساده بنوي كقوله اذهب قال اذهب فتزوجت
ونوى يقع بايا وان نوى ثلثا فقلت قال اذهب فيبيع النوب واراد بقوله اذهب الطلاق

في دعوى النكاح والرضا في دعوى الطلاق

وان نوى فان قال
ذلك ونوى بغيره

لا يقع قال طلاق علي واجب أو طلاق لازم لا يقع بلانية في الأصح قال باطلاً طلاق
 مسائل قال باطلقة طلقت ودين في القضاء بينة طلاق زوج كان ودينه
 انتم دين لا في القضاء وفي أنت مطلقه ينوي بان طالق دين لا في القضاء
 ولا تصدقه ولو صدقة لا تصدق وتكون طالق من العمل لم يثبت أصلاً إلا رواية الإمام
 ولو قال أنت طالق عن وثاق لا يقع ولو قال طالق من العمل يقع في القضاء به يعني بينة
 الثلث بان طالق لا يصح في الأصح وفي طلاق يصح نفي بطلانك وانت طالق الكذب
 أو الفضل أو لم يرد شيئاً طلق قضاء ودينه ولو نوى الخبر عن المأخوذ بأوصعه ان
 يسكنها فيما بين رتبة الكتابات يصدر في الكل انه لم ينوي في حال الرضا كذا في الغضب
 الآية ثلثة اعتدلت اخذت امرين سيدك لنا في مذكرة الآية احد عشر حنفية خلية بروتية
 بنية باين حرام لا مطلق لا سبيل لا عليك خلية سبيل **الايقاع بالفات**
 دست باذ داشتت نفي خلية باين بنية في الأصح وقيل نفي خلية وقيل كذا
 كرهت دست وباين كشاده كرم كطقتك بالاتفاق قالت طلقني فقالت دأده كبر
 رجعي بنية و دست باز دارت قالت دست باز داشتت كبر باين بنية في دأده
 باز كره كبر بوس وفي دست باز داشتت است يقع بلانية في كرهه انكار لا يقع
 وان نوى قالت مرادها قال داشتت كبر يقع بنية مال مزاي طلاق ده قال
 قال كفته كبر لا يقع وان نوى حلال انها وفارس بنية طلاق ان كانت له امره والا
 فكفارته قال كل حلال له على حرام طلاق بلانية الاقرا حرمه المرأة مطلقاً اقرا بالاء
 ما لم ينوي الطلاق حلال المسلمين على حرام طلاق بلانية وكذا مخرج دست راست
 كبر حرام و دست چپ با دست ليس بطلاق مخرج خلاست بر من حرام
 او حلال بر من حرام بلا لفظ ابرد و خدای قبل لا يشترط فيه النية في زمانها بالعرف في
 غلاق وفي غلاق و ملاك و طلاق بترك النية الا اذا انقضت قبل ذلك **مسائل الايقاع**
الافصح قال طلق طالق لا يقع في الأصح كذا في برك بخلاف فروع اخبر في الاستفتاء
 عن الماضي يكتب شود و زوج واحد من ثبانه فقال لا يثبت دخترة طلاق و اذم
 يقع بالسمية و اضافته قال يثبت طالق و من امراته يقع قال تراب طلاق دأده
 است لا يقع قال تراب او نوبه او يكل ازين زن كل مراست سه او انت

من وثاق

من الامام

بينه

في نفي خلية باين بنية في الأصح وقيل نفي خلية وقيل كذا

بنيته

بر من

لا يصدق

الجواز طلاق شدن است ولا يكتب

ثبنت ونوى يقع لقنها الطلاق بالعربية فطلقت يقع وان لم تعلم كذا ان اعتنق او دهر
 بالعربية والبيع **والشرا** الأصح الطلاق والعناق توقع وان لم تعرف حكمها لقنها الاختراع واجابها
 لا يصح ما لم تعلم وقيل يقع بينونة ولا يبرأ عن المهر كذا في التقيين الا براء عن المهر والدين يبرأ بغير
 صوم بخبر على لسانه صوم شهر كذا في اذان يقول شيا بخبر على لسانه النذر او الطلاق او الطلاق
 او العناق او في اليدين او اذ طلبة بخبر على لسانه اللهم او جرح طلاق عمره وهو يبرأ بغير
 يعقبه ما سمي في القضاء كذا في أنت طالق بغيره او قوطقتك او ذامع ذائبان للمدخل بها طلق
 فقبل ما قلت فاجبه فني واحد كذا في أنت طالق بالواو ففتنان للمدخل بها قال
 دست باز داشتت بيك فاستعادت فاعاد وسالته اجنية فاعاد قال في الثانية
 دست باز داشتت ام او دست باز داشتت فواحد دأده داشتت ففتنت
 ويصدق في نية الاخبار رخلع فقبل فقال من المرأة الثالثة ففتنت لا يثبت على الكلام
 قال وادست بيك طلاق وسكت ثم قال دو طلاق ولو قال دو طلاق طلاق
 في مجلسه فني ثبنت لانه بنى على الكلام الاول وكذا في طلاق وسكت ثم قال دو طلاق ولو
 قال دو طلاق بلا او ففتنت بلانية الواو او اذ اذ **عاقبة الثالثة** **الافصح**
 طلقني آخر تطليقات ففتنت وانت طالق آخر تطليقات واحد قال أنت طالق
 تطليقة مع كل تطليقة او انت مع كل تطليقة طالق او انت طالق مع كل تطليقة
 او بعد كل تطليقة ففتنت دخل بها او لا قال أنت طالق كل التطليقة فني واحد
 وطالة بعد كل تطليقة واحد قبل الدخول وطالق كل يوم واحد وفي كل يوم
 او كل يوم تطليقة ففتنت في ايام وطالق الواو او انواعاً او ظروياً ففتنت ولو قال
 اذ عابنوي وبلانية واحد رجعية وطالق مثل آيل ونيم ففتنان لانه يوزن
 بنجيت فيعتبه فيه عدد شكل يقع نية الثلث لاثنتين في طلاق لا في طلاق الا
 في امة نفي ففتنين وفي طلاق الطلاق لا نفي الا في الامة وفي الحق لو نوى بطالق
 واحد وبالطلاق اخوى تصدق وفي اعتدى واستمرى رجلي وانت واحد
 ان شي نوى واحد رجعية بيك طلاق دست باز داشتت ثبنت باين ويك
 طلاق دست باز داشتت رجعي تزوج على طلاق فترتها وقع على الفرة رجعي
 او وقع رجعياً ثم جعلها في العت باين او ثلثاً صح والعت من الاول قال طالق كيف
 خط الفرة

صوم شهر فعليه

طلاق

فتنان

والثالثة

لوقاك

ثبنت بعد الفقه

نية الثنتين

تراباير ويك طلاق دست باز داشتت

بلا مشية قال اذا اختلفت واحدة فهي باين او ثلث فطلق واحدة فهي واجبة رجعيه علق
طلاقاً ثم جعلها قبل الشرط باين او ثلثاً لم يقع طلاق ثم قال في العتق الزمها بكل الطلقة ثلثاً
اثنين صح طلاق فزوج ثم جعلها بايناً لم يقع طلاق امرأة صبي ثم بلغ فقال وقعت الطلاق الذي
اوقعه فلان يقع وفي آخره لا يقع البين والباين المخرج لا البين الا المعلق والطلاق

فراجع 2
يلحق المخرج 1

باين يلحق المبانة وابشك بتطبيقه **مسألة الاستثناء**
قال انت طالق ان شاء الله لا يقع وان لم يرد ان شاء الله او قصد الا يقع كسكوت
البكر رضا وان لم يرد قال انت طالق ان شاء الله طالق يقع بالثاني ولما قال ثلثاً ان شاء
الله انت طالق فوقعه قال انت طالق واحدة ان شاء الله لم يقع بهما وطالق ان
شاء الله ميم عند ابو يوسف خمسة الله حتى تحث في بين الحلف قال ان شاء الله
انت طالق او ان شاء الله وانت طالق صح الاستثناء عند ابو يوسف قال ان مكنت
بطلاقك فبدي حر فقال انت طالق ان سببت فقلت لا اشأعني العبد كذا في ان
تكتلت بتذلل فقال انت زان ان شاء الله وان مكنت بالشرك فقال ان الشرك

وتبين ان لم

عظيم 1

الفصل في الكلامين قال طالق ثلثاً او ثلثاً ان شاء الله بطار
الاستثناء عند الامام كذا انت حر وحر ان شاء الله وانت طالق ثلثاً وواحدة ان شاء الله كذا
ولو قال واحدة وثلثاً ان شاء الله صح اضاف وعلق كانت طالق عذا ان دخلت لغت
الاضافة وتعلق بطلاق الدخول حتى لو دخلت اليوم يقع ولو قدم الشرع اعتبر قال انت طالق
ثلثاً يا فلانة الا واحد او ثلثاً باينة او البتة الا واحد ثلثان رجعتان قال هرزل
مسألة وباش طلاق صح التعليق ويقع على من يتزوجها دون في نكاحه وان نوى
من في نكاحه ايضا فيقع عليها وان نوى من في نكاحه فعليها قال انت طالق ثلثاً الا واحد
عذا وان تكلمت فلاناً فعلق ثلثان بالغد والكلام قال قبل الدخول انت طالق
بازانية ثلثاً فثلث ولاحد ولا لعان عند الامام وقال ابو يوسف صح واحدة وعليه

خاصة 1

الحذف قال ولم يرخ لها انت طالق ثلثاً فواحدة كانت طالق يا طالق ثلثاً قال انت طالق
بائعة ثلثاً فاشف قبل الدخول ولو ماتت بعد قوله ثلثاً فقول بائعة وقع الثلث ولو
حلف او استثنى بعد بائعة بطل انت طالق بازانية ان لم يخلع الدار وقع لاحد فخلع
ولعان قال انت طالق يا طالق دخلت الدار فثلثت الا في الاخير قبل الدخول قال انت طالق بازانية فخلع
الدار

وبعد 1
ولو علق 2

قال اخل الدار وانت حر فهو كقوله ان دخلت الدار الا ان جواب الشرط بالفاء
وجواب الامر بالواو قال هو بارك زان كنتم تحث في كل مرة وفي هر زمان
وهي وجميع مرة واحدة هر چه زن كنتم يقع على كل امرأة مرة واحدة وفي هر كذا م
يقع على امرأة واحدة هو الصحيح قال ان سببت فانيت طالق غداً فالمشقة اليها الحال
وفي انت طالق غداً ان سببت او ان سببت اذا سببت فيها سوار ولها الخيار متى
شئت وعند ابو يوسف ان اخر ان فلاناً وان قدم بطلت المشقة بالقيام على المجلس
الطلاق والعناق والطها رمني علق بشرط متكرر ويكرر واليمين لا قال كلما طلقك فانت
طالق ثم يقع ثلثان ولو قال كلما وقع عليك طلاق فانت طالق ثم طلقها يقع ثلث

ملحقها

مسألة قال ان فعلت كذا فامرأة طالق فلم يكن له
امرأة فتزوج امرأة ففعل لا تحث قال ان تزوجت فلانة وامرت انساناً ان تزوجها
متى فهي طالق فامر غيره فزوج منه لم تطلق ولو قال ان تزوجت فلانة او خطبتها
فهي طالق فخطب فتزوج لم تطلق واليمين منعقة حتى لو تزوج قبل الامر في المسئلة
الاولى ولم يخطب قبل الخطبة في الثانية لو تصور تطلق قال لا جنبية او مبانة اكر ترا من
تو نوحا هم جويش تن ياترا نوحا هم ترا طلاق فتزوجها لا يقع قال الكفالة راس برني
وهند ياترن داه شهود لا يقع التعليق في النكاح خلاص قوله برني كنتم تنصرف ال
التزوج وفي ان تكلم ال الوطى قال للمعدة عرجي اكر تبارز كنتم ينصرف الى النكاح وتصح نيته
الى الرجعة قال لا جنبية ان طلقك فبدي حر صح خلاف قوله ان طلقك فانت طالق
ثلثاً فمكوحته فاسداً ان طلقها فبدي حر فهو على الطلاق باللسان كذا قوله ليطلق اليوم
فلانة ثلثاً وهي اجنبية او مطلقة ثلثاً لا يتزوجها اليوم ولها زوج على النكاح الفاسد فضوله
زوج رجلاً ثم حلف ذلك الرجل ان لا يتزوج امرأة ثم اجاز النكاح لا تحث ولو زوجته
بعد ايمه فاجاز بالقول جاز وحث والاجازة بالفعل سوفي المهر اليها دون الوطى
والقبلة وقيل رجلاً ان تزوجه ثم حلف ان لا يتزوج فزوجته حث كذا لو جعل امرها بدها
ثم حلف ان لا يطلق وكذا لو وحل بالاعتاق حلف لا يتزوج فتزوج فاسداً او زوجها
فضول لا تحث وقيل المذكور في النكاح الفاسد قولها حلف لا يتزوج فاشد فاسداً
او باع فضولي حث مخضيس العام بالنية لم يقع الا في رواية الخصاف وصورة نوى في يمين

قال 2

فالمشقة في الغد في الا
قال انت طالق اذا
ان سببت 2

لا تطلق 2

قال طلقوه ان تزوجه
او بالعارسية اكر ترا
برني كنتم ياترا نوحا 2

او عدم 2

بما ولو قال امرأتى من نسائي في يدك بنوى الطلاق فطلقت نفسها والغير
يقع ولو طلق واحد فقال الزوج عنيست اخرون لم يصدق قضاء ولو قال طلق اني نسائي
شئت فطلقت نفسها لم تطلق الا لو قال ان طلقتم امرأة من نسائي في طالق فطلقت
نفسها لم تطلق الا لو قال طلق امرأة من نسائي قال ان دخلت الدار فانسائي طالق فدخلت
الدار فطلقت في غيرهما **باب طلاق المرأة في دارها** قال انت
ومن دخلت الدار من نسائي طالق فطلقت المخاطبة في الحال وان دخلت في العتق فافرى
كذا لو قال كل امرأة من نسائي تدخل الدار في طالق وظلته للحال ولو قال انت طالق و
ظلاله ان تزوجها لا تطلق امرأة حتى تزوج ظلاله قال بعد انت خرو من دخل الدار من عتق
عتق المخاطبة للحال فان عتق عتق الاول بدخول الدار لا بد من في القضاء قال كل
امرأة تزوجها ما دمت حية لم تدخل المخاطبة في اليمن كذا كل امرأة تزوجها باسما في طالق فطلقت
هذه ثم تزوجها لا تطلق وان لو يميها عند اليمن **باب طلاق المرأة في دارها**
قالت تزوجها كل امرأة غيري او قيل كل غير ههنا فقال كل امرأة في طالق لا تطلق ههنا
قال لا اخذن ازواجه طلاق كراين كراين كراين فقال بهنار طلاق يكون جوابا حتى لم يكن
فعل ذلك الامر لا يقع قالت تزوجها طلقني فلنا فقال انت طالق قبلت وقيل واحد
وقيل ان نون جوابها فقلت والافوا حلت ولو قال فعلت فقلت بكل حال قالت
طلقني واحد بالف او على الف فطلقها فلنا بالف يقف على قبولها وان لم يذكر
الزوج البذل فقلت بغير شئ وقال في الفصيلين واحد بالف وثلثان بغير شئ
باب طلاق المرأة في دارها قالت انت طالق ان دخلت الدار
فهو بخير انما دخلت الدار ويؤتى باليمن فان لم يكن دخلت فطلقت وبالقارسية
زن ازوي بطلانك چنين كرا كرا كرا است فان كان فعل لا يحنث والآحنت
قال انت طالق لا دخلت فهو كقول انت طالق ان كنت دخلت الدار ولو قال
انت طالق دخلت الدار فطلقت الساعة قال انت طالق لو دخلت الدار فطلقت
فهذا حلف بطلاق امرأته ليطلقها ان دخلت الدار منزلة قوله عبد الله لو دخل الدار
لاخرته هذا حلف بعقوبت بعد ليضربته ان دخل الدار فان دخلت في مسئلة الطلاق
لزمه ان يظن انها فان ماتت فماتت فماتت الشرا في آخر من اجرا جيرة فبقي الطلاق

والمرأة في العتق اخذت
من امرأة تزوجها في طالق
ظلاله طلق الحمار

ما دلت فلا تصدق
ظلاله قال لا امرأته
امرأة تزوجها

الدار

تفسيه سفل قيل الذي لا حسب له ولا نسب لم يسرق شيئا لا خط له وقيل الذي يسفل
لينجو الناس به وقيل الحمار والجمام والدباغ والسماك وقيل الذي لا يخاف الله تعالى وقيل
الذي يختلف الى القضاة وقيل الطفيل الذي يجمع النوايب قالت ان كوسه فقال كوسه
كوسه لم ترا طلاق قيل الذي ان كان اسفله ثانيا وعشرين يقع وقيل ان كانت طيبته
نخيفة غير متصلة فهو الكوسج وهو اللاحج **باب طلاق المرأة**
قال خالعك فقلت لا يسقط المهر لانه يقع في قوله خالعك اذا نوى يكون من
الكفایات ولو خلع على مال معلوم لم تطلق ما لم تقبل ويقصد في ترك النية لا قضاء حالها
على مال معلوم ولم يذكر المهر فقبلت فهو موضع الخلاف المعروف ان عند ابن حنيفة
الخلع والمباراة توجبان براءة كل واحد منهما عن صاحبه عن المهر وغيره مما يتعلق به
بالنكاح وعن ديم آخر لا في الاصح لفظه البيع والشراء كالخلع والمباراة في الاصح والطلاق
على مال لا يوجب البراءة بالاجماع قال لامرأة خالعك فقبلت يقع الطلاق ويبرأ
عن المهر وان اعطاها نفقة عليه لان المال مذکور عن قايده كرا الخلع وقيل ابو الليث اذا
خلع امرأته او بارأها على مال دفعت اليه يسقط المهر وان اخذت فله ثم اخلعت
قبل الدخول لم يرجع عليها بنصفه قال لها كايين ويرسه ترا فخره بطلاق فقالت
اشريت لا تطلق لا بداع منها ما لها كرا قال لا خربت منك خاومك ههنا بعد
هذا فهو باطل اما اذا قال الرجل اخلعت منك نفس واجابته يقع طلاق باين والبراءة
احق ههنا فما اذا ابتدت طلق على الف قبل الدخول ولها عليه مهر ثلثة الاف سقط
نصفها بالطلاق وسبق الف خميس مائة وعليها الف فيتقاصان يرجع عليه بالجنسية
الباقية في الاصح قال اخلعت نفسك مني بغير شئ واخلعت وخلعها فاخلع واقع بغير شئ
والطلاق باين قال اخلعت نفسك مني او قال ببال فقالت اخلعت بالف درهم لا يتم
الا ان يقول فقبلت او خلعت اما اذا قال اخلعت نفسك بالف فقالت اخلعت
ثم قال اخلعت نفسك فقلت نفسي قبل الطلاق باين بلامال والاصح ان لفظ الخلع محمول
على الطلاق بعوض حتى لو قال لغيره اخلعت امرأتى فخلعها بغير عوض لم يقع واذا قال خا
لعك ونوى به الطلاق يقع ومومن الكفایات وقيل اذا قال اخلعتي ولم يذكر البذل
فقلت اخلعت فهو باين بلامال بمنزلة طلق نفسك باين بخلاف التوكيل بالخلع فان العتق

وقيل

جاءت بك

بالوكيل وبالمرأة فلا يوثق الى القضاء ويفتر جملته على التوكيل من جانبها لانه يصير الواحد مستديرا
 مستقلا لا وجه له وهذا المعنى لا يقع الطلاق فيما اذا قال اخلع نفسك على مال فقالت اخلعت
 لانه لم يصح التوكيل ان لم يكن المال مقدرا للضرورة الواحدة مستديرا ومستقصا واذا ذكر الزوج
 البديل في قوله اخلع ثم يقولها اخلعت اذا كان البديل مقدرا في الاصح قالت اخلعت
 نفسك حتى تموت طلق بقية باينا ولا يبرأ عن المهر قال اخلعت او قال خويشتن
 من واذي قالت واذم لا يصح فيها ما لم يقل قبلت الا ان اراد بقوله واذي التفتيح دون
 السوم قال اشترى نفسك متى تقالت اشتريت لا يقع تحت خلاف قوله اخلعت
 فقالت اخلعت الواحد يتولى طرية الخلع اذا كان البديل مذكورا مقدرا اما اذا لم يكن مذكورا
 فلا قال خويشتن ثم يخبر بغيره كايين فقالت خريدم فقال من نه فروختم ثم الخلع بقوله
 حتى لو قال الزوج بعينك طلاق واذم يقع عليها طلاقا واحدا بقولها والآخر بالتطليق
 والخلع بالمهر ونفقة العتق صح وان جيب النفقة بعد نكاحا في بيع الشرب فقالت خويشتن
 اذ لو بكذا وكذا خريدم فقالت فروختم وقال عيت غيرهما لم يصدق قضاء قالت مهر
 حتى كرهت است خويشتن خريدم صح ووقالت مهر حتى متى انه لا يصح الا اذا كتب في
 الاستفتاء وجرت العادة انهم يقولون مهر حتى وبريدون مهر حتى قيل للزوج تو فروخ
 بعوفوها خريدم فقالت لا ثم قال في مجلسه فروختم لم يصح بعد قولها خويشتن خريدم بكذا
 من يك طلاق وادم فهو جواب في المختار قيل اشتريت نفسك بكذا ولم يقل الزوج فقالت
 اشتريت وقيل لم يثبت فقالت بعث صح الخلع قالت ترا اذن من جبهه خواهم ازايج
 در كوزن تو است بخوار كوشتم دست اذن برار فقال على الفور يك طلاق يا
 كشاده كرم دست يعني انها ان قالت لم اجعل البراءة عوضا قالوا اقر رجعت وبري
 عن المهر دون نفقة العتق وان قالت جعلتها عوضا عن الطلاق بسا ال الزوج فان
 ما اردت جوابا وجعلتها عوضا قالوا نعم باري وبري وان قال ما اردت جوابا فعليه
 المهر والواقع رجعت قال ان دخلت الدار خالعتك على الف درهم وتراضيا فدخلت
 صح خالعتك على ان يكون الولد عند الاب صح الخلع وبطل الشرط بمهرها ونفقة عتقها وعلى ان
 تبطل الولد مستبين بنفقةها وامسكت بعض المهر ثم هربت ووارت نفسها ثم طهر
 يرجع الزوج بغير نفقة الولد في المهر التي لم تملكه اخلعت على مؤنة السكنى عليها بان تكرار

نفسك متى تموت ونفقة
 مدك قالت اخلعت

ما لم يقل

بقي 2

قال

اخلعت

عليها

نكاح

صح وعين ان لا سكنى لاهلا الوكيل اذا خالعت على الف او على الف من مالي او على
 الف على المرأة تجب على المرأة لاهلا وكذا قال في مدعي او على الف من مالي او على الف على
 اني ضامن تجب عليه ولا تجب على المرأة ويرجع عليها قبل الا اذا وجعت الوكيل بالنكاح اذا
 زوج للوكيل وقال على الف ونحوه فالمرأة بالخيار ان شئت طابت الوكيل وان شئت طابت
 الزوج وان شئت طابت الزوج والوكيل لو اذن لا يرجع لانه انما جيب عليه بالضممان
 وانه بغير امر في الخلع فان التوكيل الرجوع لانه يملك التزام بدل الخلع بلا والحالة في النكاح
 قالت طلقني ثلثا بالف فطلق واحدا مني ثلث الف وعلى الف وقعت واحد
 بغير شيء عند الامام صح قبول الصغيرة العاقله الخلع في حق الطلاق لا البراءة من المهر
 اذا قال ان اعطيني كذا فان طلق حاله لا يقع ويقيم على المجلس ولو قال اذا اعطيني
 كذا او متى فكذلك لا يقع قال انت طالق على ان تعطيني كذا فقبلت في المجلس يقع وان لم
 تؤد وبلا قبولها لا كذا كذا قال انت طالق على الف فقبلت في المجلس كذا الوفاك بدين شرط
 كي فلان وخبر من دعي فقبلت في المجلس يقع من ساعده وتعلق بالقبول لا غير
 لا تأبى ان يجالعهما ومن حايض اذا رأت منها ما يكره قال بعث منك تطلقه بمهر ونفقة عندك
 فقالت بجاي خريدم يقع قالت خريدم املو بكذا فقال نيك امل لا يصح سر آذمه حقها خريدم
 يصير عبادت عن قوله بهد حقها وعليها مهر وكل بالتطليق فطلق على مهر لم يجز الا في غير المهر
 قال خويشتن اذن بخريدم فقالت خريدم فقال فروختم فان قبضت الصداق لا ترد وان لم تقبض
 برى الزوج طلقها بعد الخلع على مال طلق بلا مال اخلع لست بمهرها ولا نفقة لست بمهرها
 من المهر الثاني لا الاول قال انما طالق بكثرة خطبة والاخرى بكثرة شعير فقبلنا طلقا بغير شيء
 التوحيد بالخلع لا يملك قبض المال الحقيقي بالخلع واذا جاز من جانب صح ومن جانبها لا الزيادة على بدل
 الخلع لا يصح **مسألة العدة** كونه من اقاربه بالطلاق من الماضي او قالت لا اذن فالعدة
 من وقت الاقاربه حقها الا في حقه وان صدقة فكذا في المختار كس لا نفقة لها وعليه المهر ثانيا
 بالادخول ان كان ثانيا لا لافراة وتصديقها واعتبار شهر العدة بالايام الا الاهلة والطلاق
 في الاجادة مريض اقربا للطلاق في الصحة وانقضاء العدة وصدقة فلها ان ينزوي في الحال
 ولا ميراث لها فان اقربها واوصى فلها الاقل من الميراث وبما اقربا وصى عند الامام
 قال اخبرني ان عتقها انقضت وكونه نالعت باقية في حرز ايلة في حقه حتى حل نكاح اخرتها

كذا لو قال انت طالق
 على دونه كذا فقبلت
 في المجلس

احد

س

والرابعة سواها مطلقه غنا لم تفارق زوجها وبجاءها ويقول طنت الخ لا تنقض
 العتق ولو قال طنت المرأة تنقض ثلث حبس وتزوجا ان اذ كانا محبسين بلغ المرأة طلاقه
 او مودة فالعتق من وقت الطلاق والموت وعلمها ليس بشرط وادنى ما يصدق على
 الانقضاء استون يوما عند الامام والقول لها اذا انكثت انقضائها باليمين مع البين
 لا تصدق في الانقضاء في اقل من سنتين الا اذا قصرت باسقاط شرط مستين الخلق
 او بعضه يخرج من الولد نصف البدر من الرجلين سوى الرجلين او قبل الرأس سوى
 الرأس انقضت العتق والبيد الميكيلين الى الاليتين امرأة الفار تعتد بربعة اشهر وعشر
 فيها ثلث حبس في الاصح كذا اكل معتق ورثت بان ارتدت حتى بانث ثم قتل او مات في الوردة
 وان كان الطلاق رجعي في المرض والحض والصحة فمات في العتق ينتقل للعتق
 الوفاة رأت الصغيرة والاب الرقيم بعد الاعتقاد ببعض الشهور انتقلت بالشهور وعن الامة
 اذا اعتقت في الرجعي ينتقل الى عتق المارورة والباين لا يعتد عن ام ولد وفي نظر
 رجل او عدة فلا يعتق عليها وان مات او اعتق بعد عتق الزوج فعليها ثلث حبس فان مات
 او قتل فان كان بين موتها شهورا وخمسة ايام فصاعدا فعليها اربعة اشهر وعشر تستحل فيها
 ثلث حبس وان كان اقل فعليها اربعة اشهر وعشر لا تعتبر فيها الحيض عند الامام مأت حبس
 عن امرأة حامل فعدها بوضع الحمل وفي الحمل احداث بعد الموت لا اكثر من ستة اشهر عدلها
 اربعة اشهر وعشر بالاجماع جامع حتى امواته عليها العتق اذا انتزعت الوفاة لا يجب في النكاح
 الفاسد الدخول في النكاح بغير شهوة بوجوب العتق كذا الدخول بمنكوحة الغيرة اذ تزوجها
 ولم يعلم انها منكوحة فان علم فلا يعتق والعتق في النكاح الفاسد من وقت الفراق وقيل
 من الوطء الاخير المخلوة في النكاح الفاسد لا يوجب العتق والخلو الفاسد في النكاح
 الصحيح يوجب العتق كالمخلوة بالرفقاء وخلوت المحبوب والصاحب والمحموم والمأمن
 والنفساء وكل صورة يتمكن من الوطء حقيقة وفي الرق لا يمكن بالعتق ومن المحبوب
 بالسمي وتقدر يقع التحليل بالمحسوب اذا جعلت منه فطلق ثم ولدت وفي كل صورة
 لا يتمكن من الوطء اصلا كالمرضى النجيف او الصغير او الصغيرة للاعتد عليها الصغيرة
 اذا اطلقت اخذت الماشايخ في وجوب العتق والاكثر لا يطلقون لفظ الوجوب
 لكن ينبغي ان يقال عدت اذا برد اثنتي الدخول على معتقة والاطلاع عليها فيه روايات

تنب

البيد البير والبرص
 ولو اعتدت بعتق او
 حضنت في ثم آتت
 منتقلت ؟

منه وحرارة
 حنة بان ولدت ؟

الصبي ؟

فيها ومن في منزل على حدة في القطار روايتان من يده عدت معتق كس
 وكوس من واد ثم است ان تزوج نفسها منه او تزوجت بزوج آخر ان قال انفق عليك
 على ان تزوجني يرجع عليها زوجت منه او لم تزوج وان لم يشترط ذلك ولكن يعلم ذلك بالعرف
 لا يرجع في الاصح تجل لها نفقة مدة فماتت قبل مضيتها مالم يشترط من تركتها شيئا وعنده
 بسنة حقة ما بقي من المدة كما لو عجل نفقته ليتزوجها فماتت قبل ان يتزوجها وقيل
 ان بقي من المدة شهرا ودون لم يسدق وان كان زابا نكح لها نفقة شهر ويتزوج من
 تركتها ما زاد **نوع** الدخول في النكاح الاول دخوله في الثاني خلافا لما في زفر رحمها الله
 وهي تسع مسائل الاولى تزوجت غير كفو ودخل بها ففرق بينهما والزوم المهر والزمت
 العتق ثم تزوجها في العتق بغيره في فرق بينهما قبل الدخول كان عليه المهر الثاني كلما عليها
 العتق المستقبلة استحسانا وعند محمد نصف المهر وبقيته العتق وعند غيره بلا عتق
 وقيل لا مهر عندها الفساد النكاح بلا والى الثانية تزوج صحيحا ودخل بها ثم طلقها ثم تزوجها
 في العتق ثم طلقها قبل ان يدخل بها والثالثة تزوج صغيرة ودخل بها فبلغت فاخارت
 نفسها ثم تزوجها في العتق ثم طلقها قبل ان يدخل الرابعة تزوج صغيرة ودخل بها
 ثم طلقها باينا ثم تزوجها في العتق ثم بلغت فاخارت نفسها قبل ان يدخل بها الخامسة
 تزوج ودخل ثم ارتدت وبانت ثم اسلمت فتزوجها في العتق ثم ارتدت قبل ان
 تدخل السادسة تزوج ودخل ثم طلق باينا ثم تزوجها في العتق ثم ارتدت قبل الدخول
 السابعة تزوج لعة ودخل ثم عتقت فاخارت نفسها ثم تزوجها في العتق ثم طلقها
 قبل الدخول الثامنة تزوج لعة ودخل ثم طلق باينا ثم تزوجها في العتق ثم عتقت فاخارت
 نفسها قبل الدخول التاسعة تزوج نكاحا فاسدا ودخل ففرق بينهما ثم تزوجها في العتق صحيحا
 ثم طلقها قبل الدخول **حد الاياس والبلوغ** حد الاياس لم يقد في رواية وفي رواية التقدير
 قائمها خمس وخمسين سنة فان رأت بعد ذلك وما اسود او احمر يكون حبسا او حنقا
 واخضر لا بلوغ الغلام باليسن تارة وبالاخلام وبالاجمال اخرون والحجامة باليسن والحجامة
 والاخلام والحبل وادنى المدة فيها تسع سنين في التحار والغلام اثنتا عشرة سنة والحلم
 باليسن للغلام اذا دخل في التاسع عشرة والحجامة في السابع عشرة وقبل اعتبار بنات
 الشعر وهو قول مالك وهوروايه عن ابو يوسف **حد كس**

نكاحا ؟

بصير بالطلاق فان الى اخره

الطلاق لم يصح بالاتفاق خرج كالمادة فطلق في تلك الحالة يصير نكاحا لو قتل تركت في العدة
 كذا اذا خرج ليقتل قضاها او رجعا فطلق بخلاف ما كان مجوسا او محسورا او في حق القتال
 او نزل مسبعة او ركب سفينة فطلق من اخذ وجع البطل فهو بمنزلة صاحب الفراش
وجعل الذي يصير نكاحا ان يكون صاحب فراش فراضه المرحى
 معنى شدة وتعذر اداء الصلوة جالساً قالت لزوجها المريض فطلقها بائناً او ثلثاً
 لانثرت وتوالت طلقني الرجعي تركت طلاق المعتوة غير واقع وهو في الاحكام
 كما لصحت في العاقل من تفريق كلامه وافعاله غالباً والجنون ضنة والمعتوة من تحت ط
 كلامه وافعاله وقيل المجنون من يفعل الاعمال بقصد والعاقل يفعل افعال المجانين في
 الاجابان لاعتقاده المعتوة عن قصد وقيل المعتوة قليل التوهم تحت الطام فاب
 التدبير لكن لا يفرق لا يشتم كالمجنون رجل عرف انه كان مجنوناً مرة فقال لمرأته
 طلقني الباردة ثلثاً فقال اصابني الجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله فالقول له وتوالت طلقها
 وانا نائم فالقول لها **س** طلقك وقد اتت عليها تسعة عشرة سنة ولم تحض تعتد
 بالاشهر جامع المطلقة بائناً على وجه الزنا لم تقبل العدة **جامعها** منك الطلاقها ثم
 اقراستقبل في المختار منك الطلاق طلق بعد ثلث حيض قتل يقع وقيل لا يقع جامع
 المطلقة بائناً او جلت فعدتها لا يتغير بوضع الحمل الا اذا كتم الطلاق عنها لاعتد
 عن نكاح فاسيان يخرج الا ان يمنعها الزوج تحيض مائة المطلقة بائناً تمت ط بالاسنان
 الواسعة لا الطرف الاخر **مسألة** في حرجها الرضخ
 اخبرت واحدا اني ارضعتها لاجرم به النكاح اقرا من مدته او بنته او اخته من
 الرضاع ثم اراد ان يزوجها وقال غلطت واوهيت وصدقته لان يزوجها وان ثبت
 على ذلك لا وان اتت بذلك وانكح الزوج بغيرها كزبت نفسها او لا قال بعد النكاح في
 اخى من الرضاع او بنتي او امي ثم قال اوهمت لا تقصد النكاح ولو ثبت عليه او شهد
 به الشهود يفرق بينهما ولا ينفع الجود واذ اقرا ما قال حتى ثم جاء بعد ذلك وقال اوهمت
 لا يقبل منه قال هذه اخي اوتى وليس لها نسب معروف ثم قال اوهمت صدق
 قال كعب بن هذا ابن اولامه من ابن عتيق قال لامرأته من بنتي من نسب وثبت عليه

لم تعتد الصغيرة فهاضت
 قبل الاستبراء بالاشهر
 بنقبت ذات حيض
 لم تنكح العدة حتى
 استقبلت بثلاثة
 اشهر

في قوله الاطلاق

عليه ولما معروف ولو طلق في مثلها يولد لم يفرق بينهما كذا قال عن امي وله ام معروفه
 وتوالت عن بنتي وليس لها نسب معروف ومثلها يولد لم يثبت عليه فرق بينهما فان
 اقوت المرأة انها ابنة ثبت النسب وان كان مثلها لا يولد لم يثبت النسب
 ولم يفرق بينهما قالت طلقني زوجي ثلثاً ثم ارادت ان تزوج نفسها منه فتركت على ذلك
 او قالت كزبت جاز النكاح في المختار كذا اداة قالت هذا ابن من الرضاع وثبت
 عليه ومع هذا تزوجت به جاز لان الحرمة ليست اليها كما بعد النكاح طلق امرأته
 بائناً فقبل له استغنى عن كذا فقال مرأسي شديدا لا يكون اقرا بالثلث وطهرها بالحيض
 ثم طلق في الظاهر لا يكون نسباً كذا طلقها في الظاهر قال لغير المدخول انت طالق لثلاثة
 تقع واحدة طاهرة كانت او حائضاً ثم لو تزوجها يقع اخرون كذا لو تزوجها ثلثاً لثلاثة
 ويجوز اللعان وينقطع النسب لكن اذا نشي بعد الولادة تمت قصية وتقديره المقوض
 الى رأى القاضي وقد راي باربعين يوماً فاذا نكح بعد ذلك لا ينقطع النسب ولا يجوز اللعان
 بل تحذف هذا اذا لم يقبل التحنية اما اذا قبل التحنية بان هي فسكت لا وهذا في ام الولد
 اذا ولدت الا ان السلوك عند التحنية في ولد ام الولد ليس بقول وكذا الملاءم مقطوع
 النسب من زوجة وهو كالموقوف لو ادعاه غيره لا يثبت منه والملاءم اذا كذب
 نفسه يثبت فيعتد بآبائنا فيما يختلط فيه كاستناع قبول الشهادة ووضع الزكوة وحرمة
 المفاكة ولا يعتبر بحق وجوب النفقة والميراث ونسب ام الولد يثبت من غير
 دعوى لكن ينفق بحجج النفق تحت ولو النكاح **س** قال طلقك الله يقع منه طلاق
 بركعتين وركروم حال فداكرة الطلاق يقع بلانية وفي غير بلانية قال عفوت كروم
 ونكحاً بعت غشيدم يقع ان نوى وتجهها من انسان فان نوى الطلاق يقع
 قال مرا جديز نباشي وكذا وقال لم يكن بيننا نكاح ونوى لم يقع قال لانكاح بيني
 وبينك نأويك يقع قال انابرئ من نكاحك ونوى يقع قال انت طالق ان كان
 جهلك هذا غلاماً فانت طالق واحد وان كان جارية فقتلها فقلت غلاماً في مشية الله
 وجارية لم يقع لا يشترط النية في زمانا في قوله حلال بر من حرام قال من نوى طلاقاً
 ام فقال توجه منه طلاق وجه منار طلاق لم تطلق طلق حالة الصبي او البعده فاجاز
 بعد البلوغ والعقل لا يقع طلاق من سكر من المثلث واقع طلاق من سكر من شراب الحم

دعوى 2

شئ 1

في الحيض ثم طلقها 2

لا ينفق 2

من وجه دون وجه
 نسبه 2

قال 2

منعت كناية طار
 بالحيض الله او في علم
 مشية الله

مكرها قال يقع وقيل لا يقع ^{بنيته} في انت طالق ونحوه لا يقع في الاصح ^{بنيته} بل طلاق دست
ازد باز داشتند رجعتي قال ^{بنيته} بل في شك الصداع قل اهتياها هيا انت طالق ثلثا فقال فكل
طلقت قصا وان لم يعلم قالت انت طالق قبل كم قال ثلثا وقع ثلث انت طالق
كل تطبيق ثلثا وكل التطبيق واحدة قال انت وسكت لا تقطع النفس ثم قال ثلثا
وقع الثلث قال نسا سارا طلاق طلقت ثنتين ولو قال لا قليل ولا كثير ثلثا ولو قال
لا كثير ولا قليل يقع واحد وقيل يقع ثنتان في الفصلين طالق ما لا يجوز عليك من الطلاق
واحدة قال طالق عدد ما في الخوض من السمك ويسمى سمك فهي واحدة قال كل امرأة
املكها فهي طالق ان فعلت كذا فكذا على من ملكها يوم حلف قال اگر خوا از تو زن
خو هم با یا مردان باشد یا نه پس جهان مردان باشد في طالق فتزوج امرأة
ثم اخرج لم تطلق الثانية قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج في طالق فابان امراته
ثم تزوجها لم تطلق له اربع نسوة فقال حلال الله على حرام يقع على كل واحدة تطبيق وقيل
على واحدة غير عين قال طلقها بين يدي فلان فطلق لا بين يديه يقع وكله ان يطلقها
ثلثا لست فقال انت طالق ثلثا لست ومن في الحلال محل للسكنى وقعت واحدة
ولا تطلق في الظاهر الثالث والثالث لانه لا يفوض اليه التعليق والاصح في ذلك بان
يطلقها بالف ثم ابانها ثم طلقها الوكيل لا يقع ولو وكله بالفرج يقع في الفرج بخلاف
ما اذا تزوجها بعد العتق ثم طلق الوكيل قال لها شأني الطلاق صح التفويض وباري
لا قال انت طالق واراد ان تعلق فانخذ انسان فنه ثم حل عنه فعلق موصولا لم يطلق
ما كوجب الشرط كما لو اخذ العباس قال انت طالق ان او قال بالفارسية او لم يقع
علق وخافت في لفظ التعليق بحيث لا يسمع ولكن بين الحروف قبل يقع وفي الخبر
لا قال انت طالق اذا عنت نصف جفنة لم تطلق حتى تظهر قال انت طالق تطبيق لا يقع
عليك الا عند وقعت الحال قبل ان امرأتك زنت فعلق الطلاق به انها لم تفعل ان لم ينزل
المجازة قال ان فعلت كذا فامرأة طالق وله امرأتان فالتعيين اليه استبقت المطلقة
عينا لا عمل وظاهر بالقوى وحيلة ان تزوجها في البان ورا جعص في الرجعي وفي الثلث
تطلق كل واحدة طلقه ويدعها حتى تنقض عدتها ثم تزوجها على الترتيب تعينت
الرابعة للثلاث الى من امراته ثم قال اشركت هذه في الاصح لا يصح الى من احدها

طالق ؟

انت ؟

او لفظ الاستثناء ؟

في الابدان ؟

بيها البيها فان بقيت بعد موته فهي حرة فباعها جارية قيمة المدونة في الغضب قبل قيمة الفقة
وانه غير سيد وقيل ثلثا حال البقاء منعة الوطن والسعاية بعد الموت وقيمة اتم الولد ثلث
الفقة على هذا وقيل في المدونة ينظر بكم يستخدم بغيره خروا وقيل قيمة المدونة نصف الفقة
لكون المنفعة نوعين بيعا وما شاكله وقدرال واجارة وما شاكلها وقيل في وهو الاصح
وعليه الفتوى قال لعبد برك او ذكر كخر لا يعتق قال انت حرة والعقود يعتق قيل لا اذا
اذا باع العبد منه قال لا يعتق له يعتق قال خرق قيل من نوبت فقال لعبد يعتق خرقه
قال لعبد برك في بلاد الله حيث شئت ونوى العتق لا يعتق اشترى الوكيل قريب نفسه
لا يعتق عبد قال لمولاه ان اعنتني والا لا تفتك فاعتقه فحانة الفتل عتق وسعى في قيمته
زني بجارية ابية واقه او جنت فولدت ولدها خرق قال لعبد اهل الدنيا احذر او عبيد
اهل الروم وهو منهم لم يعتق في النحر قال لعبد يا خرة اولامة يا خرة يعتق قال لعبد
انت طالق ولدي الاكبر يعتق قصا قال اني بخر لا يعتق قال يا بيم ازاذه يعتق نصفه
قال سهم من كل خرق يعتق سدسه قال اناس من يبيد اس فقال آزادي تو ابيد الروم لا
يعتق لا احتمال ان ظهر بالعتق قال يا مولاي زاده او ابواك خران لم يعتق قبل ان اعنتك
هذا العبد فامري برأسه ان نعم لا يعتق قال اعنتك عبيد وانا بيم او اعنتك امي قلت
ان شاء الله لم يعتق قال انت خرو عليك الف عتق با قبول قال لامية احبكما حتى ثم قال
لم اعن هذه عتقت الاخرى فلو قال لعبد لم اعن هذه الاخرى عتقت الاولى فاعتقان
جميعا الوطن المعلق بيان في المبرم قال احكما خردا ثم بين قبل العبد لا يقع يسار التضياع
ان يكون له مال قدر قيمة نصيب الساكت قال لكاتبه ان انت عبيد فانت خرق لم يعتق
قال انت خران شأراه فلان بعتك بشتبته مجلس علم فان قام وشأرا لم يعتق قال
انت خران شأرا الله وشأرا فلان فشاء فلان مجلس علم عتق خردا اجارية لا يدخل في بيان كل
مملوك بل قال اذا اذبت اليه كيس ابيض فانت خرقا في غير كيس ابيض لم يعتق كذا اذا
قال ان اذبت اليه عبدا ثانيا فاذن اليه عبدا موثقا قال لعبد احدها خربا لفي ولا خسر
بغير شيء فقبلا عتقا بغير شيء قال انت خردا فبدا خردا الى ملل من يبق به ثم يتوجه
بعد الفدا خردا بعد موته بكذا او بغيره قال اعنتك عتق بعد موته ثم باعه جازا اذ امت
لما سبيل لاحد عليك اقرار بالتبديد بر عبد على الف درهم وقيل فهو مبرور ولا شيء عليه

منفعة 2

وان لم ينو لا فاعنتك على
فاجب لا يعتق وهو ليس
العبد منه يعتق نفسه

او جنت ؟

في الحلف بالعن

قال كعب بن اوسيت لك يزوجك او برقتك صار مدبر قال كل مملوك املكه حر بعد موته قالوا
 في ملكه يصير مدبراً مطلقاً والحادث بعد مقتداً أم وكديين اثنين مات احدهما اعتقت
 ولم نسح لآخر عند الامام المولى لوصيه لها نذر ان يعتق فاعتق ابناً قال ان بعث
 فهو حر ببيعة جازراً لم يعتق ولو باعه فاسد اعتق الا اذا كان في قبض المشتري وقت بيعه
 البيع قال اعتقتك على ما في هذا الصندوق من الدراهم فقبل عتق وعليه القيمة قال لا يعتق
 شئت عتقت فاعتقه ليس له ان يعتق نفسه قال لمولاه اعتقني على الف درهم فقال
 اعتقت نصفك عتق نصفه بغير شيء ويشع في الباء ولو قال بالف عتق نصفك بمائة
 جاز الخيانة في الكتابة ثلثة ايام كاتب صغير لا يعقل لم يجز الا ان يقبل عند انسان
 فيتوقف على احواله العبد الوسيط يصلح بذلك كذا الثوب المروي والكتا الوسيط كاتب
 على درهم فسدت وبعثت باء ثلثة دراهم وبقيت زوج المكاتب ولد واشترى
 له لم يجز ليس له ان يفرض وجاز افراره بالدين والاستيفاء مكاتب اومى فهو طل
 الا اذا اجاز بعد العتق وجب بدل الكتابة للمكاتب عتق وتورق الحبة اذ تبدل الكتابة
 ولا تبطل حريته اشتري المكاتب اباه او ابنه فوجد به عيباً لم يقدر على ردّه ولا يرجع به
 بالنقصان وتورق المكاتب في الرق فالمول يردّه بالعيب كما تبث الجاني ولم يعلم بالجناية
 ثم عجز فانه يدفع او يفدى مكاتب اشترى امرأة لا ينفخ النكاح المكاتب لا
 يجس من دين الكتابة وفيما سوى دين الكتابة قولان مسلم اشترى في دار الحرب
 عبداً فاعتقه وخلق سبيلاً لا يكون الولاء له مسلم اعتق كافراني دار الاسلام فولاه له لكن لا
 يرثه ككفره حراني اعتق عبداً في دارنا فولاه له مسلم كان او كافراً او فرسياً ولو اعتق حربياً
 لا يعتق الا بالتخلية وادخل سبيلاً لم يكن الولاء له اعتق عن ابيه الميت فالثواب
 له والولاء للابن في ولاد الوالدة يرث المولى على من الأسفل والأسفل من الاعلى الا اذا
 شرط النقيب اخرا ذكر له ان يوالى مع من شاء الا اذا ضمن عنه بيت المال اسلم على يده
 رجل لا يصير مولاة ينفيس الاسلام ولو ان يوالى من شاء **كتاب الامار**
 نوع في الفاظ اليمين وقيل اليمين على الكلام واسماء الازمان في الاخبار والبشارة والآخلام
 وكجوهر في المعرفة والمعاداة في الاكل والشرب واللبس اليمين على السكنى اليمين على الزواج
 اليمين على البيع والشراء واليمين على النكاح والكتابة والخلق والعرب والترك اليمين الذي يحسن بين
 اليمين على العمل

اعتق مبدع فتيابه للمول
 الا ان يباعه ولو اراد
 ان يجعل شياً لأم الولد

الكتابة

في الولاء

ثم طلق احدهما قبل مضي المدة لم يصح لهما من احدهما واحدة فهو مولى من واحد غير
 عيب فان ماتت الامة قبل شهر من تعيينت الاخرى للايلاء من وقت اليمين طلقوا
 التظهار منها ثلثاً ثم عادت اليه بعد التحليل او ارتدت ثم عادت مسلمة عاد التظهار
 ولو ماتت سقطت الكفارة اعتاق الطفل عن التظهار جازي دون الجنين والمريض
 الغالب من الهلاك اذا قصدت اللعان بقول القاضى اتركى الكفومة وابصره فان
 تركت وانفرت ثم خاضت صح فان انكر الزوج القذف فعليه ان يأتى بشاهدين
 فان عجزت فلا يمين عليه جنت او خسرت او ارتدت بعد لعان سقط لا تحلوا امر
 القاضى ان تلعن او لا فقد اخطأ وامر بما يغفره اخرى فرق القاضى بعد التعانها مرة
 او مرتين لم يقع الفرقة وبعد الثلث يقع فذها ثم امانها فلا حد ولا لعان قال بازانة
 بنت الزانية واجتمعت المرأة مع امها على المطالبة بولي بالحد لاجل الام وسقط
 اللعان ولدت امرأة الصبي المراهق ثبت النسب منه زوج امته من رضيع فولدت
 فاعاد المولى ثبت نسب منه جارية تخرج في الكوارج فولدت والكثير من المولى ان يجس منه فهو
 في سعة من نفسه غاب عن امرأة البكر وانت عشر سنين مثلاً فتزوجت فولدت
 اولاداً قالوا ولاد للزوج الاول في ظاهر الرواية وعن الامام انهم للزوج الثاني وعليه الفتوى
 اذا ارتدت بنوع الولد منها فاذا سلمت برز اليها اذ لدت الانتقال الى دار الحرب ليس
 لها ذلك وان كان اصل العقد فيها الا ان يكونا حريتين اختارت نفسها بالادراك
 او الاعتناق او عدم الكفاة وهي مدخولة لها النفقة والسكنى في العقد وان طالت
 قالت انقضت عدته وانما هو الزوج يحلف بالله ما انقضت عدتها معتد من طلاق
 رجعي تزوجت بزواج آخر ودخل بها ثم فرق بينهما فلان نفقة لها على الاول والثاني
 ولو كانت عن ابائه فنقضت على الاول رجل حلف ان يفض حابة فلان فقال حاجتي
 ان يطلق امرأتك له ان يصدقه قال لا مؤنة تزوجت على انك طالق فقالت زوجت
 نفسي منك لم تطلق ولو كانت البداية منها طلق قالت من يرتو طلاق فقال بمحمان
 لا يطلق خلاف قوله بمحمانت او بمحمانه قال لا خير الا ان سيم ما ناجر دول دونه
 على طالق ما من ان كخومي يست من نهاي فقال نهاي علم يرد وتزوج فله ان
 يطلقها الا ان يطلق تاركة الصلوة وان لم يكن له شيء يعطى مهرها اذا ان يحل المطلقة

في التظهار

في اللعان

اللعان و

ما يحل

الى حنيفة و
 في الحضانة

يا شأها المقابلة قال انت طالق في الكلل وشرك فإتاما وجد طلق وتكونا لم يطلق
 الا واحد قال كل امرأة تزوجها في كورة كذا في طالق فاخرج امرأة من تلك الكورة وتزوجها
 لم تطلق قال مردك في ذلك من كذا في كذا فاجاز عقد الفضة لا بفعل تطلق في الاصح
 قال مردك بدين سرائ در ايد فامرأة طالق قبل الاصح ان لا تحت المحالف الا اذا دلت
 الدلالة قال مردك بدست راست كيرم بر من حرام ان لم يكن له امرأة كان مينا
 قال لامرأة ان لم يكن على لاهون من التراب فانت طالق فان استنهان بها غداية
 الاستهانة لم تطلق قال لامرأة ان لم اجامعك في حفصك فانت طالق ثم قال في حفصها
 او بعد ما ظهرت فوجامعك في الحفص فالفعل له طلق كامل فقال لم اجامعها فله عليها
 رجعة قال انت طالق ابد يوم لا تطلق فلما اخرجها اليوم السادس
كتاب العتقات نوع في الفاظ العتق نوع في تخليق العتق نوع في شرائ
 العبد بال دفعه في الكفاية والتبديرو قيمة المودروا تم الولد **الفصل العتق**
 قال لامرأة انت حرة من هذا العمل تعتق نوي او لم ينوي وتكوني الحرة من العمل تصدق
 لا فضاء قال لعبد يا سيدى اوبا مالك لا يعتق بلانية وبنيتة عن محمد روايتان
 قال لامرأة يا سيدى يا كذا بانو وان لم ينوي لا يعتق في الاصح وتكوني قبل تخشى ان يعتق
 قال با آزاده مرد او يا آزاده زن لا يعتق في الاصح قال مداعى او خاله يعتق في الاصح
 او حتى لا وزر وانه ليس يعتق قال بابن لا يعتق في الاصح قال هذا كوجه من لا
 يعتق في الاصح ان اسم عبد حرم وعاه يا حو لا يعتق ولو قال با آزاده يعتق
 وجواب عكسه على عكسه قال عبد حر ان لم يكن دخل فلان الدار ثم قال امرأة طالق
 ان كان دخل عتق وطلقت قال ادخل الدار وانت حرة فقول او ادخلت
 سواء الا ان جواب الشرط بالفاء وجواب الامر بالواو وعلى هذا القول الى الفاء
 وانت حرة شري العبد بال دفعه العبد والكفاية وغيره عتق وفيه الى رجل ما لا وقال
 اشتريه من مولاي فاعتقه ففعل نفذ في الاصح وعلى المشتري الثمن مرة اخرى
 اعتق او كاتب على شئ بعينه ففي حوازه روايتان مات الكاتب لاعن وفاء قيل
 تنسخ الكفاية حتى لو تبرع انسان بدل الكفاية منه لا يقبل وفي قول انه اللبث
 لا يفسخ حتى يفسخ القاض ويصح التبرع منه بدل قبله قال من اعني ان احتججت الى

ولو قال في الكلى وشرك
 بشرط وجودها

ديوان

ديانة

حوله بعنك على انك بالخيار الى الليل قال يعنك بالف ثبت يوما الى الليل فهو له معنى
 بشرط الخيار قال جعلت بيع هذا العبد ليك بالف فقال قد اخذت لم يلزمه البيع حتى يقول
 البايع ستمت كل او يقول اجرت او جعلت بيعا لك قال بعت بالف ان ثبت فقال
 شئت صح قال يعنك هذا بالف ان رضى فلان جازا ذابن وقت الرضا وفيه النكاح
 النكاح لا الشرط قال ان له بيت الى كذا درهما فخر هذا فخره من كذا في كذا في المجلس
 استخسانا قال يعنك بالف في حق فخره المشتري ولم يقبل شيئا العقد البيع قال يعنك بهذا
 فقال هو حر لا يثبت الملك ولا يعنق لو قال فخره الاكل واللبس بعد قول البايع بعت
 رضا بالبيع قال قبلت هذا البكر فقبل لا ينعقد البيع في المحار قال بعت رأس هذا العبد
 او وجهه او روجه صح قام احدهما قبل قبول من المجلس بطل وان لم يرد حسب في البيع
 والمبيع احد المتعاقدين اذا رجع قبل قبول الآخر صح وان لم يعلم به الآخر كذا لو رجعت
 عن الخلع قبل قبول الزوج وان لم يرد الزوج اذا كان المشار اليه خلاف جنس المستقر فالبقرة
 للتسمية اذا لم يعلم المشتري انه خلاف فان علم فالبقرة المشار اليه قال يعنك هذا الحمار
 وأشار الى عبد صح ان علم المشتري به قال اشترى جاريا بهمن الالف الدارهم وأشار الى
 الدار فقبل النوكيل بالزنا نير فلو اشترى بالداره اعم يقع لنفسه اشترى بدائق نلس ولم يقص
 على العدد جاز استخسانا وفيه هم نلس لم يجز في الاصح اشترى بدائق او دافق ولم يقيد
 بالدار ولا بالفلس صرف الى الدوائق من الفلوس بالعرف اذا كان المشتري شيئا
 خبيثا بشترى بدائق نلس قال يعنك بالف في حق ثم قال يعنك بمائة دينار فقبل المشتري
 كان الشئ بالثمن الثاني اشترى بالدين وعلمان لا دين عليه لا يصح باع بغير ثمن لا يملك
 المشتري وان قبض وان سكت عن الثمن ملكه بقبضه **س** قال اشترى من مثل
 بكذا ان قال هو لك او انت الثمن ثم قال ابيعك واراد به الجاب فقبل او قال المشتري
 اشترى من مثل فقال بعت ثم قال رخصته بعشرة فقال بعت ثم لم يسمع البايع قول المشتري
 لم ينعقد وان سمع اهل المجلس قال الموجه لم يسمع وليس في اذنيه وقد لم يصدق قضاء
 قال بعت بعشرة وقال الآخر بتسعة وتفا بضا ومضيا عليه كان البيع بتسعة فينظر الى
 آخرها كلاما باعوا وما بمشيان او يسيران على دابة او حائنين فان اجاب الخاطب
 متصلا بطعام صاحبه ثم وان فصل لا وان قل بخلاف السفينة قال بعت من فلان بكذا ببلغه

الكيد

في البيع
 في البيع
 في البيع

صح

الخبر فبقي لم ينج كبت كتابا آية بعته من فعلان ببلغه الكتاب فقبل في مجلسه ثم قال بعث
 من فعلان كذا فاذهب واخبره فاخبره الرسول فقبل في المجلس ثم **مسألة**
بيع الموهون في بيع الموهون يبيعه بانه يبيعه ولا ينفذ كذا يستاجر وليس لغير
 المشتري فسخه والمشتري بالخيار علم به او لم يعلم في الاصح باع الموهون ثم باعه من آخر فاجاز
 المشتري البيع الثاني بفسخه الثاني ولو كان من اذنه المشتري بفسخ البيع الاول وكورهن الموهون
 بعد البيع ثم اجاز او وهب فاجاز المشتري الاول الرهن والاجارة والهبية وسلم
 الى الموهوب له والمشتري الثاني بفسخ البيع دون الرهن والاجارة والهبية بيع الموهون
 من غير الغائب مقرر اوله ببيعه في الاصح كذا بيع العقار قبل القبض وقبل نقد الثمن
 باع الا بقبول او بقبول ثم ظهر الا بقبول ولا يفسخ لم يجز لان العقد انعقد لقيام المايه
 والمانع قد ارتفع وهو الوجه كما اذا ابيع بعد البيع وهكذا دون غيره وقيل في الاصح
 اذا ظهر لزوم البيع وهو الصحيح مراحح الا اذا صح القاض قبل الظهور باع الا بقبول و
 المشتري يعلم بطلان جاز قال قال المشتري بعثني ولم اعلم بطلانه وقال البائع علمت
 فالقول للبائع في مراحح وان لم يعلم احداهما بطلانه لم يجز فان وجب فدفعه اليه فاعتقه
 عنق وعليه قيمته في قول بيع حلال الدم موقوف ان قيل بطل في الاصح بيع الفرس
 العائذ الذي لا يؤخذ الا بحجر **مسألة** **البيع القاسد**
 المشتري اذا ساقيل يملك التعريف لا العين بوليل ان لا شفعة ولا جمل الوطى في لامة وفي
 الاصح يملك العين بالقبض بوليل ان يبعث بغيرها وارفع الشفعة ولو ردّها على البائع
 فعليه الاسترداد ولو اشترى من الاب او الوصي عبداً فاسداً وقبض واعتقه جاز
 وقيل بكراهة الشذاه ولا يحرم ولو علق منه صرامة ولد له وغرم قيمتها لاعتقها في
 الاصح ولو اردت فبغيره يملك ثم استهلك في قيمتها وقت القبض في الاصح وفي
 اشترى خمر افسداً ففعل عنده لا يصنع فعليه ردّها ان كان قابلاً ورتبته ان
 كان استهلكا ولو قيمته ان عجز عن الشئ كما لو كان غصباً عنده الشئ بالميت
 او التزم لم يملك المشتري بالقبض بالاتفاق وقيل ان مضمون عليه وقيل ان امانه ولو
 جاسقن يرضى على المشتري لا خصوصية بغيره خلاف ما لو اشترى بالمال او اخبره ولو يبيع
 لما قول بالميت والدم فهو على لونه وبخره بخار بطل الفحل للقبض شتان كذا في صيد قايض بالقلبة

اذا كان الغائب

شئ او من العائذ الذي لا يؤخذ الا بحجر

وطى

جمع

بميثاق برئ من الكتب الاربعة بيان واحد وكو كرت برئ فاربع ايمان حلف باد على شئ
 ثم حلف في مجلسه على ذلك وحلف لزمته كفارتان الا اذا نوى بالثانية الاولى حلف لا
 يكلم فلتا ففرع فعلان الباب كيت لم تحث وبقولك كيت تحث حلف لا
 يكلم فدعاه وهو بايم فلم يستيقظ قيل تحث واختار السرخسي ان لا تحث حلف لا يكلم
 الفقهاء فحكموا واحداً منهم حث حلف لا يكلم الا بلفظة مرة حث حلف لا يكلم فلتا
 وفتا لم تحث بكلام احدهما الا اذا استثناه ونواه بقلبه ولو علم وجوعه بميت او يساره
 في الصلوة لم تحث لا يبيد بكلام فالتقيا وسامعا لم تحث كذا لو كلف بعد ذلك حلف
 لا يكلم بغير فعلان لم تحث بالاشارة وان خرس بعد حلف حلف لا يكذب فبطل عن
 شئ كان كذا فخر كرسه بالكذب لم تحث قال ان اخبرته ان فلتا قد قدم فعبد
 حرقا خبره كاذبا حث ولو قال يقدم فعلان لا والاعلام والاشارة يقع على الصدق والا
 علام بالاباء يكون والاشارة لا معرفة اسم الانسان حلف لا يكلم صبيغا او غلاما او شابا
 او فتى او كهلا او شيخا فقبل البلوغ حتى وعلام وبعث شاب ونفس الا ثلثين سنة وقيل
 الثلث وثلثين مالم يغلب عليه الشبهة او اجاوزه فكل ال خمسين وبعث شيخ والارملة
 التي بلغت ومات زوجها او فارقتها دخل بها او لا والابم التي لا ارج لها وقد جمعت
 بنكاح صحيح او فاسدا وفجر والتيب كل امرأة جمعت بحلال او حرام لها زوج او لا
 والتب كل امرأة لا جامع بنكاح ولا غيره وان ذهبت العذرة بحيف وغيره ولكن اذا اشترط
 العذرة في الشر او فوجد حازيلة العذرة فله الرد حليف القوم من يقول انما منكم و
 يحلف على ذلك ويحلفون له على المولاة **مسألة** **العرف** **اسماء الكافرة** **فتا**
السنن قال عند رأس الشهر او عند الحلال او اذا اهل الحلال ولا يثبته له الليلة
 الاولى وبومها وتكون في السنة التي اهل فيها صحت بيته قال اول الشهر ولا يثبته له فهو
 من اليوم الاول الى خمسة عشر يوما واخر الشهر من السادس عشر الى آخره واول
 الشهر الخامس عشر واول اخر الشهر السادس عشر حتى لو قال انت طالق آخر اول الشهر
 طلق في الخامس عشر واول اخره في السادس عشر ولو قال لا على صوم يومين
 متابعين من اول الشهر وآخره يصوم الخامس عشر والسادس عشر وغرة الشهر ليلة
 الاولى وبومها في الوف وان كان في السنة ثلثة ايام من اول الشهر وسلم الشهر على الناس

الا اذا نوى ذلك حلف لا يكلم فلتا ففرع جماعة ويحكمهم حث

س

والعشرين في العرف وفي اللغة على الثامن والعشرين ايضا والغداة من النج
 الثاني الى ما قبل الزوال والسحر من بعد ذهاب ثلث الليل الى فجر الثاني في صلوة
 الظهر وقت الظهر كله ولو قال عند طلوع الشمس فله من حين بدو الا ان يتبعض وقت الضحوة
 من حين يتبعض الشمس الى الزوال وفي المساء ينوي لان المساء سائر بعد الزوال وبعد الغروب
واما هفت السنة ان كان غدير حساب يعرفون به الشتاء والربيع
 والصيف والخريف فهو على حسابهم وان لم يكن فالتقريب ما اشتد فيه البرد على الدوام والربيع
 الصيف ما يشتد فيه الحر على الدوام فعلى هذا الخريف ما ينكسر فيه البرد على الدوام والربيع
 ما ينكسر فيه البرد على الدوام وقيل ما يحتاج فيه الاشياء الى الوقوف في الحشو فهو شتاء والصيف
 ما يستغنى فيه عنها فعلى هذا الربيع ما يستغنى فيه عن احد ما والخريف ما يحتاج فيه الى احد ما
 وقيل اذا قال الناس باجماعهم ذهب الشتاء والصيف فهو كذلك يعتبر فيه العرف وقيل
 مادام على الاشجار اوراق وغار فهو واذا بقي الاوراق دون الغار فهو خريف واذا لم
 يبق الاوراق ايضا فهو شتاء واذا خرجت الاوراق دون الغار فهو ربيع ومع الاشارة
 قيل اذا لم يكن له حساب فبميتة على هذا الاله البرد ولو ذكر نور وز فهو على نور وز المسلمين
 الى نور وز الخليفة والوقوع النج واداره وقت الوقوع فهو على وقت الثلج حقيقة
 وهو المجموع الشهر الذي يقال بالفارسية آذر وان لم ينو ادق حقيقة الوقوع وهو ان
 يكون بحال يحتاج الى كسبه ويعتبر ما يطير في الهواء وما لا يستبين على الارض الا على رؤس
 الاشجار او الجبال او الخيش فان وقع الثلج في هذه الصورة في بلد اخر دون
 ما فيها لخالف لا يعتبر ولو كان اللطف في بلد لا يقع هناك ثلج تيا بد البهاين ولو
 قال المقدم الحاج فقد واحد منهم انتهت البهاين ولو ذكر ليلة القدر فان لا يعرف
 اختلاف العلماء فيها فهو على ليلة السابعة والعشرين من رمضان وان كان
 يعرف لا يعرف الى ذلك فان كان يحلف في نصف شهر رمضان فبميتة الى النصف
 من رمضان القابل وبميتة والاختلاف بناء على ان ليلة القدر في رمضان بلا
 خلاف لكن عند تقدم وبتاخر عند ما ليلة بعينها لا يتقدم ولا يتاخر قال ان
 فعلت كذا في سنة فانت طالق ففعلت قبل من شوال الحنث لانه في شوال غير معتبر
الاخبار والبشارة والاحكام والمعرفة والمعلات

صيف

ايضا

عند ما وقع في ان
 بعض ليالي كل رمضان
 القابل

فان هما ظلم واجاروا وامروا وبشروا والحداد وافتادوا واعلام وتكلم باللسان وتبانه
 واشارته فان الكلام لا يكون الا باللسان حتى لا يكون بالكتابة والاشارة والاخبار والاقرار
 والبشارة يكون بالكتابة والظلم بالاشارة والافتاد والافتاد والاعلام يكون بالاشارة
 ايضا فان نوى في الاظهار والافتاد والافتاد والكلام والكتابة وتبع الاثر القضا
 حلف لا يجدره لا يجنس الا بالمشاهدة والمحادثة حلف لا يعرف ظانا وهو يعرف
 بوجهه لا باسمه ونسبه لا بجنس شهد شهودا المدعى عليه انه او صهر رجل يعرفه بوجهه لا
 باسمه ولا بنسبه لا يندفع عند الدعوى عند محرم اخطا فان لا حنيفة يعي واليه يوسف
 حلف لا يعاود ظانا فعاداه بقلبه وحفظ لسانه وجوارحه لا حنث **حساب اللسان**
على الاكل والشرب واللبس حلف لا يأكل هذا اللبن فشرب لا حنث
 والحكم ان يذوق فيه حلف لا يشرب حلف لا يذوق فاكل او شرب حنث والشرب
 غير الاكل في العربية وبالفارسية حنث فيها وبميتة حلف لا يأكل طعاما ينفق الا
 كل معلوم بخلاف التوكيل بشراء الطعام حلف لا يأكل شيئا فاكل خبز النذرة او اللذان
 كان من اهل بلد بعينه فاكل خبز غيره حنث حلف لا يشرب الشراب ولا يئذله فهو على
 الخمر دون غيرها حلف لا يشرب لبن من الشاة فشرب شيئا منه حنث حلف لا يشرب
 من لبن هاتين الشاتين فشرب من احدهما او قال لا اشرب من ماء من الانهار فشرب
 من ماء نهر واحد حنث كل شيء اذا حلف على الواحد حنث في قليله فاذا جتمع بين
 اثنين او اكثر حنث في قليله حلف لا يأكل من الرخانة فمضها مضعا لا حنث
 حلف لا يأكل هذا الغنم فاكل ويقتل شيئا حنث الا ان ينوي كلمة فيصدق
 وانه في القضا وابتان لما لو نوى الطل في قوله لا اتزوج النساء ولا اكلم بني قوم وكوه
 حلف لا يأكل احرام فاضطر لا ميتة فاكل حنث حلف لا يأكل من مال فلان فغضب بغير
 منه حنث فطعنها او قبحها فحذره فاكل حنث حلف لا يأكل من مال فلان
 يشرب مع فلان فالشرط ان يضمها مجلس واحد وان اختلفت الاية حلف لا تأكل
 مع فلان طعاما فاكل من انا فلان لا حنث حلف لا يأكل مع فلان بميتة على ان
 لا يأكل من ما يذبح واحد قال لها وندها قودح ما ان شربته او حنثته او وضعتني او
 اعطيتني انسانا فانك طالق يرسل فيه ثوبا حتى يغشف الما زنا ما يحتاج الى هذا التكلف

ولا يكون

الاعلام

فأكلم لا حنث

من كفر

ان من ذلك ان يملكه اقل من كذا فثبتت بعض وجبت بعض لا جنت لطف
لا تغني عن الحاجة لا تقسمه ووقت ما يغني به قال اول عبارة عن اكل منزله بقصد
السمع ووقت من طلوع الفجر الى زوال الشمس والثالث فعل عادة تلك البلاد **س**
احلف لا يأكل عنبا فاكل ورمى بقره وجهه وابتلع ماؤه لم يحنث ولو رمى بقره واكل
الباقى حنث يجوز اليا بس فاكهة في البسوط وقال حاتم الدين في عرفنا الاكل حنثا
غصبا من يمين اللوام حنث حلف لا يغش لم يحنث بلعتان حلف لا ياكل من مال فلان
فتاها فاكل الحالف لم يحنث حلف لم يخن حنث بطل مسكر عنبي والنبذ يقع على
المسكر من ماء العنب كذا اسم سكر يقع عليه حلف لا يشرب مسكرا فحلفت في فم فدخل بغير
ضعة لم يحنث ولو شرب بعد ذلك حنث حلف لا يشرب مسكرا وجب مسكرا فيما لا يسكر
ان كان المختلط يسكر من حنث حلف لا يشرب مسكرا في هذه القرية فشراب في كرومها او
ضبا عنها خارج العوان لم يحنث قال ان شربت او قمارت فعصم كذا يحنث باجرها
ويبقى قال والله كذا شراب نخوزم وقمارتكم يحنث بفعل احدهما لان كل واحد منهما
شرط حكم الوثنية عوتب في الشراب فقال ان تركت شرابه ابدا فامرته كذا قال كان
يعزم انه لا يترك ولا يحنث لا يحنث قال ما كل سرخ بن شراب نخوزم يعرف الوقت
الوثني الاحمر اذا لم يترك حقيقة الوثنية حلف لا يشرب دواء فشراب عسلا لم يحنث
مسائل اللبس حلف لا يلبس ثوبا فلبس عمامة او قلنسوة لم يحنث
ولو لم يقبل ثوبا حنث حلف لا يلبس ثوب فلان فوضع ثيابه على كتفيه حنث حلف
لا يلبس ثيابه فوضعه على كتفيه ثيابا لم يحنث اذا فعل هكذا الا كفارة عليه فيجب
ان لا يحنث وقيل حنث لانه كذا يلبس عادة ولو قال هذا الثياب حنث كذا حلف
لا يلبس ثوبا بعينه فارتد به او ارتد به حنث حلف لا يلبس ثوبا فوضعه على عاتقه
برب حمله لا يحنث حلف لا يلبس الرويل فادخل احدى رجليه لا يحنث وكذا في الخفية
تقطع ثيابه زوجها فقال كذا في ثيابه ثوب من ثوبه فانت كذا انقطع
بعود كذا سنة وليس مطلق حلف لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزلها وعز
غيرها حنث قال ان بعث غزال فانت طالق ثياب غزالا ناس بها غزلها حنث
وان لم يعلم **س** حلف لا يلبس هذا الثوب فالتى عليه وهو نائم فلما انتبه القاه عن نفسه
لم يحنث

اليمين

س

قال الربيع جده برقي من ايد فامرته كذا لم يحنث حلف لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا من غزلها
من غزل فلان فلبس من غزلها عمامة عن جده انه لا يحنث قال هذا الثوب على
حرام فهو على اللبس ولو لبس ثوبا من غزلها حنث عند ابن حنبله يوسف وعند محمد
لا يحنث وربيعة حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فلبس ثوبا حنث من غزلها لم يحنث
ولو كان عليه ثوب من غزلها فدام عليه حنث ولو غلب غزلها في المصقب لم يحنث
فتاها حلف لا يلبس ثوبا فاعاد كسوة او كفتة بعد مونة لا يحنث الا اذا اراد به الشر
دون التملك حلف لا يلبس هذا حتى ياتون له فلان فمات فلان سقطت اليمين
في اليمين على السكنى حلف لا يسكن مع فلان كان الحالف لا يسكن
بالاهل كالابن الكبير مع الاب فهو على سكنه بنفسه كذا اكل من لا ينسب اليه السكنى
كالمرأة ومن في عيال غيره اذا خرج بنفسه يبر ومن كان قواما على عيال منسوب اليه السكنى
حنث الا ان يأخذ في التقله من ساعته ثم لا يدرى نقل الاهل والمناج كل حتى لو بقي
وتد مثلا لم يبر وعند ابن يوسف يعتبر الاكثر وعند محمد ما يقوم به كذا خواتمه فان انتقل
من سعة الى منزل آخر يبر وان انتقل الى السحر والاسكنة قالوا لا يبر الا اذا سلم الدار
الى غيره باجارة ونحوها او كان فيها باجارة ونحوها فزها وهذا اذا كان الحلف
على السكنى بالعوبة فان حلف بالفاسية فخرج بنفسه على قصد الا ان يعود لا يحنث وبه
يفي وان كان الحلف على سكنى المصربة فيمنه بالانتقال بنفسه وان كان على سكنى
المفربة فاختار يرها ان الذين ان بنزل المصرا قال ان الذين دية نباشم فانتقل بطلان
ثم عادو نباشم حنث قال الكرم اسال درهم خايبه نباشم فامرته كذا فسكر الا يوما
بقي من السنة يطلن في الاصح حلف لا يسكن القرية شهر فسكرها ساعة حنث ولو قال
لا اقيم بالقرية شهرا ما لم يقيم تمام الشهر لا يحنث قال الكرم اذن كوي نروم بالذين شهر
نروم يعني نباشم اي لا يسكن وقتي ضد نباشم است وباشميدن هو السكنى
فان حلف بالفارسية كما ذكر في حنث على قصد ان لا يعود يبر وان حلف بالعوبة
فقد ذكرنا **س** حلف لا يسكن هذه الدار فادان يخرج وجد الباب مغلقا
يحنث لا يملكه الزوج او فبد ولم يترك الخروج لم يحنث قال الكرم امشب درهم شهر
نباشم فاصابته حتى ولم يكن الخروج حتى حنث قال لها ان سكنت هذه الدار فانت

لبس ثوبا من غزلها
غيره لم يحنث ولو حلف
لبس من غزل فلانة

انست

طالق و كانت اليدين بالليل في معزورة حتى تصبح ولو قال لرجل لم يكن معزورة ولا حلف
لا يفسد كونه فرجها وتكون اقامة بها خمسة عشر يوما حلف وتبادونه لا حلف لا يفسد
كونه شحرا ففسدها يوما حلف كذا لو قال ابن زستان انما يباين شحرا ففسدها شيئا قليلا
حلف نظيره لا اكلم فلانا اياما فحلف من حلف **مسائل اليدين**
على الحرف حلف لا يخرج من هذه الدار فصعد السلم لا يحلف كذا لو حلف لا يدخل
وتنيل ان كان الحلف بالعربية حلف والا اول صحيح قال ان خرجت من باب هذه الدار
فانت طالق فخرجت من الباب حلف قال ان خرجت بغير اذن فانت طالق
فطلقها بابتائهم تزوجها فخرجت بغير اذن لم تطلق وكذا هذا في العبد اذا باعه ثم
اشتراه وفي الامير اذا غزل ثم نزل قال ان خرجت الاباذن فخرجت مرة باذنه ثم بغير
اذنه حلف ولا يحلف الا مرة قال ان خرجت الاباذن ثم قال غيت الاذن مرة بمصدق
قضاة في الاصح وبيان في الاذن في كل مرة واجبة فيه ان يقول اذن لك فلان اذن
الخروج فاذا قال ذلك لا يعمل عليه عند ابيه يوسف وعند محمد يعمل به بغيره ولو اذن لها فخرجت
واحدة ثم نهىها عن ذلك فخرجت يعمل به بالاجماع ولو قال في غضب اخرجي ولا تيدي له
كان على الاذن قال ان خرجت الا ان اذن لك او حتى اذن لك فاذا مرة ثم تعف
اليدين والفرآه سوى يهي قوله الاباذن في بين الا ان اذن لك فانه لا بد من الاذن في
كل مرة والابوضاء او بجهل او بارادة كالا باذنه والا ان ارضى او اهوى واريد كالا
ان اذن وتفرق من وجأ آخر وهو ان في الموأ والرضا والارادة اذا رضى ولم يسمع
المحلف عليه لم يحلف اجماعا وفي الاذن خلاف والابا مري يستدعي الامور في كل مرة
والا ان امر مرة قال لعبد ان خرجت الاباذن ثم قال لغيره ان يذل له فاذا لم يخرج
حلف كذا لو قال ذلك الرجل للعبد ان يذل له ولو قال المولى اذنت له باطرح فاخبره انسان
فخرج لم يحلف ولو قال المولى ان فعلت كذا فقد اذنت لك لا يكون اذا **س** قال والا
اكرم بدين سرائي انما يسمع من يسمع اليدين حلف لا يدخل على فلان فدخل مسجدا هو فيه
لم يحلف حلف لا يدخل على فلان فدخل على فلان كذا او ستاف كذا لا يحلف اذا
دخل ارضيها حلف لا يخرج من هذه الدار فارتقى اغصان شجرة فيها خارجه
من الدار حتى صار حاله لوسقط في الطريق لم يحلف حلف لا يخرج بغير اذن غير مقتضى

س

فقدت ذلك في

اذن ذلك

مسائل

اليدين سقطت اليدين في الخرج الى السفر في بين الخروج لا يصدق قضاء حلف ان لم
يخرج اليوم فكذا فحلف ومنع حلف **مسائل اليدين على البيع**
الشر حلف لا يبيع فباع المدين لا يحلف ولو باع فاسدا حلف وباطلا فحلف
حلف فحلفا لا يبيع حلف لا يشتري فاشترى فاسدا فحلف او لم يقبض حلف وكذا
اذا باع فضولا حلف قبل اجازة المالك عند محمد بخلاف النكاح وعند ابيه يوسف هو مشروط
عند الاجازة كمانه النكاح ولو اشترى مائة او حريم او اشترى مكانا او مائة او ولد
لم يحلف قال والله لا يبيع هذا الثوب بعشرة حتى زاد فباع بتسعة لم يحلف ولو قال لا يبيع
بعشرة الا بزيادة او الاكثر فباع بتسعة حلف قال لا يبيع بعشرة فباع بتسعة لم يحلف
بعشرة فاشترى باحدى عشر حلف لا يبيع عبد الا بعشرة فباع بمائة حلف
ولو باع بدنان وعشرة لم يحلف قال لا يبيع هذا بعشرة حتى يزيد فباع بتسعة لا يحلف
في القياس قال وبناخذ قال ان اشترى عبدا فهو حرام فاشترى نصفه ثم باعه ثم اشترى
الباقى يعتق بخلاف قوله ان ملكك عبدا فانه لا يعتق الا اذا يولى الملك متفقا كذا
لو قال ان ملكك مائة درهم فقلت على ان اتصدق لها فملكها متفرقة ولم يجمع في ملكه لا
يلزمه شيء ولو تولى بالشرار الملك لم يدين قضا ولو اشترى العبد بعينه فقال ان ملكته
او اله ما بين بعينها فقال ان ملكتها فملك جمعتها او متفرقا حلف قال كرجلين ان ملكتهما
عبدا او ان اشترى عبدا فبعده حر فملكهما عبدا بغيرهما او اشترى احدهما وباعه من
الاخر حلف بخلاف قوله ان ملكك قال ان كنت املك الا خمسين درهما ولم يملك الا
عشرة لم يحلف ولو ملك خمسين درهما او عشرين درهما او شيئا للتجارة او مائة حلف وان
ملك مع الخمسين شيئا لغير التجارة لم يحلف لانه اراد به المال وان تصرف الامال الزكوة **س**
حلف ببيع اليوم فندم فبيله ان يبيع بغير التجار ثم يفسخ حلف ان لا يشتري ذهباً
فاشترى قلب ذهب ونحوه حلف قال كل عبد اشترى به فهو حرام سنة فاشترى عبدا
لا يعتق حتى ياتي عليه من يوم اشتراه سنة حلف لا يشتري هذه الدراهم بغير الدقيق فاشترى
ببعضها دقيقا وببعضها شيا آخر لم يحلف حلف لا يعتق فاشترى اياه حلف كذا اذا
كاتب عبد فاذا في الكتابة او امره بغيره باس عتاق ففصل **مسائل اليدين**
على العتق حلف لا يتزوج فتزوج فلان فاسدا او زوجها فضولا

هو المحار فانه لا يملكه ان
تأنيخ في البيعة فكذا فحلف
الولد فحلف الا بتايح حلف
بالبيعة والدم وحق الاول
باع بغيره فحلف بالبيع
والشترى حلف
حلف

فحلف

لا يحنث في الفضيحة اجماعاً وفي الفاسد في الاصل كذا التوكيد بالخطاح المطلق لا يفرق
الى الفاسد في الاصل كذا الزوج العبد بلا اذن ثم اذن له فاجاز جازاً استحساناً فيما يتعلق بحقوق
بفاعله كالبيع والشراء والاجارة والقسمه فاذ حلف لا يفعل فامر غيره ففعل لم يحنث
الا ان يكون سلطاناً ونحوه لا يتولى ذلك بنفسه فيحنث بالامر ولو كان الحالف هو الوكيل
حنث وما لا يتعلق بحقوقه بفاعله كالطلاق والعقاق والنكاح والهبة والصدقة
او لا يكون له حقوق كالقرب والقتل والقضاء والاقضاء فيحنث في جميع ذلك بالامر
وان كان الحالف يعمله بنفسه كذا في الشركة وفيما لا يتعلق بالحقوق بفاعله او قال يوتيت
ان لا يتولى بنفسه وحينئذ لا يحنث في القضاء وفيه شبهة فيمنع في القضاء ايضاً قال
لابن تيمية ان خرجت من زوجك فامرته طالق فخلعها الابا وغيره فاجازت لا يحنث
لان الخلع من جانبها بيع ويبرأ من اصل الزوجين فخلع بغيره ومن حلف ببيع لا يحنث
باجازة بيع الفضيحة الا ان يكون ممن لا يتولى العقد بنفسه حلف لا يفرس فلا يحنث فامر غيره
بالقرب ففرس لا يحنث والسلطان والقاضي يحنثان بل لا يحنث منهما الا امر فاشهد ايها الفاسد
كالموت يحنث ان لا يقرب فامر غيره حلف لا يقرب امراته فمذ شرها او خفيها لا يحنث
ملاعنة ان حلف بالعربية يحنث وبالفارسية لا فان حلف العونة بالفارسية قبل
يبنى ان يسأل فان اراد به ما يريد بالفرس بالعربية ووضع لفظه في موضع لفظ الفرس
فهو كالحلف بالعربية وادخلوا في الفارسية فهو كالفارسي لم يحنث وان لم يعلم بعربية اللغة
التي حلف بها ولو حلف فارسي بالعربية فهو على هذا قال للملكة نكاحاً فاسداً ان طلقها
فبعدت حتى يمينا على الطلاق باللسان قال لا يحنث من الرضاع او امرأة لا تحل له ابداً وقد
علم بذلك ان تزوجت فبعدت حتى فترت زوجها حلف ليتزوجها اليوم ولها زوج
فصرح النكاح الفاسد حلف ليطلق فلانة اليوم ثلثاً وهي اجنبية او محرم او مطلقة ثلثاً
فالثبوت ان يطلقها باللسان قال ليطلق رجعتا ان راجعتا فانك طالق فيمينه على الرجعة
حتى لو بان فترت زوجها لم يحنث ولو كانت حرة معتدة او منقضية العقد فهو على الزوج
قال ليطلق حتى ان راجعتك فصرح الرجعة حتى لو طلقها ثم تزوجها لم يحنث وانما يحنث اذا
راجعها قال لا يحنث ان راجعتك فبعدت حتى فترت زوجها فصرح الرجعة فانه حلف وقال
لما جاز لا يحنث في دارين فاذ قال له اخرج من دارين ثم حلف لا يبيع فلاناً يدخل الدار فهو على

3
عنه ان لم يحنث معه والا يحنث النسيء وصح جميعاً حلف لا يبيع مال اليوم على غيره عند
الا القاضي وحلفه بخر حلف ليقضيه فلانة اليوم حقه فتوارى في القاض فحلف القاضي
وكيلاً فقبض لا يحنث وبه يفتي وكذا لو دفع الى القاضي قال ان لم اوكل به اليوم لم يحنث كذا
فيما ربه ولم يحنث لا يحنث لكن المختار انه يدفع الى القاضي حتى لا يحنث وان كان في موضع
لا فاض عنه يحنث وبه يفتي لزم رجلاً فحلف المذموم ليا تبينه غداً فأتاه في الموضع الذي لزمه فقبل يمينه فلم يحنث
حتى يأتي منزله وان لزمه في منزله فحلف ليا تبينه غداً فحلف الطالب الى منزل آخر
فاتي لمخالف المنزل الاول فلم يحنث لا يحنث حتى يأتي المنزل الذي حلف اليه ادعى عليه حلف بالطلاق
ماله عليه شيء فقامت عليه البيعة بالمال يحنث عند راي يوسف رحمه الله وعليه الفتوى فانه يحنث بحلفه
ان يحنث بالخطاف **س** حلف لا يبيع غريمي حتى يذهب فنام فذهب الغريم لم يحنث حلف ليقضيه
حقه اليوم فاعطاه ولم يقبل فان وضع بين يديه بحيث تناله يبيع لو اراد لم يحنث حلف
ليقضيه حقه اول الشهر فاعطاه في النصف الاول ثم في النصف حلف ليقضيه حقه في
الشهر فله الليلة الاولى منه ويوفى بها وان قضاه قبل درس الشهر او مات الطالب او المطلب
قبل درس الشهر لم يحنث حلف ليقضيه الى خمسة ايام دخل البيع الخامس في اليوم حلف
ان ياخذ او يستوفي منه دراهمه فاخذ مكانها عرضاً او عبداً او نحو ذلك لم يحنث ولو حلف
على الاثر ان يحنث الا اذا اراد به الاستيفاء حلف لا يقضيه من المدين فقبضه في حقه حلف
ومن كسبه لا يحنث لا يحنث في تزوجه فضولي فاجاز بالقبول حث وبالفعل كسوف المهر
ونحوه لا يحنث لا يحنث من بنات فلان ولم يكن له بنات ثم صارت فترت زوجها قبل الاجنت
وقال حسام الدين يحنث **ح** حلف لا يزوج من نسائه بعد فترت فزوج حرة ولدته ببغداد
ونشأت ببلد اخر ووطئ بها حث حلف ليقرب حتى فترت فزوج بشهانة شاهدت
فموسر قال ان تزوجت النساء فبعدت حتى فترت امرأته حث قال ان تزوجت فبعدت حتى
ثم قال نويت فلانة لم يصدق قال لا امرأته التي زوجها من طالق فترت امرأته فطلقها ثم تزوجها ثم مات
لم يطلق حلف لا يطلق فراجع الاجنبية وقبض للزوج بدل الخلع لم يحنث رجل قيل له ان كنت
فعلت كذا فامر انك طالق ففعل فمذ كان فطلق **مسائل العمل على النكاح**
والعمل في احواله حلف لا يعمل يوم الجمعة فجعل كبرياء الى الجنازة وامر ان يحيط الاجنت
قال دسئاس نسك خراس بدسئاس كشيديا كرتها او يكرهه باشد حث لان منعه قال الانثري

في النكاح

الحرام من سبى كسبته تحت قال ان وسيد من الدول فاسب له ما وسعت
 يد حيا على الدول ولم تغزل لا تحت نزع من وضع القدم لو نوى عن وضع القدم صدق ولا
 تحت بدخوله راكبا وانما جعل مجازا عن الاخول اذا لم يكن له نية كذا اذا حلف لا يلبس من
 غزلها ونوى حقيقة الغزل ونه قوله ان يتنكب او يرتكب وعقوده ونوى غير الجماع لا يصدق قضاء
 قال كل امرأة اتزوجها او كل امه او ملكها فكذا ونوى امرأة من بلد كذا او امه من الروميات
 لا يصدق الا نذر رواية الاختلاف كذا في عين الطعام نوى طعاما دون طعاما وبناء على تخصيص
 العام بالنية لم يصح قضاء نذر طاهر الرواية قال ان كرس نارا من حنجرى وحى فانت طالق
 ونوى اتمها حتى لا قضاء ولو قال ارجع كرس يا حنجرى وحى انما من ونوى اتمها
 لم يصح نية **س** حلف لا يركب دابة فركب بغيره لم تحت الا بالنية حلف يركب
 فرسا فركب بغيره ولو لم تحت حلف لا يصوم شهر رمضان يكونه فهو على صوم جميع الشهر
 حلف لا يفسد يكونه وكان بها يوم الفطر ولم ياكل ولم يشرب حتى حلف لا يصوم فصلى
 بغير طهارة لم تحت ولو قال ان كنت صليتين وطلعت صلي بغير طهارة تحت حلف
 لا يؤتم فخرج ونوى ان لا يؤتم فاقضى به رجل تحت قضاء ولا يؤتم في صلاة الجاهدة وسجن
 الصلاة لم تحت حلف لا يقرأ القرآن اليوم ينبغي ان يصلى صلوته النهار خلف الامام
 حلف لا ينام حتى يصلى كذا كذا ركعة او يكرر المتعمات فنام جالس لم تحت نذر يمين
 الجماع حلف لا يقرب امرأة فاستلغى على قضاء نقصت حاجتها منه فالتحقا ان تحت
 قوله دست فواريت كنتم يقع على الجماع حلف لا يفسد رأسها من خبائه زوجها فهو على
 التكميل بالجماع حلف لا يفعل حراما لم تحت بالنكاح الفاسد كذا يوطى البهيمة الا اذا دلت
 الدلالة بان كان الكالف من الراسين فمن حلف الزواب قال ان فلانة زكر منست
 نرا بخار آيد فهو على الوطى قال ان من سريه باليمن توهم فانت طالق فان نوى الجماع فهو
 على ما نوى ولا يصدق على ترك حقيقة وان لم ينو ينفرد الا حقيقة حلف لا يفسد النكاح
 حلال وحرام فجامع من غير حل النكاح لم تحت ان لم ينو الجماع وايضا قضاء قال ان لم تأتيني
 حتى اجامعك فانت طالق فانت لم يجمع لم تطلق عند محمد وبه يفتى خلافا لابن يوسف
 حلف لا يفرس هذا البهيمة على الارض حتى يثوب نصفه ففر به على الارض ولم يثوب لم يبر حلف
 لغيره من عبده بالسياط حتى يثوب فباله نذر به فبر باعينا فبر حلف لا يفرس ولم يفر غير فبر
 لم تحت

في منس النذر
 حلف لا يصوم ابدا فصام
 يوما ضحك فباله لا بد
 فانه يقع على جميع العزم

بالذلة في
 جهالة
 فدى طالق

ولو كان في العبد حنث قال لامرأة انك رجعتي دست وبابت تشكر فانت طالق لم تحت
 ما طامحتين حلف لا يفرس نهارا الا من جرم ثم فبرها فقال فبرها من جرم فالقول له مع
 اليمين قال ان قتلته يوم الجمعة فعبدى حتى يفريه بعد اليمين قبل الجمعة ومات يوم الجمعة
 تحت **مسائل اليمين على احسين** قال امرأته طالق ان كلت
 فلانا واكلت كذا وشربت كذا واخر الطلاق فقال ان كلت فلانا واكلت كذا وشربت كذا
 فامرأته طالق لهما سواهما لم يجمع الشرط لا يقع الا ان ينوى شيئا فان قال انت طالق ان
 كلت فلانا وان اكلت او ان شربت فاقى شي واحد من هذه الاشياء يقع ثم لا يقع بوجود
 الآخر وان اخر الطلاق واعاد كلمة الشرط ما لم يجمع لا يقع فوقع التفاوت بين تقديم الشرط
 وتأخره اذا عاد كلمة الشرط وفيما لم يعد لا تفاوت قال ان لم له خل هاتين الدراهم اليوم وان
 لم افر بسوطين اليوم فانت كذا فدخلت احدهما او فرب سوطا واحدا تحت لان
 شرط البتة وجودها **مسائل النذر والكفارة** قال الله
 عني ان اعنق هذه الرقبة وحى ملكه فعليه ان يفي وان لم يفي فهو آثم ولا تجزئه القاضي
 اذا اعطى عشرة ساكنين كل واحد الف من حنطة عن كفارة الايمان لم يجز الا عن واحد
 كذا كفارة الظهار خلافا لما تحت كذا عشرة باكلتين مشبعين جاز يعطى عن كل صلاة منون حنطة
 ولو دفع جملة الفقهية واحد جاز خلافا لكفارة اليمين ولا يجوز ان يعطى الفقهية واحد قل
 من منون كفارة اليمين وتسعة لعنا يكون عن اربع صلوات وكفارة اليمين انما هي ايضا
س نذر بعصبة كان ينذر ان لا يشرب الخمر فشرب فعليه كفارة يمين نذر بناء الرابطة
 والمسجد والتقاية والقنطرة ونحوها لم يقع وكذا نذر ان لا يقرأ القرآن نذر صدقة ولم ينو شيئا فعليه
 نصف صاع من بر قال ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة ففعل فلم يملك الا عشرة
 لم يلزمه الا ذلك القدر ولو لم يملك لم يلزمه شي كان مجنوناً وقت وجود الشرط لزمته الكفارة
 تأخير كفارة اليمين لا يسعه الكفارة برفع الاثم وان لم يوجد التوبة عن نكاح الجاهدة واحد من
 عشرة فطيم لا يجوز وفي الشبان اختلاف اعطى عشرة مداً ثم استخفوا ثم اتقروا فاعاد
 مداً لم يجز وقع مداً قيمته اربعة اشباع جاز ولو كانت قيمة صاع شعيرة او مراً او بكفراً بالكسرة
 بما يستمر الصورة ونوب خلق يعلم انه ينتفع به اكثر من نصفه من الجدي جاز كفن عشرة
 لم يجز اعتنق الدبر عن الكفارة لم يجز كفن عينا كثيرة رقاباً او غيره ولم ينو عن كل واحد جاز

كفارة

اتفق باتفاق عنهما جاز قال ان اشترت فهو حرام كفارة ببني فاشتره جاز للزوج
 منعها عن صوم الكفارة وكل صوم لازم بايجابها قال اكره من دست بريئ سائر ما منع يقع
 يمينه على العمل بها اذا كان بسبب العمل قال لا امرأة فلان كاد كرهه قالت لا قال بل قالت اكره
 كرهه ام خشي اودم فقال اكرهه لو طلاق طلقته لا قراره بفعلها قال اكرهه ايس كوي
 نرا كستان كنتم فامارة كذا فاستأ على اكرهه كثيرة بته قال اكرهه لو نوي بيع ناهي نهي
 فانت طالق فكشف وجهها في موضع يدك الناس طلقته وان لم يقصد نظر الناس
 البها قال ان كان في يد جراحه سوى ثلثة فما في يد صدقة وفي يد خمسة درهم لم يحنث
 ولو قال من الدراهم حنث قال ان قلته من الشكر فامارة طالق ان تغير كلامه ومعاملته عما كان
 حنث حلف لا يعمل معه في القفارة ونحوه فحمل مع شركه حنث ومع عبدين المادون لا يحلف
 ان يحبس فلانا غدا جابعا ربانا فحبسه جابعا ربانا فاعلم انسان او كساه حنث حلف
 ان فلانا ثقيل وهو عند الناس غير ثقيل وعند ثقيل لم يحنث الا ان ينوي ما عند الناس قال
 ان شكوت مني الى اخي فحاطبت عند اخيها صبيا لا يعقل ان زوجي فعل كذا وكذا لم يحنث
 حلف لا يفار دست عاريت واذ قيل حنث وقيل لا او اكره جاعدي كره لم يحنث قيل لم
 زن از توسته طلاق كذا فلان بخانه تو بغير دست قال فلان بخانه من الترس لا يكون
 يشارجل اراد ان يقوم لما ربه فقال المارة الله اكره جبري لا يلزمه شيء **كتاب البيوع**
 الفاظ البيع والتميز في بيع المرمون والمناجر والمقصوب والابن وحلال الدم والجنب
 والفرس العابد ثم البيع الفاسد والباطل والمقبوض على صوم الشراء ثم البيع ثم الشراء اطاقه
 البيع وصفته ثم السلم والتأجيل ثم القرض ثم بيع الجنب بالجنب ثم المهر ثم الاستصناع
 ثم كسب الثمن ثم اتحاد الصفقة وتعددتها ثم قبض المبيع وحلاكه قبيل القبض والتصرف
 فيه قبيل القبض ثم قبض الثمن وجهته ثم تصرف الفضول والوكيل والاب والوصي والمريض
 والسير من الغيب والعيب ودعواه والاقرار والابراء والصلح ثم ما يقع الرد وما لا يقع
 ثم الاستحقاق ثم اختلاف العاقدين ثم انجارات ثم شرى المغييب في الارض ثم يجوز
 بعهه وما لا يجوز ثم بيع المشاع ثم توابع المبيع ثم الاستبراء وما يجب على المتعاقدين وتماثله
 ثم الاقالة **الفاظ البيع والتميز** جاز البيع والشراء بلفظ السلم وفي السلم
 بلفظ البيع والشراء وان كان اذ حب هذه السلم اليوم فان رضى عنها فحق كلف فذهبت
 جاز

بكاله 2

على العمل والطين البهين الذي يعرف الى المजार والنبه بخلاف الظاهر البهين على لعين النذر
 والكفارة **الفاظ البيع** البراءة من الاسلام يمين وكذا البراءة من القبلة
 في الاصح قال سلماني نكروم الكراين كاز كنتم نفس ليس شيء وقيل ان اراد ان الذي
 عمل لم يكن حقا فهو يمين قال هر چه مسلمان كزدم كفار وادم الكراين كاز كنتم تفعل لا يكون
 كفرا ولا يميننا لان لغو قال هر چه خدای كفت دروغ است ان فعلت كذا فهو يمين قال
 بحق الله يكون يميننا وحقا لا ولو قال والحق لا افعل كذا فان اراد يميننا فهو يمين وان لم
 يرد به اسم الله لا قال وحق الله لم يكن يميننا الا في الروايتين عاذه يوسف وامانة
 الله يمين الا عند اب يوسف وبرحمته الله وغضبه ليس يمين قال والله والرحمن والرحيم
 او قال والله والغريم والحكيم كان كل واحد منهما يميننا وبرواية الحسن يمين واحد
 ولو قال والله والرحمن كانا يمينين والله والله يميننا في طاعة الرواية وذكر ابن سماعه انه
 واحد الله الله يمين واحد بالتفاق الروايات لا اكلك يوما ويوما فهو
 يوما ويوما ويومين ثلثة ايام ولو قال والله لا اكلك يوما ولا يومين يتحقق
 البهين يومين فارسية الاولى عن بكويم باويل روز وروز وروز فارسية الثانية
 نه يك روز وروز وروز والله لا اكله اليوم ولا غدا ولا بعد غد فله ان يكله بالليل **قال**
 خلاف قول لا اكله اليوم وغدا بعد غد فانه يمين واحد كقوله ثلثة ايام قال
 لا اكله كل يوم من ايام هذه الجمعة فكله مرة في تلك الجمعة حنث ولو قال في كل
 يوم من ايام هذه الجمعة لم يحنث حتى يكله سبع مرات في كل يوم مرة ثم لا
 يحنث الا مرة واحدة وفي قوله لا اكلك كل يوم من ايام هذه الجمعة يوخل
 الليل وفي قوله في كل يوم لا وفي اليوم غدا وبعد غد يحنث بطلان واحد ويوخل الليل
 وفي قوله في اليوم وفي غدا وفي بعد غد لم يحنث حتى يكله كل يوم سماه ولا يدخل الليل
 كذا قوله لامرأة انت عني كظهر ابي كل يوم لم يقربها ليلا ونهارا حتى يكفر ولو قال
 في كل يوم يقربها ليلا وكان مظاهرا في كل يوم يبطل الظهار بنج الليل ويعود بنج الغد
 فان كفر عن الظهار يبطل في ذلك اليوم وعاد من الغد كذا لو قال انت عني كظهر
 ابي اليوم وكذا جاء يوم كان مظاهرا اليوم ويبطل بالليل ويعود من الغد
 حلف لا يكله فقال يا حابط كذا وكذا لا يحنث وان كان غرضه اسماعه وذكر

العدوت ان لا تحت حتى يكون كلاما مسما نفا فان كان موصولا مثل ان يقول ان مثل
فالت طالق فاذ هي او نفوس لا تحت بقوله قومي قالوا اذا ذكر حرف عطف نحو فاذ هي
واذ هي فليس بكلام مبتدأ وان اراد بقوله فاذ هي طلاقا طلق به واحد باليمين
اخرى حلف لا يظلم صدق فلان اوزوجه او ابنه وظل من كان منسوبا لافلان لا بالملك
يراعى وجود النسبة وقت اليمين حتى لو حدث الولد او الزوجة بعد اليمين فظلم لا تحت
قال لا تخم عبيدك فهو على ثلثة ان كلم اثنين لا تحت وكل من هذا مما يضاف اليه
اضافه ملك او غيره فهو على ثلثة الاخوة والبنين والاعام فان ذكر على اثنين وقيل
في الاولاد والزوجات والاصدقاء والاخوة حتى يظلم جميع من كان منسوبا اليه بذلك
الوصف وقت مينة وعن ابو يوسف في عبيد فلان ان كان له من العبيد ما يجمعهم
بتسليم واحد لم تحت حتى يظلم الكل فان كانوا اكثر من ذلك فظلم واحد لا تحت وكذا الثياب
ان كان له من الثياب ما يلبس ملسته واحد لا تحت حتى يلبس كلها وان كان
اكثر فلبس ثوب وغنة ايضا في عبيد فلان على ثلثة ودوابه وثيابه مثل من آدم على واحد
فيما يضاف اضافه ملك بشرط قيام الملك يوم الحنث لا غير وفيما يضاف اليه اضافه
نسبة كالابن والازوجة والاخ والصديق بعتم النسبة وقت الحلف وان الغدمت
بعد لانها كالاسماء والكفى واللقاب وان قال ابنا له او خاله ونحو ذلك يقع على كاهن
بعد اليمين ايضا **س** قال حقاك خيبري كارتكذفيه اختلاف المشايخ قال حرمة
خداك ان كارتكذ فهو يمين بسم الله لا افعل كذا ليس يمين في المختار قوله كرايس كارت
نكنم توخذاي مني يمين كذا قوله كرايس كارتكذ فهو يمين بسم الله لا افعل كذا ليس يمين في المختار قوله كرايس كارت
عنى بالنظرانية وان فعلت كذا فانا برك من المصحف قوله اذيك مغلفه بزارم كرايس
كارتكذ ليس يمين قوله سوكند خوردم نخداي ان فعلت كذا يمين خلاف قوله سوكند
خودرم بطلاق منعها من الخروج فقالت كافرهم كروم فهو يمين كذا قوله خدای وانه
بذرفتم او قالت بر من سوكند كرايس كارتكذ فهو كرايس ما تو سخن كفتن
يمين بقرآن وكعبه كرايس كارتكذ ليس يمين كذا قوله بكنب اربعة كرايس كارتكذ فهو يمين
انه كرايس خيبري است يمين قال انابرك من الله ورسوله ان فعلت كذا فهو يمين
واحد بر من الله رسول مينا قال از صد جمارده سور بزارم ان فعلت كذا يمين
ذو شمل

لا تحت ؟

ذو شمل
انفذاه بزارم
ذو شمل

بين ماله ومال غيره وباع من ذلك الغني صفقة واحدا قيل لا يجوز فيها وقيل يجوز
في ماله في الاصح وجدة الضبعة المشترقة قطعة وتقف قيل بطل البيع في الكل كما لو جمع
بين جوهرة واحدة جاز في الملك كما لو جمع بين عبد ومذنب وان جمع بين المسيحي
والملك بطل في الكل او كان مسجدا خاصة وان كان عامة لم يبطل في الملك وبيع دار
بغنائرها فاسد عند الامام المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضمونا او اسمي التمسك ان قيل
اذهب به فان رضى به اشتريته بعشرة انما اذا لم يقبل بعشرة فلا طلب من البزار لوقفا
عطاء ثلثة قال هذا بعشرة والثاني بعشرين والثالث بثلثين احدها المثلث فاني ثوب
نرضاه بعث مثل نخل فاحترق الكل في منزله ولم يبراتها هلك على التعاقب
او علم ان لم يبر الا اول هلاكها ضمن ثلث قيمة كل ثوب وان علم الاول لزمته قيمة
الاخران امانة وان هلك الثوبان لزمته قيمة نصف كل واحد منهما اذا لم يعلم الاول
وقد الثالث لانه امانة وان هلك واحد لزمته قيمة واحد الثوبين وان احترق الثوبان
وبعض الثالث ولا يعلم الترتيب رد ما بقى من الثالث وبضعة نصف كل واحد
من الثوبين ولا يضمن نقصان الثالث **س** بيع العلق يجوز بيع كل السباع
والحمار ونحوه مذبو حاكوز وبلاذخ لا اعطى هدية عظيمة واخذ شعر النبي عليه السلام لا اعطى
وجه البيع والشراء لا باس به سكة غير نافعة باعها اهلها لم يحجز كذا الفقه ببيع سر فبطل
للرباطات لا يجوز الا اذا جمعه اشترى طينا يؤكل فان لم يشتع به سوى الكاكل لم يحجز
اشترى ثراب الصواغين ان وجد فيه ذهب او فضة جاز والا فلا باع موند فان
اسلم صح وان قتل بطل اشترى جارية بشرط انها مغينة جاز بشرط انها حامل لا
وبيعها بهذا الشرط جاز ولم يرد بعدم الحمل لانه عيب اشترى عبد اعطى ان يطعمه الجنب
فسد اشترى جارية على انها ذات لبن بالف جاز في الاصح مات الباي او المشتري
او مات لم يحجز لو ارث المشتري ان يبيعها من وارث الباي باقل مما لم يبيع عبد بالف
نسبة وشرط الخيار لاجنبه فاجاز ذو الخيار البيع ثم اشتراه ذو الخيار بحسابة قبل نقد
التمسك جاز والبايع لا اشترى عبدا ودبعت عنده سر فاسدا فاعنفه فان كان العبد
حاضر اجاز الحتام اذا علم عدوها او امكن تسليمها جاز بغيرها اشترى شاه على انها حامل فسد
مسائل البيع بشرط الخيار شرطه البيع ان يحجز الباي انسانا على الشك

حلو ببيعنا باشر جاز
وعطائها شراكم لم يحجز
اشترى جونا على انها

بالمشترى على انه كان او خيار فاقضى المشتري ان ليس كذلك لم يجز على القبض حتى يعلم ذلك المشتري على انها لم تقال المشتري لم اجدها بكراً قال البائع كانت بكراً لقول البائع وانه لم يقبضها حتى اخلفا نظر اليهما النساء ولم يمتد بقولهن بل يمين وان لم يكن عند القاضي من شيق بقولهن لزمته ولا شيق على البائع اشتري على انه باعها لم يجز البائع على تسليمه وان نقد الثمن اشتري شاة او بقرة على انه باعها فحلب لبنها بطل خياره ولو اشتري كبشاً على انه نطوح وليس كذلك خياره كما لو اشتري مغنبة اشتري خفاً به خرق على ان يحضره البائع او خلفا على ان يدفعه البائع جاز لو قال البائع للمشتري بعد قبض المبيع يا ام كلثوم اني اشتريتك بثلثة ايام صح وله الخيار ان يفسد كالسكن الطين ونحوه وخلف الفداء قبل الاجازة يقال للمشتري انما ان تردده او تأخيره **نوع في اشتراط المبيع وصفته** قد

لان الشرط جوي بين المتعديين وبين الاجنبي ولا يجزى البائع لتمام القبض قاله

روى

او

المشتري اشتري على انه كان او خيار فاقضى المشتري ان ليس كذلك لم يجز على القبض حتى يعلم ذلك المشتري على انها لم تقال المشتري لم اجدها بكراً قال البائع كانت بكراً لقول البائع وانه لم يقبضها حتى اخلفا نظر اليهما النساء ولم يمتد بقولهن بل يمين وان لم يكن عند القاضي من شيق بقولهن لزمته ولا شيق على البائع اشتري على انه باعها لم يجز البائع على تسليمه وان نقد الثمن اشتري شاة او بقرة على انه باعها فحلب لبنها بطل خياره ولو اشتري كبشاً على انه نطوح وليس كذلك خياره كما لو اشتري مغنبة اشتري خفاً به خرق على ان يحضره البائع او خلفا على ان يدفعه البائع جاز لو قال البائع للمشتري بعد قبض المبيع يا ام كلثوم اني اشتريتك بثلثة ايام صح وله الخيار ان يفسد كالسكن الطين ونحوه وخلف الفداء قبل الاجازة يقال للمشتري انما ان تردده او تأخيره **نوع في اشتراط المبيع وصفته** قد

اشتري صبرة على انها عشرة اقفة فوجدها كذلك جاز ولو اشتري على انها اكثر من عشرة فوجدها اكثر جاز وان وجدها عشرة او اقل لا وان شرط انها اقل فوجدها اقل جاز وان وجد عشرة او اكثر لا صح وفي الدار على انها عشرة اخرج تجوز في الوجه كلها اشتري نصف ما في هذا الكرم من العنب الذي عليه على انه خمسها من جاز ان وجدها كذلك اشتري ملكاً او موزوناً على انه ثلثا فوجد ناقصاً وهو منسحق الاستحقاق ان كان قبل القبض او بعد قبض البعض لا يجز ان شاء رده ما لم يسحق وان كان بعد قبض الكل لا اشتري عدل رطل على ان فيه خمسين ثوباً فاذا فيه لحد وخمسون او تسعة والربع فالبائع فاسد لان جهل المبيع في الزيادة والثلث في النقصان وان سمي لطل ثوب عشرة درهم ففي الزيادة كذلك وفي النقصان جاز ويجوز ان يشتري في الاصح باع كولو على ان وزنها مثقال فوجدها مثقالين سلمت الزيادة للمشتري غير شئ **نوع** اشتري شاة او بقرة على انها حلوبة جاز وعيها على كذا لا اشتري على ان يعتق عنه الامام فان اعتقه جاز وان هلك قبل اعتاقه فعليه قيمته شرط احضار العبد فاذا هو محل لا يرد وفي عتقه يرد ولو وجد عتيقاً ان يرد واشترها على ان البائع لم يكن وطبقها ثم نبين خلافه ليس ان يرد هاتين روايتي الزيادة في البيع ان كان مشروطاً في الفرض فهو حرام والفرض فاسد وان لم يشترط جاز **س** ثبوت شرط القلع الاصح انه لا يجوز بشرط القطع تجوز قبل ثبوت طيبان موضع القطع باع نصيب من الشجرة مشاعاً ولا اشجاراً قد انتفت جازاً اشتري ارضاً فيها اشجاراً على ان

جاز

نوياً

لا حد ما الا بمرض ولا خرا لا اشجار جاز باع احد فروع شجرة جاز ان يترنح القطع والافر فيه بيع
 نزل الكرم بشرا الترك لا يجوز باع نصف نزل الكرم مشاعا ولم يدرك لم تجز الآمن الشريك و
 الحيلة فيه ان يبيع الكل ثم يفسخ في نفسه او غلته باع نزل الكرم بعد ما يفتح واحد من مشاعا
 او غيره مشاع جاز اشترى الكرم مع الغلة وقبضه ان رضى الا كما جاز وله حصته من الثمن وان
 لم يرض لم تجز البيع اشترى اوراق التوت على ان ياكل شيا من ثمرها لم يكره شيئا
 فان اخذها في اليوم جاز وان مضى يومه والحكمة ان يشتري الشجرة فيأخذ الاوراق ثم يبيع
 الشجرة من البائع **مسائل الست والتاجيل** لا بأس بالتسليم في الفلوس
 عددا في الاصح الاسلام بلفظ البيع والشرا يجوز في الاصح اسلم الكيل في وزنه يتعين بالاشارة
 كالذعفران او الحبر جاز وفيما لا يتعين كالذنانير والدرهم الجوز واذا لم يجز شيئا ان كان
 بلفظ البيع يجوز بيعا بشئ مؤجل وان كان بلفظ السلم فيل يجوز وقيل لا يجوز وقيل يشترط في
 وصف الحنطة نيل نيل وقيل يكفي احد اللفظين كذا قوله كره هذا انقطاع المسلم فيه عن ابي
 الناس في اوانه يخير رب السلم وعن الامام ان يفسخ السلم اسلم مطايلا فيما ثبت وزنه
 نصف او موازنة فيما ثبت كيلة نقضا جوازه روايتان وانفقت الروايات ان ما يثبت
 كيلة بالنق لا يجوز بيعه بجنس وزنا كما حطت بالحنط وزنا الا ان يعرف لنا واما كيلة والاعشاب
 وزنه نقضا بجنس كيلة كالدرهم بالدرهم كيلة الآراوية شاذة عن ابي يوسف انه يجوز اذا
 اعتاده الناس باع التمر بالتمر كيلة او وزنا جاز لا يخال ويوزن كذا قل ما يخال ويوزن
 اسلم في اللبن كيلة او وزنا جاز لان ما لا نقض فيه فالعبرة للعرف اسلم في الخنك والعصير يجوز كيلة
 او وزنا وفي الباذنجان عددا وفي البصل والثوم وزنا وفي الخبز الجوز امثالا في قول الامام
 دفع درهم الى جاز ياخذ منه كل يوم شيئا يقول له كل ما اخذت فهو على ما فاطم على اسلم
 في الاجر يجوز ان ياتي المدين اشترى مائة اجرة من الاثون لم يجد ذكر الطول والعرض بالذرعان
 في الماروعان شرط جواز السلم كذا كان او حرا او شرط ذكر الوزن في المربضة الاصح وقيل
 شرط في المربضة ثوب خمر شوب خمر يابيد لم يجز الا وزنا كما وانه الصنف اقال بعض السلم
 والبقاروه في بعض جاز جازا لمسلم فيه ازيد قدرا او وصفا وقال خنك وزنه درهم حرام او
 انقص قدرا او وصفا وقال خنك واراد عليك درهمها يجوز في المكبل والموزون في الزيادة و
 النقصان قدرا او وصفا وفي الموزون في الزيادة قدرا او وصفا ولا يجوز في النقصان قدرا او وصفا

ان لا يوصف في السوق
 الذي يجر فيه فيباع
 كذا انقطاع العدلي
 ولا انقطاع المسألة

لا الحبر

الا ان الا اذا اتي في العقد لكل ذراع حصة يجوز في نقصان قدر الموزون وعند ابن يوسف
 رخصة الجوز في الكل بطريق الخط والزيادة اخلفا في الذن جاز به المسلم اليه انه جاز ان لا يبرح الحاكم
 رجلين من اهل كل الصناعة فان اجتمعا انه مما يقع عليه اسم الجوز تجزى السلم على
 اخذ من المسلم اليه والمسلم اليه رأس المال او بعضه وقال هو يفت او سقوة وقال ركب
 السلم لم اعط كل هذا فان كان اقر يقبض الدراع اجمالا او حقه او رأس المال او باستيفاء
 الدراع لم يسمع وعواه وان لم يقر بالقول له انه زبوف او بغير حقه او سقوة او رصاص
 وان اقر يقبض الدراع لم يسمع وعواه انه سقوة او رصاص والقول قول مع يمينه في انه
 زبوف او بغير حقه في الاصح وعنه رب السلم البينة ان اعطاه اجمالا وحلف لا يفارقه حين
 يستوي في ماله عليه فاستوفاه وفارقه ثم وجد فيها زبونا او بغير حقه او سقوة لم يثبت
 اسلم اليه اذا خلى بين رب السلم والطعام في بيت نفسه لا يبيع التحلية عند ابن يوسف
 خلافا لمحمد وفي بيع العين كذا الثوب الموصوف في الزمة بالبيع الا بوجلا اشترى
 شيئا الى شهر فلم يسلمه البائع حتى مضى شهر لم يثبت شيئا اخر بعد التسليم عند الامام
 ولو كان شهر ابعينه صار الثمن حلالا بفضيه اجماعا **مسألة** رب السلم والمسلم
 اليه لو سارا ميلا او اكثر بلا قبض جاز ما لم يتفقا بونا وتونا ما جالس فليس
 بفروقة **مسألة** في فرق اسلم في التين او قارا لا يجوز الآمن وقد علق ما لا يختلف
 اسلم قطننا هرونا في ثوب جاز وقصبا في بواش لا يبطل في واخلج جاز به في السلم
 فانية في السلم اليه صح السلم والافلا اسلم مائة في ثوبين يتحدس جنبا وصفة
 ولم يبين حصة كل واحد من المايه جاز بخلاف فختلف الجنس او النوع من الكيل او
 الوزن وحب السلم فيه المسلم اليه قبل القبض قبل لزوم رأس المال لانه يفسد
 الاقاله وكذا لو ابراه عن نصف السلم فيه قبل القبض لزوم رأس المال و
 الحواله برأس المال جاز به كذا الكفال به وبالسلم فيه رضى رأس المال اذا اهلك بعد
 الافتراق هلكن برأس المال فيجب على المدين ارضه المارت السلم من باع بئس حال ثم
 اجله اجلا معلوما او مجهولا متفارقا كالحصاد والدياس والنبروز وخواصا رموجا
 قول الطالب اعط كل شهر عشرين لبسنا جليل اخذ درهم غيره فاجله صاحبها ان كان
 مستهلكه صح ولو كان الثمن عينا كالعوض وطرب الاجل فيه فسد البسم **مسألة العرض**

فان كانت الدراهم

أقراض الجوز لا يجوز أصلا عند الإمام ولكن يجوز القرض بالقرضين بغيره وإن كان
بعضه أكثر من بعض استقراض اللحم وزنا يجوز ويضمن متلفه القيمة والآلية والشحم
سوار اشتري شيئا بلحم في الذمة جاز لنا لو جعله اجرة إذا اشتري طما كثيرا من القضا
ثم يفرغه قبل قبضه أن يجعل اللحم ثمنًا وقيل يفرغه من القصاب ثم يفرغه إياه أو قرض
رجلا كرا ثم يبيع من المستقرض أكثر الذي له عليه وهو قائم في يد المستقرض جاز على قياس
ما روينا أنه يوسف أن المستقرض لا يملك القرض ما لم يستهلكه وإن كان القرض
مالا لا يبعث يجوز بيع ما في الذمة وإن كان المستقرض مالا لا يبعث فأيما كان يبيع ولو باع
المستقرض أكثر القرض يجوز وكل يدل على أنه يملك فضل القرض استقرض ثم قضاه
فقبض القرض وبه فقبضه به من غير كيل حل له التفتت بما كيل لا خلاف البيع
استقرض من آخر عبد البقعة أو بغيره من المستقرض قيمة العين **مسألة**
الجنس بالجائز لقوله ما يكون مال الرهن من الخطي نصف القفيز أي نصف صاع
حتى لو باع نصف قفيز خطي جند بقبضه ولو لا يجوز للمعد ذكره التمسح بالخطي
بالشعب يجوز متفاضلا بغيره لا الكيل والوزن مع الجنس متى انعدم حل
التفاضل والنسار ومتى وجد آخر ما واحد الوصفين حر المبدأ لا يبيع خطي
بخطي بالخبر والخبر بالدين متفاضلا لكن بغيره جاز وإن كان نسبة أن كانت الخطي
والدين نسبة والخبر نقد جاز عندهم وعلى العكس لم يجوز عندهما وجاز عند يوسف
بنار على مسألة جواز السلم في الخبر وزنا جاز عند ويه يفتي وقيل في قول الإمام
اسلام الخبر في الخط لا يجوز كالحظ في الدين وكذا بيع النخالة لدين جاز بطريق
الاعتبار عند أبي يوسف وعند محمد إذا ساوينا ببيع الخط بالعصية متفاضلا لا يجوز
بيع المحلوج بالقطن الذي فيه حيث لا يجوز إلا ما ثلثا كذا لا الدين المتحول بغير المتحول
مسألة الصف تفير وزن سبعة أن كل غنة درهم سبعة مثاقيل
الدرهم يبعث في الملك الفاسد من الأصل لا فيما انتقض بعد الصحة وفي تعيينه لفساد
القرص لعدم القبض روايتان والأصح التعيين ببيع الفضة بالفضة كفة بلفة
جاز وإن لم يعلم مقدار الوزن اشتري بالفضة فضة مع غيرها أو بالذهب ذهبا
مع غيره كسيف حلية فضة بفضة أو منطقة مفضضة أو لحام ونحوها جاز بطريق

نقض به دينه

هذا هو الصحيح في الخبرين

الاعتبار بأن يكون الفضة المنفردة أكثر مما في الآخر من الفضة نقضاً قد راعى دين
بمنه دين جاز الدرهم لا يكون قصاصاً بالذات بالقيمة وإذا اتفقا تصير الدرهم
قصاصاً بقيمة الذات بقدر حاجته لو كان من جانب ما يدرى قيمته الف ومن الآخر
ما يدرى قيمته وتصاحبا تصير الدرهم قصاصاً بعينه ذائره وبينه يعون وبنار عليه كذا راعى
العبد على رب دين المولى بمنه دينه على المولى رجل كذا راعى على غيره فوجد ذائره من عليه
أن يدين وبأخذ قيل لا يفتي الدين أجود مما عليه لا يجبر رب الدين على القبول في قول
خواهر زاده وذكر الشيخ أنه يجبر عندنا خلافاً لغيره وقيل ما ذكره خواهر زاده الأصح بيع العبد
واحداً بآخرين جاز إن كان بغيره وفي العطر معنى لأن الأصح أن كانت الدرهم صنوفاً في
بعضها على الفضة على صفها وفي بعضها على العكس وفي البعض مساوياً وبأن طلبها من
بيع بعضها ببعض متفاضلاً بغيره وتعرف فخذ أحدها إلى الآخر ولا خبر فيه **مسألة**
اشتري قلباً بعش ثم غيب باع القلب بغيره أو استقرض يكون من بدل العرف
المستحق عليه **مسألة** **الاستصناع** لا يجبر الصانع الدرهم ملكاً على العبد
ولا المستصنع على إعطاء الأجر وإن شرط التجمل وأن قبض الصانع الدرهم ملكاً أو بطل
الاستصناع بوث الصانع وتكتم صنع خياراً إذا رآه ولا خيار للصانع وجبر على التسليم
إذا رآه المستصنع ورضى به وقيل رويته له يبيع ويذكر المتع بصير سلباً فيما لا تعامل فيه
كالشباب بالاجماع كذا فيما فيه تعامل عند الإمام وهذا إذا كان ذكر المتع على وجه الاستعمال
لا الاستعمال وقيل إن ذكر المتع من المستصنع فهو استعمال ومن الصانع فهو استعمال
مسألة **كسار الثمن** والفلوس الثمن إذا كسرت قبل القبض فسد
البيع عند الإمام خلافاً لما رواه غلا أو رخص فلا خيار لأحد ثم عند أبي يوسف يجب
تيممها يوم العقد وعند محمد آخر ما كسرت ولو تفايلا بعد الكساد فبطل البايع رد مثلها
في قياس قول الإمام كافي استقرض فانه إذا استقرضها ثم كسرت فعليه عند وعند
أبي يوسف عليه فبتمها يوم القبض وعند محمد قبيل الكساد أو فسد طعاماً بالوفاق فافضل
بمكة قال أبو يوسف عليه فبتمها يوم افترض وقال فيمته بالوفاق يوم اختصا وبس عليه
أن يرجع معهما إلى الوفاق فيأخذ طعامه ويختلف محمد في كسادهان الغصب كلفهم في
الاستقراض ويغني بقول محمد رفقاً بالناس اشتري برابجة ونقد بعض الثمن ثم كسرت

فبتمها

فسد العقد بقدر ما لم ينفذ ولو اشتري بدرهم كاسين وقت العقد غير معينة لم يفسد
ولو كان في النكاح يجب مهر المثل تزوج امرأة على درهم كاسين فلها ذلك ان بلغت قيمتها
عشرون والابيع عشرون وان تزوجها على راجية ثم كسرت ان عليه قيمتها يوم العقد والكسار
ان لا يزوج في بلد وقع العقد فيه وعند عدم ان لا يزوج في جميع البلدان بناء على ان
اصطلاح بعض الناس يكفي لابطال الثمنية عند ما لا عين اسلم في فلوس فكسرت باخذ
راس المال **مسائل اخرى في الصفقة والتعديلات**
ثلاثة اشياء عاقد وعقد وقت فاذا اتحد الكل اتحد الصفقة فلو تعد العاقدان البيع بان
كان البايع والمشتري اثنين واتحد العقد والتمس بان قال المشتري بل بعيت شيئا او
قالا لبايعنا شيئا فالصفقة تتحد ولو تعد والتمس بان قال البايع هذا بكذا وهذا بكذا او قال
المشتري ذلك والعقد والعاقد واحد فذلك ولو تعد العقد وذلك لا يتصور مع اتحاد
التمس لان تعدد العقد ان يقول بعتك هذا بكذا وبعتك هذا بكذا فيتعد الثمن بتعدد الصفقة
كما لو تعدت الاشياء الثلاثة ولو اتحد العقد وتعد العاقد والتمس فيقول لا ابيع بفتح ففتح يوفى
العقد تفرق الثمن لاجل تفرق الصفقة لرحال جنبه التفرق وتسمى اتحد العقد
بحوزان تفرق الثمن وبحوزان يتحد والعاقد كذلك فيفتح انه يتحد الصفقة اذا اشترى
من آخر ثيابا بكل ثوب بدرهم على ان ثمنه هذا بعينه حال وثن الباقى موثقل لا يملك
المشتري قبض شي من الثياب حتى يوفى الثمن كله في الحال لان الصفقة واحدة
مسائل في البيع الاخر باع وختي بينه وبين المشتري بصير قابضا حتى لو
هلك بملك على المشتري ولو قبض المبيع قبل نقد الثمن بغير اخل البايع حتى وجب
تسليمه لا البايع فختي بينه وبين البايع لا يصير البايع قابضا حتى يقبضه باع خلا في حال
وختي بينه وبين المشتري وختم المشتري على الدار وتركه على حاله فملك بملك من مال المشتري
اذا كان البايع الدار كمن اشترى حطة ثم قال للبايع كلها في غير كسرت ففصل والمشتري
حاضر يصير قابضا اشترى مسلم من مسلم عسيرة فلم يقبضه حتى تخلف البيع وان صار خلا
قبل ان يرافعا بخير المشتري في اخذ وتركه وان خاصمه قبل التحلل ابطال القاضي البيع
فان تحلل بعد لم يكن له عليه سبيل وقيل عند محمد يبطل بخرجه التيمم ولا يمكن اخذ بعد التحلل
وقيل اراد محمد بقوله يبطل ان المشتري ان يبطله وليس فيه خلاف اشترى حطة بعينها فاعاد

في البيع

قبل يتعد

اعار منه

من البايع جو الثقا وامره ان يبيع فيها فان كان الجوالق بعينها صار المشتري قابضا
بكييل البايع فيه وان كانت بغير عينها بان قال اعزني جو الثقا وكلها فيه فان كان المشتري
حاضرا فهو قبض والا فلا وقال محمد ليس يقبض عند غيبته في الوجين جميعا حتى يقبض
الجوالق ويسلم اليه ولو دفع المشتري جو الثقا ليكييل المقرض فيه ففعل لم يكن قابضا
كالتسليم قال المشتري احمّل معك ففعل فعطيت الدابة فم على المشتري ولو قبض المشتري
وقضا عينه ففعل منه وقال زن فيها فوزن ففعل في يد البايع فالحلال على المشتري
اذا وزن بخرقة وان كان الاوص غير معين لم يصير قابضا وزن بخرقة او غيبته لانه لم
يفتح الا وهو بالوزن قبل الشراء وشراء التعاطي انما يتم بالقبض او التخلية ولم يفتح التخلية في
يد البايع او دكانه فاذا قبض الا ان صار مشتريا قابضا ثم قبض لا يجزئ له التفرق قبل
الوزن وقيل يحل وبه يقتضي اشترى ذهنا معينا ودفع اليه قارورة صحيحة وامره ان يقيمه
فيها فلما وزن له زطلا انكسرت القارورة وسال الاوص فوزن الباقي ولم يعلم به فما
وزن قبل الانكسار فاخرجه البايع وصبه بعض ففعل البايع ومن قبل الانكسار شيئا من قبل
الانكسار على الباقي ضمن ذلك القدر لمشتري وان كان دفع القارورة مكسورة ولم يعلم به
وامر البايع بالعت فيهما فصبت فيهما وهو لا يعلم ايضا فذلك كله على المشتري وان كان
المشتري يملك القارورة بين فالحلال في جميع ما ذكر على المشتري اشترى خطبا في المع
فالحلال قبل التسليم الى منزل المشتري على البايع لان التسليم عليه كما لو اشترى دابة الى مع
كذا كان له ان يبيع عليها الى منزله وليس للمخار منعه بالعرف كذا في طر الدواب كالفرس والخطاة
وغیره مما يجبر البايع على جملة الى منزل المشتري وشروط الحمل الى منزل المشتري ففسد وحشرط
الايفاء لاني الاصح ولو شرط على المسلم اليه ان يوفيه في معكدا فله ان يوفى في ان محله شاة
اشترى عقارا فقال البايع سلمته اليك وقبل المشتري فان قدر المشتري على فتح الباب
واغلاقه يكون تسليمه والا فلا اشترى بكرة فوطبها بصير قابضا فلو هلكت فهو على المشتري
فان احدث البايع منعا بعد وطيه صار ناقضا قبضه والحلال على البايع الا انه يبيع حقة
نقصان زوال البكارة من الثمن على المشتري ولو وطئ البايع قبل التسليم لا يجبر المشتري
هلكت بعد احدث البايع المنع بملك على البايع ولو وطئ البايع قبل التسليم لا يجبر المشتري
في المشهور لان الوطئ قبل البيع ليس بعيب فكذا قبل القبض وعن الامام انه يجزئ له اخذ

على المشتري
فالحلال على البايع
ومن قبل الانكسار
شيئا من قبل
الانكسار

كل ما يباع

بعض الشايج تزوج مكاتبه على امة بعينها فزوجها منه قبل القبض فدخل بها ثم طلقها
قبل الدخول بالمكاتبه خيره بين اخذ نصف الامة وبين اخذ نصف قيمتها يوم وطيقها
لان وطيقه عيب فاحش حصل بتسليمها فنجحوا كما لو قطعت المكاتبه بذا الامة الشرايط
شرايط فلم يقبضه حتى فسخ به ديناً لم يجز لان في الفسخ بيعه قبل القبض لا يجوز
اجارة المبيع منقولاً او عقاراً قبل القبض لا يجوز وهب المبيع لغير البايع قبل القبض
وامره يقبضه فيه خلاف ولو وهبه للبائع قبله كان اقاله بخلاف ما لو باعه منه احوال
البائع رجلاً على المشتري بالثمن سقاً حقنة الجبس ولا احوال المشتري البائع به على
انسان فلذا لا روايه عن محمد اعاد البايع المبيع من المشتري قبل قبض الثمن او اودعه
منه يبطل حق الجبس والركن لو اعاد الرهن من الراهن او اودعه لا يبطل الرهن
وجد البايع الثمن رصاعاً او سقاً او مستقراً فله ان يسيره المبيع ولو وجع زيوفاً
او يهوجته لا والركن يسيره في الوجه كلها اذا اعطى المشتري المهر اجماع البايع على القول
وللبايع ان ينقض فداؤه من الزيف يردّه هبة بعض الثمن قبل القبض وهبة كله
خطاً الا ان هبة الكل لا يلحق باصل العقد وهبة البعض يلحق اذا لم يكن المخطوط تبعاً او
وصفاً اما اذا كان فلا حتى اشترى بزيادة فرض البايع يزوف لا ياخذ التبع الا با
باجداد ولو اشترى بعبد فوجده عبداً عولاً واعور قبل القبض فرض البايع بالعور فان الشفع
ياخذ بقبضه العبد صححاً واذا لم يكن البعض المخطوط تبعاً او وصفاً ياخذ ببيع ما بقى من
الثمن هبة الدين لمن عليه الدين يصح يقوله ويرتد بوجه قال امواته طالق ان كان له
مال فهو على مال الزكوة ولفظ الملك على الكل **س** واذا رضى بين رجلين باع احدهما
كله جاز في نصيبه مشاعاً لشدكيه ان يبطل البيع اشترى قرية صلبة ولم يستأنس
المقابر والمساجد فسد ولو استثنى ولم يبين حدودها قبل تجوز وقال السرخسي لا
اشترى ارضاً على ان جميع خراجها على البايع ابدافها فاسد وعلى الراي على خراج الاصل
على البايع جاز بيع العامة وبيع الوفا فاسد ويبقى الملك بعد القبض وقيل هو رهن حقيقة
لا باع الانتفاع المشتري الا باذن البايع ويضمن ما اكل واستهلك وللبايع استرداده
اذا فسخ دينه متى قال لا خرا ان كل ارضاً خربة في موضع كذا لا يساوي بشئ فبها منى كذا
ولم يبرها البايع فباعها بذكر الثمن ومن اكثر من ذلك جاز **حساب في الفضول والاخر**

شأنه

لانه

شرايط الفضول لغيره على وجه احدها اضاف الشرايط اليه نصاً بان قال البايع بعته من
فلان وقال الفضول اشتريته لفلان او لم يقل لفلان يتوقف والثاني قال بعته من
وقال الفضول اشتريته لفلان فقال بعته من الرابع قال بعته لا يتوقف شرايط الفضول
بشرايط الخيارات قال اشترى لفلان على ان ذلك الفلان باختيار لا يتوقف باع الوكيل
فخرجت الموكل فاحلته على الوكيل الوكيل مطلقاً يملك البيع بشرايط الخيارات وتلك الفسخ
الموكل اذا وجد عيباً يرد على الوكيل اقاله الوكيل بالسلم جازية عند ان حنفية ومحمد
كالا براء كذا اقاله الوكيل بالبيع لا على البايع واقاله الوكيل بالشرايط لا يجوز بالاجماع عرض
الدلال المتناع على صاحب الدكان و ترك عند فرب صاحب الدكان وذهب
بالمناع بعينه الدلال لانه لا يجوز تركه عند دلال ولا يكرهه وكالا فروع ثم انشأ
المبيع اورد بالعيب بقضاء او غيره لا يسترد منه الدلالة الوكيل بشرايط وجوبه
عيباً ان رضى به قبل القبض لزوم الموكل فاحاً كان العيب او يسير عند الامام وعندنا
في الفاحش لزوم الوكيل والفاحش ما يقوت به جنس المتفعة كالعمى وقطع اليدين
لا قطع احدهما وفقاً احدهما وقيل لا يدخل تحت تقويم القويمين كما قيل في العين
وان رضى به بعد القبض يلزم الوكيل لان العيب قبل القبض لاحقة له من الثمن فالرؤية
كالرؤية بشرط الرؤية والوكيل يتمكن من التزم العقد فليها فاما بعد القبض فليعيب
حقته من الثمن وكان الرضا به ابطال حق الموكل ولو قال الامر حين راي العيب
لا رضى به فرضي به لزوم المأثور كما لو رضى به بعد القبض ابرأ الموكل بالشرايط البايع عن
العيب صح حتى لا يملك الوكيل **ف** نسخ الموكل مع المشتري جاز قبل في العين اليسير
والفاحش في العوض وانه يبرأ من العقار ويزاده وقيل ده وازدده فاحش
وقيل تحت التقويم يسير وما لا يدخل فاحش قال خواهر زاده هذا التحديد فيما ليس
له قيمة معلومة كالعبد وغيره اما مال قيمة معلومة كالحب والحم ونحوها يزاد الوكيل بالشراء
اقل او اكثر لا ينفذ على الموكل لا يدخل تحت التقويم ببيع ما يباين جراً بالف درهم وغيره
رواية الاصول يجوز ولا يكره في قول ابو يوسف وقال محمد بكه ثم العين اليسير مستعمل
الان في ست مسائل احدها الوكيل اذا باع من عبده ثمن او ثمن لا يجوز شرايطه له الثانية
بيع رتب المال مال المضاربة الفالكة شرايط الوارث من صورته في مرضه الرابعة اذا اخذ

قبلت ونوى بقبضه لفلان
ينفذ لا يتوقف الثالث
قال الفضول اشتريته لفلان
فقال اشترى او قال
المشتري

اذا

لانه

وما زله

المالك فيه الجارية من الغاصب بقوله مع تيمنه ثم ظهر ان قيمتها زابت بمانق للمالك اخذها الحائز
 او من ثلث ماله ثم باع الموصى في مرضه شيئا وكتابا يسيرة تدخل المحاباة في ثلث ماله السادة
 المريض الذي عليه دين حيط بماله مريض باع ما يساوي الفاكهة من الاجنبى ولا مال له سواه
 تفقد المحاباة بقدر الثلث فيقال لثرى اما ان تبلغ الفم الى تمام الثلثين ولا يرد شيئا
 من المبيع واما ان تنسخ ويسل له ان يرد شيئا من المبيع باع من وارثه واشترى منه مثل
 القيمة لا يبيع المبيع والشراء اصلا قبل اجازة الوارثه عند الامام خلافا لها وبالمحاباة لا يبيع
 اجماعا اجازة الوارثه او لا يقال لثرى اما ان تبلغ الفم الى تمام القيمة والآنف في الاب
 اشترى للصغير طعاما من مال نفسه يكون منه رعا وان كان للصغير مال مستحاضا باع ضيقه
 ابنه ثم كبر ان كان الاب محمولا عند الناس او مستورا فبيعه جائز وليس للابن البطالة لكن
 يطلب منه النسيئة فان قال ضاع او انفق عليك قبل قوله وان كان فاسقا لا يجوز بيعه
 باع الاب او الوصى عقارا للصغير ورأى القاضى نقضه للصغير اصلح كان له نقضه بالوكيل على انه
 باختيار ثلثة ايام فمات هو او الموكل ثم المبيع في الاصح باع الاب او الوصى بشرط اختيار ثلثة
 حوا او التيسيم او ادرى في الثلثة ثم المبيع وعنه في ادراكه يتحول اختياره اليه باع المكاتب
 باختياره والمأذون فعجز او جسد عليه في الثلث ثم المبيع باع الاب او الوصى ثم بلغ المبيع
 يرجع الحقوق اليه ولو باع مال احد الابنين من الآخر ثم بكتفا فالعمد عليه باع مال
 نفسه من الصغير من الاجنبى او اشترى مال الاجنبى للصغير ثم بلغ فالحقوق الى الاب
 لا يجوز البيع والفسقة على من تجب ويتيق المبرم سم والمغنى عليه الا اذا كان وكيله فذلك حال افاقة
 بيع القاضى مال التيسيم من نفسه او ماله من التيسيم لا يجوز حكمه لنفسه ولو اشترى من وصى
 التيسيم من نفسه اجماله جاز وان جعله القاضى وصيا ولو زوج القاضى الصغير من ابنة بطل
 اشترى الاب مال ابنة الصغير لا يبرأ من الفم حتى ينصب القاضى وكيلها من الصغير
 لينقبض من الاب ثم بعد القبض يأمره القاضى بالرد على الاب باع ماله من ابنة الصغير لا
 ينوب ذلك عن قبض الشراء فمالم يتمكن الاب من القبض حقيقة كملك
 اشترى ثوبا من الفضول فقطعه ثم اجاز المالك جاز ولو اجاز بعد ما خاطه لا اشترى
 العنان اشترى ذات رحم محرم من شريكه لزم المشتري دون الشريك ولو اشترى الصغير
 او البتوة ذات رحم محرم منها لزم الاب بيع الكسوان من المحرم لزم وان كان بعين فاش

المنف

باع

ثم يبلغ فالحقوق الى
الاب ولو باع ماله
الصغير

من مال الاب

المنق 2

حتى لا يعقل باع ثم اجاز بعد البلوغ او اجاز له وليه لم يبيع ولو كان يعقل جاز بالاجازة بيع
 الوصى عقارا للصغير يجوز باحد شرائط ثلث ان يكون بضعف قيمته او احتاج الصغير
 الى ثمنه او كان على المبت دين لا وفاء له الا به اشترى الوصى لاحد البتمين من الآخر لم يجز
 وكذا لو اذن لها فتنبايعا بخلها ما اذا تنبايعا بين الاب اذا جرت الابن شهر جاز
 بيع الاب عليه وفيما ذروته لا مسائل العيب الى آخره
 قال الباي بعد تمام البيع قبل القبض تعيب المبيع والتميز المشتري في اجازةه ويقول عرضة
 ان يرد عليه وبكذب فقبضه لا يكون رضا بالعيب ولا تفرقة اذا لم يصدق لكن الاحتياط ان
 يقول له لا علم لي بذلك وانا لا ارضى بالعيب فلو ظهر عندى او عليك فاحش العيب مالا يدخل
 تحت التقويم وقد مر اشترى خطبة من ابيها فوجدها ردية فالرداة ليست بعيب خلاف
 ماله ووجدها مسوسة او عتقة كذا لو اشترى انا ففقدت فوجدتها ردية من غير كسر عتقت لم يكن عيبا
 كذا اذا وجد الجارية سودا الوجه لم يكن له حق الردة الصهرية في الشوعيب وهو لون بين الاصفر
 والاحمر والشمط عيب وهو الشيب قبل وقته اشترى غلاما امرأة فوجدت مخلوقا للحمية له ان
 يرد فوج الجارية ليس النخاع عيب في الرجل والمرأة عت الجارية عن طلاق رجعت عيب
 وعن البايين لا اشترى جارية قد ولدت عند البايين لامتة او عند آخر ولم يعلم المشتري
 بذلك له ان يرد في الاصح لان تكسرة الولادة لا يردول ابدا نفس الولادة عيب في بن آدم
 وفي البهائم لا الا ان يوجب نقصانا عدم الختان في الغلام والجارية اذا كان خستين ليس
 بعيب وكذا في المولودين الصغيرين وان كانا كبيرين فهو عيب في الغلام قال الامام
 لا علم لي بوقت الختان ولادوا به فيه عندهما وقدره بعض المشايخ المتأخرين بنسح سنين او عشرة
 اشترى جارية قد حاضت ولم يخفى كحفظ ان كان مولدا فهو عيب وان كان جليبا
 لا وجد العبد ولد الزنا فليس بعيب وهو عيب في الجارية اشترى جارية فوجدها
 لا تخفى لاشتمع خصومة مالم يدع ارتفاع الجفص بسبب الداء والجبل فان ادعى بسبب الجبل
 فالمرجع فيه قول النساء فان نكحته بخلف البايين ان ذلك لم يكن عند فان قلن ليست
 بجلي لا يبين على البايين وان ادعى بسبب الداء فالمرجع فيه قول الاطباء من المسلمين فاذا اخبر
 عدلين من الاطباء المسلمين ثبت العيب في حق سماع الخصومة بخلف البايين مع ذلك ولم يثبت
 بقول العدلين منهم لا يبين على البايين وما لا يطمع عليه الرجال ثبت العيب في حق سماع الخصومة

عيب

او عتقة 2

طبيين 2

او غلاما قد اطمع ولم يخبر

يقول املاء واحد ويختلف البائع مع قول قبل القبض وبعد وفي رواية يرد يقول
 النساء قبل القبض وبعد ما خلا اجل اشترى خفيين فوجدوا حيا خفيان كان لا يدخل
 لعله في الرجل ليس له ان يرد والآية ان كان كلامها ضيقين لا يرد اشترى بذر البطيخ
 فزرع كذا هو بذر الفناء يرد على البائع مثل ذلك واخذت ارضي المشتري العيب لا
 يجبر على اداء الثمن ما لم يقم البينة او يخلف كذا المديون اذا ادعى ايضا لو بين اشترى
 عبدا فابق بعد القبض لا خصوصية له مع البائع حتى يخلف العبد قيام العيب في الحال شرط صحة
 الدعوى فاذا ثبت يخلف البائع للرد على البتات وهل يخلف على العلم بقيام العيب
 للحال عند ما يخلف وعند لا قول المشتري ليس به عيب ليس باقرار بانتفاء العيب
 حتى لو وجد به عيبا كان له ان يرد وتوعيتي فقال ليس بابق كان اقرارا بانتفاء الا
 باق كذا لو شهد الشهود انه باع بشرط البراءة عن كل عيب لا يكون اقرارا من الشهود
 بالعيب حتى لو اشترى الشاهد فوجد ميبعا له ان يرد وكذا لو شهدوا انه باع على انه
 مبيع على ان يبرئ من اللاباة كان له رده بعيب الا باق ولو قال بعث مثل على ان يبرئ
 من الا باق لا يكون اقرارا بعيب الا باق حتى لو اشترى الشاهد ليس له ان يرد
 بذلك ولو قال على ان يبرئ من الا باق كان اقرارا به المشتري الاول اقرارا بعيب
 بعد ما وجد المشتري الثاني به عيبا قبل الرد حتى لو رد عليه الثاني ليس له ان يرد على
 بايعه ارضي عيبا في جارية وانكر البائع فاصطالحا على مال على ان يبرئ المشتري البائع
 عن ذلك العيب ثم ظهر عدم العيب او برؤه عند فللبائع ان يرجع بما ادعى من بدل الصلح
 وكذا لو زال العيب بعد الصلح **ما يمنع الرد وما لا يمنع من** قال البائع
 بعد ما وجد المشتري به عيبا تبين فقال نعم لزمه وبطل الرد ولو قال بعه فان اشترى
 فردة على فعرض فلم يشتر لا يرد ولو قال المشتري بعد ما وجد البائع الثمن زبونا انفق
 فان لم يرجع ردة استخانا اشترى ضيعته في اذني فوجد في الربيع مع الزعارة وقد كان
 في يد البائع كذا فان كان في يد المشتري بسبب نذر نهر آخر لا يرد وان كان بغير
 ذلك السبب يرد سوار كان الزعارة في يد المشتري اكثر او ذلك القدر وعلى هذا المشتري
 كونا فظهر في يد المشتري بيمارس فالعبارة لا اتحاد السبب اشترى ارضا فوفقها لا يرد
 بالعيب كانه اعتاق والتبدير يرجع بالنقصان حدث عند المشتري عيب يرجع بنقصانه

ان كان قبل القبض يرد بغير ان يرد
 اليه الا ان كان قد كان يرد

عليه فاذا لم يرجع
 ردة

العيب القديم فان قال البائع انا انفله كذا ولا ارد النقص فله ذلك اشترى ثوبا ففصله
 لابنه الصغير ثم وجد به عيبا لا يرجع بالنقصان ما لم يمت او يعود لان للبائع ان يقبله
 معيبا العبد المأذون لا يملك الرد بالعيب اذا البراءة البائع عن الثمن او وهدية وقيل
 ولو كان خرا يملك الرد قبل القبض لا بعد ولا يرجع بشئ اقر اشترى ان المبيع كان لفلان
 غير البائع وكذا به فلان ثم علم بعيب له ان يرد كذا لو باعه ثم رد عليه باسباب يكون نسخا
 من وجه ثم علم بالعيب ولو كان الاقرار لغيره بعد ردة العيب فله ان يرد في البيع
 بعدم العلم ليس له الرد وان كان نسخا من كل وجه باع ما اشترى فوجد المشتري الثاني
 عيبا يحدث فله فقال كان عند البائع الاول واخذ المشتري الاول حده عند الثاني فاقام الثاني
 البينة انه كان عند البائع الاول يرد على بايعه وباعه على بايعه عند انه يوفى خلافا
 لمحمد المشتري الثاني علم بالعيب وقدمات المبيع او حدث عيب عند يرجع بالنقصان
 على بايعه وباعه لا يرجع حتى كوصاف عن ذلك ثم بعد لم يبيع وهذا عند الامام خلافا لما اذا رد
 المشتري الآخر على بايعه بغير قضاء لم يرد بايعه على بايعه الاصح اخبر البائع ان عبد
 هذا آبق فاشترته لم يرد بالاباق وعلى المشتري والتبديل والمنع من الرد بالعيب
 الاستخدام مرة ليس برضا الا ان يكون على كره من العبد الزيادة المتصلة لا منع
 الرد بالعيب وينع الاستداد على قول محمد وبيانها ايضا عند التجارية وهلك العبد
 قبل التسليم وقدر اذات الجارية متصلة في يد ثمرها فليس لبائع اجابة ان
 يرد ها الا عند محمد وكذا الزيادة المتصلة في الصداق يمنع الاستداد الزوج نصفه اذا
 طلق قبل الدخول عندها والزيادة المتصلة يمنع الرد بالاجماع ومنع الاستداد على
 الاختلاف الزيادة المتصلة المتولدة من الاصل كالجمال والكلاب والبقر
 يبطل الخيار ونقص البيع عندها خلافا لمحمد فعند لا عبارة للزيادة المتصلة المتولدة في
 المباطات وان كانت المتصلة غيرة متولدة من الاصل كالصنغ والجمالة ولت السويق
 بالسهم والغرس والبناء يبطل الخيار بالاجماع والمنفصلة المتولدة كالولد والارس
 والعقر والنبس والصفوف والشمس ونحو ما يمنع الرد وغيرة المتولدة كالهبة والصدقة و
 الكلب والقلعة لا يمنع الرد وان نسخ المشتري خيار الشرط يرد الاصل ولم يرد غير المتولدة
 من الاصل في الاصح اشترى شئين ونقصهما فباع احدهما ثم وجد بهما او بالبايع عيبا له ان يرد للعيب

ابن العبد ثم علم المشتري
 بعيب لم يرجع بالنقصان

على بايعه

انما اشترى الرواية مع الماء **س** قال المشتري البيع باث وقال البايع بيع وقار
فالمقول المدعى البات الا اذا قام دليل على الوفاء اشترى خلا في خابية محمد المشتري في جرة
له فوجد فيها غارة ميتة فقال البايع كانت في جرتك وقال المشتري بل في خابيةك فالمقول
للبايع لانكاره العيب امرأة اشترت ثوبا ففالت كنت رسول زوجي ولائس لك
عليه وقال البايع بعتهما منك فالمقول للمرأة باع ارضا ثم ادعى اذ وقفها وفتا صححا اذا اقام
البينة البطل القاض البيع وبس المشتري حبس الارض بالتمس وان لم يكن له بينة فلا
يبس على المشتري والارض بملكه قال المشتري مات المبيع في يد البايع قبل القبض وقبل نقد
التمس وقال البايع مات في يدك فالمقول للمشتري لا يصح تسليم الدار للبايع فيها امتناع
الا اذا اذن له بقبض المتاع باع جنطة في بيت معلق ودفع المفتاح اليه وقال خليت
بينك وبينه فهو قبض وان لم يقبل خليت لا اشترى ثوبا فاستاجر البايع في غنله او صبغه
وتخذه في حلك الثوب قبل ان يحرق البايع فيه عملا فهو على البايع وضع المبيع عند متوسط
لاستيفاء التمس فقبض المتوسط بعض التمس وسلم المبيع كان للبايع رده وان لا يفتح عند
المتوسط الا اذا كان عدلا وان تغدر رده ضمن العدل اشترى عنيا مجازفة فاقطع على
المشتري كذا اشترى التمس على رؤس النخل اشترى مكابله فالكيل والعيب في دعاء المشتري
على البايع **مسائل الخيارات** خيار الشرط ثبت في البيع الفاسد كما في الجايز
حتى لو باع عبدا بالقي درهم وقطع من فم عبيد ان باع خيار فقبضه المشتري باذن البايع
واعتقه في ملك خيار لا يجوز الا فدا او لا موقوفه فانا لا نستخدم والركوب للنظر لا الاسفر
والقبس في البيع بشرط الخيار لا يكون دليل الاختيار قال استخدم في المرة الثانية او بس
او ركب فهو اختيار ولو قبل او نظر لا فوجها بشهوة فهو رضا وقبيل اجارية المشتري
بشهوة في ملك خيار بسقط خياره اذا قرأها قبلت بشهوة الا عند محمد وكذا في خيار الرؤية
والعيب وكذا المطلقة رجعتا اذا فعلت بزوجهما يصير مراجعا عندهما وعن ابن يوسف
اذا فعلت اختلاسا وهو كانه لم يكن رجعة ولا اختيار بخلاف الوطئ فانه نفق ولهو يمنع
الرد بالعيب وان كان من غير المشتري ولو نظرت اليه فوجها بشهوة واقر المشتري
انه بشهوة سقط خياره كذا في الرجعة ولو شهد الشهود وانما فعلت عن شهوة لم يقبل كذا في
شهادتهم على الجاهل لانه فيها حد والقبلة والممس والنظر لا الفرج بشهوة اذا كان منها بمكينة

12
الزوج فهو اختيار ورجعة وبثبت حرمة المصاحبة بالاجماع وان فعلت اختلاسا فكذا عندهما
ولو قبلها المشتري سقط خياره وعن محمد رحم لو قال المشتري قبلتها بغير شهوة فالمقول له
باج على انه باع خيار ثم غضب المبيع لا يكون رضا باسقاط الخيار السكنى ابتداء في خيار الرؤية
والشرط والعيب في القسمة والبيع جميعا دليل الرضا هو الصبح في خيار الرؤية هو
ثبت في عقد ينسخ بالرد كما المبيع والاجارة والقسمة والصلح عن مال لا فيما لا
ينسخ كاطلع والنكاح والصلح عن القصاص وما اشبه ذلك اشترى شاة فبسط لا يسقط
خيار الرؤية الا بالنظر الاخر طهرها وفي شاة لحم لا بد من الحبس وسقط خياره الرؤية برؤية رؤس
الاشجار في البستان وفي الدار برؤية طاهرها اذا كان لا يخالف ظاهرها طاهرها اشترى
ضبيعة لم يرها ولها الكار فزرع الاكار برضا المشتري يبطل خيار الرؤية ورؤية الوكيل بالسر
كروية الموكل ورؤية الرسول لا توكل او ارسل قبل الشراء حتى رآه ثم اشترى الموكل او المرسل
بنفسه بثبت له خيار الرؤية والتوكيل بالرؤية مقصود ولا يصح ولا تفسير رؤية الوكيل كروية
الموكل حتى لو توكل بها وقال ان رضية فخذ لا يجوز اشترى مولى موكله ولم يعلم الوكيل بثبت
للكويل خيار الرؤية اذا لم يره اشترى ثوبا بملفوقا كان رآه ولم يعلم ان المشتري ذلك
المرتب بثبت له خيار الرؤية اذا لم يره اشترى ثوبا كان رآه من تحت فقال وجع متغيرا
فان كانت متغربة فيها غالبا فالمقول للمشتري والا فالبايع وعلى المشتري البينة الشري
وتفنا في قارورة لا يسقط خياره حتى ينظر الى الرض خارج القارورة في الاصح اذا كان
المشتري اشبارا فان كان من العدييات المتفاوتة كالتياب والبطيخ ونحوها بشرط
رؤية الكل وان كانت متقاربة كالجوز والبسمل والمزول ان كان في دعاء واحد
فروية البعض يكفي اذا كان الباءة على كل الصفة وان كان في وعائين فروية احدهما كونه الطل
في الاصح اذا كان الباءة على كل الصفة والقول للبايع مع بينة في ان الباقي على كل الصفة في
كل موضع يكن رؤية البعض وعلى المشتري البينة اشترى كرسي شاة بعد النج قبل السخ
جاز واذ اخرج البايع ثلث ثوب خيار الرؤية ولو كان الشاقي في الدج لا يجوز باع او رخص
قبل الرؤية فرد عليه بقضا او اقل الرمن لا يعود خيار الرؤية الا في رواية عن ابن يوسف
س زاد البايع في الثمن بعد ما ذبح الشاة المشترى جاز وبعد ما مات لا وبعد ما خاط
الشوب قبضا او جعل الحد بسفها جازت وبعد ما طمعت الحنطة المشترى لا اشترى بميتة ونحوها

فالمقبوض في يده امانة قال بئسك بالف درهم فقال اشترينه بالفضة جاز فان قيل الزيادة
ثم بالفضة والآلاف باع فاسد غلاما وتغابضا ثم ابراه البايع من القيمة ثم مات الغلام فمضت
القيمة ولو قال ابراهيم من الغلام فلو لم يكن قال بئسك بالف درهم الآمانة نقضت المال فالتكسر
تسماية نقضت المال قال اشترية بثلث درهم التي في هذه العرة فباع بها فاذا لم يكن على
خلاف نقض البلد فان يطالبه بثلث البلد لانه مشروطا قال اشترية بثلث درهم الذي في
هذه الكاينة فباع بها ثم رآه في هذا الجار وسمى هذا خيار الكمية او على مكيلا او حوزيا كاتباعه
منه وقبض الثمن ثم مضى وقاد له لم يكن عليه شيء بطل البيع قال بئسك بثلث عشرة درهم وقبضت
لك العشرة وقبل المشتري جاز الشراء ولا يبرأ من الثمن لانه لم يجب بعد شري المغيبة الارض
لم يذكر في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله ان كان المشتري المغيبة في الارض مما يحال
او يوزن كالثوم والبصل والجزء ففعل باذن البايع او قلع البايع وذلك شيء يدخل تحت
الملك والوزن فله الخيار لو مضى به لزم البيع في الكل اذا وجد البايع كذلك لان روية بعض
المكبل والموزون كروية الكل اذا وجد البايع كذلك واذا قلع بغير اذن البايع لزم ولم
يكن له ان يرد شيئا اذا كان القلوع شيئا له شيء في الفل اذا قلع البعض لا يثبت الخيار لانه يرد
منقوت استثنى كروية من الجزء ففعل من احد الكروية فوجبت جديدا او قلع من الآخر
فوجب مبيها لا يرد ويرجع بالنقصان استثنى جزاء في جوارق فوجد في اعلاه جزاء طويلا
وفي اسفله قصيرا فان كان قيمة الطويل اكثر كان عيبا وقيل اشترى جزاء او بصل او
شيا مغيبا في الارض عن الامام لا يفسد خياره ما لم ير الكل **وما يجوز بيع**
وما لا يجوز بيع فوايم الخلاف جاز بيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز بيع الكراش
يجوز وان كان ينمو من اسفله للتعامل شري الشجرة على وجوه اما ان يشتري للقلع فهو
به وله القلع بغير ثمنها لانه ما يتناول اليه الودق على العادة الا اذا شرط البايع القلع عن
وجه الارض او يكون في القلع من اصلها مضرة للبايع من شق حائط او نحو ذلك فيثبت
يقطع من وجه الارض وان قلع او قطع ثم ثبتت من عودتها شجرة فهي للبايع الا اذا قطع من
اعلى الشجرة فما ثبتت عنها يكون للمشتري ولو اشترى اعمام قرارها من الارض لا يجبر
على القلع لانه ان لم يفسد مكانها اخر ولو لم يفسد شيئا قال ابو يوسف رحمه الله لا يدخل الارض
وقال محمد يدخل وله القرار كما في الارز والقسمه اجماعا وشري الشجرة بسند القلم جاز في قطع

الغلام

متعارف

ولو قلع

في بيعه وادخله في بيعه

من وجه الارض وقيل انما يجوز اذا بقي موضع القلع وكثيرا القلع يجوز في الاصح وله القلع
باصلا ببيع الخطنة في سبيلها يجوز على البايع تحصيلها وبيع الثمن قبل القلع لا وبعثت يجوز
وبيع الثمن بعد الظهور جاز كذا الفصيل قبل ان يصير منتفعا به الشري عند من كندم
في هذه البقرة جاز استثنى خطنة او شعيرة او مبيع في ملك البايع لكن لم يصف البيع اليه
بالاشارة والاتباع بطريق التسليم جاز لانه باع ما يملك استثنى ما يوجب من الاتون
لا يجوز بيع المذبح يجوز في الاصح سواء سلمه ثم باع او باع ثم سلمه لانه اذا سلمه بعد البيع فهو له او
يومين لا ثلثة ايام باع البيت مع اعمامه بالليل جاز وبالنهار لا ذكره وذكره بطلان
الطول والعرض كيف يبيع الساحة **مسائل في بيع المسكن**
بايع نصيب من عمارتين وبين غيبه جاز باع نصيبه من عمارتين مشتركتين او من الارض
جسيه باذن شريكه جاز وان كان بغير اذن فان كانت الشركه بالخط او الاختلاف بنفسه
لا يجوز وان كانت بالادب او الهبة او الصدقة او الشراء جاز باع نصيبه من شجرة مشتركة
من الاجنبى لا يجوز ولا من احد شركه اذا كانا ثلثة ومن شريكه جاز ولا يجوز بيع الزرع
المشترك لامن الاجنبى ولامن الشريك الا ان يقطع ولو لم يفسد حتى ادرك جاز باع
العامل من رتب الاشجار حصته من الثمار جاز وعكسها لانه ليس للعامل تركها عليها و
لكن لم يبنها حتى ادركت حاز لزوال المفسد وعكسها في الارض مع الاكاد في الزرع
كس باع الجذع في السقف واخرج وسلم باع نصيبه من بناء من اجنحة من البنية من غير ان
يكون له طريق في الارض جاز وعلى ان يكون له طريق في الارض لا قال بعت نصيبه من
من هذه الدار بكذا وعلم المشتري نصيبه للبايع جاز اذا افترقا كما قال المشتري واخرين
اثنين باع احدهما بكذا معينا قيل جاز في نصيبه وقيل لا اذ كان يملك البيع ارض احد الشريكين
فثبت فتراضيا ان يعطى الاخر مثل نصف البذر حتى يكون الخارج بينهما جاز وقيل ان
يثبت لم يجز ولو طلب الاخر القلع قسم الارض فيقلع الزرع ما في نصيبه وشريكه ولو عوم
النقصان لو كان زرع ارض فاشترى في الزرع والارض جاز في الزرع وحده لا وقيل
انما يجوز بيع الزرع المتاع مع حق القرار فان كان في ارض غيبه حاز لان القلم مستحق
وكانه استحصه والشجر كالزراع شرا نصف حائط بارض جاز ولا ارض من الشريك
وبيع نصف الزرع مع الارض جاز **مسائل في بيع المسكن**

من

المحدث

غيره لانه مشترك في
بيعه وارضه بيمينه
بايع احدها نصيبه
من اجنبي

اشترى صدف فيها لؤلؤة فهي له أصلا وسكنة في بطنها لؤلؤة فهي له لفظ ولو اشترى سكة
فوجد في بطنها لؤلؤة فهي له بايع ولو كانت اللؤلؤة في صدف في بطنها فهو لغيره
ما هو عند السكة كالحدف وسكة أخرى فهو لغيره في أرض الشتر اهـ رجل يطيرها
في الأرض ولم يبين الطريق جازعنا له يوسف ويدخل اليها من أي النواحي شاء إذا كان
لا يتفاوت وإن تفاوتت نسف وعند محمد إذا لم يبين بطل باع شجرة يدخل ما تحتها من
الأرض في البيع بقدر غلط الشجرة وقت البيع حتى لو أورد غلطها فلصاحب الأرض
إن بيعت الشجرة ولا يدخل من الأرض ما ينتمي إليه العروق والأغصان الشتر
حاطب من دار تدخل ما تحتها وقيل لا الشجرة يدخل في بيع الأرض من غير ذلك كما قال
يغرس لقطع كالحطب ونحوه فذلك لا يدخل من غير ذلك كالزراع الشتر أرضا فيها أشجار
الخلاص تدخل الأشجار ولا تدخل فروعها إلا بالشرط ولا أوراق الفواكه إلا بالشرط ولا
القطن في الأصح وأما قوائم الباذنجان تدخل بلا ذكر وقيل قوائم القطن على الخلاف
والكؤات ما كان على ظهر الأرض لا يدخل وما كان مغيبا منه يدخل في الأصح باع الأرض
بما فيها لا يدخل الزرع الآردا عن أبي يوسف وقيل إلا ما معه باع بطل حق هو لها لا يدخل
الزراع تدخل الحق في بيع البيت كذا المفتاح استحقاقا لا لفعل ويدخل السلم المتصل
لا يدخل الفضل في بيع الحمام وإن ذكر في بيعها يدخل في بيع الفرس الغدار وفي بيع الجارية
شباب مثلها لا ما عليها بعينها ولا تحت الشباب من الثمن حتى لو استحق أو وجد بها عينا
لم يملك ردها الشتر أرضا مبدورة فسقاها المشتري فنبت فالزراع له ويضمن قيمة
البذر كما كان غيبنا أو غيره اشترى لؤلؤة على أن وزنها مثقال فأذا هو مثقالان فما
لزيادة المشتري كما في المزروع **مسألة** الشتر في السقاء الاستبراء
إن تزوج البايق أولا من يري شرها إن لم يكن له زوجة حرة ثم يبيعها منه فيبطل النكاح
وتحل من ساعته وقيل إنما تحل من ساعته وقيل إنما تحل للشتر إذا تزوجها ووطئها
ثم اشترىها حتى يكون متعدية أما قبل الوطئ فكما اشترىها بطل النكاح فلا نكاح حال
ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقيق سببه وإن كان البايق وطيئها قبل أن تزوج **وما**
حاضت بعد وطئه لا بأس للزوج أن يطار قبل الاستبراء وإن كان للشتر زوجة
حرة تزوجها من رجل بسبب له حرة ثم يبيعها منه ويقبضها ثم يطلقها الزوج قبل الدخول فسقط الاستبراء
ولو طلق

وكذا في بيع أشجار
لا يدخل القوائم بالشرط
في بيع الأرض إلا بالشرط
كذا أصل القطع

عساة

قبل قبض المشتري لا يسقط والخلاف في جواز الحيلة معروفة وأما الشتر اهـ وصى في عن
زوج يقبضها ثم انقضت العتق فلا استبراء عليه وإن انقضت عنها قبل القبض
لم يعتد بها عند أبي يوسف يعتد بها كالحليف قبل القبض بسبب الاستبراء استحقاقا لا بوطئ
ملك البعير بآب سبب كان سواء كان النوط من صور الشتر المملوك أو لا ومن أبي يوسف
إذا كان يتقبض بغير رجحان من مآر البايق فلا استبراء عليه الشتر جارية نصارت
ممتدة الظهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف يترها حتى يسبقين إليها غير حامل ورث عنها التقدير
بغلبة أشهر وعن محمد في رواية قد رجعت الحرة وفي رواية بعد وفاة الأمه يطلب من البايق
الصك القديم ولا يجبر على دفعه فإن أيد دفعه يؤمر بإحضاره حتى تنسخ منه نسخة يكون حجة
للمشتري وهو حجة للبايق في دين الشتر فاجرة حاملة على المقرض وإن قال المستقرض
استأجر عني أو استأجر فلان كما يجمع المقرض على المستقرض وإن قال المشتري للبايق استأجر
عني من محل إلى منزله فاستأجر ودفعه إلى الأجير صار مسلما إلى المشتري وحل له على الشتر
أجرة الناقصة على المشتري وبه يفتي وقيل إن قال المشتري دراهم حتى يبيع البايق وإن
قال غير منقصة فعلى المشتري وأجرة الكيال والوزان والزرع على البايق **مسألة** جارية
وتعت في سهم رجل يستبرأها ولا بأس بالقبلة والمباشرة رد الجارية على البايق بخار
الشرط فلا استبراء عليه من أيهما كان لغيره وأردت في البيع الفاسد بعد القبض
يجب ولا استبراء على الذي اشترى بجوسية فخاضت في بيع ثم أسلمت حل وطيئها
عادت إلى صاحبها بعد الإبان إلى دار طرب أو عادت إليه من غاصب وطئ الاستبراء
عليه أو أوطئها قبل الاستبراء ثم ولا استبراء عليه بعد ذلك **مسألة** **مسألة** **مسألة**
الآقاله عند الإمام نسخ بالثمن لحوال وذكر زيادة الثمن وجنس آخر بطل فإن نذر
جعلها آقاله بطلت وعند محمد في نذر بطل ونذر بطل ونذر بطل ونذر بطل ونذر بطل
أقاله ونسخا وإن نذر بطلت وعند أبي يوسف رجم بيع جديد ما أمكن تقايلا في
المنقول بعد التقاض ثم باع المبيع المنقول قبل القبض من له دين مؤجل اشترى به
قمن عليه شيئا فبسته ثم تقايلا لا يعود والاجل وكذا رده بعيب بقضاء يعود كذا إذا اشترى
أو وجد حرا أو طلب الآقاله على ما كان من الاجل ولو كان بالدين كفيل فيما كان
من كل وجه الكفالة وفيما لا ولو كان به يرد الطالب فهو رهن على حاله بطل حال وجب
نفسه

بسخة

فصح ما التفت

من المشتري بعد الآقاله
قبل قبضه منه يجوز للاح
الآقاله حتى فلا يكون
بيع المبيع

المال لا حيل فزود فالمال عليه وكفيله ولو ابراه فانه لا يعود على الكفيل ولو وهب
 لكفيل فزود ولو ابراه فزود لا ولو اخر عن المطلوب سنة فزود كان حالاً عليه ما وخن
 الكفيل فزود كان حالاً عليه **س** قال المشتري بيع باز واذم فقال باكر فتمت
 الاقانة الاقانة او كانت بالقول لا بد من الاتجار والقول وان كان بالفضل
 وهو التعاطي لا بد من التسليم والقبض من الجانبين في البيع الفاسد لكل واحد منهما
 حق الفسخ قبل القبض اما بعد القبض ان كان الفساد قوتاً دخل في صلب العقد
 للملك فسخه في حقه صاحبه وان لم يكن قوتاً كسط منفعة لاحد منهما فليس له الشوط
 حق الفسخ في البيع الفاسد اذا فسخ العقد فالبايع يسترد المبيع مع الزيادة
 المتصلة والمفصلة **اشترى** صابوناً رطباً ثم فسخ البيع وقد جفت
 ونقص ليس على المشتري مثل **اشترى** حنطة فاستحق بعض قبل القبض فخير المشتري
 لتسفر الصفقة قبل التمام الوكيل بالبيع بالنقد باع نسيئة لم يجز ان يقول
 عبدي فاني محتاج الى النفقة او قال الغريم اني لا زومني ولو وكله بالنسيئة فباعه نقداً
 ان باعه نقداً بما يباع نسيئة جاز والآفلان وقيل جاز مطلقاً الوكيل بالبيع المطلق انما
 يملك البيع بغيب فاشترى عند الامام او المولى له فيمنه معلومة في البلد كالحكم
 والظهر الوكيل بشيء من بعينه يملك شأه بغير غشال وبغير عينه ان صدق
 الموكل ان اشتراه له نقد عليه والآفلان **د** اعم وقال اشترى بها شيئاً لم يجز الوكالة
 ولو قال شيئاً تجز او شيئاً تجارة جاز واشترى داراً لم يصب الا ببيان الثمن واذا بين
 يقع على امرهما فيه واشترى ثوباً او دابة لم يصب وان بين الثمن ولو قال ثوباً او دابة
 وكفه او بغيراً او فوراً جاز ببيان الثمن ببيان ولو قال عبداً او جارية جاز
 ببيان الثمن الوكيل اذا باع ثم اشتراه ثم استحق رجوع الوكيل على المشتري ثم
 المشتري على الوكيل ثم الوكيل على الموكل وقيل يرجع الوكيل على الموكل اقام البايع
 بينة انه باع من فلان وغاب قبل دفع الثمن وطلب من القاضي البيع باع في
 دينه ولو في الثمن اشترى بواحد الغصب ونقد منها لا يطيب له ولو اشترى بها
 ودفع غيرها او اشترى مطلقاً ودفع ثمن الدراهم او اشترى بواحد اخر ودفع
 درهم الغصب آخذوا ويقتضيه انه يطيب دفعا للخرج باخر عبداً بغير غشال وبغير عينه ولم يتقاضوا

دادم

الاعمال

حتى الكل عبد الرقيق صار البايع مستوفياً الثمن اشترى فطناً وزناً معلوماً من الثمن
 حصته الوعاء باع خبثاً في بيت ولا يمكن اخراجه الا بفتح الباب اخذ البايع بتسليمه خارج الباب
 باع شيئاً وابله الاشهاد يوم ما بين ليشهد شاهد من موافقته ببيع او اشترى وقال انا بالتم
 وهو ابن اثني عشرة سنة ثم قال است ببيع لم يفتق الا دعواه ولو كان ابن احدى
 عشرة سنة صدق اشترى غلاماً فادخله آخراً كان له وان اعتقه من سنة سال
 المتق البينة على المملوك دون العتق وبعد البينة ثبت العتق وان لم يكن له بينة
 استخلف المشتري مات المبيع قبل القبض وله كسب فهو كمن اشترى كذا او اذره بالعتق
 ولو وهب له في حق المشتري ثم رده قبل ردة العتق وقيل لا يعتد بطلب البيع من مولاه
 وهو يقر بان يحسن محبته غير انه منعنت **كتاب الاحبار**
 نوع في انعقاد الاجارة الطويلة وبيع الاجر المستاجر واجارة من غير الاول في الاجارة
 الطويلة في فسخ الاجارة وفسخ بيع الاجر في العوزة موت احد المتعاقدين في الاجارة
 على شرطين في الاعمال التي تقع الاجارة لها او لا تقع في استجار الراعي في الممالك عند
 الاجرة المشتركة في خلاف المستاجر في الاستعمال في تسليم المعقود عليه وما يجب على الاجر
 وموتات الرثة وما للمستاجر ان يفعل في اعلام المعقود عليه في الاجارة الفاسدة
 والسكنى زيادة على المتق واجارة الغائب والمقولة في اجارة ما يفتقر تسليمه
مسائل انعقد اجارة **س** اشترى الاجارة بلفظ الاعادة وعكساً قال
 وصحت منافع الدار شهر كذا يكون اجارة وقع واراً على ان يسكنها او يرمتها ولا اجرة
 فهو عارية استعمل صانعاً بلا شرط الاجر كالمالك والحقاق والفقار ان كان موقفاً
 انه يعمل بالاجر تجب الاجرة والآفلان **ا** اجرة او لا وقت موت لا يجوز قال اذا جاز اس الشهر
 فقد آجره في الدار جاز كما لو قال آجره في كل غداً وقبل الا بوقل تعليق لم يصب آجره مشاهد
 تنقذ عند رأس كل شهر وكل واحد فسخه عند تمام الشهر ولو ابراه المتعاجر عن
 الاجرة ابداً لا يصب آجرة شهر واحد فيفسد البيع والاجارة من الاجرة الاجارة المضافة
 قبل الوقت وبه يفتق ولو باع في المضافة ثم رده عليه بقضاء رجعت الاجارة ولو عاود
 بكل حصة لا آجر المستاجر وتنقذ بعد في حق الاجر حتى لو اشترى اثناً عينا احدهما
 اجارة ولو اشترى ثلثاً فاقترع المدعى عليه للمستاجر فله في الشراء ان يحلف على دعوى الشراء

خيار

الموجبة

الهلاك

الموجبة

يخفف من ثمنها
 مع الاول لم يزل
 يسلم له الثمن

ولو اذ عيا اجارة فاقول لا بد مما ليس لآخر ان يخلو آجر ودية بعينها من رجل ثم آخر
 فاقام الاول البينة فان كان الآخر حاضرا يقبل عليه البينة وان كان يقر او يفت
 بما يدعى هذا المدعى وان كان غائبا لا يقبل **س** سكن دار العقد للغة او اذرع
 ارضا معق للاستغلال من غير استيجارة بحسب الاجرة وبه يفنى كذا اذا دخل حتما مستاجر
 الدار او على شراها او ارضا لاجرة لازمة عليه مالم يثبت البيع محل للقضاء لهذا الاجرة
 على كلفة السجلات والمحاضر والوثائق قورما يجوز لغيره ان يخلط خاطئة في بيته ففوق
 الشوب تسد هذه الاجرة في الاجارة الفاسدة بحسب التكميل من الاستفاد لا يجب الاجر
 استاجر ليزخر في بيته بتماثيل والاصباغ من قبل المستاجر فلا اجر له قال ان ولفق
 على ضالته فكل كذا فمضى معه وولد له الاجر ولو ولد وما من مع لا يقتصر بحسب الشوب
 ثم فقرة فلا اجر له ولو فقرة ثم جرد الاجر قال مع يا هذا وكن من بيعه فعمله اجر المثل
 لا يجاوز جرد ما ثلثة استاجر واعلى عمل بالشركة فمضى اصدقه وعمل الآخر ان ذلك العمل
 فالاجرة بينهما وكانا متطوعين في نصيبه استاجر دابة الى امكنان معلوم ليجعل عليها
 طعاما فلما ذهب لم يجد الطعام فله اجر الذهاب عتق محذور آجر نفسه وستم من العمل
 وجب الاجر اذا فسدت بجماله المستمكتسمية ثوب او دابة بحسب اجر المثل بالغاما
 بلغ ولجب آخر لا يتجاوز المستمكت التياب والتعوض ففصل اجرة بذكر القدر والصفه
 والاجل والظواهر الا اذا كان معلوما **مسألة ارجان طويلا**
 ارجعين او دابة اجارة طويلا ينبغي ان يجوز كاللور استاجر كوما اجارة طويلا
 فورا على من قال ان باع الاشجار كما هو المتعارف الاشئ على الاجر على القسب على المتاجر
 وهو المشترى فالعمل الى ان يصير فارغا على الكروم وان اخذ معاملته فهو على الاجر
 وقع ارضه مزارعة على ان يكون البذر على المزارع حتى صار المزارع مستاجر الارض
 ثم آجر من غيره طويلا ملا رضة المزارع لا يجوز لانه آجر المستاجر وان رضى به المزارع
 انفسحت مزارعته وينفذ الاجارة الطويلة بخلاف اجارة المستاجر الاول حيث لا ينفذ
 عليه وهنا يفسح الاول لحاجة الناس باع الآجر المستاجر في الاجارة الطويلة
 ثم جاوزت الاختيار يفسد في اصح التوافيقين كالبيع في الاجارة المضافة قبل
 الوقت بطل على ان الثابت في الاجارة الطويلة يعقود فيكون في المستقبل مضافا وكذا

النسب في

لو آجر من غيره في الاجارة الطويلة فالاجارة الثانية لا ينفذ في ايام الجارة في احد
 الزواقيين ولو باع في وقت الجارة قبل الاختيار ينفذ بالاجماع لان البيع دلالة الفسخ
 واختلف المتأخر انما عقدوا عقودا ويبنى على هذا اما اذا آجر دار البتيم او استاجر
 له اجارة طويلا لا شك ان العقد يفسد في الحق التي من قبل آجر في الاجارة وكثيرا
 في الاستيجار وفي البناء هل يفسد من جعلها عقدا واحدا قال يفسد ومن جعلها عقودا
 لا يفسد لو استاجر طويلا في السنين الاولى سوى السنة الاخيرة هل يفسد فعمل هذا الاختلاف
 والاختلاف ان يجعل عقودا دفعا لمفسد منها سنة او اجارة زيادة على كل سنة ايام وغيره
 وعن ابو يوسف ان من استاجر على ان يجار ثلثة ايام في آخر الشهر كان له الجارة جميع
 الشهر وعن محمد ان قال بعثك هذا على انك بالجار في رأس شوال وقبل المشتري ومما
 في رمضان كان له الجارة من وقت العقد الى رأس شوال يثبت الجارة في وقت الاجارة
 كلها فيفسد انما عقود الآن فيه اشكال آخر وهو ان العقود الاخر يكون مضافة
 وفي المضافة لا يملك الاجرة بالتجديد واشترط فيجعل عقود الآن حتى هذا الحكم طاحنة
 الناس وقيل من عقود بالاتفاق لعدم دخول الايام الثلثة في العقود ولا يملك الاجرة
 في الطويلة من الآجر قبل انفساخ الاجارة لا يفسد لان الاجرة صادرة ملكا لا جارا بشرط
 التجديد استاجر اجارة طويلا اذا آجر من المالك مشاهرة لا يفسد وما اخذ من الاجرة
 فهو رأس المال وتنقضي الاجارة الاولى في الشهر الاول وفيما بعد شكل الفضل
 لان الثانية وقعت على شهر واحد وكلما دخل شهر بعد شهر يجب ان ينقضي الاول
 لانه كلما دخل شهر انعقدت فيه اجارة **في الفسخ المستاجر في الاجارة**
الطويلة اذا طلب مال الاجارة فعقد ليل الفسخ حتى لو قال الآجر نعم
 ففسخت الاجارة واعطيك المال بالكون زمان وانه ان يفسخ العقد اما اذا اخذ
 مال الاجارة بلا طلب مال لم يأخذ الكل لا يكون فسخا وبه يفسد واذا فسخت الاجارة
 يبقى المستاجر محبوسا بمال الاجارة آجر داره مشاهرة حتى كان لكل واحد فسخ العقد
 عند تمام الشهر ففسخ احد بما يغيب حرة صاحبه عند ما لا يجوز ولو غاب المستاجر
 وخلف امراره ومناعه فيها ففسخ الفسخ ان يبرأ من الدار من الناس قبل
 رأس الشهر الذي يريد فسخه فيه فاذا دخل كل الشهر انفسخت الاجارة الاولى وانعقدت

بالتجديد من الجار
 ملك وصار فيه رديتان
 وهو المستاجر الاجرة

س

يجب

الثانية وله ان يخرج امرأة الغائب ويملكها الى الثاني مثال ذلك من باع شيئاً
 بائناً واراد الفسخ بغيره المشتري لم يجد عندهما فلو باعه من غير جاز وانقضى
 البيع الاول ثم اذا كان حاضراً بفسخ في الليلة الاولى ويومها ولو قال قبل رأس الشهر
 فسخت الاجارة التي بيننا من عند الدار او اذا جاء رأس الشهر فقد فسخت الاجارة
 لم يجد خلاف ما اذا قال اذا جاء رأس الشهر فقد آجر كل فانه يجوز وقيل ان فسخ ساعة
 اهل الطلاق مع والآ فلا وفي الاصح يجوز الفسخ في الليلة الاولى وبيع الآجر والاربعين ويومها
 لا يفسخ بفسخ المتاجر والاربعين في الاصح **مسألة** العذر
 استاجر دكاناً بآجر سنوي ثم بطلت له ان يقوم من هذا العمل ويعمل على آخر فهو عذر بخلاف
 ما اذا استاجر دكاناً ليعمل به على الحياطة ثم بطلت له ان يأخذ في عمل آخر قال المتاجر اريد
 السنو لا يفسخ بغيره قوله ثم لم يندم بيت من الدار وسقط حايطة المتاجر الفسخ بحضرة
 ونقيضه لا بالاجماع ولو قدم كمال الفسخ بغيره ولا يفسخ ما لم يفسخ بغيره
 فسخ او لا سقطت الزرع آفة بسقط آجر ما بعد الاصطلام ويجب ما مضى المتاجر
 ليعمل الفلام العمل من السنة فمضى نصف السنة ولم يعلم شيئاً فليس المتاجر الفسخ
 استاجر الحياطة يوماً للعمل في الشهر آخر فمضى ذلك اليوم بعد ما خرج الاجير الى السوق ولم يعمل
 فلما ارجع الزاد في الوقف اجر مثله كمال للمنفعة ان يفسخ ويجدد العقد وما لم يفسخ قبل ان يفسخ
 يجب المسمى فليس واما بعد العقد للمنفعة ان يفسخ لان اجر المثل يعقب وقت العقد
 الاجارة يفسخ بما فسخ في عذر لا يمكن المضي فيه وينفذ بالفسخ ذوالعذر
 فيما يمكن المضي فيه فليس بغير ما خلا الدين في الاصح **مسألة** استاجر حائطاً ثم وجد
 كراً آخر خسر او وجد المخاض كراً اعطى فليس بعذر استاجر عذراً فمضى العقد فهو عذر
 ولو وجد غير حائط في الاستاجر ارضاً فغلب عليها الماء او اصابه نزل لا يقبل معه
 الزاوية فهو عذر انقضت المنفعة من الارض زرع يترك الى ان يدرك بالاجر فليس
 ارضعت حبياً شهر ثم ابت ولا يقبل البصير ثوب غير هال الخبر على ارضاعها الا عند
 ان يوسف يع استخماً استاجر دابة الى موضع فمات المواجه في بعض الطريق في موضع
 لا يمكن الرفع الى القاضى نوكها حتى يات مصر او عليه الاجر ولو ماتت الدابة في الطريق
 لم يفسخ الباب والوجه اذا آجر البصير سنين فاجر كل البصير فسخ الاجارة بخلاف ما اذا
 آجر

المتاجر على

داره آجر كل الدار ثم تقاضى النصف لم تبطل في الباءة المتاجر خيار الرتبة في الاجارة
 الطولية المرسومة يكتب المتاجر منه جميع منزل كذا المثلين سنة منوالية بغير ثلثة ايام من آخر
 كل سنة **مسألة** لو استاجر احد المتعاقبين **مسألة** المتعاقب والمثني المتعاقب فيمتنان
 بالموت عن تجهيل كالموت عن مات احدهما والاربع بقين في العقد بالمسمى الى ان يدرك ويجوز
 الحق باجر المثل الاجارة بفسخ بموت الموكل لا الوكيل بشرط صحة عقد الفضول في تمام
 اربعة اشياء العاقدان والمالك والمعقود عليه وان كان الثمن عرضاً بشرط قيامه فيصير
 خمسة في مئة الصورة وفي النكاح لا يشترط قيام الفضول آجر ولم يملك حتى مات الآجر
 انفسخ ولا يكون للمتاجر حصة الاستيفاء الاجارة المعجلة وفي الاجارة القاسمة
 للمتاجر حصة لكل ولو مات الآجر فالمتاجر احق بثمنه وكذا في الاجارة الصورية
 بعد المدة ولو باع الآجر في مديان الفضلين يجب ان يفسد البيع بين الآجر والمتاجر
 لكن لا ينزع من بوا المتاجر وان رضى بالبيع وانما يعتبر رضاه في الاجارة الصورية
 لفسخ لا لانتزاع من يدين **مسألة** ايجارة بالشرط
 مكارس واية الى بغداد عن ان يعطيه الاجارة ارجع ليس للمكارس ان يطالب حتى
 يرجع اذ مات ببغداد حينئذ ياخذ اجر الذهاب من ثلثة شراكب الدار على المتاجر
 ان يسكن وحينئذ ان يسكن مع نفسه غيره استاجر ليعمل كذا في كل اليوم فانه لا يجوز عند
 الامام وعنه لو استاجر ليعطيه الفقيص في اليوم جاز وحرف في يظهر ان مراده
 من الحق الاستعمال لا التقدير المعقود عليه من المنفعة انشراط الكراب على المتاجر
 في مئة الاجارة او رقة هامكوبة عليه بكتاب في مئة الاجارة بفسد الاجارة لان وقتها
 مجهول وذلك مستثنى عن الاجارة شرط ان يرد هامكوبة بكتاب في مئة الاجارة
 فان قال آجر كل كذا على ان يتركها بعد المدة لا يفسخ وان اطلق الكراب الفرف الى ما
 بعد المدة فيجوز به يفسخ بشرط الخارج على المتاجر يبطل العقد في الاصح **مسألة** الاعمال
التي يصح ايجارة او لا يصح القاضى اذا استاجر رجلاً
 ليس في القصاص او اخذ لم يصح سواء ذكر المنة او لا فان فضل الاجر استحق اجر المنزل
 ومن له القصاص لو استاجر لخدم لا يصح ولو فعل الاجير لاجل في قول ابن حنيفة وانه
 يوسف ارج ولو استاجر للاستيفاء القصاص في الطرف صح حتى وجب المسمى امير العسكر

بدسم بشرط عليه يفسخ
 منه اليوم جازاً جاعلاً
 حكمة ما اذا استاجر ليعمل

وبان يتركها بعد مدة
 الاجارة مع ذاك قال
 ليعمل كذا في

قال رجل مسلم اودني ان قتل ذك الفارس فكل مائة درهم فقتله لاشي عليه وقال محمد للذي
 الاجر ولو كانوا قتل فقال من قطع رؤوسهم فله كذا جاز لان القتل جها ووقطع الرأس لا
 وكذا لو استاجر لقتل البيعة يد اجرا لغيره استاجر كليا معلما ليقتله او بازيلا قيل لا اجر
 له لان المنفعة المعقودة عليها لا يمكن اجبارا والكلب عليها وذكر البقاء مطلقا انه يجوز
 استاجر سورا لياخذ الفارة في بيعة لم يجز كذا رجل اشترى اصحية فاستاجر من له شاة
 تتبعه ليدع شاة فتبعته الاصححة لا اجر له ويسمى هذا بـ كس استاجر فلما ليكتب
 جاز اذا بين الوقت والكتابة الاستيجار على كتابة المصحف جاز وكذا البقالة ولا يكره
 استاجر لاحتساب او الاحتشاش او الاصطيا وجاز وتعليم النقة والقرآن لا وقيل
 لتعليم القرآن جاز ووجب المستحق وبه يفتي استاجر انسانا ليعلمه وكن او غلاما يبيع او ادبا
 او خرفة كالحياطة ونحوها ان بين الحق وتنفق على الحق ويستحق الاجرة بتسليم النفس
 في الحق تعلم اولوا ان لم يبين الحق يتعقد كس فاسد حتى لو علم فله اجر المثل والافلا
 وكذا تعليم سائر الاعمال كالحياطة والحجاء والحجاب ولو شرط عليه ان يحذف في العلم لم يجز
 اذ ليس في وسعه ذلك وليس له حذفه بل هو كالمعلم لا يملك من العلم ما يشاء
 لتعليم النسخ على ان يعطى الاستاذ للمعلم كل شهر كذا جاز ولو لم يشترط على اخذ اجر فلما علم العمل
 طلب الاستاذ الاجر من المولى والمولى من الاستاذ بنظر العرف اهل كل البلدة في ذلك
 العمل فان كان العرف يشهد للاستاذ بحكم باجر المثل تعليم ذلك العمل على المولى وان كان
 يشهد للمولى بواجب مثل الغلام على الاستاذ وكذا كل لودعه ابنه استاجر رجلا نابست وبة
 رويين بشاير فضل العشرة وامتنع عن البائة ان كانت موجودة معينة بحجر وان
 قال اصنع كل واحد واحد فدفع اليك البعج وعلى هذا لو استاجر تاديه زندي بالاد وكذا القصار
 استاجر سطحا لبيت عليه سنة جاز استاجر راضا ينصب فيها الشبك للصيد
 جاز ان وقت او راضا ليلبث منها فالاجارة فاسدة والبيع للملئق وعليه قيمة
 الشراب ان كان له قيمة ثم واجر مثل الارض وان كان في دفعه منفعة للارض فلا
 شيء عليه اجارة الا جازم والا فالحال للمسلم او لغيره ان يجلبها وتعت على العبي وهو المملوك
 والفتب او المارة لو استاجر بغيره ليعمل في أرضه او غنمه او نهرا او عينيا والجملة فيه
 ان ياجر منه موصفا معلوما من حريم النهر او البئر ليكون عطفنا للمواشي ويبيع له سقى

الاستيجار

المواشي من النهر والبئر ان كان ينقطع الماء من شوبها والا لاجارة الى الاذن مستقنة او الم
 بقة البهايم تحريم النهر وكذا اجارة المراض فاسدة والجملة فيه ما ذكرناه استاجر نهر ليجري
 فيه شربا لم يجز لان النهر يتفاوت بقلته الماء وكثوته ولا يمكن مسيل الماء من سطح او استاجر
 سطحا ليعسل عليه ماء المطر لم يجز ولو استاجر الموضع او السطح من معلومة ثم يسيل الماء
 فيها جاز اجره ان ليكره فيها المستاجر نهر او يجرى فيها البسات او السقيين او سطح
 او داره ليجري بئر ابا او حابط ليعين عليه بئر او يوضع عليه خشبة لا يجوز في جميع ذلك
 استاجر طريقا معلومة ليعبر فيه او علوا ليعين عليه لم يجز في قول الامام خلافا لغيره استاجر
 من رجل موضع كوة ينقدها في حابط له للمصنوع او موضع ميزاب في حابط او موضع
 من حابط ليتدفق عليه شئ لم يجز استاجر وتداي التعلق بشئ او كفتا ليعبر فيها
 او اشجارا ليخفف عليها الثياب لم يجز ولا اجر استاجر حجر الميزان به من معلومة
 جاز ان كان حجر له قيمة والا فلا استاجر الاشجار ليعمل عليها الثمار المشتركة الموقوت
 الادراك فلا اجر عليه وطالب له الفضل لانه ثل بائن صاحب الاشجار فاعتبرت في
 حق الاذن لا غير وقيل من اجارة لا جائزة ولا فاسدة انما هو اهل السوق استاجر وادجار سا
 وكره الباقون جاز وتؤخذ الاجرة من المثل كذا اذا استاجر رئيسهم عن ما لقرية استاجر
 بعض اهل تلك القرية اجرة البقطع الاجار ويجوز العين ليعيد الماء فيه فالزبافة لجميع
 اهل القرية كذا لو حفر عينا اخر في حريم هذه العين او راد في سعة هذه العين او
 اسفلها ولو حفر في حدها غير هذه العين فالما له ليس له ان يجري تلك الزبافة في
 نهر اهل القرية الا برضاهم جميعا بل يحفر نهر في ارض مولى ملك نفسه **س**
 استاجر عبدا لبيعه له ويشترى جاز فلو طوعه من اخذ المستاجر بذلك ولا يسيل
 للفرما على العبد استاجر راعيا وشرط عليه ان لا يرضى مع غنم آخر جاز استاجر
 القاضى رجلا يقوم عليه في مجلس القضاء باجر معلوم جاز جماعة استاجر وارجلا
 يرفع امره الى السلطان ويوقع الظلم عنهم جاز ان وقتوا وان لم يوقتوا جاز
 ايضا فيما ينكره اصلاح الامر يوما او يومين الاستيجار لحفر القبر جاز اجر من ابنه
 القفية واره جاز استاجر وراقا وشرط عليه الطهر جاز والكافرة لا استاجر وابة
 بغيره فيها جاز مريض اجر باقل من اجر المثل جاز من جمع المال استاجر وابة ان حمله

وضع
 جفع يصفه على حائط او

حفظه فبدرهم وان حمل شعيرة فينصفه جاز وقع غز لا الى حايل لينسج بالثلث
ونحوه تجوزه كشانج بلخ والوالقيث وغيره بالعرف احر الشجر ان لم يجز والبقر باطمار
جاز استاجر بفعل الميت او حمله لم يجز استجار الوالدين للخدمة لم يجز استاجر بيتا
لمصلواته جماعه شهر رمضان لم يجز استجر شيئا واستاجر البايح لحفظه لم يجز وتغسل
او ذبحه جاز استاجر المزارع الراعي لحفظ الراعي لم يجز استاجر طاحوزة على ان عليه
الاجر حال انقطاع الماء لم يجز استاجر حماما سنة على ان يحط عند شهرين للتعطيل
لم يجز ولو شرط خطا قدر ما يكون معطلا جاز استاجر رجلا ليعمل له حرفة كذا على ان
يعمل له ولين مدة معلومة لم يجز استاجر مائة لتزئين التوكس فسد استاجر
امانة للخبث والسطح لبيع جاز وان لم يكن للبيع لادفع ارضه الى رجل ليفرس فيها
اشجارا على ان يكون الارض والشجر بينهما نصفين لم يجز فان فعل فاستجر لرب
الارض وعلى قيمة الشجر واجرا على الشجر عبدا فاجره من الباب قبل القبض
لم يجز اجر لغيره يتعمل في الكنيسة ويبيعها لابي اس اجرفه من كافر ليعمل في الغنم
بشئ من خمرة كره وكتب قوله النار لابي اس حرة اجرت نفسها من فري عيال لابي اس
به ويكره اذا نهبها اجرفه ليعتق له غلاما فالاجر يطيب له كذا اذا اجر ليعتق له
الطنبور او البئر بطيب له الاجر الا انه لا بأس ان يستاجر المسلم الطبيب والكافرة
قد ولدت من الفجر لا بأس ان ترضع المسلم ولد الكافر الغلام اذا لم يكن ابو جالما
فليس للذي في حجره ان يعلقه الحياكة **مسائل استجار الراعي**
استاجر رجلا شهر البعير غنمه جاز وان لم يستمر عدوا واذا استاجر مائة بغيره
ليرعى هذه الاغنام فله ان يذري على الاغنام استخانا الراعي اذا كان اجير فقتل
رعي ما يحدث من الاولاد الا اذا شرط عليه في اصل العقد واجبه الواحد بغيره ولكن يادور
بان خاف على بقره ان تموت فذبحها لم يقبل استخانا ولو ذبح رجل شاة انسان
طوف الموت بغيره وبه يفتي قال الراعي ذبحها ومن ميتة وقال صاحبها ذبحها
وهي حية فالقول للراعي هلكت شاة في موضع فقال رب الغنم شذت لكن ان ترعى
في غير ذلك الموضع وقال الراعي بل في ذلك الموضع فالقول لرب الغنم مع ميتة والبينة بينة
الراعي اذا كان اجير شذت فقتلها بعضها بعضا ان سوت او من الغنم بعضها من سوت او من

بالنيران؟

ظلا؟

اول التي؟

لم يكره؟

بسوته او عثرت فسقطت يمينه ونجا جيرة وصدوا احد البضل ولاثنين يضمنان
البقرة لا يكون تاركا لحفظ ما لم يقب البقرة عن بقره وان كان نائما وان غاب
فقد تركه في حقله بآفة سم او دية لم يضمن **مسائل** قال النخاط امرئ ان يخطب قباء
فقال بل قبيحا وامرئ ان تصبغ احمر فقال بل اصفر فالقول لرب الثوب مع عبده
قال امرئ ان يبيع غير مئاة لسن فالتقول له اختلف القصار ورويت الثوب في
الاجرة ولم ياخذ في العمل تحالفا وتراو بعد العمل القول لرب الثوب قال الكرين
الى الفارس بغير درهم وقال الآخر الى موضع آخر وقد ركبها الى الفارس فلكر اعبله
لا لا خالف ادعى رب البيت الاجارة والكن الاعادة فالقول للمساكن
مسائل للمحلاك عند الاجير المثل الاجير المثل من شغل العمل من غير
واحد والعقد فيه يقع على تسليم العمل لا النفس والاجير من يقبل من واحد وهو
على تسليم النفس في المثل من استاجر ليعمل معه او يخدمه شرا فاداسم نفسه استحق
وان لم يعمل ولا ضمان على اجير الواحد فيما تلف في بيع او من عمده وبغته يقول الامام
في المحلاك عند الاجير المثل وفي المزارعة والمعاملة والوقف يقولها وفي اجارة المشا
بقول الامام وطريق جوازها حكم حاكم او حكم حكم ان تعذر المرافعة الى الحاكم او يعقد
العقد في الظن ثم يفسخ في بعضه والشاة السفل معكم ضرب صبيبا بان الاث والوصف
لا يضمن وشما لو طرباه ضمما ولو طرب ابنه على تعليم القراش او الادب فمات فعليه
الدية ولا يرضى عند الامام وقال لا شيء عليه وبره ولو طرب امرأة على المضي فماتت
ضمن ولا يرضى وقيل يرجع الامام الى قولهما في الاب والوصى اذا طرب الابن جامع
امانة النجاس مثلها فماتت لاش عليه عند ابن حنيفة ومحمد رحم وعنده ابو يوسف
الدية على العاقلة البتة اغ والفساد والنجاس والاحتقان لا يضمنون بسلامة فعلهم فان
قطع النجاس بعض النجاسة يضمنه حكومة عدل وان قطع النجاسة كلها فغيرها كمال الدية او الم
يسر الى النفس فان سوي الى النفس ففيه نصف الدية لان التلف حصل بفعل
احد مما ياذون فيه والتفاوت اذا كسر الدرهم بالغير يضمن الا اذا قال لا غنمه اجير
القصار اذا وطئ ثوبا في بيت القصار ان كان ثوبا يوطأ مثله لا يضمن وان كان
رقيا لا يوطأ يضمنه وان حمل ثوبا في القصار باذن الاستاذ فسقط على ثوب

لجاء؟

الواحد

اسهل

نحو

آخر فسد ان سقط على ثوب القصة لا يضمن الما يضمن الاستاذ ولكن سقط
على ثوب القصة فضمنه للاجر خاصة استاجر عبدا للخدمة فسقط من يده
شيء على من فأنكر الذي وقع عليه ان كان الواقع والذي وقع عليه ملك المستاجر
لا يضمن وان وقع على ودبعة عند يضمن الاجر خاصة وان سقط من يد المودع
شيء على ودبعة فافسدها يضمن دفع الثوب الى الجاني ليحفظه وضرع لا يضمن
اجامع لانه مودع لان كل الاجر بازاء الانتفاع بالحمام الا ان يشترط بازاء الانتفاع
ولحفظه فيشترط على الاختلاف وان وقع الى من يحفظه باجر كالتياقي فعلى
الاختلاف دخل الحمام وترك الثياب بين يدي الحمام هو استيفاء عادة
غرقت السفينة من ربح اصابتها او موج او حبل منها من غير من وفعل من الملاح
لا يضمن بالاتفاق ويضمن جاوز المعتاد اولا وان دخل الماء في السفينة فافسدها
ان كان بفعله ومن يضمن وبلا فاعله ان لم يكن الفقد عنه لا يضمن اجامعا وان امكن فكذا عند
الامام وهذا اذا لم يكن ربح المتاع او وكيله في السفينة فان كان لا يضمن في جميع
ما ذكرنا اذا لم يجاوز المعتاد لان على العلي غم مسلم اليه استاجر دابة طولها بعينه
فساق المكارس الدابة ورب المتاع مع او لا فعثرت ففسد المتاع ضمن بالاتفاق بلينا
كذا بانقطاع الجبل وان كان عبدا صغيرا ورب المتاع مع او لا فساق المكارس باذن
رب العبد سقط لم يضمن وان كان الصغر لا يستمسك الدابة استاجر دابة يحمل عليها متاعا
فحمل ربح المتاع متاعا وركبها فساق المكارس الدابة فعثرت ففسد المتاع لا يضمن اجامعا
الحال حمل فانقطع حبله وسقط يضمن بالاجماع لانه فرط حيث حمل يحمل واحد شرط ان لا
يسرى على الحجام وكونه لا يبيع وعلى القصار ان لا يتخربح **س** تراخى على انش
فقطعت لم يضمن البقار يخاف البقار على بقرة من الموت ان وقع لم يضمن وان لم يذبح
فمات فكذا الكلب لا يركب فاروق صغيرة يضمن بقدر ثقله ضاع البصير من يد المولى
او سرق من ثيابه او خيلته لم يضمن لانها اجيرة الوجود مثل الحمار المستاجر ان ذهب
بحيث لا يشعر وعلم ان لو طلبه لا يبيعه يظفر به لا يضمن بترك الطلب نعت شاة من
القطيع تخاف الراعي على البائة ان يتبعها فلا ضمان عليه في النادرة المستاجر
دابة الى موضع كذا فركبها في المهر وان لم يذهب الموضع يضمن ولو كان في المعوية

في الثوب

ص ٥

س ٥

لا تمنع حلقوم الطاحونة وضاعت الحظ من الطحان قال النجاشي انظر الى هذا الثوب
فان كفاه فبيعا فاقطعه بوجه فقال بعد ما قطعه لا يكتفيك ضمنه ولو قال انظر اليك في
تمسك فقال نعم فقال اقطعه فقطعه فاذا امولا يكتفي لا يضمن لان اخرج الكلام فخرج المسئنة
استاجر ليجعله دابة من الفرات فوجه الناس في الطريق فانكسر لا يضمن خلاق خلق رأس عبد
فحسبه لاجرة ضمن كذا الحال وغاسل الثوب **مسائل خلاف المتاجر**
استاجر دابة ليركبها فركب وحمل مع نفسه حملا فعضبت يمين نور الزبارة وتقصيره ان سبها
احمل البعير الى هذا الجبل بزيادة الحمل والقتل وهذا اذا كان ركوب في موضع والحمل في موضع
اما اذا ركب في موضع الحمل ضمن تمام قيمتها استكرس ليجعل عليها عشق في حاتم خطبة فجعل
في الجوابي عشر من محتوياتها وامر المكارس ان يحمل هو عليها فحمل هو وان لم يركب المكارس
في الحمل فعطبت الدابة فلا ضمان على المكارس وكذا حمل المكارس جو القار ورت الدابة
جو القار ولو كانت في وعاء مثلا يضمن المكارس ربع القيمة استكرس دابة يحمل فوضع عليها
الواحدة ضمن لانها امانة في موضع ما ربعة درهم على ان يرجع في يومه فركب بعد
لحمة ابام لزمه درهم لان خالفه في الرجوع فبذلزم اجرة الذهاب خاصة استاجر الى موضع
معلوم نجاء وثمرت الى الموضع الاول فنسقت فهو ضامن والى العادة استاجر ليركبها
فركب واراد في غيرة فعطبت يمينه قيمة نصف الدابة وان اردف صبيلا لا يضمن
نفسه يضمن بقدر ثقله وان لم يطبق الدابة يضمن تمام القيمة ولا اجر عليه استاجر دابة
يركبها بوبال الليل فحبس ولم يركب فهلكه ان استاجر ليركب خارج المهر الى مكان
معلوم يضمن لان مثلا اجلس لا يوجب الاجر فلم يكن ما ذلونا فيه خلاف ما اذا استاجر
ليركب في المهر وانما يضمن في الاول اذا اسكن في المهر ابراه على ما يسكن الناس عادة ليعلمنا
للخروج الى ذلك الموضع **مسائل في حقوق عبد الاخر** استاجر دارا
دفع اليه رب الدار المفتاح وقال روكه دار فقال المستاجر بعد الدخ لم اقدر على فتحه فقال
قدرت وسكنت فاقول لرب الدار ان كان ذلك مفتاح تلك الدار والا فالقول للمستاجر
وب يفتح استاجر دابة الاسمر فشد وخلق رب الدابة فوثق الدابة جاز وبكفي لوجوب الاجر
ولا يجبر على ارسال الضمام استاجر رجلا ليجعل له علفا او طعاما من مطهرة سماها فذهب
ولم يجد قسم الاجر على ذهابه وحملته ورجوعه فبذلزم الاجر بقدر ذهابه وان لم يسم المطهرة

ينظر الى اجتهاده في دفعها ولا يجوز به مقدار المسح يعني من حصة استأجر رجلا ليليل الكتاب
الى ثلاث فوجد فلان ميتا فذبح الكتاب الى ورثته او كان غائبا فذبحه الى انسان يسلم اليه اذا
حضر يجب الاجرة بالاجماع وان رد الكتاب فعلى الاختلاف ولو وجد له رجل ولم يوصل
اليه لا يستحق الاجر استأجر رجلا ليليل رسالة الى فلان بغيره فذبح فوجد فلان ميتا او غائبا
فبلغ الى ورثته ان كان ميتا او الى احد يوصله اليه ان كان غائبا او لم يبلغ الى احد وجاء فيستحق الاجر
جميعه بالاجماع ولو كان مكان الكتاب شيئا لم يؤخذ فوضعه على يد من غل لبوصله اليه وهو غائب
يجب الاجر استأجر رجلا او قحطان فقال استأجر من تخيل او تفكر ففعل بيد غلامه يستحق الاجر
وان قال لا يدينك لا وان استأجر لرفع ثوبه بثلث جارية يستحق ولو شرط عليها ان
تضع بنفسها اختلاف المشايخ والادوية ان يستحق استأجر رجلا ليليل هذا الخشب
المعتمد على العجلة من كرميته الى نخار نخارها في الماء قيل له اجر المثل استأجر حمارا ليجفر له حوضا
عشرا في عشرة وبتين ثم غرق خمسة في خمسة يجب ربع الاجر لانه او في ربع العمل المكافى الى بلوغ
يجب عليه ان ياتي الى منزل المستأجر استأجرنا رب الدار اذا امتنع عن تقرب غيبته بالخلاء
لم يجز كس للتاكس ان يفسخ الاجارة ولا يجز على اصلاص للميزاب وتطيين السطح ايضا استأجر
دارا فيها بئر ماء له ان يستقى ماء الوضوء بلا اذن رب الدار في الاجرة المشتركة كالخطاط وغيره
يجب ان يكون مؤنة الرد عليه لان منفعة القبض له لان له عينا وهي الاجرة ولرب الثوب
للمنفعة فيكون هو موافقا لنفسه ومؤنة الرد على المواجه ومؤنة رد الرهن وفي الودعة وفي العارية على ربه الموجه
على المستعير وفي الغصب على الغاصب استأجر دابة لحمل مقدار فاد المكافى ان يضع متاعه
عليها مع متاع المستأجر فللمستأجر منع ومع هذا الوضوء وبلغت الدابة الى ذلك الموضع يجب
جميع المسعى ولو استأجر دابة او شغل رب الدابة بعضها بمتاع نفسه سقط من الاجر حصته
للمستأجر ان يواجر ويغير ويودع فيها لا يختلف الناس في الانتفاع رجلا ان استأجر شيئا
فدفع احداهما الى صاحبه ليسك لا يفسد اذا كان شيئا لا يحتمل القسمة استأجر حجة الى مكة له
ان يواجر من غير لانهما لا يختلف الناس فيه كالبيت فان اسرح فيها جاز وان
اتخذها مطبخا ضمن الا اذا كان بعد ذلك بان كان متخذا من المسح استأجر ليركب
بنفسه ليس له ان يواجر غيره ولا ان يغيره استأجر اجارة فاسد يملك الاجارة من غيره في
الاصح مستأجر ان يربط الدابة في الدار المستأجرة لانه من السكنى اجرة غير مدرك ران المستأجر منه بطلان

وفي الارض 2

على الرهن 1

ليس له ان يؤذيه الا اذا اذن له ابو له يسلم مستأجر الدابة ان يفرها اصلا عند الامام وان
فرب فعطيت بعضهم كذا الكبيج بالجماع وقالوا لا يضمن بالفر المعداد وان فربها
بامر رب الدابة فاصاب الموضع المعداد لا يضمن بالاجماع وفي غيره الموضع المعداد يضمن
الا ان يكون ما ذرونا في ذلك الموضع ويسلم مستأجر العبد مستعير الدابة ان يفر
مسائل اعلام المعقود عليه لا تخار من ابلا مستأجرة بغير عينا من كوفه الى مكة جاز
وقيل نفسه ان يتقبل المطاقي المحولة فيكون في الذمة لكن يغتفر بالجواز مطلقا بالعاقبة
استأجر دابة ليليل بها كل يوم بعد اجاز ليليل ان يبيت ما يلحق في الاصح اكثر ان يلا
من نخار الى بغداد في وقت الاذوية من نخار او يخذ بقول من يريد الخروج
في الوقت المعداد الذي فيه يخرج اهل نخار للمسكن الى مكة من كوفه في ذهابا وجابيا
ان يركب البعير يوم السروية وعرفة ويوم النحر وثلاثة ايام الشريق استأجر اجرة
يوما عليه ان يعد من حين يصلون الفجر الى غروب الشمس الا اذا كان العرف
المستمر والغالب انهم يعملون الى العصر فله ان يمنع بعد وان لم يكن غالبا فلا
يجز الى الطوب السنة في الاجارة اذا كانت حين يهل الهلال بالاهلة اثنا عشر شهرا
او في بعض الشهر بالايام ثلثها وستين وقالا في بعض الشهر يكمل بقية الشهر بالشهر
الثاني عشر واحد عشر شهرا بالاهلة وفي العقد يعتبر بالايام اجماعا استأجر من اوز حنظل
الى سمرقند جاز لان سمرقند اسم بلد واحد وان سمرقند الى نخار اقل لا يجوز لان
من كرميته الى نخار اقل فصار كما لو استأجر الى رين لا يجوز لكن في عرفنا يراوده بالبلد
فيجوز وبه يغتفر حمل البعير مائتان واربعون مثالا لان الوسط حمل البعير في كلام
العرب واذن سنون صاعا **مسائل الاحارة الفاسدة** الى الفرس
ان كان الفيا وجهاله المستمى بان كان الاجر دابة او ثوبا او شيئا يجب اجر المثل بالغاما
بلغ وان كان معلوما لا يجاوز به المسمى اجرة دابة سنة بغير فسر ولم يمنع العبد
حتى اعتقه شهر فعليه لشهر الماضي اجر المثل بالغاما ببلغ وينقص الاجارة فيما يتبعه
يدل على ان الاجرة العيس له فملك قبل التسليم بعد السكنى لزم اجر المثل بالغاما
ما ببلغ وقد سائر الاجارات الفاسدة لا يواجر على المسح وينقص عنه وان كان اجر الشتر
فختلف بين الناس في مثل تلك الدابة ينظر الى الوسط من المواجه من اذمان الاجر

او مضى المتع قبل قبض المتاجر في الاجارة الفاسدة والصحيحة ليس للمتاجر احداث
 البعد عليه استاجر شهر فليس عليه اجرة الشهر الثاني في العقد للاستقلال ولا فصل
 بين الدار والحمام والارض اجازت المالك اجارة الغاصب فالاجر لهما قبل الاجارة للغاصب
 وفيما بعد للمالك ولو مضى للمتع بلا اجارة فكله للغاصب وهو كما لو اجر عبد سنة ثم
 اعتقه وسط السنة فاجاز العبد الاثر في ما مضى للموكل وبعد للمعتق اجارة الفضولي شوق
 فان اجاز المالك قبل استيفاء المنفعة فالاجرة له وان اجاز بعد فكلها له وان اجاز
 وسط المتع فالمانع والبناء للمالك عند يوسف يوحى وعند محمد البناء له والمانع للغاصب
 ولو دفعها مزارعة فاجازت الارض فان كان الزرع قد سبى لم يسمه فكلها للمالك
 وان سبى الزرع ولم يلحقه الاجارة وهو للغاصب اجر الغاصب سنين ومضت ثم اوقع
 المالك ان كنت اجرت عتق لا يقبل الابدية ولو قال كنت امرته يقبل كباقي ذوقها
 ابو هانئ الزوج فقالت كنت اجرت لا يصدق الابدية ولو قالت كان باهرى
 قبل ولها الميراث عتق دارا فاجر هائم اشترى اها فالاجارة ماضية واستينافها
 افضل اجر الغاصب ثم ان استاجر منه واخذ الاجرة فكلها له ان يترد الاجرة
 لان عقد متاجره يقع ردة للغاصب كالمشترى شرا فاسدا باع من الباب جعل ذلك نقضا
 للعقد ساحة بين يدي حانوت رجل في الشارع اجرها من رجل ببيع الفاكهة قال
 فالاجرة للعقد قال ابو الليث انما يجب الاجر اذا كان بين هاتين وكافا او نحوه حتى يصير
 غاصبا اما بدونه فلا لا ليس باحق من المتاجر الوكيل اذا استاجر الدار للموكل سنة ثم اتى
 ان يدفع الى الموكل وسكنها بنفسه سنة قال ابو يوسف الاجر عليه وقال محمد على الموكل
 لان قبضه كقبض الموكل والوكيل صار غاصبا فلا اجر عليه اجر المتوكل في الوقف ان كان
 الواقف شرط ان لا يولج اكثر من سنة لا يجوز الزيادة عليه وان لم يكن بشرط جازت
 الاثنت سنين لا غير الاصح **اجاز ما يتعد تسليها المارة**
 اجر البناء دون الارض يجب ان لا يجوز لانه في معنى المشاع وروى عن محمد ما يدل
 على الجواز فانه قال من استاجر ارضا فبين فيها ثم اجرها من صاحبها استوجب
 من الاجر حصه البناء فلم يجز لاجب الاجر لانه في معنى اجارة البناء وحده ولو كان
 البناء ملكا والعروة وقف فاجر المتوكل بالبناء ملك البناء يتقسم الاجر على البناء والعروة

اجارة البناء ووطن ما
 يستوجب حصه الاجر في

فما اصاب البناء فهو للمالك وكذا اجارة القسطا ولا فرق بينهما اذ ارضا فيهما
 زرع لم يدرى او شجر او غيره مما يمنع الزراعة فسدت وان ادرك الارض يجب ان يجوز
 ويؤمر باطعامه والتسليم وببغية كما لو اجر دارا فيها متاعه يؤمر بالتفريع والتسليم وقيل
 عن محمد انه لا يجوز في الفسكين وان فرغ وسلم الا باستيفاء الاجارة وقيل اذا كانت
 الاشجار في وسط الارض لا يجوز اجادتها ومزارعتها وان كانت في النواحي على المنات
 جازت وان كانت وسط الارض شجرة او شجرتان صغيرتان كالتال مفع عليها حور
 او حولان جازت وان كانت عظيمة لا لانه ينضم المتاجر بظلمها وكثرة عرقها كما
 الابنية وسط الارض منع وفي النواحي لا واذ ازرع البناء بعد ذلك يدخل في العقد
 كذا الثالثة استاجر مباحة بعضها مشغول وبعضها فارغ فصح الاجارة في الفارغ حصته
 من البعس **نفقة** الاجير ليست على المتاجر ولو شرط عليه بفسد الاجارة على جواب
 الكتاب وقيل في زماننا لا تفسد استاجر خياطا او خفانا فالعقبة في الخطا عادة لكل
 البائع سلم الثوب الى الخياط واخذ منه كفيل بالخياطة جاز ومن الكفيل الخطا استاجر
 دارا سنة فذهب له الاجر اجرة شهر مضافا جاز ولو دلت شاة او بقرة في يد الراعي
 الشوك فتولد الولد في الجبابة حتى ضاع لم يضمن لانه ليس عليه رعي الا اذا كان يشترط
 عليه بخلاف اجير الوحد **كتاب النكاح** الفاعل التوكيل مسائر
 الوكيل بالبيع وهو انواع مسابيل السبضع والوكيل بالشرا في انواع في كيفية بثوث المثل
 للموكل وتوكيل الوكيل مسابيل الوكيل في القروض والتبوت في اثبات الوكالة مسابيل المأجور
 يدفع المال بجهة قضاء الدين وغيره مسابيل التوكيل بالخصومة مسابيل التوكيل بالطلاق والخلع
 والنكاح والاعتناق وغيره مسابيل الغزل وما جرح به الوكيل عن الوكالة مسابيل الغزل عن الوكالة
 المتعلقة بالامانة **الفاظ النكاح** الوصاية في حصة الموصى وكالة
 قال هذا وكيل في كل شيء فهو وكيل بالحفظ استخانة وكذا قال هذا وكيل في كل شيء
 جازية اموره فهو وكيل في الحفظ والبيع والشرا ونقاضي ديونه وحقوقه والهبة والصدقة
 وغير ذلك من الطلاق والعتاق وقيل في المعاوضات خاصة وقيل لا يجوز شي مما صنع قد به
 قال ابو الليث وكلمة بالخصومة في كل حق لانه معر كذا او يقبض غلاته في معر كذا بصيرة وكلمة
 فيما كان واجبا يوم التوكيل وفيما يحدث بعد كذا كالموكل يتقاضى ديونه في معر كذا او وكلمة

بالخصومة مع فلان في كل حق له قبله يكون وكيلنا في كل حق له قبله وقت ان التوكيل لا غير قال
وكذلك بالخصومة في كل حق له قبل اهل حلفه او قال في بلد كذا ينصرف الى ما كان واجبا
وقت التوكيل وما يحدث له استحقاقا والقباس ان يكون تعيين المهر والرجل سواء
ولو تركه بطل حق له او بالخصومة في كل حق له جاز وان لم يعين المهر والرجل فليكن الوكيل
بمطلق الشرا بغير تعيين الكفار بالمفارقة منه لا غير كقول نفسه رجل على ان ان لم يوافق
به غدا فعليه ما على الاصيل صح ولو قال ان وافقتك به غدا فعلى ما عليه ثم وان لم يفرجه
المال لانه شرط الزوجه ان الحسن الذي هو كالات لا يبطل بالشروط الفاسدة وكل انسانا
لا يصير وكيل قبل العلم هو المحار قال اذهب بعدى هذا الى فلان فبيعه مثل قد جرب
به واخبره ان رب العبد امره ببيعه منه فاشتره اه صح الشراء منه وان لم يجز به ذلك لا قال
ببيعوا عبدي فقد اذن له في التجارة فباعوه جاز وان لم يعين بالامر او من الغايب
او جعله وصيا بعد موته ثم مات فباع الوصي شيئا قبل علمه بالوصاية والموت جاز
ويكون قبولا للوصاية فلا يملك اخراج نفسه وكل غايها فبلغه فرة فلم يعلم الموكل بالرة
حتى قبل جيب ان يبيع كالوصي اذ اذرة فلم يعلم الموصل به حتى مات ثم قبل طمخ وتجاوز
ان بغير رة الوكيل دون الوصي والطاهر في توكيل بالاقراض جاز وبالاستفراض
سفر اض **س** قال لا انكح الوكيل الا نفسه وكيلها وكل بغير اهلوك بكونه ولم
يبيح الاكورة واللا نورة لم يبيح وكل بشرا حمارا و فرس ونحو ذلك ولم يبيح الاكورة
واللا نورة صح جاز لو حصة ان يكون ما يعمل بنفسه في امر التوكيل **حساب** **باب التوكيل**
باب البيع قال رجلين اتيهما باع هذا فهو جاز قال ان باع احد هذين
فهو جاز فاتيها باع جاز قال وكلت هذا وهذا يبيعه بطل قبا سنا وصح استحقاقا
قال رجل واحد هذين او هذا وهذا جاز يبيع احدهما قال رجل واحد من عبدي فباع
معتقا منهم جاز ولا يصدق الموكل في قول لم اعن هذا لا يثبت التوكيل بالتأقية
حتى لو وكل بشي اليوم ففعله غدا جاز ولو وكله به غدا كان وكيله به غدا وبعد
دون اليوم **بيع** التوكيل بالبيع بالف باع بالفين او الوكيل بصداء
شيء بعينه بالفين اشتراه بالف جاز قال فر امر رجلا ببيع بالفض ببيع غلامه
بما به وطار فباعه بالف درهم ولم يعلم الموكل بما باعه فيقال انما هو بيع الغلام فقال اجرت
خدا

ولو ج

جاز البيع بكذا في النكاح وان قيل فواجزت ما امرت به لم يجز **باب البيع** علف
بالف وهي قيمة ثم صار لها من بالفين ليس للوكيل ان يبيعه بالف وكل بيع
جارية بالف فباعها بالف على ان باعها فزادت فيماتها الى الفين للوكيل ان
يجوز البيع وان لم يملك حتى يملك المثل وعنده يوسف ان اجاز لم تجز وان
سكت جاز وعنده محمد لم يجز في الوجهين قال الراعي واستوفى دينك او بيع الامانة
وذلك فباع باجل جاز الوكيل بالبيع المطلق باع بثمن مؤجل قبل على قول الامام
جاز وان طالت المدة وعنده جاز باجل متعارف في كل السبعة ويرونه
لا ومن انه يوسف ان وكله ببيعه للتجارة جاز بالنسبة وان وكله به طاعة
الى النفقة او قضاء الدين لا قال خذ عبدي هذا فبيعه بالنقد فله ان يبيعه
نسيئة وكذا لو قال ربيعة وبعه من فلان فله ان يبيعه من غيره لان ذلك مشورة كمالو
دفع بالامانة فقال خذ مضاربة واشتر به البز وبع كان له ان يشتري غيره البز
وكله ببيع عبدي من فلان فباعه من غيره لم يجز ولو امره ان يشتري له من فلان
خادما بعينه فاشتراه من وكيله او ممن اشتراه منه فهو جاز اسلم الوكيل الى غيره
من سمي حوكله صار مخالفا كما لو اسلمه في غيره باسمه وكله بان يعاوض فلانا بامانة
من فباعها فلان من غيره ففلكلوكيل ان يعاوضه بها مع المشتري لان مقصود الموكل
تحصيل الامانة قال رجل بغيره وادبع واشتره فباع بغيره فهو جاز ولو قال لا تبعه الا بشاه
او حتى يشهد او قال بع علي ان تشهد فباع بغيره فهو لا يجوز وقوله بع بالرحمن لان اوبع
بالقبيل اوبع وخذ هذا او قبلا كقوله لا تبع الا بالقبيل والرحمن لان الشهود
تفيد عند الحكم لا الاقرار وذا انك قال ببيع في الحاي ليع قال بعه وانتقد ليس له ان
يبيعه نسيئة وكل يبيعه نسيئة فباع بالنقد باع بما يباع بالنسيئة جاز كذا لو قال لا
تبعه بالنقد فباعه بالنقد بما يباع نسيئة ولو قال بع بالف المنة فباعه بالف
او اكثر لقد جاز وباقول لا ولو قال بالالف المنة فباع بالفين المنة وشهر
لم يجز قال الامر لا تدفعه بعد البيع حتى تقبض الثمن فباعه بالامور ودفع قبل القبض
الثمن ونش الثمن على المشتري جاز البيع والا ضمان على البائع لو باعه الوكيل ثم
قبل ان يدفع ثمنه عن الدفع قبل قبض الثمن وقال ابو يوسف ليس له ان يدفعه قبل

المشترى بع الرهن

وبعه

عبدي

نقد الشمس ولو دفعه رة على الباب حتى ياخذ الشمس ولو دفعه مع الباب حتى ياخذ الشمس
 فان مات في يد المشتري شيء وبسبب الامر على المشتري شيء وتوفال لما مورس حين دفع
 العبد اليه بعه بالف ولا تبع حتى ياخذ الشمس او لا لم يجز الا ان ياخذ الشمس او لا يقول
 بعه هذا هذا فاحذر هذا قليلا اجاز عند الامام وعند هذا الا فيما يتعارف فيه
نوع بيع الوكيل من لا تقبل شيئا **نوع** له بان من قبضه لا يجوز عند الامام وبالكسر
 من قيمته جاز وبمثل قيمته روايتان وقيل الخلاف في غير يسير بيع المضارب
 او شراؤه من لا تقبل شيئا ورواه بالقرابة والزوجة بغيب يسير لم يجز عند الامام كما
 لو قيل وبالكسر البيع يجوز وبالف الشراء او بثل القيمة روايتان **افسام المنفعة** فانه
 تعرف الاب والجد والوصي وشو **نوع** لا يجوز الا بعد وفاء وغير يسير ومن لم
 جاز كيف ما كان كذا المطالب والعبد الماذون عند الامام وقالوا مقيد بغير وفاء
 ومن المضارب وشريك الغنات والمفاوض والوكيل بالبيع المطلق جاز البيع بغيب
 فاحش وشراؤه بغير علمهم والريض والمديون المستغرق دينه لا يبيع بغيب يسير **نوع**
 وصيته ببعده مودة لفضاء ديونه وبيع للريض من وارثه لا يبيع اصلا عند الامام وعند هذا
 يبيع بقبضته والكثير بيع المديون من مولاه بغيب يسير لم يجز عند الامام وبيع الوصي
 وشراؤه من البتيم لا يجوز الا اذا كان خيرا للبتيم عند الامام وعند هذا لا يجوز اصلا ولو
 قال للوكيل ما يبيع من شيء فهو جائز ببيع من الكل جائز الا من نفسه وولي
 الصغير ومملوكه الذي لا دين عليه **نوع** الوكيل بالبيع لا يطار بالشمس من نفسه
 بخلاف الوكيل بالشراء لا يجز على التقليم والاستيفاء الا اذا كان قليلا بالاجرة
 كالبيع والسهم والذلال واذا لم يجز يقال له اجز الموكل على المشتري ولو نقد
 الوكيل بالبيع الشمس من ماله قضاء عن المشتري جاز ولا يرجع به على المشتري ولو نقد
 على ان يكون له ما على المشتري لم يجز ولو اتى الوكيل بالبيع صا على الموكل على المشتري
 جاز والمجارية على جارية الوكيل ولو باعها الوكيل من الموكل ما على المشتري لم يجز الا ان يملك الدين من
 الموكل لا يشتري غيره من عليه الدين اما الصالح فاسقاطا حتى لو صا على الوكيل الدين
 الذي على المشتري لم يجز ايضا لانه بيع معنى قبض الموكل للمشتري استحالة وان كان الحق
 ولا على الموكل

قليلا

بعث

للموكل صرف فانه لا يجوز لانه بمنزلة الاجاب والقبول الوكيل مع ام حيا
 وان كان غايبا لا ينتقل الحقوق الى الموكل ولو ماتت لم يوص برفع الى القاضي للمصعب
 وصيها وقيل ينتقل الموكله ولاية قبض الشمس الوكيل بالبيع يملك ابدا والبايع عن العيب
 عندهما وعند ابو يوسف يملك قبل قبض المبيع لا بعد لان قبض القبض لا يثبت للعيب
 من الشمس حتى لو صا عن العيب على ثوب يكون الثوب زيادة في المبيع لا بدل العيب
 حتى ينقسم الشمس على قدر قيمته المبيع والثوب وبعد القبض له حصته من الشمس ولو صا
 على ثوب يكون بدلا عن العيب وقيل عند يملك الابرا مطلقا لانه بمنزلة الموكل فيما لا
 لا يقر بالموكل ولا ضرر هذا لان الموكل مخير في اخذ المعيب والزاهه للوكيل بالبيع
 يملك اسقاط الشمس عن المشتري بالاقرار والابراء والمفوضة باعلى الوكيل عند هذا وينقسم
 الشمس للموكل ويبقى المبيع في الاقالع عند الوكيل وعند ابو يوسف الوكيل لا يملك اسقاط
 الشمس عن المشتري وبالاقرار يصير مشتريا من المشتري فيبقى الشمس على المشتري للموكل والمشتري
 على الوكيل وهذا حكم بعض الثمن وتأجيله وقوله الجواز على هو دون المشتري في الملاء او خوفه
 واخذ العوض عن الشمس والصلح منه على شيء يملك الوكيل ذلك كله عند هذا وفي المفوضة ان كان
 دين المشتري على الموكل مثل الشمس صار قصاصا اجماعا وان كان دينه على الوكيل فعمل
 الخلاف وان كان عليها ما يصير قصاصا بدين الموكل لانه يملك اسقاط الشمس عن المشتري
 بالاجماع وعلى هذا يخال بحكمة في موضعين احدهما اذا كان لرجل دين على الوكيل
 على البايع وبين دين وجب للبايع على الوكيل ثم الوكيل اذا اخذ الثمن من موكله انما ان
 بيوكل رب الدين غيبه بالشراء من المديون فيسقط المقاصة بين دين الموكل وبين ما
 وجب للبايع على الوكيل **نوع** اذا دفع المديون عبدا الى رب الدين وقال له بعه وخذ
 حقه او دفع اليه ذانية وقال امرها وخذ حقه منها وحقه في الدراع فباع وصرف
 وقبض الدراع وهلك في دين هلك على المديون مالم يجد الدين فيها قبضا
 وبمثله لو قال له بعه فخذك او بعه الذانية فخذك ففعل بصير المصنوع مضمونا عليه كما
 قبضه قال الموكل قد اخرجك من الوكالة فقال قد بعته اس لم يصدق لانه اخبر حين
 لا يملك الانشاء ولو اقر الوكيل بالبيع لانسان فقال الموكل قد اخرجك من الوكالة جاز
 البيع اذا دعاه ذلك المشتري لانه اخبر حينئذ بملك انشاء الوكيل بالبيع اذ لم يعلم المبيع

وان مات الوكيل
 بالبيع عن دينه قالوا
 ينتقل الملاء وصية دون
 الموكل ؟

والنقص في

لا يؤذ به بيوكل الدين
 عن الغيرة شرا حين
 من زيد نادا اشتري
 بعه الخاصة بين ديني

في الوكالة

اليه حتى لو قال بعد من هذا قبض الامر التمس اذ قبضته فوقعته الى الامر او قال هلك
عندي وكثر الموكل في البيع وقبض التمس وجعل صدق الوكيل في البيع دون قبض التمس
في حق الموكل فان شاع المشتري بعد التمس بانه الى الموكل وقبض منه البيع وان شاع
البيع وله التمس على الوكيل في الحالين الا انه قوله قبض الامر التمس من المشتري وان
صدق الموكل في البيع وقبض الوكيل التمس وكذبه في الظاهر او الدفع اليه فالقول للوكيل
في ذلك مع يمينه ويجوز الموكل على تسليم البضاعة الى المشتري من غير ان يصدق التمس
ثانيا هذا اذا لم يكن العبد ملكا الى الوكيل اما اذا كان مستقيا اليه فالوكيل مصدق في
ذلك كله وسيد العبد الى المشتري والتمس على الوكيل دون المشتري لان العاقلة اقرب
ببرائة فان حلف الوكيل على ما قلنا برئ هو ايضا وان نكل ضمن التمس للموكل فان
استحق العبد بعد ذلك من المشتري رجع بالتمس على الوكيل ولا يرجع الوكيل على موكله
بذلك اذا لم يصدق الموكل على قبض التمس الاول لان الوكيل مصدق في حق دفع الضمان
عن نفسه لانه حق الرجوع على الموكل وله ان يحلف موكله على العلم بقبض الوكيل فان نظر
رجع عليه بما ضمن وكذا اذا اقر قبض الوكيل وكذبه في الدفع او الهلاك هذا اذا اقر
الوكيل بقبضه التمس اما اذا اقر قبض الموكل من المشتري لا يرجع المشتري على
الوكيل ولو لم يستحق البيع لكن وجد المشتري عيبا فردّه على الوكيل بقبضه ان
كان اقر الوكيل بقبضه التمس سيرة منه التمس ويرجع الوكيل على موكله ان كان
صدق في قبض التمس ويكون البيع للموكل وان لم يكن صدق لم يرجع وله ان يحلف
الموكل على العلم بقبضه فان نكل رجع عليه وان حلف لا يصدق بيع العبد وتضمن
ما ضمن من ثمنه وترد الفضل على الموكل ولا يرجع على احد بالنقصان هذا اذا اقر الوكيل
بقبض ثمنه لانه الوكيل لعدم الدفع اليه ولا على الموكل لانها لا يصدق فان على الموكل
اقراره بما قبضه ويحلف الموكل بانها فان نكل رجع عليه والبيع له وان حلف
يرجع عليه والبيع له وان حلف لا يرجع لكن يباع البيع ويضمن المشتري منه التمس
وكم كان الموكل هو الذي باعه وسد ووكلا رجلا بقبض التمس فقال الوكيل قبضت
فضاع او دفعت الى الامر وحج ذلك موكله فالقول للوكيل مع يمينه وبرئ المشتري
من التمس واذا وجد عيبا فاراد ردّه على البائع لم يكن له ان يرجع بالتمس على البائع

ولا على الموكل

وان كان اقراره بقبض
الموكل من المشتري لم
يرجع المشتري بالتمس

لم يكن له ان يرجع بالتمس على البائع لعدم ثبوت القبض في زعمه ولا على الوكيل لا اذا
عقد بينهما اتفاقا هو امين في قبض التمس وانما يصدق في دفع الضمان عن نفسه كما ذكرنا واذا
رد المشتري على البائع باعه الفاضل واو في التمس للمشتري من ثمنه وترد الفاضل على البائع
ولا يرجع عليه بالنقصان ولا على الوكيل اشتري جارية وقبضها فباعها من غيره وقبضها
ثم اشتريها المشتري الاول من الثاني وقبضها ثم علم بعيب كان عند البائع الاول قال
المشتري الاول لا يرد على البائع الاول ولا على المشتري **قوله** الفاضل اذا امر ائتمنه
بيعه المأذون بطلب العرقا ان قال جعلتكم امينا في بيعه لا يلحق به الحمل حتى لا يرد
المشتري على الامين بعيب بل يطلب من الفاضل ان ينصب امينا الاول او غيره في
عليه لو قال الفاضل بعه ولم يرد ولا تلحقه الحمل ايضا في الاصح فاض او يمينه باع غيره للفرار
من الفاضل حتى واخذ المال وضاع فاستحق العبد يرجع المشتري على الغرماء ولو كان
الوصي باع للفرار او مات قبل القبض وضاع التمس رجع المشتري على الوصي والوصي
على الغرماء ولو باع امين الفاضل للوارث والبائع بحالها رجع المشتري على الوارث
ان كان اهلا والا ينصب الفاضل عنه من يقض دينه **قوله** الوكيل بالبيع على
التوكيل بقبض التمس الوكيل بالبيع اذا وكل غيره فباع الفاضل حقة الاول جاز كل الحقود
يرجع الى الاول وقيل الى العاقد وقيل اذا باع الفاضل ثمنه عيبه الموكل جاز بعينه الاول
وزاد الاصح لا الا حقة الاول او جازته او اجازة الموكل وكله بشراء عبيد يمينه ثمنه مستحق
فوكل الوكيل آخر فاشتراه لزم الامر الثاني ولو اشتراه حقة الوكيل لزم الامر الاول
مسائل مستنبضة والوكيل بالشراء المستبضع لا يملك الا بضاعة
والا بداع دفع ما لا بضاعة وامره ان يشتري له ثوبا يصح فيه البضاعة المطلق
كالمقرون بالمشية دفع الف درهم لبضاعة وامره ان يشتري له ثوبا جاز وكل ما يجوز في
البضاعة يجوز في المضاربة لكن المضارب يبيع ما يشتري والمستبضع لا دفع اليه الف
درهم لبضاعة ليشتري له ثوبا او رقيقا فاشترى بعينه ذلك وانفق البعض عليه وانه
اكثر الا يضمن ولو اشترى بالكل وانفق من ماله كان متطوعا وكذا المضارب
على هذا امرت البضاعة غيره ان يشتري له ثوبا في المظرفا يشتري وانفق في النقل من
مال نفسه يرجع في الاستحسان **قوله** المستبضع يبيعه ثم مات المستبضع ثم اشتري بالبار

ان

بالمعاني ثم انفق

او انفق البينة

في الكراء او التفتت في الشراء فيمن لم يفتح المبيع او لا ولا الاتفاق ان علم بضمح والآفلام
 في الاستحسان وان مات رتب المال قبل ان يشتري المضارب شيئا فليس له ان
 يشتري وان لم يعلم بموته وان مات باعدها اشتري المضارب بضمح فقال ان يشتري
 بما بقي من المال ما يصلحهم من الطعام والكسوة وان علم بموته لم يملك له المضارب
 بعد الشراء عن النكاح **في النكاح** قال لا آخر
 اشتري جارية بالف او اقل من مائة او قال من الالف و اشار الى ما له صحة التوكيل
 اما اذا قال اشتري جارية بالف او هنك اجارية بالف فحق مشروعة لا توكيل و دفع اليه
 الف و قال اشتري بها ثوبا اتي ثوب شئت جاز كذا اشتري بها الثوب والنياب
 في قول لا لانه لما ذكر الالف واللام واشترى ان الاشياء شئت يصح وثوبا وثوبا و اية
 لا وان بين الثوب وتوابعه كهدون وحماد وفس جاز بلا بيان انفس وعبد و جارية
 ودار ببيان الثمن وثيابا ودار كالنياب والدار جاز بلا بيان الثمن
 و دفع المسمار الف و دفع وقال اشتري بها ثوبا ما هو موقوف بشرائه
 وكله بشرائه الخطأ او غيره من المقدرات ولم يستعمل لانا لم يصح كذا اشتري
 حاس غير دفع المال اليه المأمور وان امره ان يشتري بهالة طعاما فاشترى
 بهالة فاكهة او ثوبا لم يجز على الامر ويقع على الخطأ والدفق استحسانا وهذا عرف اهل
 كوفة فانهم يسمون سوق الخطأ والدفق سوق الطعام حتى لو اشتري شعيرة
 لم يجز ايضا وقيل ان كانت الدراهم صغيرة تشتري بمثلها الخطأ لا غيرها لا يلزم
 الا من غير ما وان كانت قليلة لا يشتري بمثلها الا انفس فعلى ذلك قال ابو جعفر
 ان كسرت الدراهم فعلى الخطأ وان قلت فعلى الجبة وفيما بين ذلك فعلى الدقيق
 و دفعنا الطعام ما يمكن اكله بلا ادم كالحل المطبوخ والمشوى فيمنع في الوكال
 اليه دون الخطأ والدفق والخبز وبه يفتى وعن ابي يوسف اذا كان ثمة وليمة
 فالدراهم الكسيرة على الخبز وكله بشرائه لم يدفع فاشترى المطبوخ او المشوى منه لم
 يلزم الامر الا اذا كان مسافرا نزل خانقا ولم يطعم الطير او الوحش لانه ان كان في بلد
 يباع في اسواق وشرى الشاة الحية او المذبوحة لا يجوز عليه وان سمي بعشرة
 درهم الا ان يكون مسلوفا ولو امره بشراء البيض ففصصه بغير الدجاج بخلاف

او الاشياء كذا التولية
 ولم يرد المعبره لعدم ولا
 كل الجنس لا يحال له علم انه
 اربعة ما هو من جنس ذلك

بمن الكا البيض في يقع على بعض الطير ايضا امره بشرا فاكهة فاني فاكهة بياض
 في الاسواق جاز وكله بشرائه و بعض فاني و بعض اشترى جاز وكله ثوبا الاصح
 يتقيد بياض النحر والتوكيل بها وبشرائه والجدان اشترى في وقتها من السنة الثانية
 لا يجوز وفيه يقيد التوكيل بشراء الاصح والجم والجد مروي عن ابي يوسف اما عند
 الامام يعتبر الاطلاق **بوع** وكله بشرائه جاز في فاشترى وان رجم محرم
 من التوكيل او جارية حلف الموكل بعقوبتها ان ملكها صح وعققت وكذا العبد اما
 دون اشترى بياضه صح وعققت ولو اشترى الابن الوصي قوبص الصبي او المعتق
 لا يلزم المشتري اشترى للمعتق امة قد استولوها بالنكاح يلزم الابن في الاصح
 حتى او معتقه وصعب له اخوة فقبضه له واللع او وصية جاز وعققت بخلاف الشراء
 كذا وصعب له نصف كس لا يضمن البصير بل يبيع العقيد في نصيب الشريك وكله بشرائه
 جارية و سمي جنسها ومنها فاشترى له عبيدا ومقطوعة اليد من لزم الامر في قول
 خلافا لهما وفي العور او مقطوعة اجنوب اليد جاز اجماعا وكله بشرائه رتبة لم يجز
 العبيد وكذا لو قال جارية يكون في او سمي عملا من الاعمال ولو قال جارية الطاحا ط
 فاشترى اخت الاخر لم يلزمه قال زوجني امرأة فزوج عبيدا جاز ولو قال امرأة
 سودا فزوج بيضا لم يجز ولو قال عبيدا فزوج بيضا جاز وكله بشرائه جارية
 فاشترى اخت امرأة الموكل او عمة امرأة من نسب او رضاع او اشترى جارية
 لها زوج او من ذعن باين او رجعت او وفاة كان مخالفا ولو اشترى اخت امة
 فد وطئها لانه ولو اشترى صغيرة لا تطيق او مجوسية فهو مخالف وبالنسبة
 واليهوية لا كذا بالقصابية في قياس قوله ولو اشترى رتقا ولم يعلم بها لزم
 الامر وله حق الرد وان علم او يعلم ونسب طبرة البايع عن كل عيب فهو مخالف
 كذا لو قال الامر جارية اعتقها عن طهارس فاشترى عبيدا او مقطوعة اليد من
 ولم يعلم لزم وله الرد وان كان يعلم فهو مخالف ولو قال ربي من الطاؤم عا
 فاشترى اختين في عقت واحد او جارية وعقبتها او خالتهما من رضاع او
 نسب فهو مخالف وفي الصفقات لا وقيل لو اشترى له امرأة وبعتها لزم الامر
 لان وطئها حلال له وانما يحرم عليه وطئ احداهما بوطئ الاخرى وكله بان يشتري

اشترى قريبا ولله
 والبيع المادون في

له عبد فلان بهذا فقال رب العبد للوكيل نعم هذا العبد من فلان الموكل بهذا فقال
 الوكيل بليت لزم الوكيل لأن الموكل أمره لا يقبل على نفسه حتى يلزم العهد فقبل على
 الموكل فصار مخالفاً فيوقف على اجازته الوكيل بشرائه متى بعينه ان اشترى بنفسه
 نفسه لا يجوز الا اذا خالف في النقص لا الاجرة او الجنس آخر ولو قبل غيره ما بشرائه
 فاشترى له صح بخلاف الوكيل نطاق امارة معينة اذا تفرقا بها بنفسه حيث يصح
 قال المأمور استشهد وانما اشترى بها فلان فهو لا أمره فالقول له وان قال فيكون معهما ما انت
 او تعبت لم يصدق الا ان يصدق الامر قال كذا اشترى عبد فلان بيني وبينك فقال
 نعم فذهب فقال له كذا اشترى عبد فلان وكل بيني وبينك فقال نعم فاشترى المأمور
 العبد فهو بين الامور ولا شيء للمشترى ولو لم يشتره حتى يقبضه ثالث فقال له مثل
 ذلك فقال نعم ولو كان غايته ان يشتره فهو لا أمره من قبل اولين لانه لم يخرجه
 عن وكالاتهما ما لم يعلم فان علم يقبضه من الثالث ثم اشتراه كان بين المشتري
 والثالث ولا شيء لاولين قال كذا اشترى اليوم من البقرة لاصحيتها فان نصفها
 لاخر فييني وبينك فقال نعم ثم قال الاخر ونصفها بين الامر الاول وبين المأمور
 نصفين قال ان اشترى بقره لاصحيتها في بيني وبينك فقال نعم فذهب فاشترى
 كانت بينهما وبذلك في العبد لا يكون بينهما الا ان الوكيل يبيع العبد من غير بيان
 الثمن لا يجوز وفي البقرة كذا اشترى عبد او فضة ثم قال الاخر اشترى في نفسه فلم يقبل شيئاً
 حتى قال المشتري لغيره قد اشترى في نفسه ثم قال اجمعنا قبلنا فالعبد بينهما وخرج المشتري
 الاول عنده من يقول الاخر ليحك نصف هذا العبد خسمه ما به ثم قال الاخر بعثك نصفه فحمالة
 فقال لا اجمعنا قد قبلنا قال الاخر اشترى يا عبد فلان فقال نعم ثم وكله اخوان يشترى به
 له فاشتراه الوكيل واشترى له الاخران كان قبل الوكيل من كالة من كالة الاول فهو لثان وان
 كان لا يحضره فهو لاول ولو كان قال له الاول اشترى بالف درهم وقال له الآخر
 بمائة دينار فاشتراه بمائة دينار فهو للاخر لانه يملك الشراء لنفسه بالذات لا بعد ما يتوكل
 عن الاول في شراءه بالدرهم فيملك لغيره بها امرح بان يشترى له بقره بعشرين ديناراً
 فاشترى بمائة درهم وبمئة الدنانير مثل الدرهم او كان على العكس لزم الامر استحساناً
 لا قول له خذوه وادخلوه في حبس ووفروا له واشترى بغيره مثل الدرهم لم يلزم الامر اجماعاً

ولو قال انفسى فهو له
 ولو سكت فان قال
 قبل صدق خذوه
 هذا ان اشترى بها
 فلان ؟

لاخر من قال له لا
 فاب نعم ثم اشترى
 الاصحيتها فان نصفها
 الامر ج ج

دينار في

وكله بشرائه بقره سوداء لاصحيتها فاشترى ببيضاً او حمراً لزم الامر ولو قال بقره ابيض
 فاشترى في ذلك لم يلزمه وكذا الشاة ولو قال بقره لم يقبل ان لزم الامر في الموكل باسم
 اذا ضاع العقد لاجل ادم الامر فالعقد لا أمره الى ذواته نفسه وان لم يقبض اصلاً بعينه
 نيته فان قال لم تخف في نيته قال ابو يوسف حكم العقد سواء صدق الامر او كذبه وقال محمد
 ان كذبه فلان وان صدق فالعقد لا أمره بل حال وانما الوكيل بشرائه متى بعينه اذا عقد ولم
 يخف نيته من المشايخ من جعله على هذا الخلاف **ومهم** من قال الجواب فيه عند ما جواب
 محمد في التسليم وكل عبد اماً ذوقاً بالشراء بالنقد فاشترى المأذون صح الامر والعهد
 على العبد استحساناً ولو امره بشرائه متى نسيت ففعل يقع للعبد فيما ساء واستحساناً
 لان الاول معاوضة لان له حبس المشتري الى ان يستوفي الثمن وفي الثاني لا وكالاته
 فيحتاج الى الاذن وعدم الدين **بوع** الوكيل بالشراء يطالب بالثمن من مال نفسه
 وان لم يدفع اليه الموكل بعد الوكيل بالشراء اشترى نفسه فحل الثمن له لا يحل على
 الامر مع الوكيل بالشراء يملك حبس المشتري خلافاً لغيره فان هلك في بيع قبل الحبس
 هلك على الموكل وبعد الحبس على الموكل وبعد الحبس يضمنه كالغصب بالقيمة عند
 زفر وعذرة حنيفة ومحمد كالمبيع بالثمن وعند ابو يوسف كالتحصن بالاقبل من قيمة و
 من الثمن ولو لم يحبس الوكيل المشتراة عن الامر حتى تقضى خمسين ثم طلبها منه فنفها
 فسلكت عند الوكيل سلم للوكيل الخمسين بالمقبوضة وبطلب الباقية عن الامر ولو كان
 حسيها من الاستدانة فعليه رد المقبوض ايضاً اشترى الوكيل حارية بالف فوهب البايع
 الالف للوكيل يرجع الوكيل على الامر ولو وهب له خمسين ثم الباقية رجع الوكيل بالقيمة
 الخمسين الثانية لا الاولى لان الاولى حط والثانية هبة ولو وهب ثمانية ثم المائة الباقية
 لا يرجع على الامر الا بالماية المأمور عبد بعينه بالف اشتراه بالف ومائة ثم حط البايع
 المائة عن المشتري فالعبد له دون الامر ابراء البايع الوكيل عن الثمن يرجع على
 الامر كما لو وهب له بخلاف الكفيل فانه يرجع على الاصيل بمئة الطالب له دون
 الا برآء والفرق ان الوكيل انما يرجع على موكله بالثمن لبيع من الموكل فيستوي الا برآء
 والهبة كما لو باع منه حنيفة والكفيل انما يرجع ملكه مائة وثمانية الاصيل حتى ان لم يرجع
 قبل الاداء وانما يملك مائة وثمانية الاصيل بالاداء او الهبة من الطالب لا بالاداء بل

ولو قال كذا اشترى او عني
 لاصحيتها فاشترى كذا ليس
 بالعين ولا اقرب لم يلزم
 الامر ج ج

بشرائه ج

في بيع عبد لاسنان فوكل غيره ان يشتريه له من مولاه فقال الوكيل اشتريته
ونقلت من مالي وصدقته الموكل يوم ياد آء التمس الى الوكيل ولا يلتفت الى قوله
ان اخاف ان يكرهت العبد الشراء فبشرته فله جازء موالي العبد والكره البيع رجع
الامر على المأمور بما اعطاه اشترى عبدا من غير مال له وانكر التوكيل عند القاض
وعاب فطلب البايع الشفيع بينهما وان طلب المشتري من المالك بابه ما وكله فالتقاضي
لا يؤثر الفسخ بل يقول لمشتري وانطلق والطلب عينه فرق بينه وبين وكيل المشتري
بالرد بالعيب اذا ادعى عليه البايع رضيا لمشتري بالعيب فلا رده عينه فان القاض
يختلف في قول لا نوع في طريق ثبوت الملك للموكل بالشراف
توكيد الوكيل قيل الملك يثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل وقيل يثبت للموكل ابتداء
وهو الاجحى حتى لو كان المشتري قريب الوكيل او مملوكا لا يعتق ولا تفسد النكاح امر
رجلا ان يوكل له انسانا ففعل فاشترى الوكيل رجع الوكيل على الموكل وهو المأمور و
المأمور على الامر ولا يرجع الوكيل على الامر قال لا خير فلتا بان يشتري بملك ما بدا
لك كان ذلك جائزا لان الاول كالرسول ولو قال وكل من شئت بان يشتري بملك ما بدا
لك لم تجز قال لو كيد اجرت ما صنعت حتى ملك توكيل غيره فوكل الوكيل وقد قال له مثل
ذلك فاشتريه لا يملك التوكيل وكل الوكيل وقد قيل له اعمل بديك صار الثاني وكيل الموكل
وينفذ الاول والثاني ينفذ الموكل ولا يشترط الثاني بوث الاول وانعزاله وملك الاول
غزال الثاني الا ان يقول الموكل وكل فلانا لا يملك له لان كالرسول ولو قال وكل ان شئت
يوكله وملك الوكيل بيع ما اشترى وكيد **مسائل في الاستقراض**
س التوكيل بالاقتراض جاز وبالمستفاد لا امر رجلا بان يرهن مالا ولا يهتزم الزرع
ليؤتي اليه الامر فاقضى المأمور لا يرجع على المأمور على لان التملك الامر والا وآء اغابته
اذا صح الاداء بآء بآء ولم يصب فلا يثبت التملك مقتضى الاداء بآء الوكيل يقبض الدين بصير
خصما في اثبات الدين حتى اذا انجبت البيعة على استيفاء الموكل او ابراء يقبل غليل
ونه اثبات الابراء والابقاء عليه بالبيعة عند الامام خلافا لما قال المطلب حلف
الوكيل ما يعلم ان الطالب قبض متى لا يمين على الوكيل ولا يشتط تخفيف الموكل بل
يدفع المطلب اليه ثم يبيع الموكل يستخلفه الرسول والمأمور يقبض الدين لا يملك

من اتى يقبض

انقض البيع

فوق

يؤدى

والتوكيل يقبض
ان كانا من ماله

الخصومة اجماعا كما لو وكل رجلا يقبض دين الغايب الوكيل يقبض الدين او بالخصومة
اذا قال في المجلس القضاء قبضت ودفعتم الى الموكل صح اقراره في المسئلة جميعا الوكيل
يقبض الدين اذا قال قبضت وهلك عندي او دفعته الى الموكل ونوبه الموكل بصدق حتى
برائة المديون في الرجوع على الموكل بتقدير الاحتفاظ حتى لو انتفى انسان ما اقر الوكيل قبضه
وضمن المستحق الوكيل يرجع الوكيل على الموكل الوكيلان يقبض الدين لا يملك احدهما القبض
ولو وكل بالخصومة والقبض بخامس احدهما ولا يقبضان الا مع الوكيل يقبض الدين وكل
من نه عياله رجع حتى لو هلك في النار يملك على رتب الدين احدهما الدين اذا وكل احدهما
يقبض نصيبه يقبض حتى لو هلك على يد الوكيل يملك على الآخر لكن اذا كان قائما
كان للمشتري ان يشتري كما لو قبض احدهما الدين فملك على من نه نصيبه ويشتركه
فيما كان قائما وكل المديون يقبض الدين من نفسه او من عياله لا يبيع ولو وكل بآء
نفسه يبيع لانه ان كان عاملا لنفسه بتفويض ذمة فهو عامل لرب الدين باسقاط
دينه وشرط الوكالة كونه عاملا لغيره لا كونه غير عامل لنفسه التوكيل بالتقاضي يعقد
العرف ان كان في بلد كان العرف بين التجار ان المتقاضي موالدين يقبض الدين
كان التوكيل بالتقاضي توكيلا بالقبض والا فلا الرسول يملك القبض لا بمنزلة الرسول بالقبض
وما يملك الخصومة اجماعا **مسائل في اثبات الوكالة** الوكيل يقبض
الدين اذا احضر خصما فاقربا او غائبا لا يثبت الوكالة حتى لو اقام الوكيل البيعة
على الدين لا يقبل ادعى ان فلانا وكله بطلب كل حق له بالكونه ويقبضه الخصومة فيه
وجاء ما يثبت على الوكالة والموكل غايب ولم يملك الوكيل احدا قبله للموكل حق فالتقاضي
لا يسمع في شهوده حتى يحضر خصما جاحدا لذلك او مقرا به بخبره يسمع ويفقد الوكالة
فان احضر بعد ذلك غريبا اخر لا يحتاج الى اعادة البيعة ولو ادعى الوكالة بطلب كل حق له
قبل انسان بعينه بشرط حضوره بعينه واذا ثبت حضوره نجا الخصم آخر بغير البيعة على
الوكالة مرة اخرى ادعى انه وكله يقبض كل حق له ولو وكله على هذا اذا اقامه بعينه اشدوا
على الوكالة والحق على المدعى عليه دفعة واحدة على الوكالة لا غير ولو اعادة البيعة
على الحق عند الامام وعندهما يقبل على الامور يقبض بالوكالة او لا ثم بالمال كذا لو ادعى انه
المبتى وملكيت على هذا كذا اقام البيعة على وصاية والمال اذ ادعى انه ابن فلان مات

بالتقاضي

س

يقبض

ولا وارث له سواه ولا يثبت عليه هذا كذا فعند الامام يقيم البينة على الامر الاول ثم على الثاني
وعند ما على الاميرين دفعة واحدة اقول المطلوب بالدين واكثر الوكالة فلا يمين عليه عند
وقال لا يخلف على العلم او على كونه يقبض هذه العين فاقول ان من العين بالوكالة فله ان
يمنع من الدفع ولو كان يقيمها على المقر كما اذا ادعى وينتاز في تركه واخر وارثا فاقول البينة على هذا المقر
لا اخذ من الشركة شيئا له فكل من تجلس القاضى ووكيل رجلا يقبض كل حق له بهنجا را
فان كان القاضى يعرف الموكل يقبض هذا التوكيل ويجعله وكيلاً حتى اذا حضر خصماً بعد غيبته
الموكل يسمع خصومة وان كان لا يعرف الموكل لا يقبل لانه لا يعرف وقت القضاء لم يقبض
وان اراد الموكل ان يقيم البينة ان فلان بن فلان ابن فلان الفلاني موكل هذا لا يقبل
لان ليس هذا خصم حاضراً وبذلك لو اقام البينة ان فلان بن فلان الفلاني موكل هذا البكيت
هذا القاضى له كتابا الى قاضى آخر ان فلان بن فلان الفلاني موكل يقبل لان حصة الخصم
ليست بشرط لسماع البينة **كتاب** شرط واخذاته وكذا بالخصومة في هذه الورد
عند قاضى الكوفة واخر قال عند قاضى البصرة جازت شهادتهما **مسألة** بالماصور **باب**
الدين **حكمه** **فصل** **الدين** **في** **موجبه** قال المديون ابعث مع فلان او ارسله مع ليث وابني او مع
غلامي او غلامك لتفعل المديون قضاء منه فهو من مال المطلوب لانه رسول المطلوب وقوله
ابعث مع فلان ليس توكيلاً ولو قال ادفع الى ابني او ابنتي او غلامي او غلامك يايتني
به فهذا توكيل فان ضاع من مال الطالب وتلف بقضاء الدين فقال الوكيل قضيت
فصدقه الموكل ولكن لا يدفع اليه بخلافه انكار القاضى واخذ ثانياً يجبر الموكل على القضاء
للوكيل فان جازت الدين وان يقبض من الموكل ثم يعود يرجع على الوكيل بما اقرى وان
كان صدقه الموكل وبعضهم وضعوا المسئلة في التوكيل بشرط العين امر رجلاً ان يقبض عنه
دينه فقال المأمور بعد ذلك قضيت فصدقه الامر وكذا برب الدين وحلف برب الدين
الدين على الامر لكن لا يرجع المأمور على الامر لان المأمور وكيل بشرط ما في ذمة الاذن
بمثله وبثقة النفس من مال نفسه فانما يرجع على الامر ان لو سلم المأمور ذمة كالمشترى
انما يبرر يدفع الثمن اذا سلم له ما اشتراه به وذكر القدر حتى انه يرجع رب الدين على
المديون بالدين والمأمور على المديون بما قضى امر غيره بقضاء دينه نقضه وجاء ليرجع

يمنع من الدفع ولو كان
ديناً فاقول بالوكالة والدين
ليس له ان

عليه فقال المأمور ما كان لفلان على دين اصلاً ولا امره ان يقضيه ولا انت قضيت
شيئاً ورب الدين غايب فاقام المأمور البينة على الدين والامر بالقضاء والقضاء فان
يقبض بالمال على الامر للغياب وبالرجوع للمأمور على الامر وان كان رب الدين غايباً
لان عند خصماً حاضراً حكماً لان ما يدعيه للغياب سبب لثبوت ما يدعيه لنفسه وفي مثله
يقبض الحاضر خصماً امر غيره بان ينفق عليه فانه ينفق بوجه على الامر وان لم يشترط الرجوع
قال لغيره افضه عنه ديني فقضاه بوجه عليه ولو قال اذ زكوة مالي اوجب لفلان على القاضى
ففضل المأمور لا يرجع عليه الا اذا قال له على ان ضامن كذا لو قال عوض الواجب عنه او اطم
عن كفارة يميني والا صل في جنس هذا انه متى ملك المدفوع اليه مقابل يملك المال فاما المأمور
يرجع ونجماً ملكه غير مقابل به لا الا بشرط الضمان قال لا اخرجك عنه او قال الدين له على او
ادفعه عنه على ان كل على فاقضى المأمور ان يرجع على الامر ولو قال افض فلاناً او ادفع قضاء
ولم يقبل عنه ان كان المأمور شرطاً له او خليطاً ونفساً لفلان يكون في السوق بينهما اخذ
واعطاه او المأمور في عيال الامر كالزوج بامر زوجته او عكسها كالزوجة بامر الزوج وان لم
يكن هو في عيال الامر اذا المعنوية فيه هو الساكنة يرجع وان لم يوجد من هذه الاشياء
الثلاثة لا يرجع عندها وعندك يوسف ام يرجع ثم عندك الدافع لا يرجع على المدفوع اليه
بما دفع فيها قال افضه او ادفع قضاء او قيماً لم يذكر القضاء يرجع ومحل على الامور لا يردح قال
انقر عنه فلاناً الف درهم او الف درهم له على او ادفع اليه او اعطى الذي له على او ادفع ماله
على او اعطه عنه او افضه ماله على او افضه عنه فنقل المأمور يرجع بها على الامر وقوله عنه
اقرار بان المال عليه ولو قال انقر كذا على ان ضامن لها او قبض بها او على انها كل على او
الى او قبل فهو سوار او انقر رجوع بها ولو قال انقر بها ما به دينار او باعه بها جارية او عبداً
او دابة ونحوها يرجع بها عليه ولو امر خليطاً ان ينقد فلاناً اليه درهم جدين فنقد
القاضى به حجة او غلة لم يرجع الا بمثل ما اعطى لانه يرجع بحكم الاقراض ولو كان المأمور كفيلاً
يرجع بالف جدين لانه يرجع فكله مائة ذمة الاصيل **باب** **التوكيل**
ما **الخصومة** طلب المدعى من القاضى ان يأخذ من المدعى عليه وكيلاً بالخصومة اخذ
كالقارة بالنفس فمن اذا انه لا يجبر بخلاف القفارة وكذا بالخصومة واخذ حقوقه من
من الناس على ان لا يكون وكيلاً فيما يرجع على الموكل صح فلو ان ثبت الوكيل المال لموكله ثم اراد

يرجع في
لا

المدعي عليه الزوج لا يسمع على الوكيل وكذا بالضميمة واستثنى الاقرار بحق الوكالة فلا يستثنى
 في ظاهر الرواية وكل بالضميمة واستثنى الاقرار بحق غيره فلا يثبت له الوكالة يوسف بن محمد ان الا
 نكار قد يفسر الحق بان كان المدعى ودية او بضاعة وذكره بعض المواضع صحة استثناء
 الاقرار ولم يذكر خلافه وكل المطلوب وكذا في ضومته ثم اذا اراد بعد ذلك ان يستثنى اقرار
 الوكيل عليه جاز عند محمد مطلقا وعند ابي يوسف بغيره الطالب لا يسمع وعلى هذا الطلاق
 اذا اذن المطلوب للوكيل ان يوكل غيره ثم اراد ان يوكل غيره في حق هذا الطلاق
 لا يملك يوكل غيره الوكيل بالضميمة اذا اقر في غير مجلس القضاء لا يسمع اقراره لكن
 يخرج به من الوكالة فلما اذا استثنى اقراره قال الوكيل قبضت هذا اطلق من الغرم
 ضما مني اوقال دفعته الى الطالب صح افراده برئ الغرم حكما اذا اقر قبض الطالب
 لان قبضه بطل حق الوكيل في الاستيفاء وكل مستثنى وقبض الوكيل مقدر حقيقة الا
 ستيفاء فيصح والقول له مع حصة في دعوى الضميمة او الدفع الى الطالب التوكيل من غير رضا
 الخصم كما هو لازم بالاتفاق اذا كان مسيرة اذ لا بد له من اقراره او السفر فكن اذا اقر
 خصمه كان كونه يئال مع من يريد السفر كالمستأجر يريد السفر بعذر السفر فيسار
 رفقته واذا تخلف السفر لم يملك من غير رضا الخصم وسقط المطالبة باعطاء الكفيل
 وتقديم دعواه في مجلس القضاء وكل المضارب سبأ أعبد بالف درهم من المضاربة
 ثم مات المضارب بطلت وكالة وكيله ووكيل الوكيل لا ينفذ ان لم يودع
التوكيل بالطلاق وغيره التوكيل بالبيع وباطلاق جاز قال لامرأة الغير ان
 دخلت اذ اقامت طالق فاجاز الزوج فدخلت طلق وتوكلت قبل الاجازة
 لان عادتنا بعد الاجازة فدخلت طلق لانه يصير علينا مقصورا على حاله الاجازة
 لانه كالمعلق بالاجازة بخلاف ما لا يسمع تعليقه بشرط كالبيع ونحوه فان الموقوف
 منه اذا انفصلت به الاجازة ثبت حكمه من وقت العقد حتى يثبت الملك للمشتري في
 الزاوية احادية بعد العقد تزوج امرأة بغير اذنها ثم طلقها ثم اجازت فالظهار
 باطل بخلاف اشتراط المشتري من الفضول قال كوكيل يملك طلاق لا يملك التوكيل احد
 دون صاحبه فطلق احدهما ثم الاخر اطلق واحدهما اجاز الاخر لم يقع ما لم يجتمعا وكذا
 في وكيل يجمع اعتناق وتوكل طلقا فاجمعنا لم يقع شيء ما لم يجتمعا على التثنية بنفرد

على

احد وكيل طلاق بالاحد من جعل امرها بيدها ولا احد وكيل خلع او تزويج او عتق على
 مال فان لا امر ائنه طلقا انفسكا انشا فطلقت احدهما في المجلس نفسها وصاحبتهما في المجلس
 وغيره ثلثا طلقا ثلثا ولو قال طلقا انفسكا ان شئنا فطلقت احدهما لا تطلق لان وجه
 بعض الشرط وكيل الطلاق خالع على مال مستحق بغيره المدخول بها لا المدخول وقيل لا يسمع
 فيها خالع الوكيل بالبيع انه ضامن صح وان لم يأمره المرأة بالضمين وكذا يرجع قبل
 الاداء وبعده والتوكيل بنكاح المرأة اذا تزوج على انه ضامن للمرأة في خياره مطابقة الوكيل
 والزوج والوكيل لا يرضع على الزوج اذا اخطأت منه وكلمة بطلت فطلق ثلثين لم يخرج عن وقال
 وقعت واحدة وكل الطلاق والعناق ففعل الاجنبي فاجاز لم يجز لان المطلوب عيادته
 وكذا لو وكل الوكيل وطلق الثانية مخففة الاول بخلاف الوكيل بالبيع والطلاق والخلع والكتابة
 اذا وكل وفعل الثانية مخففة او فعل اجنبي فاجاز وكلمة بان يعتق نصف عبد فاعتق
 كله لم يجز وفي عكسه عتق نصفه وقال لا يعتق كلمة في الوجين وكيل رجلين باعتاق عبيدهما
 قال اعتقت احدهما ومات قبل البيان في القياس لا يعتق واحدهما الاستحسان
 يعتقان ويسعى لكل واحد في نصف قيمته لانه وان كان وكلمة بالمخبر والمبهم كالمعلمة
 بالبيان كنه مخففة في حق العتق وول المحل وكيل عتق البيعة لو اجاز بيع غيره جاز
 وتوكيل العتق لو اجاز اعتناق غيره لا وكيل قبض الفسخ من من عياله صح **س** التوكيل
 بالبيع توكيل قبض الفسخ احد وكيل قبض الدين لا ينفذ به ولا رد الوديعة وقضاء الدين
 ينفرد الوكيل بالاجازة ليس له قبض الاجرة وحبس المستأجر به ولو وجب الاجرة قبل
 القبض جاز ان لم يكن شيئا بعينه **س** **باب العزل** صح الرجوع عن الرسالة
 بلا علم الرسول عزك وكيل النكاح لا يصح ما لم يعلم وكذا وكيل الطلاق بلوغ كتاب موكله
 بالنقل اليه بعينه اذا علم ما فيه كذا وصول رسول به كائنا من كان والى جوفه به عدل
 او اثنان غيره عدلين انقول وان كذب الخبث اذا ظهر صدق الجنب ونحوه واحد غير عدل ان
 صدقه انقول والا فلا في قول الامام وان ظهر صدق الجنب وقال انفسك اذا ظهر صدق
 الجنب وان كذبه وكذا الخلف في العبد المأذون وفي الاخبار من يبيع الدار والاخبار
 للموكل بان عبدك جنه على بلى آدم والاخبار بالبيع بالنكاح والاخبار لمن اسلم في دار اوط
 ولم يهاجر اليها باصا لثا ربع عند الامام بشرط العدول والعدو وفي آية الروايات لا يشرط

قال اعتقه امس وكلمة
 الموكل لم يعتق اذ في وكلمة
 القول قوله لا لا وكيل

س

في الاخبار بالصلوة العدد الوكيل لا يملك اخراج نفسه عن الوكالة بغدير علم الموكل منعت
المرأة الزوج عن السفر الا ان يوكل بالطلاق ان لم يجز الا وقت كذا فوكل ولم يجز حين
صار وكذا فله ان يغزل بل اجزتها في الاصح والاجبر الوكيل على الطلاق قال لها فكل فله
ان يغزلها ولو قال لا اجزني طلقها ان شئت فهو مطلق مقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع
عنه خلافا لفرق قال وكلت ان تطلقني ففعل ففعل لا توكل من الموكل او الموكل
بعد ان عين ان جرت مطلقا يغزل والا فلا وتفسر المطبق في مرة الطلاق وانما
ينغزل بجنونه فيما يملك كالتوكيل في الرحمن والامر باليد للمرأة لا يغزل موته وجنونه
والوكيل بالجنونه بالتمسك لخصم يغزل بوث الموكل وجنونه كذا الوكيل بالطلاق استحسانا
ارتد الموكل فوكله الوكيل موقوفه عند الامام فانفذ عندهما ولو كان الموكل امرأة فهو
على وكالة حتى تموت او تلحق بدار الحرب وكذا بان يزوجه فلان فاذ الفاذ زوج فبانت
منه فزوجهما منه جاز ولو تزوجها الموكل بنفسه ثم ابانها لم يكن للوكيل ان يزوجهما اياه
ولو تزوجها الوكيل ودخل بها ثم ابانها ثم تزوجها منه جاز كذا لو تزوجها بعد ما تدرت
وسيتت واسلمت في قول الامام خلافا لما لو تزوج الموكل انها او ذات رحم محرم
منها او اربعا سواها فقد اخرج من الوكالة وكلت رجلا ان يزوجهما ثم تزوجت
قبل تزوج الوكيل او ارتدت فقد اخرجت من الوكالة وان لم يلحق بدار الحرب ارتد
الموكل ولحق بدار الحرب يتوقف وكالة وكيله **نوع** الوكيل بالبيع يغزل اذا باع
الموكل بنفسه فان عاد اليه قديم ملكه عادت الوكالة والا فلا في التجارة لا يعود
وكل بالطلاق ثم طلق نفسه او خالع والتقصت عدتها ثم تزوجها فطلق الوكيل لا يقع
وكيل الطلاق لا يخرج عن الوكالة بتطليق الموكل الا بالثلث ووكيل الخصم يخرج
خلع الموكل حية او جعل امرها بيدها ثم طلقها باينة او قال لها انت كالموت
واحدة باينة ان شئت فقالت شئت سقط الحمار والامر باليد ولو كان رجوعيا
لا يسقط قال لها اختاري اذا شئت او امري بيدك اذا شئت فطلقها باينة ثم
تزوجها فاخارت نفسها طلق باينة في الاصح وكل بيع عبدا فباع الموكل
ثم رده عليه بعيب بقضار كان للوكيل ان يبيعه في الاصح كذا لو باع احد وكيل بيع فزوجه
عليه بعيب ففعل واحد منهما يبيعه باع الوكيل فزوجه عليه بعيب لم ان يبيعه ثانيا وكذا

طلق

غزله وفيما لا يملك

بعد العدة

وكذا بان يبيع عبدا فوكله الوكيل ثم رجع الموكل في بيعته لم يكن للوكيل ان يبيعه
مرة اخرى ووكيل تزوج لثامه فزوجه لنفسه ودخل وجازت بالاولاد ثم طلق وانقضت
العدت ثم تزوجها من الموكل جاز وكل بكتابه يبيع ثم كاتبه الموكل او الوكيل ان يكتبه ثانيا
كالعبدة **نوع في الغزل عن الوكيل كالتوكيل في العدة**
يصح الغزل قبل جود شرط التوكيل حتى لو قال له اذا جاء عذرا فطلقني بالي او قال العبد
اذا جاء عذرا فاعتنقني بالي جاز ولو تزوجت العبد مولاه فبطل الغد ثم جاء عند طلق او
اعتنق بالي لم يصح وعن ابو يوسف انه قال لا يصح الغزل عن الوكالة العلقه قبل
الشرط قال ان وكلت وكالته غير جازية الرجوع عنه ان كان في الطلاق والعناق لا يملك
عزله كما لو قال لرجل طلق امرأتك متى شئت او اعن عبدا متى شئت لا يملك عزله فكذا
اذا قال وكلت غير جازية الرجوع فاطلق هذا بالامر وان كان في البيع والشراء او الاجارة
يقع الغزل وقال مساجنا له ان يغزل في الفضول كلها ولو قال وقت التوكيل كلما غزلت
فانت وكيل وكالته مستقبلة ثم غزل يغزل لمن يكون وكذا لو كاله مستقبلة فان اراد
عزله عنها يقول كنت وكلت وكالته غزلت فانت وكيل ففعل غزلت عن ذلك
كله عن المطلقة والمعلقة فينغزل ولا يصبر وكذا لا يتوكيل جدي وقيل يقول غزلت كلما
وكلت او غزلت عن الموكلات كلها والاصح فيه ان يقول اولا بيعت عن الوكالة
المعلقة وعزلتك عن الوكالة المقيمة وقوله رجعت اخذ عن خلاف ابو يوسف انه
ما جوز ابطال المعلقة بلفظ الغزل **س** تعليل الغزل باظهار الجوز اختلافا عقل الوكيل
بالشراب ويعرف الشرارة القبيض فعوى على وكالة عكافا اذا اختلط بشراب
البيع لانه لمنزلة المعنوية قال الموكل رده عن الوكالة فقال ردها يخرج عن الوكالة اقام
البينة مع وكيل قبض الدين انه اوفاه لوب الدين قبلت وبرى رده الى آخر عشرة
درهم ينفقها على اهله فانفق عشرة من عنده فالعشرة بعشرة قال امرتك ببيع عبدي
بالنقد فبعته بسية فقال امرتك به مطلقا فالقول للامر وكيل تزوج زوج عذرا وبلا نسبه
جاز ظهر المثل **كتاب الشهادات** فيما يجز للرجل ان يشهد او لا يشهد
في اداء الشهادة وفيه اختلاف الشافعي والرجوع عن الشهادة فيقبل شهادة
ومن لا يقبل فيه شهادة الفروع في الشهادة على النسب والموت والطلاق والردة في الشهادة

ثم يجز لم يكن للوكيل

اولى

بالك

قبل

على النفي فليس يحل ان يشهد او لا ياتى بالاسان ان يحترق من حمل الشهادة فليكن منه
 ان يكتب شهادته او يشهد على عقد فان كان الطالب مجرد غيبه فليشاهد ان ياتى والآ فلا
 كتب الشهادة فطلب منه الاداء وان لم يكن له عند الحاكم فان كان له شهود وجابوه بمن
 يقبل شهادتهم وسعة الامتناع ايضا وان لم يكن له سواه او كان ممن لا يقبل او شهادته بهذا
 اسرع قبول لا يسعه الامتناع اشهد على الصلح ولم يعلم بما فيه اتفق اصحابنا ان لا يجوز حمل
 من الشهادة وانما اختلافتهم في كتاب القاضى عن ان عفيفه هو الاكل وحده واليه يوسف
 او لا كلك وعنده يوسف آخر الا يشترط علم الشهود وكيفيهم اشهد القاضى ان كتابه في غيبه
 لا فلان وجب خطه مكتوبا في حكمه لا يترك الشهادة لا يحل له ان يشهد عند الامام خلقا لها كذا
 القاضى وجده في ديوانه سجد بخطه وختمه او خط نايبه ولم يترك كالكثرة فانه لا يفتيه عند وكذا
 لو وجد في ديوانه شهادته شهود وهو مكتوب بخطه او خط نايبه محتوم كمن لا يتركه فكل الشهادة
 كذا في رواية الاخبار او وجد سماعة مكتوب بخطه ولا يتركه فكل لا يحل له عند الامام كبروى
 اذا لم يحفظ عن ظهر القلب من حين سمع الى ان يروى خلافا لهما في الحكم سمع افراد رجل
 بحق جازله ان يشهد به وانما يعالج بسبب الحق ولم يشهد وان سمع من وراء الحجاب لا يجوز له ان
 ان يشهد واذا دخل في بيت وعلم ان ليس فيه غيره واصر في خروج وقف على الباب وليس
 بسبب مسئل آخر فاق من في البيت جازله ان يشهد اقرت من وراء الحجاب لا يجوز
 لمن سمع ان يشهد على اقراها الا اذا ان شخصها ولم يشترط ان يكون زل روية وجهها
 لو توسط بين رجلين فقال لا تشهد علينا باسمع ثم سمع من احدهما ما يكون اقرارا حل له
 الشهادة وكذا لو سمع يقول لآخر كان كل على كذا وقد قضيت حل له ان يشهد لكان كما سمع
 تزوج امرأة بسبب بعد العقد ولدت منه اولاد والشهود يتذكرون قبل لا يشهد وان
 لا احتمال سقوط كذا وبعضه بعد من العواض ذوا الا في كل لهم ان يشهدوا ويرفع
 راي عينا في يد انسان يتصرف فيه تصرف الملاك او لم يتصرف فيه حل له ان يشهد بالملاك وفي العهد
 والامانة فانما يعرف بالبرق فكذلك الا فلا يقبل انما يحل اذا وقع في قلبه انه ملكه رجل
 في يده عبد لا يبيع حنيفة وقال هذا عبدى سمع ذلك من رجل ثم ظلم الغلام فقال انا
 يسمع فكل الرجل ان يشهد عبيد وان لم يكن يسمع ذلك منه لم يسمع ان يشهد ولو راي
 ثوبا في بيت ولم يبين هو ثوبه ثم اقر عاه رجل وسعد ان يشهد انه ثوبه ثوب في يد رجل وقد

راية قبل ذلك يوما او يومين فاقه عاه رجل لا يسكن ان يشهد ان ثوبه وقيل اذا رايت في
 بيت وهو الاصح الا في العبد والامانة اذا عاين الدابة تمنع الدابة وتضع يدها لاداء
 الشهادة بالملك والنتائج شهد ان فلانا من فلان مات وترك هذه الدار ميراثا لابنه فلان
 ولم يورث كالميت فشا وثمها باطلة لانها شهدا بالملك بلا عناية نسب ولا روية بين
حسابي لهذا الشهادة في الآخر فصول في الاجز شهد احد الشاهدين بالحق
 ملتمسا والآخر على شهادته او على مثل شهادته لا يقبل بالاجماع اما اذا شهد بمثل شهادته فقبل
 على عامة مشايخنا في خصاف وقبل بفضل الاجمال لكن الشاهد الايج ان كان بجان كنه البيان
 لو لا حشم مجلس القاضى ومن الطبع لا يقبل ان لم يحسن القاضى بهتة بفضل الاجمال وان
 احتل لآويه بفتح وهذا كادى عن حيدانه اذا اتم الشهود ففرق ولا فلا فرق الكتاب عند الشاهد
 فشهد ان لهذا المدعى جميع ما سئمت وصف في الكتاب في يد المدعى عليه بغير حق واجب عليه تسليمه
 تصح هذه الشهادة لان الحاجة تفتش اليه شهد احد الشاهدين بنسخة قراها بلسانه والاخر
 قرأ رجل من النسخة وهو يقرأ مع مقارنا لقراءة هذا غير صحيح لان الشاهدين القاريين من الشاهد
 ثم في الشهادة على الكافر تحتاج الى الاشارة الى المدعى عليه وسمع المشهود به في الشهادة على
 الميت والغائب اذا حضر الوصي او الوكيل لم تكف نسبة المدعى عليه الى ابيه حتى يتسبوه
 الاجرة الا على قول ابو يوسف يكفي نسبة الابيه وقبل محمد مع ابو يوسف وذكره ايضا
 لا يقوم مقام ذكر الجدة الا صانعة تعرف به لا محالة **الفصل الثاني فيها**
بزياد الشاهد في شهادته او يمس شهد الشهود فيما يمتنع الشهادة فيه بالشهادة و
 قالوا لم نعاين لكن اشتهر عندنا بغير خلاف قولاهم لاننا راينا العاين في بيت يتصرف تصرف
 الملاك حيث لا يقبل وان قالوا وقع في قلبنا انه ملكه ولو قال الشاهدنا لانا سمعنا من الناس
 لا يقبل ولو شهدا على موت انسان وقالوا لم يعاين بموته لم يقبل شهدا انه ملكه ولم يشهدا انه
 في يد هذا بغير حق لا يقبل وبفتح شهدوا ان هذا وقف على كذا ولم ينسبوه الى الواقف
 ينبغي ان يقبل وقيل اذا لم يكن الوقف قريبا لا بد من بيان الواقف **شهدوا ان** هذه
 الضبعة وقف ولم يذكر واجهة لا يجوز ويشترط ان يقولوا وقف على كذا ادعى وان كان في يد
 رجل انه اشتراها من فلان وشهد الشهود ان مثل المدعى اشتراها من فلان وفلان ملكه
 شهدوا ان كان للبايع فلان اشتراها هذا المدعى او شهدوا ان اشتراها فلان وسلمها اليه فلان

وسكن ان يشهد انه
 له وان لم يكن راينه
 قبله فكل في بيده

في الاداء

على هذه الملة على
 او يقبل هذه المدعى
 الذي قرأ ووصف
 في الكتاب
 وفي الشهادة على الميت
 في اقره الوصي
 التوبيل

شهدنا

المدعى

يقبل شهادتهم وان شهدوا ان اشتراها من فلان لا يقبل اذ عينا في يد انسان
 ان ملكه فشهد شاهدان ان باع من العبد فلان وهو يدين من هذا المدعى يقبل ولا يحتاج
 الى ان يقبل باع وهو ملكه وكذا لو شهد ان المدعى اشترى من العبد من فلان وقبض حتى يكون
 شهادة ان كان في يد البائع يوم البيع وكذا لو كان مكان البيع عينة وقيل ان كان المدعى في
 يد المدعى عليه لا يحتاج الى ان يقبل باع وهو ملكه وان لم يكن في يد محتاجا وان شهدوا ان
 ملك المدعى اشتراه من فلان يقبل من غير ان يقولوا فلان يملكه اذ في يد فلان في يد رجل ان اشتراه
 منه ويحذر في يد شاهد الشهود وان باع منه كذا لا يردى اهو له ام لا فانه يقبض بشهادتهما اذ في
 عينا في يد انسان ان اشتراه من فلان الغائب وانكر ذواليد ان كان ملك البائع تحتاج للعدوى
 الى اقامة البينة ان كان له بايعه واذا شهدوا به يقبل وان لم يقبضوا على كونه للبائع يوم البيع
 اذ في فلان من العبد لفلان اشترى منه او شهد ان هذا كذا يرضى باضمار كان ان
 كان له فاشترى منه شهد ان ذواليد باع من المدعى ولا يردى اهو للبائع ام لا يقبل
 ولو قالوا انها القاضى العبد لانا وهو باع منه يقبض بشهادتهما للمدعى اقام البينة ان اباه الشتر
 من الدارين في اليد لا يكتفى اقامة البينة ان اباه مات وتركها ميراثا لكن يقيم البينة
 ان لا وارث له غير شهد ان ابن الميت او ارثه ولم يشهدا لانا لا تعلم وارثا غيره ولو قالوا
 لا وارث له غير يقبل ويكفي القاضى مدعى يقبض رايه ثم يدفع اليه شهد الشهود ان هذا
 الدار كان جده المدعى لا يقبل لعدم الجدة ولو شهدوا على اقرار ذواليد انها كانت جده المدعى
 كفاه واذا شهدوا ان كان في يد لا يقبل ولو شهدوا على اقرار المدعى عليه ان كان في يد المدعى
 واقرار المدعى عليه بكون يومه بالتسليم الى المدعى اذ في الميراث فشهدوا ان كان في يد المدعى
 لا يقبل ولو اقر به ذواليد يجبر على التسليم الى ورثة المدعى

في اختلاف الشاهدين **الفصل الثالث**
 او في الانشاء والافراد فان كان الاختلاف في الفعل حقيقة وحكما كالجنابة والغصب
 اذ في قول الحق بالفعل كالتطاح لتضمنه فعل احضار الشهود وينبغي قبول الشهادة وان كان
 الاختلاف في قول الحق كالبيع والطلاق والعناق اذ في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع
 القبول وان كان لا يتم القرض الا بالفعل وهو التسليم كذا محمول على قول المقرض اقرضتكم
 فصار كالطلاق وجبنا فصلان احدهما ان يكون الاختلاف في الزمان والمكان في فعل لا يتم

واذا

الا بالقبض كالحبة والصدقة والرهان وفيه اختلاف معروف فان شهدا على معاينة القبض
 جازت عندهما وعند محمد ان شهدا على اقرار الراهن والواديق المقتضى جازت وعلى
 معاينة القبض لا والفصل الثاني في القرض ان اختلفا في الزمان والمكان لا يمنع القبول
 عند الامام خلافا لما في كونه اختلفا في الاقرار والانشاء يمنع بالاجماع شهدا على اقرار
 بالبيع واختلفا في الوقت والمكان تقبل ولو سألها القاضى عن الوقت والمكان فقالا
 لا نعلم ذلك تقبل شهادتهما على الابراء اختلفا في المكان جازت شهادتهما اذ اقرضا
 المسعد والاخر ان اقرضا السوق او شهدا احدهما ان اقر غدوة والاخر ان اقر عشية جاز
 شهدا احدهما ان قيمته الثوب المقتضوب المالك كذا وشهد الاخر على اقراره بذلك لا
 يقبل وكذا لو ادعى عينا في يد انسان ان له غصبة منه الذي في يد شهدا احدهما ان ملك المدعى
 وشهد الاخر على اقرار ذواليد بالملك لا يقبل شهدا احدهما ان اشتراه وبه هذا العبد
 والاخر على اقرار البائع ان اشتراه وهذا العبد به لم يقبل شهدا احدهما ان اشتراه
 وبه هذا العبد هو الاخر على اقرار البائع ان اشتراه وهذا العبد به لم يقبل وكذا لو
 شهدا احدهما على الملك المدعى والاخر على اقرار المدعى عليه بالملك لا يقبل لو على ملك وشهد
 له احدهما انها له او قال ملكه وشهد الاخر انها كانت ملكه تقبل شهدا احدهما ان المولى للعبد في
 اليد والاخر في الطعام وانكر المولى الاذن تقبل شهادتهما ولو شهدا احدهما على مخرج الاذن
 في اليد وشهد الاخر ان رايه بشترى الترفك لا يقبل شهدا احدهما ان اعتق عبيد هذا
 وشهد الاخر ان اعتق نصفه لا يقبل لانه حصة جديت فشهد له احدهما بالجد والاخر بالبا
 بالردية يقبض بالردى وكذا اذ في البيض من الدراهم فشهد له احدهما بالبيض والاخر بالبا
 بالسود يقبل على السود وهو اسم لا يقبض من البيض شهدا احدهما ان اشترى عبد فلان
 باللف والاخر باللف وخمسائة فاشهادا باطله وان كان المدعى يرضى الشرا بالاكثرة شهد
 احدهما ان اقر باللف جرهم والاخر ان اقر بالقبض فان كان لهما لا يقبل بالاجماع
 الا ان يرضى التوفيق بينهما وان لوعى الاكثر فكذا عند الامام خلافا لما في قول الحق على الفيل او
 الفل وخمسائة فشهدا احدهما باللف والاخر باللف وخمسائة فقبض له باللف اجماعا
 بخلاف ما اذا شهدا احدهما بعش وخمسائة والاخر بخمسة عشر شهدا احدهما باللف والاخر
 باللف وخمسائة والمدعى يقول لم يكن الا الالف فشهدا من شهد باللف وخمسائة باطله

كذلك

لقد

ولو ادعى الغيب فشهد له بالف قبل اجماعاً ولا يقرب خالفنا بالذي في الشهادة في المقدار شهد
 احدهما انه طلق امرأته فبين في الآخر على واحد لم يقبل عند خلافهما شهدا احدهما على
 اقرار الطالق بالاستيفاء او الاقرار بالبرائة لم يقبل ادعى انه استوفى فشهد له بالبرائة جازت وعلى
 الهبة والصدق والحق لا ادعى بل ينفذ فشهد له بالبرائة لم يقبل ادعى عشرة الف درهم فشهد
 على مبلغ عشرة الاف لم يقبل شهدا على دعوى ارض الفخامة مكابيل واخطاف المقدار
 قبلت **ادعى ملكا مطلقا فشهد الشهود بالملك** يستقبل وعلى العكس لا ادعى على
 امرأة نكاحا فشهد الشهود على اقرارها بالنكاح تقبل كذا في الغضب اذا خالف الشهادتين
 الدعوى صورة ومعنى لا يقبل لم يوفى المدعى كما اذا شهد بالالف وخمسائة وقد ادعى الف
 فان ادعى التوفيق بان قال كان الف وخمسائة الا اني استوفيت خمسمائة تقبل والافلا وكذا
 لولة في الشراء فشهد الشهود بالهبة والغيب لا يقبل الا بالتوفيق بان قال اشتريتها منه فخذ الشراء
 فاستوفيتها منه ولذا البينة على الغيب والهبة ولو ادعى داراً ورثها من ابية فشهد له الشهود
 احدهما بذلك وشهد الآخر انه ورثها من امة لا يقبل ادعى داراً فشهد له الشهود بذلك وقضى
 له بالدار ثم ادعى اقراراً بالبنا كان ملك المقتضى عليه يبطل النقص بالارض للمدعى وبمثل الشهود
 وارثها بالاصل والبنا والمصلحة بطلان وتكون البينة اقام احدهما البينة على رجل النذر
 لايه عليه الف درهم فمضى اقام لآخر البينة ان عليه الف درهم من ثمن جارية باعها منه وتصادقا
 انه ليس عليه لابل الا الف درهم يقضى لكل واحد خمسمائة واذا استوفى في احدهما الخمسمائة لا يشارك
 الاخر **شهادة باع هذا المحدث بامر حذاهم ولم يقولوا به حذاهم حقهما يقبل**
 قال كواصي درهم يقبل وكواصي درهم لانه وقد ادعى لا يعرفون بينهما يقبل شهادة حذر على
 الولادة وشهادة امرأة فيما لا يملك عليه الرجل قبل شرط لفظ الشهادة وقيل لا والشهادة
 على الافلاس ان شهدا ويقولان انك مالاسوي ثياب ليل ولها **الفصل الرابع**
في جوع عن الشهادة قال يقوم اشهدوا ان الشهادة التي شهدت بذلك
 عند القاضي لسلام على فلان بكنا في زور بيا طلة لا تبطل شهادته بذلك كونه في غير مجلس القاضي
 ولو رجع في مجلس فغير القاضي الذي شهد عنده فمضى رجوعه حتى لو قام الشهود عليه البينة على رجوعه في
 غير مجلس القاضي لا تقبل وعند القاضي آخر يقبل ولو ادعى رجوعه مطلقا لا يقبل وان لم يكن مدعى الرجوع
 بينة واراد استحقاق الشهادة ان ادعى رجوعه مطلقا او غير مجلس القاضي لا يخلو وان ادعى في مجلس

س

بلد

القاضي يستخلف لقوى على الشهود الرجوع عند القاضي ولم يدعى الغيب بالرجوع لا يفيج الا اذا
 لقوى الرجوع والغيب ربه ولو اقر ان مدان عند القاضي انهما رجعا في غير المجلس القاضي
 يفيج ويجعل الاقرار بمنزلة الانشاء شهدا على رجل فلم يقم بشروطهما حتى شهد رجلا عليهما
 انهما رجعا عن تلك الشهادة فان اللذان اخبرتهما بالرجوع من يورثهما القاضي ويعود لهما
 وقف الامر ولم ينفذ شهادتهما شهدا انه سرق من هذا ثم قال اغلظنا او او قلنا بل سرق
 من هذا لم يقم بها اصلا لانهما اقرارا بالغيب شهد الرجل ثم زله فيها قبل القضاء بها او
 بعد وقالوا نعمان كانا عدلين غير متهمين قبل ذلك من انهما شهدا ان امرأته لم يطق
 نفسها واخلان انهما طلقا نفسها وذلك قبل الدخول ثم رجعا فافضيان على شهود
 الطلاق لانهما ابتعا السبب والتفويض شرطاً كونه سبباً وعلى هذا اذا شهدا ان جعل عتق عبد
 بيد فلان واخلان انهما اعتقه ثم رجعا ولو شهدا انه امره بالتعلق واخلان ان
 المأمور عتق واخلان على وجه الشرط رجعا فافضيان على شهود التطليق شهدا ان باع
 عبد بخمسمائة السنة او قال حالة واخلان سنة وقيمة العبد مائة والبايع نحو الاجل
 ففرض بذلك ثم رجعا فالبايع بالخيار ان شاء رجع بالثمن على المشتري لا الاجل وان شاء
 ضمن الشاهدين قيمة العبد حالة فان ضمنها رجعا بالثمن على المشتري اذا حل الاجل
 لانهما باء الضمان فاقام مقام البايع واذا رجع على المشتري لطيب لهما قدر مائة وتصدقان
 بالفضل وبمثل لو شهدا بالبائع بخمسمائة وقضى القاضي ثم شهدا ان البايع اخذ الثمن ثم رجعا
 عن الشهادتين جميعاً ضمن الثمن خمسمائة عند الاقام كالمشهدا باجل دين ثم رجعا
 ثم العبت في الرجوع لبقا من بقي على شهادته لا الرجوع من رجع حتى لو رجع احد شاهدين من
 نصف المال ولو رجعت امرأتان وبقي رجل ضمن نصف المال ولو رجعت واحدة فربع المال
 وان رجع واحد من ثلثة لا يضمن شيئاً فان رجع آخر ضمن نصف الحق شهيد رجل وعشرة نسوة
 فربع ثمان فلا ضمان وان رجعت ثمانية فعليه ربع الحق وان رجع الحق فله الحق فعليه ربع
 الحق فعليه ربع خمسة اسداس عند الامام وعندهما نصف عليه ونصف عليه وان رجعت
 دونه فعليه نصف الحق وان شهد رجل وثلث نسوة فرجعوا فعليه ثمان وعليه ثمان
 ثلثة اثمان وعندهما الضمان ولو شهد رجلان وامرأة فرجعوا فافضيان عليهما دوا
 المرأة عندهم **شهادة العفو القصاص** ثم رجعا لم يفيج **شهادة**

امرأة

كان

ضمنا

باب ما يقبل شهادته وحكمه لا يقبل وفيه ثلثة

فصل فصل في شهادته العبد والمطاب والصبي والمجنون والنساء واهل السجون وغير ذلك
فصل في شهادته الحضم او من ينهم كالوصي والوكيل وغيره فصل في شهادته الفروع **الفصل**
الاول شهادته العبد والصبي فيما لا يخبره الا الصبيان يقبل عند مالك وشهادته رجل وامرأة
يقبل في الحدود ويقبل عند شرح وكل في كل خلاف مذهبينا شهد العبد لمولاه فرددت ثم شهد بها
بعد العتق بالنجاح يقبل ولو شهد المولى للعبد بالنجاح فرددت ثم شهد له بعد العتق لم يجز
لان الردود ومن لم يكن شهادته تجل للملك شهادته لمولاه ثم شهد بها بعد العتق قبلت لا يقبل
شهادته لزوجته الامه تحمل لزوجته شهادته شهد بها بعد ما باننت حائض اعان عبيدته عرض مودة
ولا مال له يسواه شهد هذا المولى لا يقبل عبيدته في رجل فاستخذه رجل بالبيعة ثم استخذه
آخر منه بالبيعة ثم ظهر شهود احدهما عبيدا فان كان شهود الاول ردوا العتق على المشهود عليه
الاول وان كان المشهود الثاني فعلى المشهود عليه الثاني ومن سمع اقراره لم يسمع او غلام ثم بلغ عتقه
او عبيد ثم عتق فشهدوا جازت شهادته لكونه المتيما من عتق الذين لا يقبل وعلى المتامنين شهادته
الاخرس لا يقبل في حادثة ما شهد الا في النسب وغيره لا يقبل اذا كان عند الفحل والاداء الى
فان كان بصيرة عند الفحل لا الاداء فكذا عند الامام وعندهما يقبل الا في الحدود والقصاص
شهادته الحضم مقبولة كذا الاكف لان ترك الختان لا رغبة عنها لا يوجب الفسوق وبعد الكهنة
محنة لا رغبة شهادته ولولا انما مقبولة اذا كان عدلا لشهادته من حجت ساعة ويقضي ساعة
يجوز في حال صحته وقيل قد يبرم او يومين شهادته اهل السجون بعضهم على بعض فيما يقع في
السجون والصبيان فيما يقع في الملاعبة والنساء فيما يقع في الطامات لا يقبل **الفصل**
الثاني في شهادته المذموم شهادته الوصي للميت والورثة كلهم كبا في الجوز لان القبض
في الدين والمودعة حتى يبر الغريم والمودع وشهادته بدين على الميت الاجنبى او الوارث
كبيد لا يصح يقبل لعدم التهمة وشهادته لتسليم بعد النول لا وان لم يخاصم بخلاف الوكيل
اذا شهد للموكل قبل الخصومة وقبل القضاء لو كانت تقبل عندهما خلافا لانه يوسف به
وقيل بالخصومة تخفى القاضى فخاصم الوكيل المطلوب بالنف درهم ثم اخرج الموكل عن الوكالة
فشهد للموكل على المطلوب عناية دينه جازت وبشده لو وجد غير حقه القاضى فخاصم المطلوب
بما به دينار فما كان للموكل على المطالبين فخاصم الوكيل بالوكالة لم يجز شهادته لان الخصم انما يخاصم القاضى
بالفروع واقام البيعة
على الوكالة ثم عزله الموكل
فشهد على المطلق

لان الردود كان شهادته
وكذا الصبي او المكاتب
اذا شهد فرددت ثم شهد
بما يورد بلوغ او بعد العتق
جازت

خصما في جميع حقوق الموكل على عناية فاذا شهد بالدينانية فقد شهد بما هو خصم فيه وفي الاول
عدم القاضى بوكالة ليس بقضاء فلم يبر خصما في طر ما وكل به وهو الدوام ويجوز شهادته بعد
الموت في حق آخر شهد البايح للمشتري على الشفع بتسليم الشفعة بعد تسليم الدار لا يقبل وان
لم يخاصم مع الشفع شهادته اجبر الوحد الاسناد في تجارته وغيره اجبر ميا ومه كان
او مشاهرة او مسانحة وشهادته الاجير المشترك مقبولة شهد اثنان على ابهما بطلاق
امهما ان كانت كجدا ان ادعت لاول وشهدا على امرأة ابهما انهما اريدت وهي
متكدة فان كانت امهما حية لا يقبل وان كانت ميتة فان تجد الاب يقبل وان
ادعى لا الشهادته لولا البنت لا تقبل لان لو قضى له لا يجوز الشهادته لايه من الرضا
ولا ينفذ يقبل اقروا ثمان بدين على الميت فلم يقض القاضى عليها حتى شهد بذلك
لوت الدين وثبتت عليها وعلى غيرهما من الورثة ولو قضى عليها ثم شهد بالاكاذاب
لو قذف انسانا ثم مع نفر آخر شهد على المقذوف بالزنا فقبل القضا رما حده على
القاذف يقبل وبعد لا **الفصل الثالث في السهمية**
على الشهادة اقل ما يكفي في الاشهاد ثلث شينات ومثل شهد عندكم بكذا
فاشهدوا على شهادته بكذا وفي الاداء ثبتت شينات ومثل شهد ان فلانا عندى
بكذا واشهد على شهادته بوانا اشهد على شهادته بذلك فوله في الاشهاد والاشهاد
اشهد على كذا لا يصح في المشهور الا رواية عن ابي يوسف قال يجوز لو قال في الاداء
اشهد على شهادته فلان بكذا كفى بلا زيادة ثبتت شهادته الاصلين اذا شهد
الفرعان على شهادته بكل واحد من الاصلين عندنا وعندنا شافى لانه من اربعة
يجوز الاشهاد على الشهادة وان لم يكن بالا اصول عذر من مرض او سفر وانما
بشهادة العذر عند الاداء ولا يصح الاداء بلا عذر بالا اصول في الاصح شهادته الا بين
على شهادته الاب مقبولة قضائية لا يقبل عند ابي يوسف خلافا لمحمد لا يجوز وعلى
شهادة الفروع حتى ينسبوا الاصول الى آبايهم واجدادهم ينبغي للقاضى ان يسأل
الفروع عن عدالة الاصول فاذا اعتدوا جاز تعديهم اياهم في الاصح ان كانت عدالة
الفروع معلومة فان لم يكن يسأل عنهم القاضى فاذا ثبتت عدالتهم ثبتت عدالة
الاصول وانما يصح تعذيب الفروع لا تقبل الشهادته بنهى حكم النيابة فبني اجنبيا

الميت في

يقبل

صار الوكيل

ويصح تعديل احد الشاهدين صاحب ولا يتهم فيه كما لا يتهم في شهادة نفسه وان
قال الفرعان لا يخبرك لا يقبل شهادتهما وعن ابي يوسف انه يقبل شهادتهما او
يسأل عن الاصيل وتو قال لا يعرفه اعدل موام لا يقبل في الاصح ويسأل عن الاصيل
وتو قال الفرع انما يتهم في الشهادة لا يقبل شهادتهما على شهادته لكونه جرحا للاصل
فكذا قوطي لا يخبرك في المشهور وتو قال الاصيل الفرع عن الاداء بعد ما امره لاروايه فيه عن
المتقدمين واختلف المتأخرون فيه **في** **شهادة الغيبة** المفلس جازت جرحا
ثم شهد احد ما على الآخر تقبل ان كان عدلا رجلا لا تحسن الدعوى فاما القاضي
عدلين بالتعليم ثم شهد العدلان على ثلث الدعوى والخصومة يقبل شهادة عدلان على عدلان
جائزة قال الفقيه ابو الليث بن ابي اسحق بن عبد العزيز جازت ومثل يزيد بن معاوية لا
يشهاد من يلعب بالشطرنج ولا بورد القمار ويتوزع عن الزور يقبل قال المتدعي
ما لم يثبت ثم اقامها لم يقبل عند الامام وعند محمد يقبل قال لا أعلم له حجة او حقا ثم
ادعى حقا او جازة فقبلت منه احتاج ان يخرج الشهادة الى ضيقه اشكرا هافا متاجرا
لم دورت وركوبهم ان لم يكن قدرة المسبب والامان مستكروا به تقبل والا لا طعن المدعى
عليه في الشهادة انهم عبيد فعلى المدعي اقامة البينة على حزمهم وتو قال ما مخرج ورواها
في حذر فنع الطاعن البينة شهد الفرعان والاصحان خراسا وعمما واورثا او
فقال يقبل **باب الشهادة بالنسب والطلاق**
والطلاق الشهادة بالشبهة في النسب وغيره بطريقين الشهادة الحقيقية
والحكمية فالحقيقة ان يشهد ويسمع من قوم كثير لا ينصرونوا عليهم على الكذب ويشترط
فيه التواتر والعدالة والاطمئنان الحكمية ان يشهد عند عدلان من الرجال او رجل
وامرأتان بلفظ الشهادة الشهادة انما تجل بالشبهة في اربعة النسب والطلاق
والفضاء والموت ولكن الشهادة في الثلاثة الاول لا يثبت الا بخبر جماعة لا يتوهم
نواظيرهم على الكذب وخبر عدلين بلفظ الشهادة وفي الموت بخبر العدل الواحد وقال
ابي يوسف بخبر العدلين وان يكون موته مشهورا نظر الرجل الى القاضي في مجلسه والناكس
عنفت فقال هذا القاضي وسعيه ان يشهد ان القاضي على اسمه ونسبه او اريت رجلا شهد
عند عدلان فقالوا انه فلان بن فلان وسئل ان تشهد به وان لم يشهد عندك احد

لم

ولم يشهد عندك احد
ورفع في قلبه

ان فلان بن فلان لم يشهد عندك احد فلان بن فلان ولم يوركا الاب وعلمان
اباه مات وترك عندك الدار ميراثا يقبل في النسب لا الميراث شهد عدل عندك انه
فلان بن فلان قال ابو يوسف في وسئل ان يشهد بذلك وقال الامام لا يحق بيعه
في قلبك انه كذبتك شهد اثنان انه طلق امرأته والزوجه غايبة لا يقبل وان شهدا
عند المرأة حلق لها ان تعذر وتنتزوج وكذا اذا شهد عند عدل واحد الشهادة
والاخبار عند رواية المرأة كالشهادة والاخبار عندها ولو شهد عند عدل اثنان
عن الاسلام فغيره روايان واذا اخبها واحد عدل بموت حلق لها ان ينتزوج
واذا سمع منه اثنان حلق لها ان يشهد واذا اخبها عدل بموت الزوج الغايب واخبر
اثنان بحبوت فان كان الذي اخبها بموتة اخبها بموتة الموتة او شهد جنازة فليها
ان تنتزوج وان كان اللذان اخبها بحبوتة قد ارباها بزوج الا حق فشهادتهما او لا
اثنان ان زوج فلانة مات او قتل واخرا ان حتى فالشهادة على الموت او له ورثه
موت رجل من ارض اخرى ففزع وثمة ما يصنعون على الموت فعاين انسان هذا
الضبيح لا يسعه ان يشهد على موته مشهورا وقال لم يعاين موته لا يجوز الشهادة
على الوقف المشهور بالشبهة جازة على اصل الوقف لا بشرائط وقبل لا يجوز الشهادة على
الوقف بالشبهة لانه لا يثبت من بيان البينة **فصل في الشهادة**
على النعي شهد اثنان ان فلان بن فلان استقرض من فلان يوم كذا او صنع في مكان
كذا فاقام المشهود عليه بينة انه لم يكن في ذلك اليوم في المكان الذي ذكره الا قولا وكان
في كان كذا لا يقبل هذه الشهادة لقيامها على النفي قال عبد بن حمران لم ارجع العام فقال
بجنت شهد ان ضحي العام بالكوفة لم يعنى حقا فالحي شهد على رجل انما سمعها يقول
امسح ابن الله ولم يقبل قول النصارى فبانت امرأته والرجل يقول وصلين يقول
قول النصارى يقبل الشهادة ويقع الفرقه وتو قال لا سمعنا ذلك ولم نسمع غيره لم
يقبل شهداوه ويقع الفرقه من الامام اهل مدينة اخرى وقالوا كذا جميعا شهد
شهود ومن غيرهم ان يوم لم يكونوا وقت الامان فيها جازت شهادتهم حلف رجل
ان لم يجئني صهرتي الليلة ولم اكلها في كذا فامرأة طالق ثلثا فشهادته حلف
بكذا ولم يجئني صهرتي تلك الليلة ولم اكلها في ذلك الوقت وقد طلقت امرأته تقبل لان المقصود

شهادة على حجة
فليس موته

فاصلطوا باهل
مدينة

اثبات الثالث كما شهد الله اسلم واستثنى واخر ان الله اسلم ولم يستثنى يقبل على اثبات
 الاسلام لان المقصود بحجج اثبات الشرط بالبيضة وان كان نفيها كما لو قال لعبد
 ان لم ادخل الدار اليوم فانت حر فقام العبد البيضة انه لم يدخل **س** ثبت
 وارث وارث لا عدم غيره يملوتم القاضى متى نزل شر يرفع اليه وان كان ممن يجب
 بغيره كالجدة والاب والعم لا يرفع اليه الا بالبيضة وازنه لا وارث له غيره لا يقبل ما لم يترك
 اهلته فيقول الله الله او ابوه ولو ذكر الجدة ولم يتركه وارثه يتركه لانه مات
 وترك ميراثه ولم يتركه لغيره لانه لم يقبل عن غيره سلمة العدل من
 يجنب المستثنى ويكون يقظة يعني لا يكون سليم القلب بحيث يلبس عليه
 الامر ولا يشتر العدالة بسقط بنافية الصلوة عن او فاما ترك الجمعة بغير عذر
 مرة سقطت العدالة عند الطلوع وعند السجدة لانه يتركها ثلثا من الديات اعتاد
 شتم مما يكره واهل كل ساعة وكل يوم سقطت عدالة شرب الخمر لانه لا يسقط العدالة
 قاله حكام الدين الذين اذا سئل لا يقبل شهادة من جلس بجالس
 الخمر على الشراب لم يقبل شهادته وان لم يشرب حتى احتلم لا يقبل شهادته
 ما لم يبال عنه ولا يتردد بقاءه بعد البلوغ قد ما يقع في قلوب اهل المسي ومحلته
 انه صالح كذا الغريب تزل يقوم وقد بعضهم ولكن بيته اشهر وبعضهم بيته فيه يقظة
 الذكوة وجه الشاهد عندنا قيل بصرح وان وجلا فاسقا يقول الله اعلم واذا خرج
 ما ينبغي ان يقول خرج شهودك بل يقول اوفى شهودك او لم يترك شهودك ترك الشاهدان
 من حد من الحدود والاربعه قبلت ولو غلط في حد لا شهدنا قلنا هذا كذا لم يقف
 ما لم يقبها القاضى ونسبها الى ابيه وجن كذا مع شهدا على فعل ولم يسمها الفاعل
كتاب ادب القاضي في التقليد والفول وما يكون حكما وما يدخل
 في الحكم ثم مسائل العود والتقليد والملازمة مسائل الجلس بالدين مسائل بيع مال
 المديون والادب القاضي مسائل علم القاضي في غير المص وما ينصل به مسائل قضاء
 القاضي في الجهد فيه نسخ التيميم من القاضي والحكم مسائل كتاب القاضي الى
 القاضي والتعريف مسائل التعديل والوجع مسائل دعوى الطلاق والعقود مسائل القضاء
 على الغايب **في التقليد والعرف** في تقليد القضاء والامانة

عدله جماعة وحرط اثنان
 فالج اوله

شهدا قال

يستحب

وما لا بد من

بالشرط مضى فالمدق في المستقبل جاز بان اذا قدم فلان فانت قاضى بعت كذا
 واذا قدمت بعت لاذانت اية ما او قال ان قدم فلان او ان قدمت فانت قاضى بعت كذا
 الحكم بين اثنين بان قال اذا قدم او ان قدم فلان فاحكم بينهما في هذه الحادثة
 لم يصح عند ابو يوسف وبه يقظة وفيه خلاف محمد وتعليق غزل القاضي بالشرط بان قال
 اذا وصل كنبه اليك فانت معزول قيل بيه وقيل لا وبه يقظة فكذا انسانا او القضاء
 يوما او مجلسه هذا يناقض السلطان والامام الاكر فوقف قضانا حية الا اثنين
 فقط احداهما لم يترك احد وكيل بيع فكذا القاضي ثبت عند كذا حكم في الاصح يوم الموت لا
 في مشوره البلية والسواد قول القاضي ثبت عند كذا حكم في الاصح يوم الموت لا
 يدخل تحت الفضا حتى لو ادعى ان اباه مات يوم كذا وقضى له ثم ادعت امراته
 النكاح بيوم بعد يقبل ويوم النكاح والقبول يدخل **س** سلم احد الخصمين
 على القاضي لا ينبغي ان يزعم على قوله وعليكم يقظة ان يقوم على رأس القاضي جلوا
 يمنع الناس من اساءة الاجر طلب المدعى عليه ان يسأل المدعى ان وجه يدعى سال
 القاضي لو انه لا يجهر على بيان السبب الدعوة الخاصة التي لا يجيها القاضي هي التي لو
 علم المضيق ان القاضي لا يجيبه بترك الدعوة لا بأس ان يقضى وهو منك ولا
 يقضى وهو عيش ويكره ان يقضى للخصوم وقيل لا بأس فيما يكون معلوما وان كان
 شائبا ينبغي ان يقضى شهرة من اهله قبل ان يجلس للقضاء لكن من جاء اوله فهو اول
 بالتقديم الا العوا فان لا بأس بتقدمهم الا اذا كانوا كثيرين يتفرق به اهل المص فليست
 بحفظ التوبة والاحسان ان يقضى جنب الجماعة لئلا ينفى التامة في السجدة لا يكره عندنا واذا
 اجلس للقضاء لا يسم على الخصوم ولا الخصوم عليه **مسائل العدالة**
 المدعى اذا طلب من القاضي احضا خصمه وهو خارج المص ان كان الموضع قريبا
 بحيث لو ابتكر من اهله امكنه ان يحضر مجلس القاضي ويجيب خصمه ويبيت في منزله
 بعد نهج الدعوى كما كان في المص وان كان بعد من ذلك قيل بانه باقائه البيضة على
 موافقة دعواه لاحضا خصمه والمستور في هذا ليس فاذا اقام يا امراسا لا يحضر
 خصمه وقيل يحلفه القاضي فان نكل اقامه عن مجلسه وان حلف يا امره باحضار خصمه
 فانت للقاضي ان زوجي يريد ان يغيب فخذ منه وكبلا كفيلا ينقصني لا ياخذني عند الامام

واستحسن ابو يوسف لا ذلك في نفقة شهر رقيا بالناس وعلى قياس قوله
لو فعل القاضى في سائر الديون لا بعد قال لا امرأة كفلت كمن نفقت كل شهر
لا يلزمه الا شهر واحد ولو قال انا ضامن لك ابدا يلزمه كل كذا قال المدعى
بينة حاضرة وطلب ان يأخذ من المدعى عليه كفيل يأخذ الا ثلثة ايام او المجلس
الثاني معرفا كان المدعى عليه او مجهولا او المال حقيقا او خطيا وعن محمد لا يأخذ
المعروف ولا في المال الحقيق وان كان المدعى عليه غريبا لا يأخذ منه كفيل وكذا اذا
قال يتبين غايبة وتاثير الكفالة بثلثة ايام وكذا التوسعة الا امر على المدعى
لا يسم الكفيل المدعى عليه في حال فيبصر او ينجح المدعى عن الاثبات بالبينة فانما يسلم المدعى
بعد وجود ذلك الوقت حتى لو اختلف المدعى البينة قبل ذلك يجب ان يطلب الكفيل
الى شهر انما يطلب بعد مضي الشهر لا قبله لان التوسعة الامر عليه كمن لو عجل الكفيل
صح ادعى المدعى عليه الية من الدين وقال لا بينة حاضرة يؤجل بثلثة ايام او
الى المجلس الثاني ولا يستوفى حقه للحال والتوسعة بثلثة ايام لان القضاة كانوا
يجلسون في ذلك الزمان في كل ثلثة ايام ادعى المشتري العيب وقال يتبين حاضرة
لا يجبر على دفع الثمن حتى يحلف البائع او يقيم المشتري بينة فان قال يتبين غايبة
يستخلف البائع فان حلف يجبر على دفع الثمن فان نكل حكم بالعيب اية المدعى عليه
اعطاء الكفيل ما امر المدعى به لا زمة وهو ان يدور معه حيث ما دارا ويبحث
معه امينا حتى يدور معه حيث ما دارا ولا يجلسه في موضع ولا يشغل عن التصرف
بل هو تصرف والمدعى يدور معه واذا انتهى المطلوب الى داره فاما ان ياذن
المدعى في الدخول معه او يجلس على باب داره ولو كان المدعى عليه امرأة فيك
بستاجر امرأة فتلازمها المرأة وقبل له ان يلازمها ويجلس معها ويقضي على ثباتها
بالنهار فاما بالليل فتلازمها النساء فان مبيت ودخلت حرة لا بأس ان يدخل
الرجل اذا كان يأم من على نفسه في ذلك ويكون بعينها يحفظها بعينه فان قال
المدعى هذا الكفيل الذي اعطى غيرة ثقة بجبره على اعطاء الثقة والثقة ان لا يخفى
نفقة ولا يهرب من البلد بان يكون له دار مروفة لا يسكن بكرا يترك ويهرب
ثم انما يأمه باعطاء الكفيل او طلب المدعى ويدور لا وقيل ان كان المدعى جاهلا بذلك

وكذا الكفيل في

فالتعاضد بطلب ان يعطيه كفيل بنفسه وبالمدعى به وهو ما ينقل ويحول فالتعاضد بطلب فان
آية امده القاضى ان يلمه وان يلزمه ذلك الشئ حتى يأخذ منه كفيلهما وان كان المدعى بعقار
لا يطلب الكفيل بالمدعى ولو لم يكتف بالكتفيل بنفسه والمدعى به وطلب وضع المشتري على يد
عدل ياتى في مسائل الجيولة من كتاب الدعوى طلب بنفس الدعوى ان يأخذ من المدعى عليه
وكيفما بالخصومة بطلب القاضى لكن اذا ائنه لا يجبر عليه
يجب في الدين كلها قرضا او غصبا او ثمن مبيع او مهر او لا تجب في اول ما يتقدم اليه
ويقول له قم فارضه فان عاد اليه جسته تجس لتفيل الدين وكثيره اذا ظهر منه المثل سواء
فيه الرجال والنساء وان يكون بينهما قرابة او لم يكن الا انه لا تجس الوالدان وان
عوى الدين الولد ولو امتنع الوالد عن نفقة اولاده الواجبة عليه جسته القاضى لاجلهم فغير
المدىون اذا كان له عقار تجس لمبيح وان كان لا يشترى الا بثلث قليل قال مديون
ابيع عبدي هذا واقض حقه يؤجله القاضى يومين او ثلثة ولا تجس المحبوس بالدين ينشئ
الاكتساب فيه في الاصح ولا يخرج الا الحام ولو احتاج الى الجاه لا بأس ان يدخل زوجته
او جلد جارية السجن فيطأها حيث لا يطلع عليه احد فان شدد المدعى رجل تجس
المطلوب حتى يجرى بالآخر واجله ثلثة ايام فان جاءه والا فخل سبيلا لا يخرج لجمعة ولا
عيد ولا جنازة قريب ولا بعيد لا لولد ولا لوالد الا اذا لم يوجد من يفسدها او يكفها
ولا تجس مرض في السجن فاضناه المرض وليس هناك من يجزمه اخرج من الحبس ولا يقرب
المحبوس ولا يقيد ولا يؤزر الا اذا احتال في الزوج والحرب فيمنه بوجه القاضى بالموافاة
حتى ينتهي عن ذلك فحسن الزوج اذا جسته المرأة بهر حادو يدين آخر فقال الزوج للقاضى
احبسها مع فان لي موقعا في الحبس لا يحبسها مع بل في بيت الزوج المحبوس اذا سأل
عنه القاضى بعد مضي زمان على ما راى علم فاجبر ان مواسر ابراجس وان اجبر ان معر خلى
سبيله وخبر العدل الثقة يكفى الاثنان احوط ولا يشترط لفظ الشهادة طلب المحبوس
بمئين الطاب الا لا يوفى الا بعد ثلثة القاضى فان نكل اطلقه وان حلف ابرجسه
بييع القاضى ماله ويقضي ديونه عند ما رضاه
بيع حال المدعى بول
واحد ان الامام رضى رضى لا يري القضاة بالخط ولا بالتفليس وما يريان ذلك وآداب
القاضى ماله او امر امينه به لتضا ديونه فالعقد على المطلوب لا على من باع حتى لو استحق

بنفس الدعوى 2

ايام 4

بغير 1

راجع بالمثل على المطالب وبرد عليه بالعيب لا يصح بيع ثم على قولها اذا باع ماله
 بثلثي دينارين من الثياب حتى اذا غل احد هما بثلثي الاخر او كان المديون ثيابا حسنة
 يمكنه الاكتفاء بما دونها ببيع ويقض الدين ويشترى بالباقي ثوبا يكفيه سقط العدل على بيع الرهن
 فامتنع بجبر الراهن فان امتنع باع القاضى بالاجماع وان غابت الرأى اجبر العدل
 وهذا هو السوط البيع في الرهن فان شرط بعد عقد الرهن قبل لا يجبر وفيه الامح نجبه
 ايضا وكذا الوكيل المظنونه اذا غاب الموكل نجبه على المضمونه **في ولايت القاضى**
 للقاضى ولاية اقرا من النقطه من المنقط للقاضى ان يقرض مال الغائب وان يبيع
 منقوله اذا خاف التلف لكن اذا لم يعلم مكان الغائب اما اذا علم فلا لانه ان يبعث
 الى الغائب وهذا يدل على ان للقاضى ان يبعث مال الغائب اليه اذا خاف عليه الثقل الاب
 اذا كان مفداً مبدراً للمال فللقاضى ان يأخذ مال يتيم من بين ويضعه على يدي عدل الى
 وقت حاجته او يلوغ **في المدة** قضيه فيها سوى الطرد والعبد والصبي والاعمى
 لا السلطان قضيه بنفسه جازا الا اذا كان غائب قضاه على الجور من طلب القضاء والمادة
 لا يؤتى لان الجيرة غير الدخول في القضاء رخصه لمن لا يخاف الجور يامن على نفسه الخيف
 والامتناع عنه عزيمة وهو المختار خواجه غلبه على بلع وقد وا قاضيا من الخواج لم يجز
 وان قلدها من اهل العدل جاز ما ت السلطان لا يدخل قضاه القاضى اذا اراد
 ثم صلح فهو على حاله **حسابا في القضاء بالعلم في غير المصرو حابنصاله**
 المصروفة لنفاذ القضاء في الامح وعن ابو يوسف لم يمس بسوط وتبني عليه مثلثان
 احدهما لا يجوز للقاضى ان يفضي عارا من قبل التقلد او في غير هذه الذي هو قاضيه
 عند ابر حنيفه وقال له ذلك وان كتاب قاضى الرستاق الى القاضى لا يصح في طامه
 الرواية والثانية اذا علم القاضى في الرستاق بحادثه ثم اراد ان يقضه بدل العلم
 ففي طامه الرواية على الاختلاف الذي علم قبل تقلد القضاء شاعده سمع القاضى
 يقضه في الرستاق محل بسعدان يشهد عن امر القاضى علم الامام انه ليحه وعرض
 ابو يوسف لا قاله اما قاله الامام اقبس وما قاله ابو يوسف في احوط
حسابا في القضاء بالعلم فيين العبرة في هذا الشبهة الدليل بحث لا يكون
 خلافا للنقل لاجتهد والاختلاف حتى لو لم يجرز اختلاف لكن الشبهة وليه ولم يكن

قطعاً ففرض القاضى على خلاف المذهب يجوز وعلى العكس لا يقضى في مختلف قد نفذ قضاءه
 ولم يقضه خلاف الشافعي اما المعتز اخذ في الصحابة قضيه في مسئلة الاستيلاء لا ينفذ لانه
 لم يثبت فيها اختلاف الصحابة وقبل ينفذ لا خلا في العلم فيها استولى المشركون على منافع
 المسلمين فاحزروه بعسكرهم في دار الاسلام ثم استنقذ منهم جيش المسلمين قبل احرازهم بدار
 الحرب رة على صاحبه وكذا لو لم يعلم الامام من قسمه بين من اطاعه فاقسمته باطله ولقناع
 مروجوا له صاحبه وان علم الامام الحال ورأى ان احرازهم بالعسكر يكون تاماً وقضية بين
 من اصابه من المسلمين ثم خرج القاضى بغير ذلك غير احرازه كجاء ما صنع الامام ولم يبطله
 فان العلماء اختلفوا في فصلين احدهما ان اموال المسلمين هل هو محل التملك بالقهر
 بعد الاحراز والثاني ان الاحراز فيه هل يتم باليد قبل الاحراز بالدار فاذا اجتمع القاضى
 واستقر رأيه على ان مال المسلم محل التملك بالقهر وان القهر يتم بالاحراز بالعسكر
 وامضى الحكم كان ذلك من اجتهاده في موضع فينفذ قضاءه بشهادة الفساق على غايب
 او يشهد له رجل واحد **في النجاس على غايب فانه ينفذ**
وان كان من حق القضاء غايب يقول ليس للفساق شئ
 شهادة ولا للفساق في بار النجاس حكم القاضى في المظن انه فتح او طلاق كالحكم في سائر المختلفات
 لا خلا في الصحابة فيه ففي جواز القاضى في الاب لا يجوز عند ابو يوسف وللقاضى الثاني ان
 يبطله وقال محمد جاز ولا يبطله الثاني ولو قضى بشهادة الابن لايه وعكسه فالخلاف بينهما على
 العكس ففيه في المأذون له في نوع انه لا يصح باذنه في النوع ينفذ حكم اذا قضى عند شرطه
 بان خومهم فيما تعرف في غير النوع المعين ففيه في المجتهد فيه ولا يعلم بذلك لا ينفذ وان ذكر في
 السيرة الكبرى رجل مات وله مدبرون حتى عنقوا ثم اثبت رجل ديناً على الميت فباعهم القاضى
 على نكاحهم عبداً وقضيه بجوازه ثم ظهر انهم مدبرون بطل قضاءه وان كان مجتهداً فيه
 لعدم علمه بذلك حتى لو علم واجتهد فابطل التدبير جاز باع امته ولها زوج او باع مدبرة بعد
 موت سيده او باع امه وكن ثم تزاها الى قاض ففعل ببعه طلاقاً واجاز بيع المدبرة وبيع ام
 الولد ثم تزاها الى قاض آخر امضى قضاءه الا في بيع ام الولد لان يجوز له ان يملكها وقد رجح
 وقبل اذا قضى بجوازه بيع ام الولد يتوقف على قضاء قاض آخران ففيه بنفاذ ذلك القضاء نفذ
 وان ابطال بطل وهو اوجه الا فاقا ويل بيع الكتاب برضا صحيح في صحاح الروايات وفيه

بقوله
 استولى المشركون على منافع المسلمين

الملك

كالقاضي

وهو يفسد المتفق عليه فوافق قضاءه فختلفا فشهدا نشان على رجل ان قد تزوج امرأة
فلا عنها الزوج من غير الكراهة حبس و تزوج بينهما ثم ظهر الشهود وعبد الله القضا بالفرق
لا يقوله انه صادق فيما رويها به من الزنا صار مؤثرا بالقذف فحق بشهادة
هو دين في قذف ثابتا وهو لا يعلم ذلك ثم ظهر لا ينفذ قضاؤه وعليه ان يأخذ المالك من
المقضى له وكذا لو علم انها عبيدان او كاذبان او اعميان وقيل ينفذ فانه ذكر اذا افضت بشهادة
محدودين في قذف ثابتا بآثارهم عزل او مات ورفع ذلك الا قاض آخر لا يراه امض القضا
الاول ولو كان المحدود هو القاض فحقه بقبضته ثم رفع القاض آخر لا يراه فانه يبطل قضاؤه
وان راي جوازه امضاه وكذا شهادة الرجل لامرأة في الزنا لو كان الزوج شاهدا
او قاضيا فعلى هذا لو قضى على الغائب وهو لا يرى ذلك لا ينفذ عنده حتى يخلها
قضى ثم راي بعد ذلك بخلافه ينفذ عند الامام وبه يفتي وان فوض الاستفصاء المذهب
القضاء بخوارسج المذهب في نسخ البهائم قبل انما يجوز اذا كان المفوض برس ذلك ان قال
لاح اجتهاد من الاذكياء برونه فلا لانه لو فعل المفوض بنفسه لا ينفذ لكن عند الامام
لو قضى بنفسه ينفذ فيجوز تفويضه ويبيح الاستفصاء ليقض برأيه جاز عند الكل في القاض
مذهب فقهاء مذهب غير اوقضى به مع علمه بذهب نفسه ينفذ عند الامام خلافا لهما
الا افضى بخلاف رايه غلط فوافق بعض الاختلاف وقيل اذا افضى بخلاف مذهب مع العلم به
لم يجز في قولهم قضائه الحاصل عن الامام في القضاء بخلاف مذهب مع العلم به وواجبان
وجوز القضاء في المجتهدين وان لم يكن عن اجتهاد في الاصح فحق في مجتهدين في نسخ البهائم
ينفذ على المقضى عليه وينبع القضاء عالما كان او جاهلا به ان خلافا او لم يكن اما
المقضى له ان كان جاهلا فكل وان كان عالما به راي بخلافه لا ينفذ عن ابي يوسف مع
خلافا لهما والحاصل لو استفتى فقهاء اعلم من القاض فقبل فتواه فهو على هذا الخلاف
لان الفتوى في حق الجاهل كراية وروايت قاض القاض في حادثة لا يراه القاض المكفوف
اليه وهو يختلف فيها فانه لا ينفذ وان روي فيها اليه سجد ينفذ لان السجل محكوم
به دون الكتاب ولهذا ان لا يقبل الكتاب دون السجل فتعقون المذهب ارفع شفعة
بالجواز اختلف الشيخ فيه منهم من قال لا يقضى له وانهم من قال يقضى له كاحد زوجين
وقبيل قال ان صاحب محرم من رجل الغرة فالقاض يفرق بينهما عند ابي يوسف ومحمد

ويطلب الا اذا افضى اذ اطلب بما هو حق عند القاض وان كان المدعي لا يعتقد ذلك
وان كان المدعي عليه شفعويا والمدعي خنيا يفضى بما هو من هذا او مذهب القاض
بالاجماع ومنهم من قال اذا كان المدعي شفعويا بسالة القاض هل يعتقد هذا ان قال نعم
فحق له وان قال لا لا وهذا القول اعدل **في نسخ البهائم المصا**
قضى بآثاره وجبة بينهما وان لم تقض بطلان البهائم صح القضاء وبطلت البهائم فان كان
حلف بما يمان مضافة فختلفت يمين ان يعلم القاض بذلك حتى يقول قضيت بطلان
كل من حلفت بها والاي يفضى بطلان تلك البهائم فلا تبطل اخرى ولو قضى بطلان كل من
يحتاج الى النسخ في حق امرأة اخرى عند ابي يوسف وكذا قال قضيت بالنكاح بينكما صح وان
كان له ايمان مختلف ولم لم يبطل القاض حتى اجاز نكاح فصولا بالفعل ثم طلقها ثلثا تزوجها
بنفسه ثم رفع الامر الى القاض فان علم بتقدم نكاح الفصولا ومع ذلك فحق بالنكاح بينهما صح
وكان قضاء بطلان البهائم وبطلان نكاح الفصولا وبطلان الثلث يمين وان لم يعلم
بتقدم نكاح الفصولا وبطلان الثلث يمين وان لم يعلم بتقدم نكاح الفصولا يمين ان
يعلم حتى يفسد بقضائه موضع الاجتهاد واليه المضافة ونكاح الفصولا يعقد البهائم على جميع
النساء رايان قال كل امرأة تزوجها من طالق ففسخ البهائم على امرأة تحتاج الى النسخ في كل
امرأة عند ابي يوسف في فاذ روي عنه فبين حلف هكذا فتزوج امرأة ولا يرى الطلاق المضار
واقعا فرائعة امرأة الا قاض لا يراه واقعا فحق بفسخ النكاح وبقاء الحن بينهما ثم صار
الرجل ممن يرى الطلاق واقعا ثم تزوج امرأة اخرى بعد هذا فانه يسكن المرأة الاولى ويؤهل
الامرأة الثانية على راي نفسه فيفارقتها لانه ثبت فيها الحن الآن ولم تجز فيها حكم والتمسار
بالفتوى قول محمد انه يكف الغرض على امرأة واحدة وعلى هذا اذا قال كل عبد اشترى به
الاسنة فهو حر فاشترى عبدا فحاصمه العبد واقام على هذه البهائم بينه وقضى بعقده
ثم اشترى عبدا آخر على قول محمد لا يحتاج الى اقامة البينة ثانيا خلافا لابي يوسف في اشترى
عبدا فشهد شاهدان انه كان حلف بعقده كل عبد يشترى فاعتقه القاض ثم اشترى عبدا
آخر قال ابو يوسف بعقده بالشهادة الاولى وقال الامام لاح في قيم البينة ثانيا وقبل هذه
فدفع مسئلة الشهادة الفائية على عتق العبد قال لامرأة كل تزوجك فانك طالق ثلثا ثم
تزوجها ورفع الامر الى قاض آخرين حتى نكحها وحلها فحق عليها ثم طلقها ثلثا تزوجها

يجوز آخر هل يحتاج الى القضاء بحكمها ثانياً اختلف المتأخرون بناء على ان المنعقد بطلان
 الحال مبين واحصى بحد انعقادها كلاً وقيل لثبوت ام المنعقد بها الحال ايمان
 فيحتمل في البعض بوجوب الشرافة ويبقى الباقية منعقدة فمن مال الى الثاني وهو الصحيح
 قال لا يحتاج ومن مال الى الاول قال يحتاج اما اذا انعقد ايماناً على امرأة واحدة ففقط القاض
 بصحة نكاحها تنفع الايمان واذا انعقد على كل امرأة بميناً واحدة لا تنفع الا اذا انعقد
 على امرأة لا ينفع على الاخرى واذا انعقد اليهين بعد الزوج لا يحتاج الى تجديد النكاح
 لان القاض لا يرفع طلاقاً واقعاً انا اليه ابطال اليهين بالثبوت حتى لو طهرها بعد النكاح
 قبل الفسخ محقق وكما يظهر الفسخ في حق من المرأة يظهر فيمن كان قبلها الا اذا عذر
 الفسخ الصحيح في التي طلقت قبل بان كالمراة المقصود بالفسخ خاتمة
 بالجل فيبطل اليهين في حق الرابع **في اختلاف**
 المشكوك والتمتاز لا ينفع ويبطل اليهين لكن بين حكم المولى فرق وهو ان اذا
 رفع حكم المولى ان ينقض ولكن وان كان في المختار فيه حكم المولى المحكم فينفذ
 في الطلاق المضاد وغيره وهذا مما لا يعلم ولا يفتى به كذا ينظر في الجاهل الى عدم منعه
 وقود من امحان ما هو اوسع من هذا وهو ان صاحب الحادثة اذا استغنى عن لائس
 اهل الفتوى فافتاه بطلان اليهين وينسخ انبعاث فتواه وروى ما هو اوسع منه ان
 اذا استغنى اولاً وافتاه بطلانها وسد امساك المرأة فان تسرع في اخرى وقد حلفت
 بطلاق كل امرأة فاستغنى فقيها آخر فافتاه بصحة اليهين فانه يفارق الاخر ويملك
 الاول علماً بفتوئيهما **س** ادعت على زوجها الطلاق او الكامة الطرية واقرا الزوج
 والمولى ثم غاب يقضي على الغائب قضيه في مسئلة طلاق المكة على قولنا او قول الحكم نفي
 نفي بالبطاح بغير شهود قال محمد بن جازر ابو بكر بن الفضل لا يفتى بقول مرجوع او بالخالف
 قول اصحابنا جازر اذا كان القاض من اهل الرأي والاجتهاد زنا بام امرأة فراجعته
 الى القاض فلم يفرق بينهما واقراها على ذلك فليس لقاض اخوان يفرق بين الامارة ورفع الى
 قاض آخر فاجازة لم يكن لثالث ان يبطل لا ينبغي للقاض بان يفتى على الغائب
 وغائب ما بينة ولو فقه نفي وقعت للقاض حادثة اولول من غاب من اهل
 الانابة وخصما عند وقضى له اولول جازر قضى للامام الذي قلن القضاء اولول الامام

الفسخ
 فلا يرفع الا ربع الا
 ان سبقت لان فسخ
 اليهين على الخامسة

وبينه 2

جازر القاض بطلان يفتى بحكم القذف والقصاص والتزويج فنه بناء على ان المنعقد بطلان
 خاتمة اجتهاده الكتاب او اجتهاد المشهور لا يفتى بغيره الحد ووطا لصدقه تعالى
 لا يجوز عزل ثم قلد لم يحكم بما شهد عند الشهود حتى يعاد قاض رستاق لا يفتى
 عند الامام بآر شمس وقضى على الموجه لم يفتى **مسائل كتاب القاض**
الى القاض الى اخره ارسل رسولا الى قاض اخر كما يكون كتاب
 القاض الى القاض واستدعى ذلك لم يقبله المكتوب اليه كتاب القاض الى القاض فيها
 دون السفر بل في مصر واحد يجوز قال للقاض كان لفلان على كذا ودعت اليه او برأه
 او وجهها الى وصوفه بل كذا ولا امن ان ياخذ بذكر المال اذا سرت الى ذلك البلد
 وشهود صنفنا سمع منهم والكتب ياخذ كتابا الى ذلك القاض فانه لا يجيبه فيقول
 الى يوسف حللاً فالحمد ولو قال خذ الاستيلاء ونحاصني ليستوني مرتين فالتان
 يسمع ويكتب اجماعاً ولو قال انه حافر فاسأله حتى لو انكر احفر شهودي لا يباله عن كل
 بالاجماع كتاب القاض في التقلبات كالنوب والارابة التي نزلت من بلد الى بلد
 لا يقبل بالاجماع وفي العبد الا بقر يقبل في المختار وروى الجوارس وسائر الحيوانات
 والعروض وعلى ما عليه المستأخرون يقبل في جميع التقلبات ككافة العقار والديون
 وبه يفتى كتب القاض كونه كذا ولم يكتب الى فلان بن فلان لا يقبل ولا بد من
 كتابة اسم المشهود فيه كذا كناية اسم الاصول في القضاء بشهادة الفروع آية الكتاب
 الى المكتوب اليه فقال المدعى عليه سئى على هذا الاسم والنسب فالقول
 له وعلى الذي آية الكتاب ان بغير البينة فيقال بن فلان **الفيلان** فان قال الحكم
 انا فلان وفي هذا الحق او التجار رجل غير هذا الاسم والنسب يقول القاض ثبت
 عند فلان فان اثبت بالبينة ان دعت الخصومة والافلا فترجل ان لفلان على كذا
 فجاء رجل بهذا الاسم والنسب وادعى المال فقال المدعى عليه به رجلاً آخر يصدق
 في القضاء ولا يقضى عليه او كتب الكتاب بقرأة على الذي شهد به او يخبر به بما فيه
 وشروط ان يحفظوا ما فيه لان موضعهم ما في الكتاب شروط الا عند ابو يوسف الاخر
 ويذفع اليهم نسخة يكون معهم وكتب الكتاب بخبرهم وشهدهم ان كتابه الى فلان بن
 فلان قاض بكذا وهذا خاتمة عليه وعند ابو يوسف الاخر اذا شهد به ان كتابه

اليه وحداخانة تشهدوا بذلك عند المكتوب اليه كفي كفي القاض في القاض ان القاض ان القاض
فلان القاض على فلان السدي عبد فلان بن فلان القاض كذا كفي بالاتفاق ولو ذكر
اسم المولى وابيه ولم يفسد اليه قبيلة او صناعة يكتفي في المختار واسم المولى كاسم الاب واسم
المولى كاسم اب الجد ولو ذكر العبد وضاف اليه قبيلة خاصة واسم المولى لا غير قبل كفي ايضا لانه
ذكر ثلثة اشياء اسم العبد وبلد واسم مولاه بخلاف ما اذا كان الكتاب بعين العبد
حيث لا يقبل وان ذكر اسمه وبلد ومولاه ويستتبع بالتعريف ثلثة اشياء الاسم والنسب
الى الاب والنسبة الى الجد والفخذ والصناعة وتذكر المختار لا بد من ذكر اسم اب المولى
ليصير ذلك في العبد كاسم الجد في المختار وانما يحتاج الى الاسم والنسبة اذا كان ممن لا يعرف
لما اذا كان مشهورا كان حقيقا وغيره فلا يكتب الكاتب كذا امرأة واراها ان يجليها بشي
ان يتوك موضع خيلتها حتى يكون القاض هو الذي يكتب خيلتها في المختار او يطلع على الكاتب
لانه لا بد للقاض من النظر الى وجهها فيكون على المحل لا الكاتب حتى لا يكون البهتان
رجلين والشهادة على المرأة قبل لا يجوز حتى يشهد عند جماعة انها فلانة في المختار للفتوى
اذا شهد عدلان انها فلانة جاز كتاب القاض الى القاض يقبل مع كسر الحاتم عن شمس الاية
اطلوا ان مات القاض الطالب او عزل قبل ان تصل الى المكتوب اليه لم يقبل المكتوب
اليه بنفس الكتاب على وارث المطلوب او وصية انتقل المطلوب الى بلد الكاتب فقدمه
الطالب اليه لم يحكم عليه بشهادة او يئول حتى يشهد واخف في باب القاض اذا سمح البيعة
او الاقرار وكتب بذلك القاض لا يقضي به بل يكلف المدعي اعادة البيعة **حساب**
التعديلات **والمرحوم** انما يبال حال الشهود من العدول ولا يثبت
بقول الفاسق الخلاف في عدد المترك في تركيبة السرو في تركيبة العلانية شرط بالاجماع
والخلاف في عدد المترك في خلاف في عدد المترك في تركيبة السركن المسترحم لا يكون الا في العلانية
واهلية الشهادة شرط في المترك في تركيبة السركن العبد مولاه والابن اباه جاز
في السركن العلانية وهو الصحيح واهلية الشهادة شرط في تعديل العلانية لانه السركن
جرم واحد وعقل واحد فليس احدهما اول بل يسأل عن ثالث فان جرم اثنان وعقل
اثنان فهو اول وقيل اذا جرم واحد وعقل واحد فالمرحوم اول وعندهما لان التعديل بالمرحوم
يتم بالواحد فصار كما لو عدل اثنان وجرم اثنان فالتعديل اول عندهم وان جرم اثنان

وان مات المطلوب

الحكم

المكتوب اليه

عدد من دفعه لا
ان جرم 2 كذا او عدله
لعمري 2 واحد
وعقل اثنان 2

وعقل جماعه فالمرحوم او لا تشهد عند القاض وثبت عند الله ثم شهدوا حادثة اخر هل يحتاج
الى التعديل في كلامه والاصح قولان احدهما ان يقفوا الى ان القاض والتناء ان يخلت
بين الشهادتين سنة اشهر يحتاج والا فلا تعديلا المشهور عليه ان كان ساكتا في حاجة
لحق فقال لهم عدول يقبل بالاتفاق فان تجردوا عن عدول كل الخطا او او شوا في حق التعديل
بواجبات رجل نزل بين اظهروهم فلم يظهروهم منه الاخر فانما يجوز لهم ان يقولوا اذا سكت عندهم
سنة في الاصح تعارض من شهود بالمرحوم والتعديل فالقاضي يستفسر مشروا بالمرحوم عن سبب بلج
لا احتمال انهم جرحوا باليس يخرج عند القاض والمعايير من ترك الصلوة جماعة معتمدا فقط
عدالة وتقديره ان لا يستعظم تقويت الجماعة كما يفعل العوام لان يستخف بالدين فان
كفر وترك الطاعة سمرة وقيل ثلثا بغير عذر وتاويل سقط العدالة من محتسب الكفاية كلها **العدلة**
حتى لو انه بكيفية سقطت عدالتهم في الصغار الغيرة للطلاب او المداومة عليها بصيرة وقيل
الكبيرة ما يكون حراما محضيا يسمى فاحشة كاللواط او شتم عليها او عقوبة خفيفة كمنع
قاطع من الدنيا باطلة كالسدة والزنا وقتل النفس او الوعيد بالنار في الاخرة كالكلمة بالنياس
ومشاهدة لا يسقط العدالة الا بالمدومة والا فاما كل الزنا وقيل هو بسقط اسلم وترك
اختار لا يسقط عدالة لانه تركها لا رغبة عندها صيانة لمصلحة شهادته اهل الصناعة والطرف
جائزة اذا كانوا عدولا وقيل لا لكثرة اليه الفاجرة والكذب فيهم كذا في بيع الكفوس
اذا ابتكروا وتمردوا لذلك لا يقبل لانه يتم الموت والطاعون اما اذا كان يبيع الثياب
ويشترى منه الكفوس يقبل شهادته **دعوى الطلاق والعنف**
امراة قامت للقاضي طلقة زوجي ثلثا وتزوجت بعد العن واخاف ان يترك الطلاق فسل
حتى لو انكر انهم البيعة يسأل اجماعا او عدل طلاقا او الامة عنقفا واقامت من هذا واحدا
بحال بينهما وبين الزوج والمولى وياخذ من الزوج كفيلا ثلثة ايام فان احضرت البيعة والا
يخرج القاض الكفيل من الكفالة اقامت بيعة على الطلاق والزوج غائب لا يقبل كذا اذا
المرحوم غائب فان اقر ثم غاب يقضي كذا في دعوى الامة المولية على المولى في الوجه الثلثة سمح
البيعة على الطلاق وعنق الامة حسبة من غير دعوى وهل يختلف حسبة بلا دعوى ذكر
حسد ما يدل على انه مكلف قال اذا طلق امرأة من نساءه بعينها ثلثا ثم نسي ثم
نفس الا واحد لا يحل وطئها والقاض لا يخلع بينهما وبينه حتى يخبرها عن المطلق ثلثا في

العدلة

بينهم

وقيل لا يخلف في موضع ما لا يتقدم الدعوى كذا استند ما الدعوى في التحليف على عتق العبد
انما الخلاف في اشتراط لقبول السباوة جارية اذ عتقت انما حرة الاصل واقرض ذوال اليد
انها اقرضت بالرق وانكرت فالقول لها **س** قال يمين غايبة لا يملك احضارها
خلفه اجابه الفاضل الى ذلك خلف الفاضل مبنياً واصح في الدعوى المخلفة وقيل هذا اذا
كان السبب متحداً خلفه في مجلس الفاضل ليس له ان يخلفه ثانياً ولو خلفه عند قوم له ان يخلفه
ثانياً عند الفاضل الصبيح العاقل المأذون له يستخلف ويقض عليه بنكوله والفتوى في الاشياء الستة
على قولها يستخلف في دعوى التزويج ولا يستخلف الارب في مال الصبي ولا الوصي في مال المتيمم
ولا المتبني في مال الوقف كذا على اذ لم يكن على وجه الصلاح غلط عليه الجليل يذكر الاوصاف
الكنية خلف الاخرس ان يقال له عليل عند الله وميثاقه ان كذا في شيبه به ان نعم اقرض على
آخر ديناً موجباً فاعلم لا يخلف في انظر القول من نفس عبد مجبور حقايق اخذ به بعد العتق فان
انكر يخلف **مسائل القضاء الغايب** قال لامرأته ان طلق فلان

تکلیف ۲
علی ۱

الغائب

واقام البيته لا تقبل وان كان ذلك سببا لقصر يد احاضر لاحالة لغير ورثة مكاتباً او حراً
قلت انما لا يقبل لانه المعقضي عليه بالكتابة لان بتقدير احتياض النقصان يصير مكاتباً
على المعقضي وباحتياض الاستسقاء على الساكت اما اذا ادعى شئين وما يدعى على الغائب
فقد يكون سبباً وقد لا يكون وبيان في مسئلتين رجل قال لعبد انسان ان مولاي وتكلمني
بان احملك اليه فاقام العبد بيته ثم مولا قد اعتقه يعتق من حق قصير يد احاضر لآخر حق
العتق على الغائب ومحتاج الى اعادة البيته بانكاره الثانية رجل قال لامرأة الغائب
ان زوجي وتكلمني ان انتقل اليه فاقامت بيته ان زوجها طلقها ثلث يقع لقصر
يد الوكيل عنها لا بالطلاق لان الطلاق والعقاق يتحققان بلا انفصال الوكيل بالكون
هناك وكما وبانفصاله بان يكون ابعد الوكيل فمن حيث انه موجب لانفصال الوكيل
ينتصب حتماً في قصير يد ومن حيث انه ليس يلزم له الا يقضي بالطلاق والعقاق
واما ما يكون شئين وليس ما يدعى على الغائب سبباً لما يدعى على احاضر الاستسقاء الموقت
الدرعوى بانه ثلث مثل اشترى جارية فادعى لزوجها من فلان الغائب
وقد اشترى ولم يعلم بذلك وانكر البائع واقام المشتري بيته لا يقضي بها الا على الخسر
ولا على الغائب لان نفس الكساح ليس يعيب الا بتقدير بقاءه وان شهدوا انها امسرت
في الحال لا تقبل ايضا لان البقاء تبع للابتداء والثانية اقام المشتري فاسد البيته ان
باعد من فلان الغائب لا تقبل لا بطلان حق البائع في الاسترداد ولا في حق الغائب لان
نفس البيع ليس سبباً لبطلان حق الاسترداد لجواز ابعاده ثم فسخ البيع بينهما الثالث
رجل في يديه واربعين بجينها وارضى فادان يأخذ المشتري بالشفعة فقار المشتري
للشفعة التي في يديك ما هي واركن انما هي فلان فاقام الشفع بقبته انما له اشترى
من فلان الغائب لا يقضي بالشفعة لآخر حق احاضر ولا في حق الغائب لانه اشترى
منه ليس سبباً لثبوت حق الشفعة الا ببقاءه حتى لو فسخ الشراء وازال عن ملكه
لم يبق سبباً كما ينتصب احاضر خصاً عن الغائب اثبات سبب حقه فكذلك اثبات شرط
حقه اذ لم يكن اثبات حقه الا به فيصير بمنزلة السبب كما ترى مسألة حرة العازف
طالب الشفعة فقار المشتري انما اشترى فلان واقام البيته ان قال هذا قبل الشراء
او انه وكله بشرائها فلو قبل اذ لو قبلت للزم الغائب البيع قيل على هذا

لو ادعى عليه انسان الدار التي في يديه واجاب صاحب البناية وكيل فلان من الشراء
لا ينفذ كخصومة عنه ادعى دينا على رجل فقضى القاضي عليه له بيته فغاب المعقضي عليه
او مات وله ورثة ومال من المصروف يد اقوام مقدرون بذلك للمقضي عليه لا يدفع القاضي
من ذلك شيئاً الى المعقضي له حتى يحضر المعقضي عليه او ورثته ان مات لجواز ان الغائب
قضى وبنه ومنه ان كان في الاصل للمقضي يقضى لامرأة الغائب بالبيته
في مال الغائب اذا كان موجوداً مقراً بالكساح والوديع فيفترق بينهما اراد
ان يقضي على وكيل الغائب او وصي الميت يقضى على الغائب والميت كخصومة الوكيل
والوصي كذا لا يكتب في نسخ المختصر ادعى على الغائب شيئاً ما ليس للغير ان ينتصب
وكيلاً عنه في اثباته عليه وفي ثبوت القاض فيقضي به في ينفذ لان اختلاف من البيته
من غير خصم حاضر قيل من حجة فاذا صار حجة في راي القاضي وقضى نفذ كالتقضاء
بشهادة المجرى خلاف ما لو كان القاضي محمداً فاقام له يوسف رحمه الله لو غاب
لما عا عليه في المصنف ادعى على باب دار فادعى ان حاضرت عليه البيته
وقضيت وعن محمد رحمه الله قال ينادى على باب امة ان احضر والاقضى عليه
فاذا فعل ذلك ثلث مدلت فقد عذر القاضي وجعل له وكيل ومضى عليه الحيلة
في اثبات الدين على الغائب ان قيل للمدعى عن الغائب رجل بكل ما للمدعى
على الغائب وبجبه المدعى كفاً في المجلس فيدعى على الكفيل ما لا مقداراً بسبب الكفاية
المطلقة فيقتل الكفيل بالكفاية وينكر المال للمدعى على الغائب فيقيم المدعى البيته على
الغائب فيقضي على الكفيل بالمال الذي ادعى عليه لا قدره بالكفاية ثم يبرئ المدعى
الكفيل عن المال فيثبت المال على الغائب وهذا اذا كانت الكفاية بكل مال على
الغائب ثم ادعى حظه اماً اذا ادعى مقرر فادعى ان الكفيل بهذا المقرر واثبت
لا يكون القضاء به على الكفيل قضاء على الغائب الا اذا كان بائناً الغائب واذا كانت
بكل مال عليه كان القضاء على الكفيل قضاء على الغائب وان لم يكن بائناً ادعى
انسان على آخر والقاضي يعلم انه مسخر لاشئ عليه لا يسمع الخصومة وان شئ هو مرزاه
المجوز المسخر فقار اذا ادعى حاضر على رجل وذكر خصم الغائب ادعى لزوج الغائب
وتكلم بقبض جميع حقوقه على الغرض وانكر المدعى عليه وكما له فاقام البيته يقضى

القضاء على الغائب
بلا خصم رفايتان
يعني انه لا ينفذ وقيل
الا ان يراه في

بوجاهة فقلت المسئلة على جواز فانه قال ذكر انه خصم الغائب ولم يقل ان يغير المصلحة
 لكنه عندنا محمول على ان الغائب لا يعلم بذلك اما اذا علم لا يثبت الخصم شرط القبول البيئته
 اذا اراد المدعى ان يأخذ من يد الخصم الغائب شيئا اما اذا اراد ان يأخذ حقه من ثمن ما كان
 كان للغائب في يده لا يشترط حضور الخصم فلا يحتاج القاضي الى نصب الوكيل ما است
 ربت الدابة في الطريق وقد اكرى المالك له ان يركبها وعليه الكراء فان لم يكن دفع الامر
 الى القاضي فان راي القاضي بيع الدابة وقد كان المستأجر دفع الكراء من بوزله المالكه فامسك
 وجاز ان يأخذ من ذلك ثمن الدابة وان يسترد بعض الاجرة كلفه القاضي اقامة البيئته
 على ما ادعى وفيه اشكال ان فيه اقامة البيئته على الغائب كمن عنه جوابات احدهما
 بان القاضي ينصب وصيا عن الميت حتى يخامه والثاني ان حضور الخصم انما يشترط اذا اراد
 ان يأخذ شيئا من يد الغائب اما في يده فلا كما لو غاب المشتري منقطع قبل نقد
 الثمن وقبض العبد وثبت ذلك بالبيئته عند القاضي بعه وبوفيه الثمن قال لا يحضر
 اخصم الغلان عن ما قبض له به عليه اذ اذاب له على وكفى ففعل فعاب الامر فاقام المكفول له
 بيئته بما على الغائب لا يقبل القاضي حتى يحضر الغائب بخلاف ما لو فعل عنه بما له عليه
 فانه يقضي بالبيئته ولو كان المكفول عنه غائبا ثم في الفصل الاول اذا اقام البيئته ان القاضي
 يملك كذا قضى له عليه بهن الكفالة او صدقة الكفيل بذلك يقضي القاضي بالمال على الكفيل
 والاميل **س** في البلد قعم صايطون فامتنع واحد منهم عن القضا لم يأثم وان لم
 يكن غيره صالحا يأثم وان امتنع جميع من حصل آثموا هو الا اذا كان السلطان كيث يفعل
 الخصومات بنفسه القاضي اذا لم يكن مجتهدا فعليه اتباع راي الفقه او لكان مجتهدا يشاور
 الفقهاء او يقضي بما يراه صوابا ولا يترك رايه الا اذا كان غيره اقوى في السنة ووجوه الاستدلال
 فياخذ برايه قبض شهاد مستقيمة ثم قال دعت عن قضائي او دقت على تليسم من
 اليهود او قال ابطلت حكمي لا يعتبر والقضا قاض القاضي الكسوف اذا قضى
 فلما قضى اخذ ان يبطل حكمه لا يحبس الاب واجد بدين الولد القاضي سخرى الكفاية
 من بيت المال في يوم البطلان من الامم القاضي اذا خرج عن اختصاصه كحق من المطلوب له
 يستعين بالوالي مؤنة المشي قبل في بيت المال ومن الامم على المرد وانه اعلم
كتاب الدعوى من معرفة الخصم والمتقضى عليه والدفع

ثم فيما يترجح به احدي البيئتين ثم مسائل الدفع والتناقص قبل القضا وبعد
 ثم مسائل الجحولة ودعوى النكاح اختلاف الزوجين في الغرض ودعوى النسب
 ودعوى مال الميت وعلى الميت ثم التحديد في دعوى العتق ثم مسائل اختلاف
 فيمن يكون خصما ومن لا يكون ومن يصير مقضيا عليه ومن لا يصير وما يندفع به الخصومة
 وما لا يندفع اذ من المنقول فاقترأ المدعى عليه انه في يده يقبل اقراره وفي العقار لا يقبل
 البيئته وان اقره في اليد وليس للمدعى بيئته كلفه فان اقره باليد تخلف على دعواه فان
 اقره يومه بترك التعرض لكن اذا اراد المدعى اقامة البيئته لانه ان يثبت اليد بالبيئته
 عين من يد رجل ادعى اخرا انه ملكه اشتراه من فلان الغائب وصدقة بذلك ذواليد
 فالقاضي لا يأمر ذواليد بالتسليم الى المدعى حتى لا يكون قضا على الغائب باقراره
 وهو عجيبة ادعى على المودع شركا المودع من المودع لا ينتص خصما اذا اكره شراه
 بخلاف ما اذا ادعى الوارث ولو قال مدعى الشراء اشتريتها من المودع وامرني
 بالقبض من فلان لا يندفع الخصومة ذى اليد اقام البيئته على دار في يدي رجل اخلاله وقال
 ذواليد اخل الغلان غصبته ما منه او دابة او دعيها او ضللت منه فوجدها او سرقتها
 منه فاقام البيئته اخل الغلان لكن لم يشهد واعلى هذه الاشياء ذواليد خصم ولو اقام
 المدعى البيئته اخلاله سرقته منه واقام ذواليد البيئته ان فلانا او دعها اياه فهو خصم
 ويقضي لها المدعى عندهما خلافا للمحد ولو قال غصبته مني او اخذ واقام ذواليد البيئته
 اخلها وديعته يده من فلان اندفعت الخصومة وكذا لو اقام ذواليد من فلان اخلها
 منه ولا يدرى الغلان من ام لا فلا خصومة بينهما حتى يحضر فلان قاض ليويدف اذا اتهمه
 جعله خصما **س** اقام اقام البيئته على دار في يدي رجل اخلاله اشتراها من ذى اليد
 وقبضها ونقد الثمن واقام ذواليد البيئته ان فلانا او دعها اياه فلا خصومة بينهما
 وان ادعى على ذى اليد فعلا لانه المدعى عقد يستوفى حكمه احكامه فكان كالمعدم
 فصار كدعوى ملك مطلق حتى لو لم يشهد واعلى قبض المشتري الشراء والقبض ومقدم
 البايع ثم اقام البيئته اخلها وصحة الغلان فلا خصومة ولو ادعى الخراج الدار دون
 الشراء فادعى من يده اخلها كانت المدعى وقال فلان او دعيتها واثبت فليس
 خصم ولو ادعى الهبة والقبض او الصدقة والقبض او الدهن والقبض او الاجارة

بيئته ان فلانا او دعها
 اياه او قالوا غصبها
 ذواليد

فهو خصم فان لم يكن المشتري

والقبض والمسئلة كالحال لا يندفع الخصومة وقيل في البينة والقدره يندفع الخصومة لانه
دعوى فعل استوفى احكامه بخلاف الدرس والاجارة قال من المال وديعه عندك
ولا اعرف مالها فجاء رجل ولحقه من المال له واقام البينة بنصب المودع خصما
لان الامين ينصب خصما للمالك لا للمغير المالك ذواليد اجاب المدعى او دعيه رجل
لا اعرف فهو خصم ولما ثبت ذلك لجواز ان يكون المدعى هو المودع ادعى على اخيه استاجرت
الدار التي في يدك من فلات تبايح كذا قبل لتستاجر ما انت لئلا تدعى عليه فعلا بان قال
انا قبضتها فاخذتها مني غير حق ينتصب خصما وتوقا انا استاجرت قبلك وتكون
ايك لا لا يسلم اليه لا ينتصب خصما لانه اثبات الملك ولا في اثبات الاجارة لا بدعي
الفعل عليه باع من آخر شيئا فادعى ثالث الباع احمد منه او ربه قبل ان يبيع من
لا خصومة حتى يحضر الباع فاذا حضر واقام عليه البينة يقبل بكمالي ثلث دواب ثم اجر
واحدة من غيره واعاد الاجاز من الآخر وباع الثالث او دعيه الآخر فوجد المالك
الدواب في ايديهم ان كان باع ما باع من عذر جاز وان شققت الاجارة ولم كان من غير
عذر فالباع مردود واما المستعير فلا خصومة بينهما حتى يحضرها والمودع له
خصم فيها اما الاجارة ذكر في الكافة لتستاجر حتى يحضرها حتى يستوفى الاجارة من
اصحابها من قاضي مراده المستاجر الاول والباقي خصم لكن الاصح ان الثاني لا يكون خصما
للاول حتى يحضر رتب الدابة كالمستعير حتى يبيع فرج المشتري على الباع بالثمن
بالقضاء ثم اراد الباع اقامة البينة عليه فليقبل لانه مقتضى عليه ولو اقام البينة
على التلق من المستحق على المشتري لا يقبل عند الامام ويشترط الاقامة على المستحق
لان البياعات انصفحت بالرجوع بالثمن بالقضاء فلم يبق المشتري الاول خصما
للباع الاول واذا اقام على المستحق ليس له ان يلزم المشتري اما اذ اخرج المشتري
على الباع ولم يقض عليه بالرد حتى اقام الباع البينة على التلق ان اقام على المستحق
تقبل وله ان يلزم المشتري وليس للمشتري قبضه اذا اقام الباع التسليم ولو اقام على
المشتري يجب لتقبل لانه لو اقام كان له ان يلزم المشتري فيكون وفقا وكذا في الفصل
الاول عند ليوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله فادعى على عبد مجبور ما لا بسبب اسلاك
او الغصب بشرط حضرة المولى الساج البينة لان المولى من اخصم كالعبد ولا كذا كذا المأذون

ان
لا استاجر لا ينتصب
خصما

بعد تدافع الابدعي
الاول

وبه

ادعى على الصغير شيئا وله وصي حاضر قيل لا يشترط حضرة الصغيرة والآطراف يشترط
وثانها تمام في قسمه هذا الكتاب فامنت البينة على وصي صغير ثم بلغ الصغير لا يحلف
اعادة البينة على الصغير كذا اذا اقامت على الوكيل بالخصومة ثم حضر الموكل لا يعاد البينة
عليه مات المدعى عليه او غاب بعد قيام البينة عليه قبل القضاء بالبينة ثم زكيت البينة
لا يقضي بتلك البينة عند ما خلافا لادريوس رحمه الله وهذا اذا لم يحضر الموكل فان
حضر حكم عليه بتلك البينة ولو اقامت غابت يقضي عليه بالاتفاق فان زكيت البينة ثم مات
المدعى عليه وله ورثة يقضي عليهم بتلك البينة من غير الاعادة ولو كان غيبا في بلد منقطع
عن هذه البلدان ينصب القاض وكذا اذا ورث كتاب قاض القاض وقدمت
المطلوب قبل كتاب العاض او بعده فامكتوب اليد ينفذ الكتاب على الوارث او الوصي
ايهما كان اقدم بينة على الشري من ذي اليد او قال ذواليد او غيرها فلات
واقام بينة او لم يقع لا يندفع الخصومة ويقضى به للمشتري فلو لم يقض حتى يحضر الموكل
الغائب يدفع العبد اليه ويقضى عليه للمدعى المشتري ولا يحلف عادة البينة رتب العبد
انه عبده او هو الذي كان في يده او انه عتقه عند اولى يزو قبلت وبطلت بينة المشتري
فان اعاد المشتري البينة على رتب العبد فان كان قبل القضاء بينة رتب العبد قبل ويقضى له
بالعبد ولزكان بعد ذلك لا يقبل لانه صار مقتضيا عليه وركبت المسئلة ان القضاء ببينة
ذي اليد قضاء بالملك حقيقة لا قضاء ترك فان حضر المقلد الغائب بعد ما اقام
المدعى شاهدا واحدا على الشراذم العبد اليه ولما اقام شاهدا آخر على رتب العبد لكن الحق
عليه المقلد لا المقلد المغموب حتى من يد الغاصب بالبينة لا يظهر القضاء في حق المغموب
منه حتى لو اقام البينة على المستحق قبل فعل هذا ينبغي لئلا يبرأ الغاصب عن الضمان ادعى على
ذي اليد وقفا محمدا الى اخره ثم ادعى انسان الملك المطلق على المستحق له يقبل بقرينة الملك
المطلق بخلاف العتق حيث يكون قضا على الكس كقصة عبد ادعى ان اقام كل
واحد بينة انه عبده او هو الذي في يده وخوا اليد ينكر فلم يقض بالشهادة حتى قري وذواليد
لا حدهما دفع العبد المقلد فان عدلت البيتان قضى به بين المدعين ادعى
عبد في يد رجل فسال القاضي عن شهوده فلما قاما من عند القاضي باعه ذواليد
وتقا بضا ثم ادعى المشتري الباع وغاب فادعاه المدعى الى القاضي ليقيم البينة

او مات الوكيل الخصم
او غاب قبل القضاء

بالبينة

ولو اقام البينة

عليه ان علم القاضى لما صنع ذواليد واقربه المدعى لا يستمع بيته المدعى عليه وان لم يعلم القاضى به
ولا اقربه المدعى لكن اراد ذواليد ان يثبت ذلك في البيعة لا يسمع القاضى بيته ويسمع عليه بيته
المدعى ويقضى عليه ادعى على آخر شيئا واقام البيعة فاقربه المدعى عليه لغير المدعى او اقرب قبل
اقامة البيعة لا يسمع اقباره **س** المدعى عليه اقام بيته للمدعى عليه في هذه البيعة
او انه استوهبه منى او استام او اقرب له او انه قبله فوجهه يندفع اخصوته عنه
كذا اذا ثبت ان من اثار هذا المدعى هذه الدار لنفسه ترد شهادته اراد رد المشتري
بعيب فاقام البايع بيته على اقله انه باع العبد تقبل المدعى عليه الدار ملكا
مطلقا اقام بيته انه اقرب في مجلس القاضى لهذه الدار ميراثا عن ابيه فهو دافع
لبيته المدعى ادعى انه له سرق منه من عام واقام بيته واقام المدعى عليه بيته انه
في يد منده خمس سنين لم يكن دفعا ادعى قبة جارية مستهلكة واقام المدعى عليه بيته لنكاح ربه
قاية رأينا ما في بلد كذا لم يكن دفعا انكر المدعى عليه مستدة ثم قال لبيته الارض التي في يدي
ليست على هذه الحدود لم يجر الدفع بل دفع الى المجلس الثاني او على ما يراه القاضى
ادعى بيته الايقاع يؤجل ثلثة ايام اقرب عند القاضى انه كان لفلان عام اول ثم اقام بيته
انه اشتريه منه ولم توفقت البيعة جاز ولو قال كان له عام اول لاحق به فيلزم
يومئذ ثم اقام بيته على الشرائع لم يقبل الا ان يوقت البيعة وقتا بعد عام اقل
اقام ذواليد بيته انه باع من فلان ولم يسلم اليه فهو خصم ادعى دارا اصلها وبنائها
واقام البيعة ثم اقام المدعى عليه بيته انه اقرب في مجلس القاضى لبيته المدعى الذي في
الحارة تبطل الشهادتان فاقام بيته على دعوى ارض فيها اشجار ولم يتعرض الاشجار
ثم اقام ذواليد البيته انه غرس الاشجار لم تبطل بيته المدعى من حق الاصل اقام البيعة
انه استأجر الشهود لم تقبل **ما يخرج به احد البيتين او لا**
يخرج اقام على عين في يد ثالث البيعة وانفرد احدهما بسبق تاريخ فهو اول
وان لم يورخا من بينهما ولو انفردا احدهما بدعوى النساخ فهو اول وان اقاما
البيعة على النساخ وارضوا تاريخ احدهما يوافق شهادتها فمن لم يوافق شهادتها تاريخه ولو كان
مستكلا فهو بينهما ولو اقام الخارج وذواليد البيعة فبيته الخارج اول الا في دعوى
النساخ فان فيه بيته ذواليد اول ولو كان في ايديهما اقام احدهما بيته انه له

بدا في

دارا بايديه
واقام البيعة واقام
ذواليد بيته على ارض
ايه ان الدار ليست
يا او ما كانت يا فهو
دفع او قاضى عا ك

والآخر ان له نصفه فهو لصاحب الجميع ولو اقام احدهما ان له خمسة اسداس
والآخر ان له ثلثه فلصاحب خمسة اسداس ثلثاه ولصاحب الثلثين الثلث
اختلفا في حايطة عند يوسف ومحمد يقضى لمن وجه احايط اليه يريد به الزينة والتعويض
تفعل وقت البناء ولو كان احدهما تجصيص او تطيبين لا يقضى له بالاتفاق **س**
احدهما اخذ بمغزار الدابة والآخر بلجها فمساها وكذا لو كانا في مرج واحد
ولو كان احدهما في السرج والآخر رديغا فادعيا فمن لصاحب السرج اقام البيعة
على عديده بدرجل احدهما بغصبة والآخر بوجه فهو بينهما **س**
والدفع قبل المقضاء قال المدعى عليه لا يخرج من هذه الدعوى لا يكفر من
منه اقرارا اقرب ذواليد عند القاضى انه اشتراها من المدعى وزعم ان له بيته هل تؤخذ
الدار منه ويدفع الى المدعى باقله قال محمد في القياس نعم ولكن ادعيا في يدي
واخذ منه كفيلا واجله ثلثة ايام فان احضر بيته والافضيت الشاخص
كما بينت الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره كتب شهادته على صك البيع ثم ادعى المدعى
فان كان كتب شهادته بما فيه او شهد على ذلك لا يسمع دعواه ولو كان كتب شهادته على اقله
البايع انه باع يسمع عيدين بدرجل يقول ليس به فادعاه اخذ فقال هو لي صح فترك
منه لان قوله ليس لم يثبت حقا لا احد حتى لو كان هناك خصم يدعيه يصح نفيه
ولا يصح دعواه بعده وارث اقرب لبيته ان لم يكن لايه وانما كانت ودعيته
في يد كرجل ثم اقام البيعة ان الدار كانت في يدايه اخذها الذي في يده بعد
موته او من الاب في حيوة موت الى الابن لو كان موضعها حتى تقدم المستدعي
وان لم يكن موضعها جعلت في يدي عدل هذا اذا قرأ الوارث لاسان معروف
فان لم يقرب لمعرف بل قال لم يكن من الدار لانه ثم قال كذبت بل كانت
لاني ماتت وتركها ميراثا اليه دفعت اليه بغير ما تقوم القاضى الى ان يحضر من يدها
اقام ذواليد على اقرار المدعى لبيته الدار ليست ملكا له او ما كانت له يكون دفعا
لبيته المدعى وان لم يقربها لاسان معروف وكذا لو ادعى الارث من الاب فاقام
البيته واقام ذواليد على اقرار الميت لبيته الدار ليست ملكا له او ما كانت له
كان دفعا ادعى عليه واخوه شركة فيما في يده بالورثة من له من ابيه فانكر المدعى عليه

وقد كتب في الصك باع
ما يملكه او يبيع بائنا
ناقد

البيعة

وقال لم يكن الله فيها حق ثم قال اشتريتها من الله وقد اقبل بها حتى دعواه
 لا مكان التوفيق ولو كان قال لم يكن لا قط اولم يكن فيها حق قط لم يسمع دعواه
 الشراء عليه وجه دعواه اقداره له اقدار الورثة انما هذا ميراث بيننا من اهل
 بيتنا ثم ادعى ان ثلثه وصية لابن صغير عن أبي يسمع واقدره بالميراث لا ينافي لان
 كله ميراث ولكن فيه وصية ومتى امكن التوفيق صح الدعوى وان لم يدعى التوفيق
 وقال خوام زاده يشترط دعوى التوفيق وهو الاصح قال ما اشترت مثل هذه
 الدار ثم يقيم البينة انه اشترى وكيله لم منه صح قال ما بالكوفة دارا وما لي على احد من
 ثم ادعى دارا بالكوفة وما لا يسمع دعواه لانه لم يبرأ انسانا بعينه قال ليس يدعى بغيره
 دارا وغيره ثم ادعاه لا يسمع الا ان يقيم البينة انه اخذها منه بعد الاقرار قال سأل بالدار
 ونحوه حتى في دار ثم ادعى واقام بینه يقبل ما لم يقصد قديمه او ارضا بعينها ادعى الملك
 بسبب ثم ادعى الملك المطلق لا يقبل وتكلمه يقبل ولو ادعى المطلق فاقام البينة عليه كنهه المدعى عليه
 ان كان ادعاه من قبل بسبب صح الدفع ادعى دارا في يد رجل انه اشتريتها من ابيه في حياته
 وصحته وهو يملكها فخرجت البينة فادعى انها دار ايمامات وتركها ميراثا له واقام
 البينة يقبل ولو ادعى الميراث او كالا ادعى دارا بالارث ثم قال جردني واليه
 الارث فاشترتها منه واقام البينة اجزائه عيين في يد رجل اقدم احز على الشراء
 منه كان اقدارا بملكية العين للبائع في رواية وفي الامح لا اما الاقدام على الشراء او الاستيلاء
 على اتفاق الدوايت اقرار بان لا ملك للمقدم حتى لو ادعاه لا يقبل وكذا الاقدام
 على الاجارة والمزارعة قدم بدين فاستأجر دارا فقبل منه دارا بدين مات وتركها
 ميراثا لك ثم ادعى الدار لم يسمع كذا لو اشترى جارية في نقاب فكشف النقاب
 فقال هذه جارية ولو كان ثوبا في جراب او منديل فاشتراه فلما نشره قال هذا
 متاعى ولم اعرف تقبل بينة ساكن دارا قرانه كان يدفع اليه المفلان ثم قال
 الدار لم يسمع فاقول قوله لانه يقول كان وكيله في قبض غلته ولو قال اجدتها فلان
 او استأجرتها منه فهو اقرار حاله ان يخرج منها اقدارها فلان ساكن منه الدار
 ثم اقام بينة انها لم تقبل اقام ذفاليه على اقرارها به له صح اقداره ولو مات
 كل واحد منهما بدين على اقرارها جده لها ترثا ويقضي لذي اليد اقراره وجبه لفلان

وقبضه منه ثم لقمى اذ اقر كاذبا ولم يقبضه وطلب بمن المومنين لا تكلم عندهما
 خلا فالله يوسف رحمه الله وكذا كل من اقر ثم ادعى انه اقر كاذبا مثل ان اقر بقبض
 الثمن وغيره **مسائل** يجوز اقامة البينة على وارث ليس من يد من التركة كذا
 تخلفه مع العلم وكذا اذ لم يكن تركه قال ابو جعفر يسمع البينة بظاهر تركه قال
 ولا يتخلف الا عند ظهور مال **مسائل التناقض بعد القضاء**
 ادعى دارا وقضى له بالبينة ثم اقر ان البناء ملك الله المقضى عليه لا يبطل القضاء
 بالارض المدعى وبطل لو شهدوا بالاصل والبناء نصا والمسته محالها يبطل وقدر
 من قبل ادعى ارضا فيها اشجار او بناء واقام البينة وقضى له ثم لم يقض عليه
 انه غرس الاشجار او احدث البناء وقد كان فاشهدوا بالارض لا يسمع دعواه
 ولو شهدوا بالارض والبناء ولا اشجار نصا لا ولو شهدوا انها دله فقضى بها ثم اقام
 المقضى عليه بينة لثبوت البناء له بناء لا يقبل ولو شهدوا انها دله ولا يعلمون حال البناء
 قضى بالدار مع البناء ولو اقام المدعى عليه البينة لثبوت البناء قبلت والتخل في الارض
 بنزله البناء قامت بينة على الارض فيها زرع فقضى بالارض والزرع ثم اقام المدعى
 عليه بينة انه زرع ببذره قبلت ادعى دارا فقضى له بالبينة ثم اقر انها لفلان لا حق
 فيها فمن للمقر له ولشئ على المقر ولو قال هي لفلان لم يكن له قط ومدة المقر
 يرد الدار على المقضى عليه ولو قال المقر كانت للمقر وبهذه وقبضتها فمن للمقر
 والمقرضا من قيمة الدار للمقضى عليه عند الكحل هو الصحيح وكذا لو يد القرض بالنفي ثم بالا
 بان قال في المسئلة الاولى ليست ياكلها لفلان وفي الثانية لم يكن له قط لاكلها لفلان
 فاما سواها فيكون قوله لاكلها لفلان موصولا بالنفي ولو كان الاقرار بعد الشهادة
 قبل القضاء بطلت ولا يقضى له **مسائل** ادعى محروكا ولم يبين انه كرم او ارض
 وشهدوا ذلك لا يسمع وقيل اذ بين البلد والمحلة صح مال البيت في يد اجنبي فذاين
 ليست يقيم البينة على ذي اليد حقصة الورثة صح في دعوى الجور لا بد من ذكر الوزن
 لثبوت غلبتها ادعى قيمة المستهلك ولم يعرفه او عن محروك ولم يبين انه محروك في الامح
 لا يمكن نقل المدعى الى المجلس القاضي لبعثه ان شاء اكلم حققة وان شاء بعث اليه امينين
 وفي العبد الغائب بين جنسه وسنة وخليته وقيمة لو ادعى انه استهلك دابة وشهدوا

كذلك ولم يذكر والد الذكور والاناث والعدد قليل لا قبل **مسألة**
الحياوة ادعى نكاح كبرية ومضى بحرف فاقام عليها بيته وسأل القاضي ان تعزلها
 حتى يسأل عن شهوده لا ينحل المص ذلك كمن يكفلها والناي عزل التي مع رجل يطأونها
 ادعى امرأة نكاحا بمجره الدعوى لا يحال ادعى على كبرية فيزكوه نكاحا واقام البيته
 وسأل القاضي ان يضعها على يد عدل لا يضع وكذا الفت في بيت ابها اذعت على زوجها
 انه طلقها ثلثا لا يحال بمجره الدعوى لكن اذا قامت امرة عدل بحال وان اقامت
 فاسقين فكذلك في احدي الروايتين امة في يد رجل اقامت بيته اثنا حرة فالقاضي
 يضعها على يد عدل حتى يسأل عن شهوده وان طلبت التفقة من المولى مدة المسئلة
 عن اليهود والقاضي يا موه بالانفاق ولا يرفع العبد على يد عدل ومجره الدعوى لا يحال
 بيته وبين الامه والمرة وفي العبد لا يحال ولا يقيم شامدا واحدا وان اقام مستورا جليل
 وقيل هذا اذا كان مولاه فلقا محوفا عليه بالتغيب ولترقيم كسنتين ففيه
 روايتان وفي الامه كان سغها امرة عدل اذا كان المدعى طلق امرة وشهد
 عدل بيت اكيله بان تنصب امرة عدل في بيت الزوج يحفظها لئلا كان الزوج
 عدلا ولا يخرج من بيت الزوج وفي المطلقة ثلثا لا ينصب بها امرة لكن يا موه
 القاضي الزوج ان يجعل بينهما شئ ولكن المدعى متى امة توضع على يد امينة ويخرج
 ولكن عيدا لا يحال ولا يخرج المدة ثلثه مواضع ان يات المدعى عليه اعطاء الكفيل
 العلم بمجره المدعى عن ملازمة الآن يضعه على يد عدل وان كان في جرد بالفلان
 الثالث لئلا كان كخاف عليه التغيب او الاباء في وكبره في المدعى واثمة او ثوبا لا يضع
 لاف الوجه الاول والثالث علم القاضي بحكمة امرة قبل تغلر الغضا يحول بالا جامع
 لكن لا يقتضي بالفرقة ادعى منعولا وطلب بنفس الدعوى ان يضعه على يد عدل ولم
 يكتف باعطاء الكفيل بنفس المدعى عليه والمدعى فان كان المدعى عليه عدلا لم يجبه
 القاضي والاكيب وفي العقار لا يجبه الا في الشجر الذي عليه ثمر لان الثمر نقى فالت القاضي
 لا آمن من ان يطأه زوج في احيض فاجعلني على يد عدل في احيض ابجها **مسألة**
دعوى النكاح ادعى نكاح امرة فاقتت لاهدما ثم اقاما البيته لا يقتضي
 لاهدما كما لو لم يقتت تنازع انسان في امرة كل واحد يدعى اثنا امرة واقاما البيته

علام

المسألة 2

فان ارتقا واحدهما سبق فهو اوله ولكن كان تنازعا بينهما على السواء ولا يرد احد منهما
 عليها او لكل واحد يد عليها او لكل واحد اوله بورخا لا يقتضي لاهدما لا يستوانها
 وان ارتقا على السواء الا ان لمواحد منهما عليها يد يقتضي له لان بيته تزجحت باليد وان ارتق
 احدهما دون الآخر فزوا التاريخ اوله ولكن كان لاهدما تاريخ ولا يرد فزوا اليد اوله
 كما في الشراء وان اقرت لاهدما ولا يرد تاريخ يقتضي للذي اقرت له لان الاقرار
 بمنزلة اليد كما اذا ارتقا على السواء الا انها اقرت لاهدما ولم يرد الآخر فزوا بينهما
 وبها فلا لا يقتضي على احدهما قبل الدخول فان تنازعا بعد موتها فزوا بيها على وجوده
 ولا يعتبر فيه الا قوله واليد فان سبق تاريخ احدهما يقتضي له بالبراث وفك في مواع
 اخرا اذا ادعى كل واحد منهما انه تزوجها اولاد اقاما البيته لا يقتضي واحدة من البيتين
 الا ان يترج على صاحبهما باحد معان ثلثة اما باقدرهما لو احدى قبل اقامة البيته او بعد
 او يكونها في بيت احدهما او يكونها من خوله احدهما يقتضي لانسان بنكاح امرة
 او بنسب او ولا عتاقه ثم ادعى اخر لا يسمع تزوج امرة فادعى على خدائها امرة
 وتزوجها قبله ولا بيته له واراد ان يتخلف المدة فلا يمين عليها عند الامام خلافا لما
 ثم عند ما لا يتخلف المدة حتى يتخلف الزوج فيخلف الزوج الثاني او لا يات به ما يعلم
 ان مدها تزوجها قبلك فان حلف برئ ومضى امرة ولم يكن حلف المدة على البتات فاشا
 فان حلفت برأت عن دعواه ولن تكلف فرفق بينهما وبين الكناهي امرة الاول تزوج
 امرة وابترها في عقد من ثم فاك لا وري ايتهما او لا قال محمد تكلف لكل واحد منهما
 بانه ما تزوجها قبل صاحبهما والقاضي يبدأ بايتهما شاء وان شاء افرغ بينهما فان حلف
 لاهدما ثبت نكاح الاخرى ولن تكلف للاولى ثبت نكاحها وبطل نكاح الاخرى
 قال ابو الليث عن المسئلة اذا دعت كل واحدة السبق ومن ادعى قولها اما على قوله
 لا يمين في النكاح لكن الفتوى في هذا على قولها **مسألة** ادعى على منكوة الغدر نكاحا بشرط
 حضرة الزوج عند اقامته البيته كذا رجل وامرأة في دار اقام الرجل البيته لئلا دار
 ومن امرة واقامت لئلا دار لها ومو مملوكها يقتل بيته في النكاح لا يهرق دمه
 في الدار لا غير **مسألة** دعوى الزوجين في الغزل فزكت
 فظن زوجها فان كان قال لها اغزلي باجر كذا فالغزل له ولها المسمى كونهما



وانكسر اليه بعض من شيوخ الدين من نصيب من صدقة بعد ان يطرح نصيب المدعى
 حقه في بعض الورثة من الدين بخرجه من نصيبه عند احيائها واختار ابو الليث
 ان يخرجه من نصيبه وهو من نصيب الشافع رحمه الله واست وقرل اخوين افرادهما
 باخ وانكسر الاخر يعطى المقر للآخر في المقر نصف ما بين عند فانما است من الفت
 فاقام رجل عليه البيعة بالنفدين ففرض له ثم ادة على خرقه الفانكر الورثة وصدر منه
 المقر له بالالف والالف بينهما **سائل في التخييد في العقار** اذ عت
 محروك ولم يذكر في حدوده اسم احد وقيل لزيق دار فلان بن فلان لم يكن لان
 التخييد لا يقع عند الامام ولكن كانت الدار مشهورة وعندكم كاشه الدار تخني
 عن التخييد فلا يشترط ذكر اسم احد جعل النهر حجة على انسان فعور الامام عين النهر
 حجة عندكم مما يجب ان يكون حجة هو المستأق من محروك واذا ذكر الحد في الاربع
 فانكسر الحد عليه ففرض عليه بيعة او يكون ثم اراد ان يقيم البيعة على المدعى انه اخطأ فماده
 المحروك دعواه غير صحيحة لا يسمع دعواه لانه حين اجاب صدقة في احد **مسائل**
الاختلاف في شكل الرجل فيما يدعى عليه ينبغي ان يرضى خصمه بصلح ولا يجعل يمينه
 فلهذا في الحكم **الاختلاف** فان كان اكثر راى لم يطل وسم ان يحلف وانه عكسه لا تخلف
 الاختلاف في الاصل المأذون له من فصول دعوى الطلاق والعناق من كتاب
 المتقاضي قال المدعى في بيعة حاضرة في المص من استخلفه لا يحبس الفضل عند الامام خلافا
 لما اختلف بالطلاق والعناق والابان المخلط لم يحزه اكثر من ايجنا ولم يست
 اليه الصفره يعني لئلا يراى فيه اليه الفضل اتباعا لبعض المدعى عليه لم يقر ولم يكن
 بل قامت ابرأه عن هذه الدعوى على من يجب اليه والبيعة ان كان المدعى اقام البيعة
 عن دعواه استخلف على البرة وان لم يكن له بيعة يستخلف المدعى عليه فان حلف بدت
 وان نكل استخلف المدعى على البرة وهذا قول المتقدمين وموافق من قول بعض
 المتأخرين اخرج حجة باقرار رجل فادعى المقر ان المقر رد اقراره واراد تخليفه
 فله تخليفه بمنزلة من قال لا اخذت عبدا كمن قال نعم لكنك اقلتني البيع صح
 وله تخليفه اقرتم مات فادعى الورثة على المقر انه اقره كبايعة كلف المقر بائنه
 اقره اقرارا صحيحا اقر بالف لرجل ثم انكسر الاقرارها قال ابو نصر الدبوسي للطالب

سأله
انه

المدعى

او كذا

ان يحلفه بانقر ما اقره بكذا وقال ابو القاسم انما يحلف بالله ما له عليه كذا الا على الاقرار
 رجل في يد غلام او جارية او ثوب فادعاه رجلان فقدماه الى القاضي فحلف احدهما
 ففعل ففرض له ثم اراد الآخر تخليفه فان ادعى ملكا مسلما او شرا من جهته لم يكن له
 ان يحلف لانه لو نكل لا يعرض عليه لانه لا يجوز اقراره على المقر له ولو ادعى عليه الغصب
 ان يحلف لانه لو اقر بالغصب يجب عليه الضمان كحل من اقر بشي لا يجوز اقراره لا يستخلف
 اذا انكسر وتفسيره اذا ادعى على ميت لا وقدم الوصي الى القاضي ولا بيعة المدعى فار له
 يمين الوصي فان كان الوصي وارثا حلف لان اقراره جائز في حصته نفسه وان لم يكن
 وارثا لا يحلف رجل في يد ضيعة يدعى انه وقف جلد على ابيه واولاد ابيه جأ آخر يدعى
 عن اولاد الواقف واراد ان يحلف الذي في يده على دعواه اما اصل الوقف فلا يمين
 فيه لوعوم الغاية ولزكان في يد من شئ من غلة الوقف فلا بد ان يستخلف على نصيب
 من الغلة حلف الشفع فانكسر المشتري الشرا واقر له الدار لانه الصغير ولا بيعة للشفع
 لا يمين على المشتري لانه لزمه اقراره لانه ولو ادعى دارا ملكا مطلقا فادعى المدعى عليه
 لزم الدار لانه الصغير فقال المدعى للمحاكم ان هذا استهلك وارى باقراره لانه لانه
 فاريد ان اضمن قيمتها فاستخلفه لي حتى لو نكل اخذت قيمتها فانه يحلفه على قول من يرى
 غصب العقار خلافا لانه حينه رحمه الله ولانه يوسف وفيه اختلاف المشايخ
 هذا اذا اقر لانه الصغير فان اقر لا جني غاي لا يندفع عليه اليمين الا ان يعتم
 البيعة ومب ارضا من ميراث ابيه وسلمها ثم جاءت امرأة الميت ولقنت على
 الموهوب لزم الارض لها وانهم قسموا الميراث بعد ما ومب لك الارض ومن وقعت
 في قسم ولقنت الموهوب لزم الارض له وانهم قسموا قبل الميت وقد وقعت الارض في قسم
 الواهب وعجز الموهوب عن البيعة وحلفت المرأة ليس له ان يحلف سائر الورثة
 لان تخلفها ظهر بطلان المبة لانها هبة المشاع فيما ينقسم فامر برد العين اراد يمين
 المدعى عليه في دار فان كان ميراث حلف على العلم ولزكان بشر او هبة وكفوها فعل
 البتات فان قال المدعى عليه الدار ميراث عندي من انه وقال المدعى وصل اليك
 بخير ميراث ولي عليك يمين البتات فالقول للمدعى مع يمينه على علمه بالله ما يعلم انها
 وصلت اليه بميراث ابيه فان حلف حلف له ذوا يد على البتات وان لم يحلف المدعى

حلف له المدعي عليه على العلم في دعوى منفردة قال ابو جعفر رحمه الله ان عرف المدعي
بالنعت يوجب الجمع الدعوى وتخليفة مدته وان لم يعرف به لا يختلف جمعها **كتاب**
ايمان او امينين المرأة لا يخرج لليمين فقال الامين حلفتها لا يقتل قوله الاشهاد
قال ابو يوسف رحمه الله اذا كان المطلوب مريضاً وامراً لا يخرج بعينها من حلفها
وقال الامام لا يحكم بالحكم اذا حلف الخيم ليس للمدعي ان يحلفه فانما عند الفهم لانه استوفى
حقه قدم مديونه في الدين المؤجل الى الفهم قبل الاجل وحلف الرجل ماله اليوم قبله شيء
وجعل فقبل منه هل يسع الحالف ذلك لانه لا ينفى ان يذهب بحقه رجوت ان لا يكون به
ليس ولا ينبغي ان يقبل الفهم ذلك منه بل يحلفه بالله ماله قبله شيء وقيل لا ينفى لانه ليس
قبل شيء اليوم ليس باقرار عليه الف نسبة فلما قرأ ويدعي فيها نسبة يأخذ الفهم باقراره
ولا يصدر عنه في دعوى النسبة فحلفه بقول الفهم ماله في حاله اذنية فان ادعى
حاله حلف بالله ماله على هذه الالف التي يبيعها ولو حلف بالطلاق بحيث ولو كان
موسراً لم يسع الحالف ولو قال ان شاء الله فحلف به لسانه لم يسع ولو حلف الفهم
صاحب النسبة وجعل لغيره ماله اذنية فحلف ان شاء الله وسع حلف الفهم
المدعي عليه فحلف واشار باصبعه في حلفه الرجل اخذ ماله على كذا صدق وديانة
لا قضاء المدعي عليه الالف تحلف بالله ماله قبله ما يدعي ولا شيء منه لانه قد يكون عليه
الف الادري مما فيكون صادراً **المشترى** ادعى على البائع الاقالة كاذباً وحلفه فنكح
فقضى الفهم بالاقالة بنكوله حل للبائع التصرف فيه فله كلاً ووطئاً او غير ذلك فهو على
الاختلاف في **القضاء بشهادة الزوجين** اذا احدى الزوجين بالدين فللطالب ليرتفع
البينة حتى يلزم جميع الورثة وكذا لو اقرت جميع الورثة له اقامة البينة مات وتركته عند
فوريته في بلدة اخذت فادعى قوم حقوقاً فالحق كان في بلدة الورثة منتطعات بلدة الميت
جعل له وصياً فيثبتون ويؤنهم عليه وان لم يكن منتطعات لم يجعل له وصياً لكن يسع
الشهود ويكتب لهم القاضي بلدة الورثة ليقتضي لم ثم يكتب به الى الفهم الكاتب ليس
الشركة اليهم مات المدعي عليه بعد تزكية الشهود قبل القضاء يقتضي على وارثه بلا عاكة
البينة **كتاب الاقرار** في صحة الاقرار وحل المقترض ما يكون
اقراراً بملكية العين او لا يكون وما يدخل في الاقرار العام وما لا يدخل في جوب يكون

سنة
حاشية

ابتداء

اقراراً

اقراراً بدين او عتيق او قتل او لا يكون في الفاظ الاقرار ابتداء والمثارة والكتابة وفيه
مبطل الصك ثم في معرفة كية المال المقترض وما عينة ثم في الاستثناء من الاقرار
ثم في دعوى زيادة المال واختلاف سبب وجوبه والاختلاف في الجمل ونقطة الاقرار
المغيرة المقترنة ثم اقرار المريض والصبي والعبيد والبائع بعد ما باع **في صحة الاقرار**
للأخوة الاقرار يصح بلا قبول لكن يبطل بالبدن والملك للمقرض يثبت بلا تصديق
وقبول لكن يبطل برقه والمقرض اذا صدق الاقرار ثم لا يبطل المقرض يعلم انه
اقراراً فافاد على كره من المقرض لا يحل له فيما بينه وبين الله وان لم يمتد اليه عن طيب
نفسه تحل ويكون عينة مبتدأة ومن في يد الدار قال لا خرابا من هذا الدار
فليس باقرار ولو قال ابرأني عن كذا فمواقرار في الاصل لم يمتد عن سكن دار اقراره
كان يدفع الاجر الى فلان فليس باقرار وقيل انه اقرار ومرة الدعوى قال اتبع مستحق
عبدى هذا او استأجره متى او اعزتك دارى هذه فقال نعم فهو اقراره وكذا قوله
ادفع الى غلام عبدى هذا او اعطني ثوب عبدى هذا وانفتح باب دارى هذه او اسرج دارى
هذه او اعطني سرج بغير هذا او الحمام بغير هذا فاقا نعم هذا اقرار ولو قال فركب لاميكن
اقراراً ولو قال لا اعطيكما فهذا اقرار بالبطل والجمام قال ما في يدى من قليل او كثير
من عبد او غيره لفلان في الاقرار لانه عام لا يجوز ان يختص في عبد من عبيده ان كان
في يد يوم الاقرار ام لا قال لقول المقر وكذا قوله ما في حانوته لفلان وعن محمد رحمه الله
اذا قال لامرأة هذا البيت وما اعلق عليه بابه لك وفي البيت متاع فلها البيت
والمحتاج ولو كان يباع هذا اللفظ لا يدخل المتاع في البيع ويصير كأنه قال بعثك البيت
بحقوقه **والأخت** لا بنت في حتم جميع ما في منزله من الفرس والاوايز وغير ما يقع عليه الملك
من صنوف الاموال وله بالدرستاق ودواب وعلمان وموسكن في البلد فاقتراره
يقع على ما في منزله الذي هو مسكنه وما كان يبعث من الدواب الى الباقورة بالنهار
ويرجع الى وطنه الذي اقرضه فيه وكذا عبيد الذين يخدمون في حوائجهم ويأوون المنزلة
كل ذلك داخل في اقراره قال في حتم جميع ما هو داخل منزله لامرأة غير ما يقع من البنايات
ثم مات فادعى ابنه انه تركه ابيه قال ابو القاسم من احكم وفتوى اما الحكم اذا ثبت
هذا الاقرار وجب القضاء لها بما كان في الدار يوم الاقرار واما الفتوى فهو على كل شيء

علمت المرأة ان لها بملكك الزوج بيع صحيح او مته او كان ذلك ملكها كانت تسعة
من مئة والا حجاج بهذا الاقرار وما لم يكن ملكها لا يصير ملكا لهذا الاقرار فيما بينها
وبين الله تعالى ومو بركة اتلف مال والدته ثم قال لها جميع ما في يدي من المال لك ثم ملك
والمال الذي اقرطها به قايم بعينه فهو لها ولو كان الابن لتهلك ذلك ومما لا يحال
ولا يوزن وقد ترك درهم او دنانير من في سعة من ليزني اول الدرهم والدنانير
مقدار ما لتهلك بعد قوله جميع ما في يدي من المال لك لانه غيرة الصبح وبالله تبارك وتعالى
القبيل وعاد الدين **مسائل في الجواب الذين يكونون من اللدغ عليه**
اقرار الى اخره قال لا حرج عليك ان درهم فقال قضيتك او حسيبتك او
او اهلكها او مبيتها الى او ابرأتني منها او اخلتني منها فهذا اقرار قال ليس
بدون لا يكون اقرارا وقيل كسب بدو اقرار كقوله اتزنها واتون ليس باقرار
وانتقد او خذ اقرار وخذ وانتقد لا قال المدعي عليه الالف لك على الف درهم بعد
من ذلك لا يلزمه ولو قال ما بعدك من الثريا لزمته الالف كما قال الحنفية الامان
الامان فقال المسلم الامان الامان ستم او ستم لم يكن امانا ولو لم يقل ستم علم
ولا قال ستم كان امانا ولو قال المدعي عليه مع مائة دينار لا يكون اقرارا لانه عطف
على الدنانير والدنانير غيرة واجبة قال ليعو الليث رحمه الله عندي ان المدعي لو وقع الدنانير
ان ياخذها جميعا ولو لم يصدر في الدنانير ياخذ الدرهم لانه اقربا ادعى وزيادة لان
اجوب تنضم اعادة ما في السؤال قال لا خذ اقرارك الف فقال ما استقرضت من احد
سواك او بعدك او معك فليس باقرار لان قوله ما استقرضت من احد سواك او بعدك
او معك فليس باقرار لان قوله ما استقرضت منك لا من غيرك ولو خرج فقار استقرضت
منك لا يكون اقرارا فكذا منا خلافا قوله اقرضتني حين كان اقرارا حلف لا يستقرض
فسال القرض فلم يقرض حنت والقرض لا يكون الا بالقبول قال استقرضت منك
فلم يقرضني فالقول لم ان وصل ولم يفصل لا ولو قال اقرضتني فلم اقبض فكذا قال
ابو يوسف رحمه الله اذا قال اقرضتني او اودعني او اعطيتني فلم اقبل فالقول لم
قال اخذت مني مائة درهم فقال لا اعطى لها فهو اقرار قال لا اغصبك بعد مائة المائة
شيئا او مع مائة او لم اغصب بعدك احلا او قبلك او معك او لم اغصبك مع مائة

هذا اقرار
بما ذكره
في الجواب

في الجواب

المائة فهذا كله اقرار قال ما لك على المائة درهم او سوى مائة درهم هذا اقرار بالمائة
قال ما لك على اكثر من مائة درهم ولا اقل لم يكن اقرارا وكان ينبغي ان يكون اقرارا قال قل
لعل ان لم على الف او اخبره او اعلم او شهد ان لم على الف او قال لغيره اخبر فلانا ان لم
عليك الف او اعلم او ابشره او اقول لم او استشهد لفلان به فقال نعم فهذا كله اقرار قال
لا تخبر فلانا ان لم على الف او لا تشهد لفلان على بالف ذكر محمد ان قوله لا تخبر اقرار
وقوله لا تشهد لا ونعم السخس لزم لا تخبر روايتان قال مال فلان على شيء فلا تخبره
ان لم على الف ولا تغفل لكن لم على الف فليس باقرار قال لا تشهد وان عهدي حرقا في
لم اعقم لم يكن حرقا فان قال لا تشهد واعلى بعق عدي هذا كان حرقا قال اقموا ايتها
او اقموا طلاقا اباه فهو اقرار بخلاف قوله لا تخبر واما ان طلقها وتو قال كتموا طلاقها
لم يكن طلاقا قال ابو يوسف رحمه الله اذا قال المدعي عليه الف ودية عليك مثلها
لا يكون اقرارا وعلى هذا الخلاف اذا قال له رجل اعطيت غلامك فلانا فقال وانت
ايضا اعطيت غلامك او قال قتلت فلانا فقال وانت ايضا قتلت فلانا انهم يتكلم
يعتبر فقبل لم قتلت فلانا فقال كذا كذا مكتوبا في الودع المحفوظ قال او قتلت عدي
فهذا اللفظان منه اقرار بالقتل فيلزمه في ماله الدية ان لم يقر بالجرم قال قتلت ابن فلان
ثم قال بعد ذلك قتلت ابن فلان او كان مكان الابن بعدا فقال المقتل قتلت ابنين او عديين
فالقول للمقتل وهو اقرار بابن واحد وعبد واحد الا ان يكون المقترضين مسلمين مختلفين
وكذا تزوج الامة والافقار بالجرم ولا يشبه هذا الاقرار بالمال في موضعين **في الفاظ**
بذكرها ابتداء فيكون اقرارا او لا يكون والاقرار
بالاشارة او الكتابة وفيه مسائل **مسائل في الاقرار**
قال لفلان على الف درهم في حيا او في كناية وقال اردت بذلك الخبر بالباطل
يلزمه المال في القضاء ويصدق فيما عنده قال على الف درهم فيما اظن او احسب
او فيما اري او فيما رايت كان باطلا ولو قال فيما علمت لزمه المال وفيما اعلم لا يلزمه
في قولها خلافا لابي يوسف رحمه الله وفي علم فلان لا يلزمه ويعلم يلزمه ولو قال يعقده
فلان او في قوله او في حيا يلزمه ولو قال بفسك فلان او بفسك او في حيا كتاب
او في حساب بيني وبينه او حساب او من كتاب بيني وبينه او قال على منك بالف درهم

وقال محمد بن

صاحب
الاشارة

أو كتاب أو حساب بالف درهم لزم المال ولو قال في قضاء فلان لا قال لفلان على الف
 درهم أن تمت فعليه المال عاش أو مات كذا لو قال ان افطر كذا لفلان لان هذا ضرب من الاجل
 لا التعليق وذكر خواص زادة ان التعليق الاقرار بالشروط باطل بان قال لفلان على الف
 درهم ان قدم فلان او ان شاء فلان ولو قال لفلان على الف درهم اذا جاء ركس الشهر او
 او عيد الفطر او الاضحى او الفداء او مات فلان لزم الف حالاً لان في العرف لا يردون به
 التعليق وانما يريدون به بيان تأجيل الدين الى هذه الاوقات قصار مقراً بالدين متعيماً
 الاجل فالقول للمقذر في انكاره **في الاستثناء** والكتابية الشارة يقوم مقام العادة
 وان قدر على البيان بالكتابة من كتب كتاباً فيه اقرار بين يدي الشهود في قسم احد ما ان كتب
 ولم يقل شيئاً لا يكون اقراراً حتى لا يحل له ان يشهد بما فيه لانه قد يكون للتجدي وقيل
 ان كان مقدراً مكتوباً على التمسك وعلم الشاهد ما كتب وسعد ان يشهد كما لو خاطبه في كتب
 الى الغائب على وجه الدلالة اما بعد فكل على كذا فهو اقرار ووجه الاخذ من يشترط ان يكتب
 مستطراً معنوياً وان لم يكن الى الغائب **اما** اذا كتب وقدا بين يدي الشهود فهذا
 اقرار منه الثالث **لنقل** عليه بينا يدبرهم فانك الكاتب لشهد واعلم بما فيه فهو اقرار
 والآلاف الرابع اذا كتب بين ايديهم وقال شهد واعلم بما فيه انقلوا بما فيه كان اقراراً والآلاف
 قضى الدين واراد ان يأخذ حقه الاقرار من المقذر فلم يدفع اليه لاجبر اخذ الشفع الدار
 من المشتري بأخذه من حقه الشراء فان انه لا يجبر لكن يشهد بشهود الشراء على تسليم الدار
 بالشفع ومن الدين يشهد بشهود على الايضا ويكتب كتاباً وبأخذ خطوطهم اودع كتابهم
 غيره وغاب فاحتاج الذي باسمه الصك اليه ليري الشهود المختار ان كبر الموضع حتى يري
 ما فيه الشهود ولا يدفع اليه لانه غير مودع اقراراً بالمال لانسان ويشهد ثم اقر ثانياً في مجلس آخر
 واشهد لزم المالان عند العام **س** قال ما اكثر ما يتقاضاه او قال لم اعطك
 فهو اقرار قال بسخس قيل اقراراً الا اذا قال على وجه الاستهزاء قال الست قد اقرت ضفتي
 البن درهم فقال بلى ثم مجد المقذر لزمه اقرار السكران ببيع لا الملك قال على عليك
 كذا فقال الحق او اليقين او الصدق او صدق او يقينا فهو اقرار بجميع ما في يدي لفلان
 اقراراً بانه من تراست اقراراً بوقتها طلقني اقراراً بالنكاح الاستيلاء ليس
 باقرار بملكية ذلك البائع في الاصح **في معرفتي كميته المال المقترض** **هـ**

سطراً

سبب

قال لفلان على درهم لزمه ثلثه ودرهم كثيرة عشرة عند الامام وعندهما ما يتأت
 والدنانير الكثرة عشرة عند عشرة عندهما كذا ديناراً ديناراً لانه اقل ما يعبد
 كذا كذا درهماً احد عشر كذا وكذا احد وعشرون وعلى هذا الدنانير والمكيل والموزون قال
 كذا كذا درهماً وكذا كذا ديناراً لزمه من كل واحد احد عشر قال كذا كذا ديناراً ودرهم لزمه
 احد عشر منهما كما لو قال احد عشر ديناراً او درهماً لزمه من كل واحد النصف ولو قال
 احد عشر ديناراً او احد عشر درهماً لزمه من كل واحد احد عشر قال بضع وخمسون او عشرة
 ونيف فالبضعة ثلثة ليس له ان ينقص منها والقول له في النيف في درهم او اقل او اكثر
 مال عظيم من الدرهم ما يتأت عندهما وقيل قوله كقولهما وقيل الاصح لزمه بقوله بضع وخمسون
 المقرفة الفقير والغني فان الفقير يستعظم القليل والغني لا يستعظم وعن علي بن يوسف
 رحمه الله في اموال عظام ومضى ستمائة درهم مال كثير ما يتأت ومال فقير او كثر او خفي
 او جليل كذا الوف درهم ثلثة آلاف الوف كثيرة عشرة آلاف كذا في الفلوس
 والدنانير مال قليل درهم درهم مضاعفة ستة ولو قال اضعا فاضاعفة او مضاعفة
 اضعا فاضاعفة عشرة وعشرة واضعا فاضاعفة ثمانون كذا على كل درهم درهم
 او درهم مع كل درهم لزمه درهمان نظراً الى عشرة درهم بعضها فقال لفلان على درهم
 كل درهم من هذه الايام درهم لزمه عشرة و لو قال مع هذه الدرهم درهم لزمه
 احد عشر قال على كل درهم من الدرهم لزمه ثلثة درهم في قولهما و في قول الامام عشرة
 شيا كثر اربعون شاة وابل كثيرة خمسة عشر واما الحنطة والكثيرة خمسة اوسق
 عندهما وقيل على قول البيان فيه الى المقتر بعد ان تبين اكثر مما تناوله اسم الحنطة
 لواقدها مطلقاً وهو ربع الصاع وقيل الحنطة الكثيرة عشرة اقفة وكذا كل
 ما يكال او يوزن واقفة حنطة ثلثة اقفة واقفة كثيرة عشرة قال كذا ثمانية
 بيست درست ثم قال غليت به سجات الميزان لا يصدق قال لك على دقيق
 بدرهم فعليه دقيق يساوي درهماً ولو قال درهم دقيق يلزمه درهم دقيق اقرت
 بحوزة في دار لاسان لزمته القيمة والاقرار بكل شيء لا يمكن تسليم اقراراً بالقيمة
في الاستثناء اقرت ولستني فان كان المستثنى من جنس ما اقرت به ثم استثناء
 بالاجماع ولزكان من خلاف جنس لا يجوز وهو قول محمد وزفر رحمهما الله وقال ابو حنيفة

وابو يوسف رحمه الله كان المشتري مثل جنس كالكيل والموزون والمعدود المتقارب
 نحو ان يقول فلان علي دينار الادرما او لا فخير حنطة او الامة جوز صم ويطرح قسمة
 المشتري عن المقدر وتوقا على دينار الاثوبا او الاثابة لا يصح اجماعا **قاس** قال
 علي درهم او دينار لزمه التمام لم يشرك او شركة اقدر بالنصف قال لاحكاما على كذا او قال
 لرجل كذا على احدنا شي لم يصح ولو قال له اكل على احدنا مائة دينار وعلى الآخر الف درهم
 لم يؤخذ بشي فلان على عشرة دراهم او فلان على دينار لم يصح انما في فلان ليس يفسر
 بالرق في زماننا في المختار قال مرجع مرامي يا يست از تو يا قيم لا يكون اقدار بقبض المهر
 قال لا يخرج من هذا الدعوى لا يكون اقدارا قال فلان على حق ثم قال اردت حق الاسلام
 لم يقبل **مسألة دعوى زيافة المقربة واختلال سبب وجوبه**
وتكذيب المقر الى اخيه اقرب قبض الف درهم ثم قال من زيف صدق
 وتوقا ستوقه لا وان مات فقال ورثته هي زيف لم يصدق وفي المضاربة
 والوديع والغصب اذا مات وصار دينه ماله لا يصدق الورثة في دعوى الزيافة
 اقرب بالف درهم دين من قرض او بيع وادعى الزيافة لم يصدق وان وصل عند الامام
 وقال لا يصدق اذا وصل ولو قيل ولم يبين الجهة يصدق في دعوى الزيافة لا المستوقه
 ولكن قد يصدق او وديعة يصدق وان فصل وقيل في الغصب لا يصدق عند من خيفه
 وبس يوسف رج وفي دعوى الزيافة الا اذا وصل وفي الوديع يصدق وكذا فصل وفي دعوى
 المستوقه الا اذا وصل اقرب بكون حنطة من ثمن بيع او قرض ثم قال موزوني قال قوله له
 لان احنط قد يكون ردي في اصل الخلف فلا يكون عيبا فلا يتقيد البيع بالجيد ولما اكون في
 بالحنط لا يجوز ما لم يبين الصفة وكذا الكيل والوزن في هذا سوى الدراهم والدنانير
 اقرب عشرة افلس من قرض او ثمن بيع وتوقا غصبه عشرة افلس او او وحق عشرة
 افلس ثم قال من الكاسد لم يصدق وان وصل وقال لا يصدق اذا وصل وفي البيع
 عليه البيع وكذا الخلاف في قوله عليه عشرة دراهم ستوقه من قرض او ثمن بيع ثم قال
 هي من الكاسد يصدق اقرب قبض رأس المال ثم لم يسل الزيافة لئلا كان اقرب قبض
 اجماعا او بقبض حقة او بقبض رأس المال او باستيفاء الدراهم لا يسمع دعوى
 الزيافة ولكن كان اقرب قبض الدراهم او قال قبضت ولم ينفذ القول كدرب السلم

فلان على كذا في شهره
 فلان وبقوله لم يأنه
 بشهادة او بكماله يأنه

في دعوى الزيافة
 في دعوى المقربة

85 والبينة على المسلم اليه قياسا وفي الاختصاص القول للمسلم اليه مع يمينه وعلى رتب السلم
 البينة انه اعطاه اجماعا **نوع** قال قلت اليه عشرة دراهم في كذا حنطة او قلت اليه
 ثوبا في كذا حنطة ثم قال بعد ما سكنت الا انه لم اقبضها منك وقال رتب السلم بل قبضتها
 فالقول لرب السلم مع يمينه احتسائا وفي النكاح للمسلم اليه قال اعطيتني او سلفني عشرة
 دراهم في كذا حنطة او اقضتني عشرة دراهم ثم قال بعد الا انه لم اقبضها فله على النكاح
 والاختصاص وقد مر من قبل قال اقضتني الف ولم تدفعها اليه فالقول له ان وصل
 والا يضمن كذا قوله اعطيتني وسلفني لكن لم تدفع اليه ولو قال دفعتم اليه الف او قد تني
 فلم اقبلها قال ابو يوسف لا يصدق وموضا من وقال محمد رحمه الله القول له ولا ضمان
 ولو قال قبضت منك الف او اخذت كذا لم تدعني حتى لفصبي لا يصدق وموضا
 ضمان قال علي الف درهم من ثمن جارية باعيتها ثم قال لم اقبضها وقال البايع
 بل قبضتها ففسوا وصل لم اقبضها او فصل صدقة المقر في الجهة او كذبه ادعى انه غصب
 او بدل قرض فاللزام عند الامام وقال لا يصدق المقر في الجهة يصدق وان فصل
 وكذبه فيها فان وصل صدق ولن فصل لا ولو كان عين اجارية والمسئله كالحا او قال
 ابتعت من فلان عبدا او جارية بالف الا انه لم اقبضها صدق اجماعا وصل ام فصل
 قال علي الف من ثمن خمر او خنزير ومملمان وقال المقر بل هي من ثمن بئر قال لا
 لازم للمقر في قول الامام مع يمين الطالب وقال القول للمقر ولا شيء عليه كما لو قال
 من ثمن ميتة او دم وعلى قيس قول الامام اذا قال له علي الف درهم من ثمن ميتة
 او دم او الف درهم حرام او باطلا او المدعى عليه الف اقربها ولقدس انه من ثمن ميتة
 او دم وكذبه المقر كذا المال في ذلك كله مع يمين الطالب وقال القول للمقر مع يمين
 ولو قال المدعى عليه من ثمن خمر وصدقة المدعى بحب المال عند الامام وقال لا على مسئلة
 توكيل الذمي بشي الحرام وان كذبه بحسب لئلا يكون على هذا الاختلاف وان اقرب مال مرجحة
 وكذبه المقر فيها ولو في جهة اخرى ان لم يكن بين الجهتين مسامحة فانه بحسب المال نحو
 ما اذا قال المدعى عليه له علي الف درهم بدل قرض وقال المدعى بدل غصب ولكن كان
 بينهما منافاة بان قال المدعى عليه من عبد باعيتني الا انه لم اقبضه وقال المدعى بدل قرض
 او غصب فان لم يكن العبد في يد المدعى بان كان اقرب المدعى عليه ببيع عبد لا يمينه وعند الامام

بناء

يلزمه الالف صدقة المدعى في الجاهة او كذبه ولا يصدر في قوله لم اقبض وان وصل
ولكن العبد في يد المدعى بان كان المقرعين عبدا فان صدقة المدعى يؤمر باحضار
الالف وتسليم العبد الى المقر كذا اذا قام العبد وكمر هذا الالف عليه من غير من هذا
العبد وان كذبه وقام العبد له وما بعته وانما عليه الالف بسبب اخذ من يبدل قرض
او غصب فالقول للمقر مع يمينه بالله ما لهذا عليه الف من غير من هذا العبد قاتل لفلان
على الف من غير من هذا العبد الذي في يدي فان اقر الطالب بذلك وسلم له اخذ بالمال
وان قال لم ابعك هذا وبعثك غيره واخذ منه وحلف عليه لم يكن عليه شيء ولو قال هذا العبد
كل ولم ابع وبعثك غيره كان المال لازما ولو قال له على الف من غير من هذا العبد الذي في يدي
فقال المقر لم ابعك هذا وبعثك غيره لم يكن على المقر شيء في قوله فاسلم العبد وجب المالك
والا فلا داره يد رجل اقر آخر ان هذا الدار الذي اليد انا بعته بالالف درهم ووصل
الكلام وانكر ذواليد الشراء فاقام المقر البينة لدار له يقبل بينة ولو سكنت بعد الاقرار
ان الدار الذي اليد ثم اقام البينة لدار له لم يقبل ولو اقام البينة على البيع منه في المسيلتين
يقبل بينة لانه كذلك ادعاء قاتل فلان على الف درهم من غير متاع فقام فلان ما كان له
عليه قط الف درهم من غير متاع وسكت ثم ادعى الالف انها قرض لم يصدر في قاتل
لاخر هذه الالف وقوي كذا فقال ليست بودي كذا على الف قرض او غير بيع فأنكر
ذواليد الالف الدين والوديعة فاراد المقر اخذ الالف الوديعة فقام عن الدين
لم يكن له ذلك وكذا كل مال اعلم امانة كالمضاربة وغيرها ولو قال المقر ليست بوديعة
ولكن اقرضتها بيمينها وجد المقر الوديعة والقرض فللمقر له ان يأخذ الالف بيمينها الآلة
يصدره المقر في القرض فلا يأخذ ما عندهما وعند من يوفى يأخذ بيمينها فلا على الف
قرض فقال ليس عليك الف قرض كذا ذلك ثمن بيع فانكر المقر في البيع والقرض
فللمقر له ان يأخذ الالف القرض قصاصا قال هذا الالف اخذتها منك غصبا
فقال لم تأخذها مني لكن لي عليك الف ثمن بيع فحج المقر الدين والغصب ليس للمقر له
على الالف الغصب سبيل ولا لغيره اخذ بالالف اخذ ودكت المسئلة على ان الغصب يوجب
الضمان بيمينه **فحكم** المقر له بالدين اذا اقر ان الدين لفلان وصدقة فلان حج وحق
القبض للاول دون ان كذا مع هذا لو ادى الى الله بري وجعل الاول كالوكيل والله

كأن في عليه الف من قرض
كان له الالف ولو قال
ما كان في عليه قط الف
من غير متاع

كالوكيل

كالوكيل داره يد رجل اقر انها لفلان لاحق له فيها فقال المقر ما كان لي قط لكنها
لفلان وصدقة فلان فليس للثاني خلاف المقر له بالدار اذا قال بعد القضا ما كان لي فيها
حق قط لكنها لفلان وقد مر في كتاب الدعوى **ريض** اقر لو ارثت بعد اموال
غيره فقال الوارث المقر له قيمته فيكون بينه وبين سائر ورثته قاتل من هذا العبد لاحد من
جان واحتج ان يكتف لكل واحد منها ولو قال هو واحد من الناس لا يجوز قال العبد في يد
هذا العبد لزيد لابل لعمرو ولابل غصبة من عمرو ولابل او دعيته عمرو وادعاء كل واحد
منها ففصل المسائل الثلاث يسلم العبد الى الاول وهو زيد ثم في اقراره لعمرو مسلا ان دفع الى زيد
بقضاء لم يضمن لعمرو شيئا وبغير قضاء غرم لعمرو قيمته وقا اقراره لعمرو بالغصب غرم
قيمه سلم الى الاول بقضاء او غيره ولو كان اقراره له بالوديعة والدفع بقضاء فقد لم يضمن
فهو كما قدر له مسلا وقال مخرج له ما كان قد لزمه بالغصب مات وترك الغا وابنا
فقال الابن لفلان على ابي الف لابل لفلان فالاول يستحق الالف ولا شيء على الابن
الا ان يدفع الى الاول بغير قضاء وقا اقراره لعمرو به يغرم للثاني بكل حال كذا لو قال
اوصى لهذا بثلث ماله لابل لهذا ولولم يترك الا بعد اقرار العبد اعتقني ابوك
في المرض وقا رجل لي على ابيك الف فقال الابن صدقة فقام لعمرو يوسف رحمه الله يسعي
العبد من جميع قيمة للغيرم وقا رجل زفر رحمه الله في خمسة اسداس قيمته لانه لو بدا بالوقت
كان يسعي في ثلث قيمته ولو بدا بالدين في جميع قيمة فاذ ائتمه سقط نصف الزيان قال
محمد رحمه الله من اقر بعبد في يد غيره انه لفلان ثم اقر انه حرة ثم اشتراه فهو للمقر وان كان
قال او لا مو حرة ثم قال هو لفلان ثم اشتراه فهو حرة **مسائل اقرار المريض**
والصبي والعبد والبايع بعد ما باع حد المريض مرض الموت صدقة
في آخر السلاق اقر لو ارثت ثم مات فقال المقر له اقر في صحة وقالت الورثة
لا بل من مرضه فالقول للورثة وبينة المقر له اقر في صحة وقالت الورثة
ذلك مريض اوصى بالرجل ومات فقالت الورثة اعتق هذا العبد في مرضه وقا
الموصي له صحة فالقول للورثة ولا شيء للموصي الا ان يفضل من الثلث ثلث او يقوم له
بينة من مرض يومين ويصح ثلثه ويصح يومين ويصح يومين اقر لابي بدين فاجل
ذلك في مرض صح بعه جاز وان فعل في مرضه الزعم الفاضل والنقل بموته لم يجز مريض

يسعى العبد بيمينه لفلان
ما كان في المرض فبالعبد
للاضمين ويضمن الوارث

اقر المرأة بدين المهر صحح المهر مثلها كاملاً ولكن ان النظام انما يتوقف شئاً اذا كان
بعد الدخول لا قبله لانه في مرضه مهر الف وقد تزوجها عليها ثم قامت البينة بعرضه
ان المرأة وصبت مهرها لتزوجها في حيوتها صبيحة جاز اقرارها بها بالمر ولا يقبل
البينة على الطهنة لانه لم يزوجها باقراره المتأخر عنها من صبيحة اقرت باستيفاء مهرها
فان ماتت وهي متكوحة او معتدة لا يصح اقرارها وان ماتت بلا علة بان طلقها قبل
الدخول صحح قال في مرضه هذا القطع وكذا في الورثة قال محمد بن محمد بن احمد لا يصدق قال
ابو يوسف رحمه الله ما هو من الثلث استأجر عبداً في صحة بخبر في حش على انه باختيار ثلثه
ايام ثم مرض فاجاز او سكنت حتى مضت المدة فالحيات من الثلث ولو اعتق احد
عبد يوم ثم مرض فبين في كثير القيمة فالعتق من جميع المال اقر في مرضه بارض في يده انما
وقف فان اقر بوقف من قبل نفسه من الثلث لم يقض اقر بعد عينه لامرته ثم اعتقه
بعد ذلك فان صدقة الورثة سقطت باطل ولت كذبوه جاز من الثلث كريق يقضى بعد
او يقربانه تصدق على فلان وان اقر بوقف من جهة غيره فان صدقة ذلك الغير او وثق
جاز في اهل ولا يقر بوقف ولم يبين انه منه او من غيره فمن من الثلث كاتر عبد
في مرضه ولا مال له غيره ثم اقر باستيفاء بدل الكتابة جاز من الثلث وسعى من ثلثي
قيمة بخلاف ما لو باع عين ماله من اجتنى في مرضه ثم اقر باستيفاء عنه حيث يرضى من جميع
صحتي اقر بالبلوغ وقاسم الوصي لرب كان مراهما صحح الاقرار والقبض ولا يقبل قوله
ان لم يكن بالغاً وان لم يكن مراهما بل كان مثله لا يكتم عادة لا يصح الاقرار والقبض
وتبين هذا ان قبل اثنتي عشرة سنة البتة لا يصح الاقرار بالبلوغ وبوجه انما يصح
بشرط ان لا يكون كحال لا يكتم مثله عادة لا يصح اقرار المأذون بالكفالة بالمال لانه
لا يملك الكفالة بالمال باعداً ثم اقر انه كان حراً لا يصدق على المشترك ولا يبرأ المشترك
عن الثمن **س** اقر المريض باستيفاء دين وجب له في الصبي يصدق سواء كان عليه
دين الصبي ام لا اقر لاجتنى في مرضه ثم قال مواثني ثبت نسب منه وبطل اقراره قال
على درهم لابل دينار يلزمه قال غصبت الف او او وعني الف الا انه ينقص كذا ان وصل
صدق ولا فصل الا ان يكون بانقطاع الكلام ثم وصل فاس على الف بعض لابل سود
فعليه افضلها قال اقرت لك بكذا وانا صبي او نائم فالتول له مع عينه صبي من يد رجل

قيل من ابيك فاومي برأسه اي نعم ثبت نسبته بمجمل النسب اقرت انها بنت لجد الزوج
ولا يبه وصدقها المهر وكذا بها الزوج فرق بينهما رد اقراره ثم صدقة فليس على المقتر
شئ ولو صدقة ثم لا يقره الاية الرد اقرت من الدار كانت له امس امر بالرد اليه اقر
بعد الدخول انه طلقها قبل الدخول لزم مهر ونصف **كتاب الجنائيات**
والحدود والسرقة في الجنابة على طرف الادنى وموجبها في العقاب
وما يعقل وما لا يعقل في الجنين والصبي والمجنون في قتل يوجب في مكان ولا يعرف
قائله في جنابة البهيم وعلى البهيم ما يملك في الطريق والغاء والامر في ذلك والعامل
في الحايطة المائل والشهاد مشتركات بين الجنائيات واكثره والضمان والامر
بالمعروف ونفي الحروف والسرقة وقطع الطريق **مسائل الجنائيات على اطراف**
الحق والعبد وقد دخل فيها طريق معرفة ذهاب السمع والبصر والحكومة
رجل قطع اصبع رجل عملاً فسقط اصبع آخر بجنبه لا قصاص في شئ وفي ذلك عند الامام
وعند محمد بن حبيب القصاص فيها وعند ابن يوسف رجح بحج القصاص في الاول والدية في الثانية
محمد بن سرية فعله مضافة اليه فيبصر في الثانية بمنزلة الكيسر ولهما انه في الثانية كالسبي في الخط
لانه ما قصد الثانية قطع عمداً اصبع رجل فشلت اخذ الما جنبا عليه ارش الاصبين
وون القصاص عند الامام وقال عليه القصاص في المقطوعة والارش في الاخرى
كسر سن انسان من الاصل او نزع من الاصل متعمداً كسر القصاص ولو كسر بعضه واسود
ما بقى لا يجزى ولو لم يسود ما بقى كجرب وان قلع لا يقطع سنة كمن يؤخذ سنة بالمرء الا ان يفتن
الى الهم ويسقط ما سواه وفيما كسر البعض واسود ما بقى لوقار انما يتوقف القصاص
في المكسورة واترك ما لم يسود وليس له ذلك ولو كسر بعض السن فسقط القصاص في المشهور
كسر السن من الاصل خطأ فيه كمال الدية له دية السن ضرب سن انسان فتحرى يستاق
حولاً فان احقر او احقر او اسود بجرب كمال الدية وكذا صنف اخلف المشايخ في حكومة
العدل والصالح انه لا يجزى ثم انما كجرب كمال الدية في الاسود اذا فانت منفعة
المضغ او يكون من الانسان التي تدرى حتى يفوت جماله فان لم يكن واحد منهما
لا يجزى شئ ضرب سن خرقا فمضرت لا يجزى شئ في اوجه الدرايتين عن الامام
ولكن كان سن المملوك فقيه حكومة العدل وعند ما فيها حكومة عدل قلع سن بالغ

لا يستأن لان النبات نادر ولو قطع سن النبات يستأنه حولا وضع هذا لو ثبت
سن البائع كشيئ تنزع سن رجل ثم انتزع المنزوع سنة سن النازع ثم ثبت سن
الاول فعل الاول جنمائه ولو ثبت معوجا يجب حكومتهم ولو ثبت سنة اولونه
بعد القلع والقطع يجب الارش على عاقلة الجنان لكان خطأ لانه لا يجوز له ازالة الاول
حتى لو تصور ان يرفع الضمان يحسن يد رجل فانتزع المعوض يد فقلع سن
العاض لا ضمان عند الامام وعند ابن ابي ليلى فيه دية السن عظم ذراع رجل فجزبه
من فيه فسقط بعض اسنانه قال محمد فيه دية الاسنان ممدود على الفم ارش ذراع
وهذا الخلاف لو ثبت بثوب غيره فجزبه صاحب الثوب فتمتدق بضمين المثبت نصف
ذلك ولو جزبه من تشبث به ضمن جميع الخوف نزع رأس انسان موضوعة واستوعبت من
اجرة العتق او من الاذن الى الاذن فان كان رأسه سوا فانه يقتصر من ار جانب
احت لكن مقدار شجرة فان كان رأس احدما اعظم بخير المشجوع في شجرة مقدار شجرة من اتي
جانب شاء واستفاء الارش فجزبه بالخشيب على عين انسان حتى وضعت عينه بحسب الدية
في حاله لانه شبه العمد **نوع في الجنایات على اطراف العبد**
ويسلك مسلك الجنایة على الاموال حتى يجب في حال الجنان حال الجنان العصب والتهلك
شجرة عذبة موضوعة فعليه نصف عشر قيمته عذبة مقطوعة اليد قطع انسان رجل مرج جانب
اليد المقطوعة فعليه نقصان قيمة العبد المقطوع يد ولو قطع رجله لاقن ذلك الجانب
فعليه نصف قيمة العبد المقطوع يد لانه ليس بالتلاف فجاز ان يكون له ارش مقدر
وعلى هذا البائع اذا قطع يد العبد المبيع يسقط نصف الثمن ولو كان العبد مقطوع اليد
فقط يد الثانية يسقط عن المشتري بقدر نقصان القيمة من الثمن لانه نقص ثلث القيمة
فثلث الثمن كذا لو كان مكان قطع اليد فقاء العين طريق معرفة **باب السمع** ان يترك
المجتبى عليه حتى يغفل ثم ينادى لن اجاب او التفت علم انه لم يذهب **طريق معرفة**
باب البصر ان تترك اهل البصر فان قالوا بذهابه يجب الدية ولن قالوا لا تدرى يعتبر
الدعوى والاكاد والقول للضارب مع عينه في **نفي حاكم من العدل**
قيل ما يحتاج اليه من النفقة واجرة الطبيب وغيره وقيل يقدر المجتبى عليه رقيقا ثم ينقص
منه اجنابة من قيمته لكان ينقص عشر قيمته بحسب دية وقيل ينظر الى ادلة جنابته

لها ارش مقدر وعلى الموضوعة فان كان نصف فكلت بحسب نصف ارش الموضوعة لكن هذا
اذا كانت اجنابة على الكس والوجه لانما موضع الموضوعة فالكف تنظر لكانت اجنابة
على الكس والوجه يعني بالوجه الاخير والا فبالثانية وان غسسه عليه فبالثانية يعني لانه ايسر
سقط يد رجل او ضربها بخشية حتى اباها فعليه القصاص لا يقطع اليمين باليسرى
ولا اليد بالرجل ولا عكسا فهما في الاصبع القصاص اذا قطعت من المفصل الابهام بالابهام
والسبابة بالسبابة هكذا قطع اصبعاً زائداً من يد او رجل وله اصبع زائد ايضا فلا قصاص
بينهما وفيها حكومة عدل قطع يمين رجلين قطعت يمينه واخذت منه دية بينهما نصفان
لاقصاص في اللطية ولا في الكوفة ولا في الوجاة ولا في الدية ولا في الفخذ ولا في الساق ولا في
العصه ولا في الساعد وفيها حكومة عدل وقيل السن القصص الثنية بالثنية والثالث بالثالث
والفارس بالفارس ولا يؤخذ العليا بالسفلى ولا عكسا قطع فخذ مولود وقد تحرك من
اكتشفه او من الاصل عدداً فيه القصاص وان لم يتحرك فحكومة عدل فكذا في الخصى والعين
كل ما كان في النفس زوجا ففيها دية وفي احدهما نصفها وما كان عشاء فجزبه احدما
عشر الدية وفي الكل دية وكل ما كان اربعا فجزبه احدما ربع الدية وفي كل كاشف وكذا
ما كان واحداً كالعقل او ما صلبه او قطع المازن او الذكرا واللسان او حلق اللحية او شفهها
ولم يثبت دية في قطع الذكر والانثيين وفؤديتات وتوابع الانثيين ثم بالذكور ففيها
الدية وفي الذكر حكومة عدل قطع اكتشفه خطأ فيها دية في الموضوعة خطأ اذا برأت وبقي لها
اثر نصف عشر الدية على العاقلة **مسائل معرفة العاقلة الى اخذ عاقلة الرجل**
امل ديوانه لكان من اهل الديولت فان كان غازيا وله ديولت فعاقلة من يرتزق
من ديوانه ولزكان كاتباً فعاقلة من يرتزق من ديوان الكتاب بشرط النظر
بينهم وعاقلة كل صانع اهل صناعة ان كانوا يتناصرون بها ان لم يكن من اهل
الديوان فالمعبرة في العاقلة اهل نصرة فان كانت نصرة بالمال والدروب
فعليهم ولزكانت باحرفة فلكذلك فيكون في معنى الديوان وان لم يكن له عاقلة
من اهل الديوان كما اهل البادية فعاقلة عشرة من قبل ابيه ثم الاقرب فالاقرب
فان لم يكنهم التحمل يضم اليهم اهل عشرة من النسب ولا يضم اهل ديوان آخر ثم يضم
اليهم اقرب القبائل من النسب ثم ثم الى ان يكون فان لم يكنهم يضم اليهم اقرب القبائل

الا قبيلة من النسب والقراءة ولهذا تبين لمجلة الاخرى لا يفيح المحللة اذ لم تكلف
 محلة لعدم التناصه وان لم يكن ديون ولا عشيرة فعاقلة بيت المال ومهني موقيل
 في مال الجاه ولا كان القاتل خيما كجف ماله لا في بيت المال اجماعا فاقبل العاقلة
 ان كان القاتل له ديون فمن اهل ديوانه ولكن كان من اهل الحرفة فكما ذكرنا وان لم يكن
 شي من ذلك فاهل ديوان مصر لكن من المقاتلة لا اهل ديوان مصر كالكتاب وغيره
 فان لم يكن يعتبر العشيرة المأفرا قلنا الضمان الواجب بقتل النفس خطأ على الديون
 في تلك سنين قلنا اوله العمد المحض اذا وجب الدية العدة في ماله في النفس وفيما دون النفس
 والخطأ فيهما على العاقلة كالماله العمد في النفس كجف الدية على العاقلة وفيما دون
 النفس على الجاه وان بلغ دية كاملة الدية في الخطأ المحض وشبه العمد على العاقلة وفي
 العمد المحض في مال القاتل لكن في تلك سنين وفيما دون النفس ماله ارش مقدرا كالموضحة
 فصاعدا وما فيه حكومة عدل وبلغ ارشه اكثر من ارش الموضحة حتى يعلم بيتنا انه مقدار
 ارش الموضحة في جنابة الخطأ بتحمل العاقلة وفي العمد المحض في موضع لا يجب القصاص يجب
 في مال الجاه وفي شبه العمد فيها دون النفس ايضا يجب في مال الجاه اذ شبه العمد فيها
 دون النفس كالعمد الا ترى ان شبه العمد فيها دون النفس كالعمد في الجاه القصاص في موضع
 يجب القصاص فكذلك في الجاه الدية في ماله **مسائل الجنين والفتية**
والجنون فزيت بطن نفسها متعرة او شربت دواء متعرة فاسقطت ولدها
 يضر عاقلها الغرة ومي خسمائة لا تخاف نصف عشر الدية فعلى هذا عند الشافعية ستمائة
 ولا فرق بين الذكر والانثى فزيت بطن امرأة فالقتل جنينا ميتا يجب الغرة استحسانا
 ولو اقلت جنينين احدهما حيا والاخر ميتا ومات الحى من ذلك فعليه الغرة
 في الميت والدية في الحى واذا ماتت المرأة فخرج منها جنين ميت فعليه دية الام
 لا غير وجنين الام نصف عشر قيمته ان كان غلاما وعشر قيمته ان كان جارية
 وعن كسب يوسف ان فيها ما تنقص من الام كسيلة الشاة **عصب صبي** حيا فمات عن يدي
 بحبس الفاصب حتى يحكم به او يعلم انما اعطى صبي اعصى او شيئا من السلاح
 كما لم يمسكه ولم يامره بشئ فخطب العصب بذلك فدية الصبي في مال عاقلة المعطى
 وكذلك لو قال الصبي بحورا صعد من الشجرة وانقضت ثارها فصعد وسقط وكذا

قارن في

لوا

لواحدة محل شئ او كسر خط من غير اذن ودية فلسف الصبي من فكره ولو دفع اليه عصا
 او سلاحا ولم يقتل به امسكه لم يخطب به او قال اصعد الشجرة ولم يقتل انقض او قال
 انقض لنفسك فسقط اختلاف المشايخ فيه والاختيار بين المسلمين الضمان اعطى صبي
 سلا حاققتل الصبي نفسه او رجلا لا ضمان على المعطى بالاجماع حذرا بان امر صبي بالقتل
 فقتل ضمن عاقلة الصبي ثم يرجعون على عاقلة الامر في تلك سنين علم الصبي فساد الامر
 او لم يعلم اذا كان كجف ويعتبر بقتل انسانا في حالة الاقامة يقتل كالمصحيح فان جرح بعد
 ذلك هل يسقط القصاص ان كان كجفون مطبقا على حسب ما اختلفوا فيه يسقط والاولا
 ويؤخذ الاستيفاء ان يغيب **مسائل القتل** قتل وجده في محلة كجف الدية والقسملة
 وان وجد ميتا لا والاصل بينهما ان لا يكون به اثر القتل ولو خرج الدم من انفه او ذكره
 او وبيد لا يكون قتيلا حتى لو وجد مكد في المعركة يغسل ولو كان يخرج من العين او الاذن
 كان قتيلا ولهذا لا يغسل اذا وجد مكد في المعركة وان كان يخرج من الفم ان كان يعملوا
 من اجوف كان قتيلا وان نزل من الرأس لا وكلا باذى با دروا زك اذا قتلا ويجعل
 قتيلا مكان فجب القسامة والدية على اهل تلك المحلة وجده القتل بين القدرتين كجف الدية
 والقسامة على اقربيه لكن اذا كان بحال يسمع الصوت اما اذا كان لا يسمع لا يجب على واحدة
 من القدرتين وانا يدا عن حال المكان الذي وجد فيه القتل ان كان مملوكا يجب القسامة
 على المالك والدية على عاقلته وان كان مبالا لانه في ايدي المسلمين كجف الدية في بيت
 المال وجده القتل في المحلة فالقسامة عليهم والدية على عاقلته وعليهم لان اصل المحلة صاروا
 كأنهم قتلوه حكما ولو قتلوه حقيقة فالدية عليهم وعلى عاقلته وجده القتل في دار صبي
 او معتوة لا يجب عليه الدية والقسامة بل يجب على عاقلة اجماعا ولو وجد في دار امرأة
 عليها خمسون بيتا عند بر حصة ومحمد رحمه الله والدية على عاقلتها **مسائل** وجده قتل
 في مسجد جماعة محلة فالقسامة والدية عليهم وان كان الوقت للمسيح فهو كالووجد
 في المسجد حر وجده قتيلا في دار نفسه يجب الدية على عاقلة ولو كان مكاتب فدمه
 مدم مدمر جل في محلة فاصابه سهم او حجر ولا يدرى من ان موضع اصابه ومات
 من ذلك فعلى اصل المحلة القسامة والدية وجده قتل في دار من كدرت عليه خمسون
 بيتا فان حلف يجب الدية في ماله الا اذا كانوا يتعاقلون فيما بينهم فيئند محل على العاقلة

اخلف في

على اهلها ولو وجد في
 دار الوفق او ارض
 الوفق فان كانت
 اربابا معلومين فالوقت

حشوه في

رجل لحي تنورا فالقي فيه انسانا والقاه في نار لا يستطيع الخروج منها فاحرق
او ذبح بليطة القصص او غرسله او ابرة فمات عليه القصص بقاء العبد باقراره
قتله كحديثه بلا جرح قتل كجيب القصص وقيل لاشق بطن رجل فخرج حشوه لم جث
أخذ عنقه بالسيف فالقصص على اجاز وعلى الشاق ثلث الدية فان كان الشاق
بحال لا يتوهم مع بقاء الحيوة ففعل الشاق القصص وعلى اجاز التعذيب ولكن كانت
اجناتان معا فلهما القصص مكاتب قتل عبدا لم يقتصص قاطع الطريق اذا قتل
انسان في حبس الامام قتل ان ثبت علمه ثم قامت البينة قتل بجانون شهيد
على رجل سلا حاق فقتله المشهور عليه لزمته الدية والكفارة اراد ان يكبره غلاما او امرأة
على الفاحشة فلم يستطيعا دفعه الا بالقتل فدمه مدمر قال اقتل عدي لم يكل قتله
ولو قتله لم يغتمه قتل انسانا بامره يضمن الدية له اربع مولى فالضامن لما اكتم
يقتل الرجل يقتل الطفل للزوج او الزوجة ان يقتل قبل زواجه لم يقتصص ولدها
من القصص الفاء في بئر او ضرب بجر او بنوح اخذ فوات عذر وكان مستوفيا
اذن للعبد اجازة للتجارة فلحقه دين لم يصير مختارا للذل كل ما اوجرت احر نصف
عشر دية فيوجب في العبد نصف عشر قيمته الا اذا بلغت خمسمائة فحينئذ ينقص نصف
درهم ويجب في مال حال او في دين نصف قيمته الا اذا بلغت خمسمائة الف فينقص
خمسة دراهم ومالك له ارش مقدر في احره فيعتبر في العبد نقصان القيمة قطع
احد اذني العبد في رواية فيه نصف قيمة وفي رواية نقصان قيمته كذا تنص
احد اكا جبين العنق القصص يبرئ من القصص والدية لا عن ظلمه يصام كفارة
القتل بنية من الليل قطعت يده فاقتصص منه ثم مات ففعل المقتصص من القصص
اتلف عضو رضيع لم ينف يعرف سلامته فيه حكومة عدل **مسائل**
جناية البهمة وعليها ارسل كلبا او دابة او طيرا فاتفق في فوره
شئا يضر في الدابة وذن الكلب والطير عندهما وعن كلب يوسف رحمه الله انه
يضمن في الكل المتع بعض الهوام على رجل فهو ضامن ارسل كلبا على شاة ان وقت
ثم ساء لا يضمن وان تيامن او يمسك ان لم يكن له طريق غيره ضمن والافلا ارسل
كلبا ولم يكن سايقا ان لم يكن خلفه فاصاب في فوره لم يضمن كذا لو ارسل كلبا

فيه في

على رجل

على رجل حتى عقده او حرق ثيابه لم يضمن الا ان يكون خلفه وعن كلب يوسف رحمه الله
انه اوجب الضمان في اموال الناس في مذابحه وذكر ابو الليث اذا ارسل كلبا فاصاب
انسانا في فوره يضمن المثل وان لم يكن سايقا وارساله كسوفة وعليه الفتوى
ارسل دابة وكان سايقا لها فاصابت يضمن السائق وان ارسلها الى جهة ولم يكن
سايقا فكذلك ولو ارسل كلبا الى صيد ولم يكن سايقا فاصاب انسانا لم يضمن
ولو ارسل الانسان ولم يكن سايقا يجب ان يضمن او وقف دابة في غير ملكه فالت
في رباطها فقتل انسان بها او شئ ضمن لانه محسب للداية ما دامت في موضع رباطها
يخذلها ورازي يضمن است فذلك بايقافه ولو اوقف دابة على الطريق
ولم يشد ما فسارت عن ذلك المكان فاتفق شيئا لا يضمن لانه لم يسكها في ذلك
المكان فصار حرة عن ذلك المكان بمنزلة لا منتقلة رباط حار او سارية فجاد آخر
وربط حماره على تلك السارية فعوض احد ما الاخر ان لم يكن ذلك الموضع طريقا
ولا ملكا لاحد فلا ضمان على صاحب الحمار بعد ان يكون في المكان سعة ولكن كان
في الطريق او في موضع لم يكن لها ان يربطها هناك حمارها فهو ضامن لما اصاب
حماره ارسل حماره فدخل زرع انسان فافسد ان ساقه الى الزرع بان كان خلفه
ضمن وان لم يسبق لكن لم يتعطف يمينه وشمالا وذهب الى الوجه الذي ارسله ضمن
ايضا وان انحطفت يمينه وشمالا ان كان له طريق آخر لم يضمن والا يضمن قال رب
الزرع لرب الدابة ان دابته في زرع فخرجها فهو ضامن لما افسد حال
اخراجها وان اخبره وامره ان يخرجها فلا ضمان عليه لانه بامره وقيل يضمن ايضا
دابة رجل ذميت ليلا او نهارا بغير ارسله فافسدت زرع رجل لاضمان
عليه وقال الشافعي ان ذميت ليلا يضمن ونهارا لا يضمن وجد في ضيعة دابة
فخرجها منها لا يضمن وان اخبرها وساقها الى ضيعة اخرى فعطبت ضمن
وقيل اذا طرد بقره حتى اخبرها عن زرع فاكلها ذئب يغرم قيمتها
وان ساقها ليردها على صاحبها فعطبت في الطريق يضمن ايضا وفي الاصح لم
ان يخرجها من زرع ولا يضمن ما لم يسبقها بعد الاخراج وقيل ليس لها في الموضع
يا من لها لا يضمن اصابت في زرع ثورين ليلا فاسا قهما الى المرسط واراد ان يربطهما

دابة في

ضمن
مسألة الدابة اذا دبت في زرع

فدخل احدهما المربط وبهرب الآخر فقتله ولم يظفر به فحكمه حكم اللقطة فان لم يقدر
 ان يشهد انه انما اخذه ليرده على صاحبه لم يضمن سواها كان لاهل قريته او لغيرهم
 الا ان يكون في نيته حين اخذه ان يبيعه صاحبه في يضمن وان كان ذلك بخلاف
 فان كان الثور لغير اهل قريته فحكمه حكم اللقطة ان اشهد لم يضمن وان ترك الاشهاد
 مع القدر ضمن وان كان الثور لاهل قريته فاقه بعد ما اخذ من الزرع وضاع
 ضمن اشهدا ولم يشهد لاهل قريته لاهل قريته لا يكون حكمه حكم اللقطة بالنهار لانه لا يخاف
 عليه الضاح في النهار فحكمه حكم الغصب **س** ساق دابة فوق السرج على انسان
 فقتله ضمن كخن دابة انسان بغير اذن فالفقت الدراكب فمات ضمن الناحض
 ولو ضرب الناحض فمات فدمه هدر **مسائل الطريق والفتا**
وما يهلك بالمصنع الى آخره وفيه النفذية بالطعام المسموم
 قال اسلك هذا الطريق فانه امن فسلكه فاخذه المصوص لا يضمن وكذا لو قار له
 كل هذا الطعام فانه طيب فاكله وموسم ومات لا يضمن لان الضرر
 في البيع انما يوجب الضمان لغوات السلامة المستحقة بالعقد **ر** رش الماء على الطريق
 فغطت به دابة او آدمي يضمنه ويقتل في الآدمي انما يضمن اذا رشح كل الطريق
 امر الاجير او السقاء بالرش فرش فناء وكان الامر دون الرش والحارس
 اذا رشح يضمن كيف كان ساق حمار احطط فقال كوست معي سول الآانة
 لم يسمع حتى اصاب ثوبه وكذا في او سمع لكن لا يتيها له التحمل لضيق المكان
 يضمن ويستوى اكلوب في الاصم وغيره اما اذا امكنه التحمل بعد ما سمع ولم يتحرك
 لا يضمن **و** وضع قنطرة على نهر خاص فحش عليها انسان فالتفت به او تعلق به
 فمات ان تعمد الممر عليها لا يضمن واضع القنطرة وان لم يعلم الهارب يضمن
 كمن وضع خشبة في طريق المسلمين او حديد فماتت به دابة من غير سوق احد
 فغطت ضمن وان كان النهر لعامة المسلمين فكذا في ظاهر الرواية وعن ابن سريج
 رحمه الله انه لا يضمن حفرة بئر في مفانة بغير اذن الامام وليس بتمر ولا طريق
 لانسان فجاء انسان فوق فمات انسان لا يضمن احافه وكذا لو تعمد في المفانة
 او نصب خيمة فغمره انسان بخلاف طريق الكس **ح** حفرة بئر لم يصبها ان كبس

الغور في
 تأخر

بالتراب او الجص او ما موه من اجزاء الارض ثم جاء آخر ففقدتها فوق فيها اسنك
 يضمن الثاني ولو كبس الاول بالطعام ونحوه والمسئلة كالحا يضمن الاول لانه
 لم يزل اسم البئر بالكبس به كما اذا حفر وغطى رأسه فرفع آخر الغطاء يضمن
 الاول فاذا كان الطريق غير نافذ فلكل واحد من اصحاب الطريق ان يضع فيه
 خشبة ويربط دابته وان يتوضا فيه حتى لو غطى به انسان لا يضمن وان حفر
 بئرا او بني بناء فغطى به احد ضمن لكل صاحب دار من الانتفاع بفناء داره
 ما ليس لغير من القاء الطين والخشب وربط الدابة وبناء الدكان والفتور
 لكن بشرط السلامة احدث في سكة غير نافذة حداثا ليس بسكنى فقتل به انسان
 لا يضمن حصه نفسه ويضمن حصه الشراكه وان كان حداثا من جملة السكنى كوضع المصاع
 وربط الدابة لا يضمن لان من احدث في ملك مشترك شئ من جملة السكنى لا يضمن
مسائل العامل والامر استأجر اجيرا لم يخرج له جناح ففنا داره
 او حانوته ان اخبره ان له حق الاشراع في القديم فسطط وقتل انسانا يضمن
 الاجير قبل الفسارخ كان او يوعى ويرجع الاجير على الامر اما اذا اخبره
 انه ليس له حق البناء في القديم او لم يخبره وعلم الاجير بذلك ان سقط قبل الفسارخ
 من البناء فقتل انسانا ضمن الاجير ولا يرجع على الامر وبعد الفسارخ فقتل
 وفي الاستحسان يرجع بمنزلة مالو امره غيره **ب** مذبح شاة فاذا هي شاة جاره لم يجر
 رجلا لم يجر له بئرا ففنا داره فحفر وفتح من العمل ثم وقع فيه انسان ان كان
 اخبر الاجير ان له حق الحفر فالضمان على الامر وان اخبره انه ليس له حق الحفر فعلى
 الاجير قيا سا وفي الاستحسان على الامر لكن كان بعد الفسارخ من العمل لان الامر
 والاجير كل واحد منهما مستتب فيتعذر الضمان بالتعذر وذلك من الامر وفي الامر
 مذبح الرنة واشراع الجناح مما مبشران ولا يتقيد بالتعذر فيضمن الاجير ولكن يرجع
 بحكم الضرر **س** قود في الطريق يبيع باذن السلطان فيعثر به انسان فقتل
 لم يضمن **التي حية** او عقبا على الطريق فلدغنت رجلا ضمن الا اذا تحولت ثم لدغت
 رجل وضع سيفه في الطريق فيعثر به انسان ومات وكسر السيف قدمه على صاحب
 السيف فقيمة السيف على العاشر **مسائل الحياطة المايل** اذا سقط الحياطة

المائل الى دار انسان او الطريق الاعظم فانلف نفساً او مالا ان كان قتل الشهادة
 فعل صاحب الحايطة لا يضمن وكذا بوجه في القياس وبه اخذ الشافعي وغيره من المتكلمين
 يضمن وهو قول علمائنا ونفسية الشهادة هنا ان يتقدم اليه من له حق المطالبة
 بالنقص لا حقيقة الشهادة وانما ذكر الشهادة لجواز ارجاع اليه عند الانكار وادمال
 الى دار رجل فالشهادة الى صاحب الدار ما كان او مستاجراً مستغنياً وان مال ايله
 الطريق فانه واحد من اثنين اشهد على صاحبه فهو لشهادة وهو ان يقول اشهدوا
 انه تقدمت اليه في مدم حايطة فاذا لم ينقص بعد حتى تلف بشئ فان كان
 في طلب من ينقصه لا يضمن وان ترك اهلاً ضمن طوكب بالنقص عند الضرر فصار
 صاحب الحايطة من الضمان لئلا يؤخذ اياً ما فعل الضمان لم يمتح تاخير الضمان حتى لو كان
 شئ ضمن وان اخذ الذي لشهد ان مالا مال الى دار انسان وقد اشهد ما هو متحقق
 وتزال الى الطريق الاعظم واشهد واحد من عرض اثنين لا يمتح تاخير اهلهم
 الحايطة المائل فنفت عنه دابة فقتلت رجلاً لا يضمن صاحب الحايطة المائل
 الا ان يسقط الحايطة على انسان او دابة **س** حايطة بين ثلثة اشهد على واحد فلم يفعل
 حتى يسقط ضمن قدر نصيبه والشهادة على الكلب العقور كالشهادة على الحايطة عند
 مناجحه ثم قد وقال حسان الدين فيه نظر اشهد على وليه العصب ثم بلغ يعاد الشهادة
 اشهد عليه في حايطة مال فلم ينقصه حتى سقط فقتل انساناً فمن عثر بنقصه وعطب
 ضمن صاحب النقص ولا ضمان عليه فمن عطب بالعثر على القليل ولو كان مكان الحايطة
 جناحاً ضمن عاقلة **مسألة مشتركة بين الجنائيات والحدود**
 كسر الزان رجل المزدحم بها في الزنا كجبال الارش في ماله لانه شبه العمد زاناً بامارة
 فافضاً فاجعل خطاه حتى وجبت الدية على العاقلة وقيل شبه العمد حتى وجبت ماله
 وتولف ميب بكارة المرأة كج او غيره تجب المهر ولو وقع بكراً اجنبية فسقطت فذهبت
 عذرها فعليه مهر المثل في ماله والتعزير ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة ولو وقع
 امرأة ولم يدخل بها فذهبت عذرتها فطلقها فعليه نصف المهر في قول الامام
 وعند محمد رحمه الله وزوج جميع المهر وقع امرأة غيره فذهبت عذرتها ثم تزوجها ودخل بها
 فلها مهران جارية دفعت جارية اخرى فذهبت عذرتها قال محمد رحمه الله عليها

فاتي في

مدان

صدق مثلاً قال كذا بلغنا عن عمر رضي الله عنه في جارتين تداغتاه حمام وقد وقعت
 هذه بنجاراً وطى البائع المبيعة قبل التسليم ولا عقد عليه عند الامام **س** بكنت كانت
 او ثيباً وعند معايب العقد ونقصان البكارة ان كانت بكراً ويدخل الاقل في الاكثر
 وعلى هذا اذا وطئ جارية بكراً لا انسان ينبغي ان تجب الاكثر من العقد ونقصان البكارة
 صبي زناً بصبيته لا حذ عليه والمهر في ماله كجبال لانه لو اخذ بافعال ولم يعدها ذنبها ولو كانت
 بالغة مستكرمة فكذلك ولو كانت مطاوعة لا تجب المهر لانه لو وجب لرجوع ولو
 العصب عليها كن امه صبياً بشئ فالحقة عدم يرجع ونسب على الامر فلا يبيد وعن الامامة
 صبياً فذنبه بها يضمن المهر لان امره لم يصح في حق المولى وطى بهيمة لا يجزئ ما يصنع بها
 وان كانت غير مأكولة يزوج ثم تحرق ويضمن الوالي قيمتها ان كانت لغيرة وان كانت
 مأكولة يزوج ويؤكل ولا تحرق وعن كس يوسف رحمه تحرق كالتى لا تؤكل ويضمن القيمة
 القيمة لو كانت لغيرة ورحم الشخص ان وجوب الاحراق ليس مذهبنا فربما كره
 المطرقة على المحم فتطايب الشار عن ابيد فاحرق ثوباً او دابة خارج المحاموت فعليه
 قيمة وان تلفت نفساً او عذراً فاعاقلة وان لم يتطاب من وقت لكن احتملت الديار
 النار فهو مدمر مدمر وارنفسه فاخدم جدار غيره لا يضمن **س** لقصاب فقيئت
 عينها وفيها ما نقصها كذا قطع اذن الحمار واذنيه واما عين بقعة الحمار وعين جروية
 وعين الفرس والبغل والحمار فذبح القيمة قطع احدى قوائم الدابة ضمن جميع قيمتها
 رأت رجلاً مع امارة يذبحها او مع محرم ومما مطاوعان قتل الدجل والمرأة جميعاً
 حريق وقع في محلة فهدم رجل دار غيره بغير امره وبغير امر السلطان حتى سقط
 عن داره ضمن ولم يأنم اخذ الى الطريق الاعظم كنيماً او ميذاً او جرحاً وماله ج الذي
 يكون في الحايطة او بني وكاناً فلو احد من عرض اثنين ان يهدمه وليس لاهل درب
 ليس بناقدان يشترع كنيماً او ميذاً بالآباء ذن اهل الدرب المشاغب التي في الطريق
 ليس لاحد ان يخاصم فيها ولا يرفعها به ائقن بعضهم طرح الثلج في سكة غير نافذة لم يضمن
 وان كانت نافذة ضمن ما تلف به قال مشايخ سمرقند لا يضمن لعموم البلوى في بلادنا
 رجل ققط صبيّاً فالقاء في الشمس حتى مات ضمن سق انساناً مسموماً فمات فعليه
 التعزير ابن سبع سنين او نحو وقع في الماء او سقط من سطح فمات فان كان يحفظ

عليه

دليلة على الامر في
 فانه

نفسه فلا شيء على الابوين ولكن كان لا يحفظ فعلها التوبة والاستغفار أو وقع انسانا
 في البحر فسيح ساعته لم يغرق **س** اخذ من زنه بغيره او عكسا لم تكن استلحق
 على قتله فجات امرأة وقعت عليه وقضت حاجتها كذا عمى ما امرته فجاته
 غير ما فوطن حذو وان قالت حين دعا انا فلانة لم تكن كذا قد زنت وثبت زناه ثم لم
 لم يبطل اقامة كذا النفس لا يتم كذا كما لو سجد لله سجدة اجتمعت احدى وسببها كذا الوقت
 ثم اذا بداه ان شاء كذا الزنا والاشاء كذا السرقة ثم كذا الشرب ضعيف البنية اذا خيف عليه
 كذا خفيفا بقدر تحمله امر النبي في مثل ذلك كذا في مثل كذا في دار الحرب
 لم يكن زنه المقدوف سقط كذا رجل قد خشي بلع ولم يبين حاله لم يكن قد خشي بعد
 ما ضرب لم يكن قد خشي بعد ضرب السوط الاسوط لم يضرب الا ذلك السوط قال بالوط
 او وطئت فلانة حراما لم يكن وجعلت عمل قوم لوط كذا قد فها في كذا ثم تبين انها
 اخته من الدفاع لم يكن بياك ناز يعزرو بيا ابله وناس لابيا مسخرة وبيا محكم قيل
 يعزرو وقيل لا لطم مسلما او رفع منديل من السوق عن راسه عذرا لك وجوب التعزير
 كذا اعتاد الفسق بالولع الفساد يهدم عليه بيته شرب الخمر في دار الاسلام وقامر
 ما علمت كذا متها كذا كذا من اكرام حذو الاصح **مسائل** كذا **مسائل** كذا **مسائل** كذا
والحدود كذا الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كذا يالحق الضرر غالبا او يعلم يقينا انه
 لا يغرقهم واتلاف الملامى يباح عند الامام بشرط القيمان وعند ما لا يجب الضمان
 شق زق خمر مسلم ضمن الدق الا ان يكون اماما يدي ذلك كسر دق الخمر ان كان باذن
 الامام لا يغرق ولا ضمن روى عن ابي جابر انه يخدم عليه بيته ذم اظهر بيع الخمر من المصر
 يمنع منه فان اراقة انسان ضمن الا ان يكون اماما يدي ذلك النفساء كذا يضمنه
 في اقامة الحد وكذا يضمن كذا كذا كذا حتى يسأل عن الشهادة ويجعل
 في المسئلة عنهم وكذا اذا قام شدا واحدا وقال يا هذا حضره فانه كذا كذا كذا
 بالله ان الذي تدعيه حق واجب لك عليه ثم نجسه حتى ينجى باخذ فان شهد الواحد
 العدل او المستور ان بالقتل عمدا نجس اياها فان انه بشاهد اخذ عدل والا ينجى بسبيل
 وكذا لو شهد بالقتل خطأ في الاصح زنه او سرق حال سكره حذو وكذا بالحدود
 حال سكره لم يكن حذو وطلاق شرح الطحاوي السكران كذا كذا في اقواله وافعاله

فان لا يخرج

غالب اوم

الا في الردة

الا في الردة فانه لا يبين امرأة بها سكران قد خشي كذا كذا كذا التعزير
 بالشمم التعريض بالشم وغيره لا يوجب التعزير **س** استماع الملامى والجلوس
 عليها فسق والواجب ان يجتهد ما يمكنه حتى لا يسمع ويجوز الدخول عليهم
 بغير اذنهم للمنع لانه قد خشي قات محرمه الله كل شيء يمنع عنه المسلم اذ لم يمنع عنه
 المشرك الا الخمر والحفريات للباس بلعب الصبيان يوم العيد با يجوز لا على سبيل
 المقامرة رجل يصوم ويصلي لكن يضرب بالليل لا غيبته في ذكره وكرسا ولى انسان
 على وجه الاغتنام للباس به وبكره ان يكون حريدا للرب والنقص من اغتصاب
 اصل كورة او قرية فليس بغيبته حتى يسمي قوما معروفين علم ان فلانا يتعاطى
 المناكبة فان وقع في قلبه انه لو اخبره بذلك يمكنه ان يغيره عنه حل له الاخبار
 والافلا رجل راي على ثوب انسان كذا من قدر دريم نجاسة فان وقع في قلبه
 انه لو اخبره اشتغل بنفسه لا يسمع لا يجزى وان وقع في قلبه غير ذلك وسمع ان لا يجزى
 خطبه بالموحبة لا يأن ما لم يعزم عليها المسلم لا يقرب اياه النصرة من البيت
 الى البيعة ويتوقه من البيعة الى البيت **مسائل** كذا **الشرقة** كذا **وقطاع**
الطريق كذا لا قطع في سرقة تبرز وزنه عشرة ويشترط ان يكون عشرة خالصة
 مضروبة او مائسا وبها قسمة في الاصح سرق تالة او غيره من الاشجار لا يقطع سرق
 متاعا من رجل في الصلح او موحا فظلم فظلم سواء كان نائما او يوقظا وهذه
 امثارة الى ان الداع اذا نام لم يكن تاركا للحفظ لكن اذا نام قاعدا لا مضطجعا
 ولا يشترط في الاصح ان يكون تحت جنبه والمودع والمستعير لا يضمنان بمثل ذلك ولو كان
 تاركا للحفظ لضمننا سرق بقعة او شاة من المرعى لئلا كان من يحفظها قطع والافلا
 قوم في دار كل واحد في مقصورة عليها باب مغلق فنقب رجل من اهل
 الدار على صاحبها وسرق منه ان كانت الدار عظيمة بحيث ينتفعون بصحن الدار
 انتفاع السكة يقطع وان كانوا انتفعون به انتفاع المنزل لا يقطع بسط ثوبا على خايط
 السكة فسرقة انسان لم يقطع سرق من اطعام لا يقطع رد السرقة الى دار المالك او الى
 من في عياله لا يبرأ عن الضمان وسقط عنه القسط استحسانا سرق العبد لا يقطع
 يد الا كضر المولى عند لبي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا خلاف في سماح البيعة

لا بأس بما ملأ الله
 فبي لا يندب كذا
 ان يخطب الى
 ابا عبد الله

الا اهتمام

في القصاص على العبد بغية المولى ولا يقبل على المولى بغية العبد اجماعاً شهر على غيره
ما يثبت كالعصا الصغيرة ان شهر في المصر نهراً لا يباح قتله ولو قتله يضمن
وان شهر في المصر ليلاً او في المفازة نهراً او ليلاً يباح ولا يضمن بقتله وان شهر مالا
يثبت كالسيف والنج الكبري يباح قتله في الاحوال كلها ولا يضمن بقتله
سرق عشرة عبدان لعشرة رجال قطع سرق ابريق فقتله بقاء او شراب
لا يقطع عزل عشرة من الزكوة لم يوردها فسرقت منه قطع سرق ما يساوي عشرة
فتخاها الى العنق في بلد لا يساوي عشرة لا يقطع سرق من السطح قطع سرق من محرم
من الرضاح قطع جماعة نزلوا خاناً او بيتاً فسرق بعضهم من بعض لم يقطع ولكن كان
يحفظه او تحت رأسه ولو كان في مسجد جماعة قطع سارق جمع الثياب وحملها حماراً فذهب
فخرج الحمار بعده وجاء الى منزله لم يقطع وكذا لو غلق على طائر شيئاً وتركه في المنزل ثم طار
بعد ذلك الى منزله واخذ منه وكذا لو طرح المتاع في ماء جاري في الدار ثم خرج
واخذ لم يقطع الا اذا كان الماء ضعيف الجري فحرقه بيده او على السرة فقال كدستم
ضمن المال ولا يقطع ولو اقر بحد بالسرق لم يقطع ايضا سرق سبعة فذهب ليس لواليه
او غش او اوز جنذان يعقيم احد لانه في ولاية سلطان انه قال انا سارق هذا
الثوب بالاضافة قطع وبلا اضافة لا سرق السكران يقطع وبأقراره لا اقتدر
بالسرق مع صبي او مجنون لا يقطع لا يقطع في اكله الشديد والبرد الشديد للامام ان
يقتل السارق سياسته لسعيه في الارض بالفساد مع قطاع الطريق امراة قتلت
واخذت المال دون الرجال لم يقتل المارة وقتل الرجال من المختار عشرة نسوة قطعن
الطريق واخذن المال وقتلن قتلن وضمن المال اخذ المال ولم يصنع غيره حتى
جاء ثانياً وظهر فيه سيما رجل صالح قبل ان يورثه فعليه ان يرد ما اخذ وضمانه
ان ملك حكم قطاع الطريق فيما يقطع ايدهم وارجلهم حكم السارق فيما عرف من مثل
اليدين يوستها وذئاب بعضها والسارق اذا قطع جس حتى كثر ثوبه ويظهر
فيه سيما رجل صالح لرب المتاع ان يقتل النفس ما دام المتاع في يده فاذا رمى
لما يقتله استقبله المصوم ومعه مال لا يساوي عشرة حمله ان تقتله لم تقرب
معروف وجده رجل يذهب مشغولاً بالسرق ليس له ان يقتله ولم ان ياتي به

فغيره

الى الامام لمحبة المسروق منهم استغاثوا بقوم فخرجوا فطلب السارق فان كان
ارباب الاموال معهم او غابوا عنهم يعرفون متاعهم ويقدررون على رقه عليهم
جاز للمستغاث منهم ان يقتلوا السارق لاسترداد المال وان لم يعرفوا المال
والمتاع ولا يقدررون على الدرة لم يحل لهم ان يقتلوا السارق **كتاب**
الخصم والضممان ما يصير به غاصباً وما لا يصير به الدرة والاسترداد
والتضمن والاستهلاك فيما يطيب وما لا يطيب ما يصير به غاصباً وما لا يصير به
اشياء باخذ مال الغير فالضمان على الاخذ لان الامر لم يمتح وحي كل موضع لم يمتح
الامر لا يجب الضمان على الاخذ الجاهل اذا امر العوان بالاخذ فيضمن الاخذ على كل حال ولا يمتح
ثم صل مرجع على الامر ان كان دفع المأخوذ الى الامر مرجع وان ملكه عند او استهلكه لم يرجع
وان انفق في حاجة الامر بامر فمؤثر المأمور بالتفاد مال نفسه في حاجة الامر
على التفصيل الذي مر في الوكالة من العمل بغيره فمؤثر في غصبه حتى لو ملكه من ذلك
العمل فيضمن بعث المودع عبد المودع في حاجته صار غاصباً ليس الخاتم من اليمن او
اليسرة فهو استعمال لا حفظ وقيل الحنفية والشافعية والامام ان الادعاء الحنفية ليس
باستعمال بل مو حفظ اما اذا جعل الخاتم الواحد في الحنفية حتى يكون استعمالاً لوجعل
الفصل من جانب الكف قتل لا يكون استعمالاً وتزبيلاً وقيل يكون وبه يفتي
وان ادخل على خاتم في حنفية فان كان معروفاً بان يلبس خاتمين للترتيب
فيضمن والا فهو حفظ كختم المهراتن بخاتم رهن في غير الحنفية فيسقط منه لم يضمن ومو
بما فيه وان ختم به في حنفية اليسرى او اليمنى يضمن وفوق خاتم اخذ ايضمن وفوق الاصح
على التفصيل الذي مر وان كان المهراتن امراة فتجنت به في اي اصبح كان ضمنته
اخذ خاتماً من اصبع نايم او دراهم من كيسه او خفا من رجليه ثم اعاده الى مكانه
ومو نايم او اعاده بعد ما انتبه ونام نومة اخرى ان كان في مجلسه ذلك لم يضمن عند
محمد رحمه الله وعن ابن مسعود انه اعتبر النومة الاولى لا المجلس والقاضي من ذهب
الامام انه لا يضمن الا بالتحويل اخذ لقطعة ليعرفها فاعادها الى مكانها ان كان قبل
التحويل يبرأ عن الضمان وبعد لاف الاصح لانه صار غاصباً والغاصب لا يبرأ بدلالة
الاصطبل المخصوص منه وقيل على قول زفر رحمه الله يبرأ وهذا نظاير غاصب

الحنفية
في غيره

زفر ويعقوب رحمه الله منها اذا كانت دابة فركها ثم نزل وتركها في مكانها على قمل
 لبي يوسف يضمن ويحكم قول زفر رحمه الله لا ومنها اذا نزع الخاتم من اصبع ثابم ثم اعاد
 بعد ما انتبه ونام عند لبي يوسف رحمه الله لا يبرأ وعند زفر يبرأ ومنها اذا كان ثوباً
 فلبسه ثم نزع واعاد الى مكانه فنعى هذا الخلاف ومذاذ البسه عاوجه العادة اذا
 اذا وضعه على عاتقه ثم اعاد الى موضعه لم يضمن لانه حفظ الاستعمال ومنها اذا تغلب سيف
 ثم نزع واعاد ضمن عند لبي يوسف رحمه الله كذا لو كان مثقالاً سيفاً فنقله فلهذا
 السيف وان كان مثقالاً بسيفين فنقله هذا السيف ثم اعاد لم يضمن دخل بيت رجل
 فحول المتاع من بيت البيت او المصحن الدار وانما يسكن الدار غلام لم يضمن استخافاً
 او اكان هذا الموضع في احدى مثل شق زق غيره وفيه سمن جامر فاصابته شمس
 فذاب لا يضمن ولو حل قيد عبد ابق لغيره فذهب العبد لم يضمن الا ان يكون العبد
 مجنوناً فحينئذ يضمن ولو كان المجنون مقيماً في بيت مغلق فحل رجل قيداً وفيه
 الباب فذهب فالضمان على الفاعل في باب القفص وطار الطير لم يضمن خلافاً لغير
 رحمه الله وعند ان في رحمه الله ان طار في فوره ضمن والافلا وعلم هذا الخلاف فاحل
 رباط الدابة وفتح الباب ولو حل رباط النرق فان كان مافيه ذابيا ضمن وجامه ذاب
 بالشمس لاشق رواية انسان فسال منها يضمن ما شق منها وما سال وما عطيت بالسائر
 منها فان شق صاحب الدابة وهو يعلم بذلك فما سال بغير ذلك لا يضمن الشاق
 وكذا لو حل وكذا لو شق ما حله الحال فسال يضمن فان ذهب الحال وهو يعلم لا يضمن
 الشاق ما سال بغيره فعقاب اشترى شاة فجاء انسان وذبحها فان كان القصاب
 شذ رجلاً لم يضمن للذبح لا يضمن الدابة وان لم يكن شذ يضمن ذبح اضحية الغدير
 بغير اذنه في ايام الاضحية جاز استحساناً ومن هذا الجنب سائل احدها مدء والناثه
 اذا وضع القدر على كائون وجعل اللحم فيها ووضع الحطب تحتها فاشتعل انسان النار
 الى الكائون واحرق الحطب لا يضمن والثالثه اذا جعل الحنط في ولو الرعا وربط
 الحمار فيه فساق انسان الحمار حتى صار وقيماً لا يضمن الدابة اذا اراد رفع جرة
 نفسه واما لها الى نفسه فجاء انسان واعاد الى الدرع فانكسرت فيما بين ذلك
 لا يضمن الخامسة سقط حمل انسان عن دابة في الطريق فجاء انسان وحمل بغير اذن المالك

فذلك

فملك الدابة لا يضمن لان الاذن ثابت دلالة في هذا الموضع **مس** تلفش
 من العتار بفعل الغاصب او انهدم بسكناء ضمن استخدم عبده غيره بغير امره
 او ببعثه في حاجة فغلب ضمن امر عبده غيره بالاباق فابق ضمن في فتاوى واحد
 الدين النسفي قال لعبد الغير او لصبي ارتق الشجرة وانقض لتاكله قيل يضمن
 وقيل لا ولو قال حتى اكل ضمن ولو قال لتاكل ضمن النصف قتل ذنباً او اسداً
 لرجل لم يضمن في رواية وفي القرد والكلب ضمن قتل رجلاً في مغارة ومعه
 مال فضايع ضمن المال وقيل لا والله اليق يقول الامام غصب صبيّاً حرّاً فمات
 في يد فجاءه او كجى لم يضمن ولو عقره سبع او نهشته عقرب او حية او اصابته
 حاة فمات فلع عاقلة الغاصب الدية ولو قتل الصبي نفسه ضمن الغاصب وخل
 دابة دار انسان فاخرجه رتب الدار فملك لم يضمن ولو وضع ثوب في بيت
 بلا امره فزماه صاحب البيت ضمن سعي رجل رجلاً عند الوالد او شجته فاخذوه منه
 مالا فان كانت السعاية بغير حق من كل وجه ضمن الساعي عند زفر وبه يضمن رجل تغلق
 برجل فسقط من المتعلق به شئ فضايع ضمن رفع قلنسوة من راس احد ووضعها
 على راس آخر فطرح من رأسه فضايع لنكثت القلنسوة بحيث يراها صاحبها
 وامكنه رفعها من ذلك الموضع لم يضمن المارح طارح خاط ثوبه قيصاً فاسداً
 وعلم صاحب الثوب وليس له ان يضمنه انفلتت الدابة ليلاً او نهاراً وانسدت
 زرعاً لم يضمن لها منع من سقي زرع حتى فسد لم يضمن المانع حبس صاحب المواشي
 حتى ضاعت المواشي لم يضمن حنجر من خان ليلاً وفتح الباب مفتوحاً فسرقت من
 الخان شئ لم يضمن الدجل نقيب حايط انسان بغير لفن ماله فسرقت شئ لم يضمن
 الناقب غصب جارية شاة فصارت بحج مجوزة اخذها وما نقص منها اذا كانت
 ناهية فانكسرت ثديها او عينا قارياً او كاتبا او محترفاً فنفس كله ضمن النقص
 ابتعت الجارية في يد الغاصب او زنت او سرقته ولم يكن فعلت قبله ضمن
 ما نقصت بسبب ذلك **مسائل الرجز والاسرار الى اخره**
 اقام على اخذ بينة انه غصب جارية تكبس المدعي عليه حتى كجى بها لانه ان لم يثبت
 بلها لته ثبت في حق اكبس ضرره غصب عبداً صغيراً او جارية فكبراً فلما لم

مطلق
 مطلق
 مطلق

كفر
 مطلق
 مطلق

اخذ مالك سائر الحيوانات غصب عبدا امره فثبتت له حية فليس يعيب ولا ينحو
 عيب فيه اتخذ كوزا من تلاب غير فاكوز للذي اتخذ فان كان للتراب قيمة
 يضمنها وان لم يكن لها قيمة فان انتفعت الارض بضمنه والافلا النخل من الخرت
 النخس واليسير قبل ما ينقص ربع القيمة فهو حاش وما دونه لا وقيل ما لا يصلح
 الباق لثوب ما هو حاش والعجيج ان النخس ما يغترب به بعض العين وبعض
 المنفعة واليسير ما يغترب به بعض المنفعة اختلف احد اصراع باب انسان او خفيه
 او مكعب فلما كان ان يسلم اليه الاخذ ويضمن قيمتها وهذا جواب الاصل وقيل لا يضمن
 الا التي استهلكها وانما الحكم في واحد من الشراذم واحد ما عيبا لم يرد بل
 يرد مما ان شاء غصب دابة فليقها صاحبها في المغارة في المهلكة ولم يسترد ولم يبرأ
 غاصبها غصب من صبي ثم رده عليه لكان من اصل الحفظ صح رده والافلا وان رده
 عليه ضمان بعود المالك ان كان ما دون ابراء والافلا غاصب الغاصب رده على الغاصب
 برئ كما لو رده على المالك وقيل لا يبرأ بالرد على الغاصب استرد في قبضة بيد يار
 وودع الديار ولم يقبض القلب حتى جاء انسان وقبض القلب فاجاز المشتري
 قبضه فملك من يده لا يضمن القابض وفيها وقية وهي ان من غصب من اخذ
 شيئا فاجاز المالك قبضه كما اجاز يبرأ عن الضمان وان انتفع به فامر بالحفظ
 لا يبرأ لانه لم يخذ قبضه الاول وانما امره ان يحفظه فاحفظ يبرأ فليحفظ هذا الواويع
 مال الغير رجلا فاجاز المالك يبرأ عن الضمان اختلفا في قيمة المخصوص فالقول
 قول الغاصب محتمية بانه ما قيمة الا عشرة واذا ضمنه الغض يقوم بما يباع
 في السوق من الدرامم والدنانير وان كان يباع بمهما فليضمن الخيار العزل من فوات
 اللشار خرق ملك انسان بالدين ضمن قيمته صكها وقيل قيمة الكاغد مكتوبا
 وقيل يضمن قيمة ما يتقوم عند مالك القسك لان المعبر القيمة عند المتلف عليه
 كاتلاف في الذي اخرج الغريم من يد الطاب لا يضمن كذا لكن يعتذر
 بتميز المالك في اخذ الضمان من الغاصب او غاصب الغاصب وليس له ان ياخذ
 بعض الضمان من الاول والبعض من الثاني كسر عصب شجرة فصاحبها ان شاء
 ضمانه قيمة الغصن ونقصان الشجرة والغصن لكاسر وان شاء ضمنه

اخيلا التضمين

ضمن

نقصان الشجرة والغصن لرب الشجرة غصب انا ففئة او غصب فمشم فان شاء
 اخذه ولا شيء له غيره وان شاء ضمنه من خلاف الجنس وكذا آية العصف والسنبه
 والدرمام والنحاس اذا كانت تباع مثله غصب عصبيا فصار خلا او غصبا فصار
 زبيبا فان شاء المالك اخذه وان شاء ضمنه مثله غصب ثوبا فقطعه فقيصا او قباء
 ولم يحفظ فان شاء تركه ضمنه قيمة او اخذه المقتطوع وضمنه نقصان القطع غصب
 عبدا جرتكا فذواه حتى برأ اخذ المالك غصب حذو فغصبت يده فان شاء اخذها
 ولا شيء له وان شاء تركها وضمنه مثله **مسائل الطبيب وعده الى اخره**
 اشترى طعاما بدرامم مخصومة قيل له الاكل لانه اذا اشترى الدرامم لا يبطل الشراء
 كما لو تزوج امرأة بدرامم مخصومة حل له الوطئ ولو اشترى طعاما او جارية
 بثوب مخصوم لا يحل الاكل والوطئ قبل اداء الضمان لانه لو اشترى الثوب ترد
 الجارية وقيل اذا اشترى بدرامم مخصومة ففي الوجوه الاربعة ومن ما اذا اشار
 اليها ونقد منها او اشترى بها ولم ينقد منها او اشار اليه غير ما ونقد منها او اطلق ونقد
 منها لا يطيب التناول من المشتري قبل الضمان وبعده الضمان لا يطيب الرجوع وهو
 المختار للفتوى واختار في الواقعات خلافه اكتسب المخصوص ثم استرد المالك
 مع الكسب لا يتصدق بالكسب ولو ضمن الغاصب القيمة عند المالك او الاباق حتى
 صار الكسب له يتصدق بالكسب **س** اختلف حامة طيارة لقابة يضمن قيمتها غير
 لقابة كذا اذا تلف فدعا منقشا مصورا او جارية مغنية او كبشا نطوحا او ديك
 مقاتلا قطع شجرة في دار غيره بغير امره فان شاء رتب الدار ترك الشجرة على القاطع وضمنه
 قيمة الشجرة قايمة وطريقة ان تقوم الدار مع الشجرة قايمة وبلا شجرة فيضمنه ما فضل
 بينهما وان شاء اسك الشجرة وضمنه النقصان وموان ينظر الى قيمة الشجرة قايمة
 كما ذكرنا والقيمة مقطوعة ففضل النقصان القطع صبت الماء في التنور
 مسجور يضمن ما بين قيمة مسجورا والغير مسجورا استرد المخصوص واخذ نقصان
 بياض العين او القرح او الحمى ثم ارتفع البياض او برد القرح او زالت الحمى فمضى
 ترد ما اخذ من النقصان غصب تالة وعرضها في ارض المالك او ارض اخذ
 فثبتت ملكها يضمنها غصب ارا او حصصها رد على المالك ويعطيه المالك

وزنا

نقص

فضل ما فيها نقصان القطع 2 2

ما زاد التخصيص الا ان يرضى صاحبه ان يأخذ حصه غصب دراهم او دنانير
 فطالبة بها في بلد آخر فعليه تسليمها وليس له مطالبة القيمة غصب عينا فلقية ماله
 في بلد آخر والعين في يد والقيمة تم مثل المكان في مكان الغصب او اكثر ان شاء
 اخذ قيمة العين سواء كان الغصب ان شاء انتظر ولزكان بالكا وهي مرفوعة
 الاثر وسعدتم مثل سعد مكان الغصب او اكثر يرد المثل ولزكان السور اقل تخير
 ما بين اخذ قيمة العين وبين الانتظار غصب من سلم خذ فخلها فلصاحبها ان يأخذ
 غصب ثوبا فغسله فلصاحبها ان يأخذ ولا شيء عليه الموصوب منه استلم الموصوب
 صار قابضاً ويرى الغاصب كذا اذ البس الموصوب علم انه ملكه او لم يعلم اجر
 من الغاصب لخدمه او ليلبسه يرى الضمان استأجر الغاصب لخدمه او ليلبسه
 عملاً واستأجره ليفعل الثوب الموصوب لم يبرأ ابرأ الغاصب في العين قايمة
 في يد صح و صار وبيع وفتح الموصوب في حجر المالك او يد او بين يديه
 برئ وان لم يعلم انه ملكه كذا كوفه القيمة عند اهلاكه في حجره او يد او بيت
 يديه لا رد الا احد من ورثة الموصوب منه لم يبرأ عن نصيب الاخذين اذا كانت
 الرد بغير قضاء من عليه الدين اذا قضى جود مما عليه قبل كبر وقيل لا وبغنى
 باع الموصوب باذن المالك قبل التسليم لم يبرأ كذا عن الامام وعن محمد رحمه الله
 فيمن صب على حنط رجل ماء ثم جاء آخر وصب ما عليه وازد ولو كان نقصاً
 برئ الاول والضمنان على الثاني اخذت اغصان شجرة رجل هوا داراً خرد
 فقطع رتب الدار الاغصان فان كان الاغصان بحال يمكن لصاحبها
 ان يشترها بحبل ويخرج يفرغ هوا داره ضمن القاطع وان لم يكن لا يضمن
 اذا قطع من موضع لو رفع الحكم اسر بالقطع من ذلك الموضع اجر الموصوب
 يستعين باجره في ضمان القيمة ويصدق بالفضل رجل له خصم فأتى بلداً ورث
 تصديق عن صاحب الحق قدر ما عليه ليكون هو يعمه عنده بوصولها الى خصماء
 يوم القيمة امرأة زوجها في ارض غصب فنقلها لا تعد معك فيها ليس لها
 ذلك والام على الزوج **كتاب الرهن** اختلفت
 الراهن والمرتهن فقال الراهن هلك الرهن في يدك وقال هو لا بد في يدك بعد

القيمة في

الغصب

الدين على القبول

ما قبضه

ما قبضته حكم الرهن فالقول للراهن والبيته بيته وان قال المرتهن ملك
 في يدك قبل ان اقبضه حكم الرهن فالقول للمرتهن والبيته بيته الراهن رهن عبدك
 قيمته الف بالف وسلم الى المرتهن ثم استعار منه ثم رده اليه وقيمته خمسة الف فملك
 عند المرتهن يملك بجميع الدين اعتبر يوم القبض الاول ولو كان مكان الرهن
 غصباً والمسئلة كالحا فعمل الغاصب قيمة حين غصبه ثانياً ابقى المليون من يد
 المرتهن وقضى بسقوط الدين ثم عادت الاباق يعود على ملك الراهن ويكون
 رهناً وعند زفر على ملك المرتهن وفي الغصب اذا قضى على الغاصب بالقيمة ثم عاد
 عاد على ملك الغاصب باع الراهن المليون وسلم كخبر المرتهن ان شاء ضمن
 الراهن وان شاء ضمن المرتهن وان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وهذا اشارة
 الى ان البيع موقوف على كبر الراهن على البيع لقضاء الدين وان اتى فالتمس
 بيع وسد قولهم لكن هذا اذا شرط في الرهن ان يبيع العبد ثم مات العبد
 او جث لا فكل رهن عند الامام **س** الفقاعى اخذ رهناً بالزئيل والكيزان
 فليس برهن اخذ عمامة المديون بغير رضاه فهو غصب قال خذ ايها شيت
 رهناً بكذا فاخذ ما لم يكن شئ منهما رهناً قيل ان تختار احدهما كسب المرهون
 وما ذهب له وتصدق عليه لا يدخل في الرهن وما تولد منه ومن جهته
 الارش والعقر يدخل في الرهنية وينضم على قيمة الاصل يوم الرهن والزكاة
 يوم الفكاك وان ملك النماء قبل الافكاك صار مكان لم يكن وعاد حصته
 من الدين الى الاصل مصحف رهن او كتاب ليس له ان يقره فيه بغير
 اذنه وبأذنه ما دام يقرأ كان عارية واذا فرغ عاد رهناً غائب الراهن
 وخاف المرتهن بهلاك الرهن المنقول رفع الى القاضي حتى يبيع ويدفع الثمن
 الى المرتهن كالمسقط على بيع المرهون ان يبيع بغير محضر من الورثة رهن
 بمرقنه وطالب المرتهن بقضاء الدين باوشى فالى الاباحضار الرهن
 فان كان للرهن حمل ومثونه كخبر الراهن على قضاء الدين بعد ما حلفت
 المرتهن انه ما تولى الرهن ولا كبر على احضار الرهن دبح جلد المرهونة
 ويساوى درهما فهو رهن بدرهم رهن فدرهما قيمته اربعون بعشرة فأكمله

قيمة

السوس وصارت قيمة عشرة بفتك بدرهمين ونصف رهن شجرة فريصاد
و مع الورق يساوي عشرة فذهب اوان الورق فانقص ثمنه فالدين
على حاله بمنزلة تخير السحر ركب دابة رهن ليرتد الممنون فملكته بركوبه يهلك
بالدين ملكته الدرهم او الدنانير او المكييل او الموزون المرمونة بكنسها هلكته
مثلهما من الدين وان اختلفا في الجودة اتفعا ان الرهن ان ضاع ضاع بغير شيء
لم يكن كذلك ويهلك بالدين قال لا اقدر شيئا الا برهن فرهنة شيئا فضا لا بد
ان يقرضه شيئا واقلة درهم قال خذ رهنا ببعض خنك فاحذر فملك يهلك
بما شاء المهرن اخذ الرهن بشرط ان يقرضه كذا فملك في يد قبل ان يقرضه يهلك
باقل من قيمته ويمسك من الدين حتى لو برهن على نفسه سقط من الدين بقدر
ما انتقص من المرمون مؤنة الدابة والراهن ومداواة على المهرن اذا كان
الدين والقيمة سواء وان كان الدين اقل فداواة بينهما باحساب الرهن اذا كان
كروما فالسنة والعمارة والخنزاع على الراهن والحفظ على المهرن وفتح المهرن رهنا
بعد قبض المبيع فملك الرهن ثم وجد المبيع خرا او لم يفتح ضمن المهرن للراهن
العدل المسلط على المبيع باع بعض الرهن بطل الرهن في الباقي رهن ما
ابنه الصغير وقيمة الرهن اكثر من الدين فملك فمن قدر الدين دون الزيادة
ولو كان وصييا ضمن جميع القيمة استأجر نايحة او مخينة ورهن منها بالاجرة شيئا
فضاع لم يضمن **كتاب الاكلام** رجل امر
رجلا بقتل رجل ولم يقتل الا فتلكت لكن المأمور يعلم بدلالة الحال انه
لولا غشاش امره يقتله او يقطع رجله او يده او يضره ضربا شديدا يخاف
على نفسه او تلف عضوه كان مكروما المشتري مكروما اذا ملك في يد المشتري
ان يملك من غير تعدي لا يضمن ويهلك امانته وهذا الاشكال في بيع المكرومة المكرومة
اذا وكل بطلاق امدة او جعل امرها اليها او الى غيره فطلقت من او الوكيل
او من جعل بيد امرها يبيع **س** اجري الكفر على لسانه بوعيد حبس او قيد
كفر وبانت امرة اكرو بالقتل على القطع لم يسمع اكرو على قتل رجل لو استهلك
المال لم ياتم اكرو المحرم على قتل حبيد فانه حتى قتل كان ما جورا اكرو على اكل مال الغير

او يضمن كماله فلم
يقتل فقتل كان
ما جورا

فاكل فالضمان على الفاعل اكرو على النكاح بالكر من قدر مهر المثل كج قدر مهر
المثل ويبطل الزيادة ولا يرجع على المكروة بشئ اكروته على النكاح باقل من مهر
مثلهما يقال له اما ان تبلغ المهر مثلهما او تغار قها وان دخل بها ومن مكرومة فهو رضا
من الزوج بتسليمه وان دخل ومن طابعت فهو رضا منها بالمسح الا ان للاولياء حق
الاغتراض وان لم يكن كفوا فترق بينهما اكرو على التبرير فترجع على المكروة بالنقصات
في الحال واقامات المولى وعق رجوع الوارث ببيع قيمته على المكروة اكرو على العفو من دم
العمد لم يضمن اكرو على شراء من يعتق عليه باليمين او القداة لم يرجع على المكروة المشتري
من المكروة اذا دبر او اعتق او استولد لا يفيج خلاف ما اذا كانت له او اجبت وفي الاعمال
ونحوه اذا لم يفيج ان شاء رجوع المكروة على المكروة ثم هو على المشتري وان شاء رجوع على المشتري
اكرو على التوكيل بالطلاق فوكل لم يبيع **مسائل الا ببق واللفظ** قدر على خذ
الابن فالأخذ افضل وفي الفاعل اخذ المشايخ والترك افضل انه بالابن فالعاض
او السلطان بحبسه والفعال لا بحبسه **حس** الابن فجاء رجل واقام البيعة انه عبده فاعطاه
تحت يده بالله ما بيعته ولا وهبته **قال** المولى عبدي لم يكن ابنا فالقول له ولا لعل
عليه الا اذا شهدوا انه ابني او اقرا المولى راد الابن من مسيرة ثلثة ايام او اكثر
لا يثنى الا اربعين درهما وان انفق ارضاف اضعاف من غير امر المولى رد الابن
من ما دون مئة سفح حتى يرضى فالدفع واجب كالجعل وتقديره مفوض الى رأي
الامام امر المولى للمنتقط ان ينفق على ان يرجع به على اللقيط جاز ويرجع عليه بالنفق
اذا كبر وان امره بالانفاق ولم يقبل له على ان يرجع عليه قيل يرجع كما لو انفق بامره
بعد البلوغ وفي الاصح لا لانه ليس بامر بقضاء الدين من شرط الرجوع كما لو قال ادة
زكوة مالي **س** اخذ اللقيط افضل من تركه ولأن اللقيط لبيت المال اقرا اللقيط
انه عبده فلان فان كذبه فهو حر وان صدقه فان لم تجر عليه احكام الاحرار كقبول
شهادته وضرب قاذفه وغير ذلك يصح اقراره والافلا ادعى مرتد وخمس نسب
يقضي للمرتد لو قتل اكثر من اثنين فعن الامام انه جوز الخمسة لقيطة تزوجت ثم اقرت
بالرق في امة للمرتد ولا يفيج النكاح منكوبة التقطت فادعت انه ولد الزوج
منها لم يبيع الا بتصديق الزوج او بشهادة الثابتة ولو لم يكن منكوبة يتصدق وان ادعت

فلا بد

انه ابنا من الزنا وان ادعت امرأتان نسب اللقيط واقامت البينة بجعل ابنيها
عند الامام اذ من احدهما بعد موته لم يصدق لقيط وجد في دار الاسلام فادرك كافرا
بحسب خبر علي السلام ولا يقتل مسلما كان ملتقطا او كافرا اقام ذمى شاهدين
انه عبد ان كانا مسلمين قبلت الا فلا عبد يجوز وللقبط لا يعرف الا بقوله وقال
المولى بل موعدي قال لقول المولى بخلاف ما اذا كان مأذونا له الملتقط امرئ كان
الصبي فذلك ضمن كل الملتقط من الغنى لغيره لخذ اللقيط منه ان شاء اخذ ولن
شا ترك رفع اللقطة افضل اذا كان يامن على نفسه وترك الضالة افضل اذا لم يخف
ضياعها وجد لقط فضا عت منه ثم وجد ما في يد آخر فلا خصومة بينهما اقر الملتقط
باللقط لرجل و دفع بغير قضاء ثم اقام آخر البينة انها له ضمن ايتما شأوا و رفع
بقضاء لا يضمن وبه يفتى وموقوف لبى يوسف رحمه الله وقبح ثوب سكران بام في الطريق
فاخذ رجل لم يحنظ لم يضمن بخلاف ما اذا اخذ الثوب من تحت راسه او خائفا
من اصبع او كيسا من وسطه او دراهم من كبة مات في البادية فله صاحبها ان يبيع
بعيره و متاعه وتحمل الدراهم الى اهله غريبت في بيت رجل وليس له وارث موقوف
وخلف مالا وصاحب البيت فقير فله ان يتصدق بها على نفسه الذارع اذا التقط
السنبل بعد ما حصد الذرع كانت له خاصة كثوب خلق رضى به صاحب
او نواه رضى بها صاحبها سبب دابة وقال جعلتها لمن اخذها فلا يسبل لصاحبها
عليها وكذا القصيد اخذ بئج حمام في قرية ينبغي ان يحفظها ولا يتركها بغير علف وكذا
اختلط حمام غيرهما بها فمضى بغير الضالة واللقط وان فرخ عنده فان كانت
الأم غريبة لم يتعرض لغيرها ولكن كانت للام له فالفرخ له في قوله المدبر الا بئج
وام الولد جعل قال ضاع حتى من جاء به فله كذا فجاء به انسان فله اجر مثله
لانه اجارة فاسد الراد اذا كان اثنين فالجعل بينهما وان كان المردود عليه
اثنين فالجعل عليهما بقدر الملك في عبد المضاربة الجعل على رب المال وفي الموهون
على المتهن الا ان يكون بعضه فارغا فجعله على الداهن ابق الموهون فرد ثم رج
الوامس للعبة فالجعل على الموهوب له رد ابعة معه صبي غير مرافق لم يجز للصبي شئ
رد عبد ابية او امه وامرأة او زوجه لم يستحق الجعل وكذا لو كان وصيا او سلطانا

وكذا شحنة كحاروان ورهبان اذ اراد المال من ادى قطاع الطريق الشهار
شرطا فخذ الابن كحافه اللقطة رد عبد ولد فان لم يكن في عياله يجب الجعل
كذا الاخ وسائر ذوى الارحام رجل اخذ عبدا من مسرة شهر فصار به ثلثة ايام
او اكثر فاعته مولاه ثم هرب بعد ما اعتق كان له الجعل قال لآخران عدي قد اوت
فان وجدته فخره فقال نعم فاصابه المأمور به على مسيرة ثلثة ايام وجاء به المولى
لم يجب الجعل لرجل رد ابقا فقبضه مولاه ثم وهبه له فالجعل لازم ولو باعهم كان له
الجعل في ثلثة لدره جسد المان ياخذ الجعل ولو ملك لا يضمن **تفسير المفتوح** المفتوح
ان يخرج في وجهه فينفق لا يعرف موضعه ولا حيوة ولا موته او كسره العدة فلا يبين
موته ولا حيوة وحكمه انه حي في مال نفسه ميت في مال غيره حتى اذا مات الرجل
وترك مفتودا وورثته اخذين توقفت للمفتود فاذا بلغ مقدار ما يعيش على حسب
ما اختلفوا فيه يعطى بموته ويرث عنه ورثته القايمون للمال وون من ماتوا
من قبل كان المفتود مات الآن ويرد نصيب المفتود من موارث مورثه
الذين ماتوا قبل ذلك الى ورثتهم يوم ماتوا كان المفتود كان ميتا من حين
فقد هذا تفسير قولهم المفتود حي في مال نفسه ميت في مال غيره فان مات رجل
وترك بنتين وابن ابن وابنا مفتودا فان افتتوا ان المفتود حي يعطى للبنتين
نصف التركة ويوقف الباقى فان ظهرا له حتى فهو له وان ظهرا له كان مات يرد
الى البنتين ثم تمام الثلثين والثلث الباقى لابن الابن فان كان المال في يد
الابنين لا يخرج من ايديها لكن يقضى لها بالنصف ويترك الباقى في ايديهما
سواء ادعت موت المفتود او لا الغنى بجعل ابن المفتود وكيدا في طلب
حقوقه والمعتبر في موت المفتود موت اقرانه وقيل تسعون سنة وبه يفتى
س للمفتوح على اخذ دين او عند فبيع والرجل مقربا لذيت
والوديوه وسبب الاحتياق النفقة فالغنى يفتى من فلك على من يجب نفقته
عليه فان كان منكرا لا يقبل البينة **كتاب الوصايا**
في الفاظ الوصية ومن يدخل فيها ومن لا يدخل تصرف الوصى والابن والغنى
في التركة وفي مال الصبي في الوارث والتركه والذين في تصرف المريض

في الفاظ الوصية الى آخره مريض قادر على التكلم

قيل له اوصيت لهذا بكذا فادعى من برأسه يعني نعم لا يصح الوصية كذا لو قيل له
انا اشهد بكذا فادعى من برأسه اي نعم خلافا لما لو قيل المفتي عن مسألة فادعى
برأسه اي نعم حيث يجوز الوكالة بعد موت الموكل وصاية والوصاية فحجة
الموصى وكالاته تعليق الوصية بالشروط جاز او وصى للمسجد لا يجوز عند ابن يوسف
خلافا لمحمد وكوفال ينفق عليه جاز بالاجماع كما على اخذ من فادعى بذلك الذين
يعينه الانسان صح وكوا وصى للجنين صح وكوا وصى لبني فلان يدخل فيه الذكور دون
الاناث في الاصح وولد الابنة لا يدخل في الوصية ولا في الوقف في ظاهر الرواية
او وصى لولد فلان يدخل فيه الذكور والاناث او وصى لتيمم وكوه من القبايل
يدخل فيه الاناث بالاتفاق او وصى بمسكن ماله لفلان وبقيت الثلث للمنفق
وفلان فقير هل يدخل فلان مع المنفق اختلف المشايخ فيه او وصى لتمامي بن فلان
وهم لا يخصصون فالوصية لفقراءهم بخلاف ما اذا وصى لافد باهم او وصى لمواليه
وله موال اعتقوه وموال اعتقهم فالوصية باطلة حتى يتيقن لاي الفريقين او وصى
واذ مات قبل البيان لا تنفذ الوصية وعن الامام انها جائزة وثلاث المال يكون
بين الفريقين وعن ابن يوسف رحمه الله في روايته يصح لموال اعتقوه وفي رواية
لموال اعتقهم وبطل ابطال الوصية الا ان يصطلح الفريقان ان يا خذاه بينهما
كما اذا قل لا احد هذين الرجلين ولو خلف لا يكتم مواله فلان ينصرف اليهما
مضى لو كمل ثلثه من الفريقين بحث قال اوصيت لافلان في ثلث ماله
يفضه بحيث شاله ان يفضه في نفسه وكوفال للموصى اعط الثلث من ثلث
ليس له ان يفضه في نفسه **س** او وصى بان يقدر من فلان بعد موته
كذا وهو يخرج من الثلث ينفذ رجل يدعى الاسلام ويتحل هو ينفذ اهله
فوصيته بمنزلة وصايا المملوك او وصى بان يتخذ طعام بعد وفاته ويطعم
الذين يحضرون التغذية جاز من الثلث او وصى لولد فلان فمن بينهم
لذكر مثل حظ الانثيين او وصى لبني فلان وهم سبعة هذا النفا الموصى فاذا هم
خمس فالوصية كلها لهم **في الوصى والاب في العاقبة في التركة وفي مال الصبي**

علیک

و محمد

التركيب الثاني سواد و
 بونى بوزية قذوق خمر
 بينهم 1

五

يتجوز بيع الفضى كل التركة وان لم يكن فيها دين اذا كان في الورثة صغير
 عند الامام الوصي اذا باع التركة وفي الورثة صغار وكبار حضور يتقنا البيع
 في الكل وان لم يكن فيها دين ولا وصية بشئ تحتاج الى بيع شئ من التركة عند الامام
 وان كان فيها دين غير مستغرق او وصية غير مستغرقة يبيع نصيب الصغير
 والكبير بقدر الدين اجماعاً ويباع نصيب الصغير فيما زاد على الدين وهل يبيع نصيب
 الكبير عند الامام يبيع فانه عنده متى ثبت للوصي والاتباع المنقول لا العقار
 ويملك اجازة الكل اشترى الوصي شيئاً من مال اليتيم لنفسه جاز عند الامام اذا كان
 خيراً لليتيم وتفسير الخبر ان يشتري ما يساوي عشرة بخمسة عشر او يبيع منه مال نفسه
 ما يساوي ثمانية عشر بعشرة في بيع العقب المأذون من وليه بالمحابة الناحية واما
 بيع الوصي عقار اليتيم انما يجوز باحدى شرائط ثلثة اما ان يرغب فيها رجل بضعف
 قيمتها او للصغير حاجة اليها او على الميت بن ولا مال له الا مذاً وهذا جواب المتأخرين
 وبه يفي ويجوز بيع المنقول بغبن يسير وفي الآيات بظاهر الرواية انه يملك بيع ماله
 من ابنه وشري ماله ابنه لنفسه بمثل القيمة رجل مات وترك اولاداً أصغاراً وابناً
 ولم يوص الى احد يملك الاب مالاً يملك الوصي فان كان الميت اوصى كان للاب
 ان ينفذ الوصية وليس له بيع العقار والعدوض لقضاء الدين فزق بين الجد
 والوصي فان لوصي الاب بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا وليس للجد
 ذلك اقام محمد الجد مقام الاب فقال اذا ترك وصياً واباً فالوصي اوله وان لم يكن
 وصي فالاب اوله ثم وثم الى ان قال فوصي الجد اوله ثم وصي الفضى ورث
 الصغير ماله اب مبدئ يستحق الحجر على قول من يرى الحجر لا يثبت الولاية
 للاب وصي الفضى بنزله وصي الاب كمن اذا جعل وصيئاً نوع يصير وصيئاً
 في ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الاب الوصي من جهة الميت اذا كان عدلاً
 كافياً لا ينبغي للفضى ان يعزله وان لم يكن عدلاً فيعزله وينصب وصيئاً آخر
 ولو كان عدلاً غير كاف لا يعزله كمن يضم اليه كافياً ولو عزله يعزله وكذا لو عزل
 العدل الكافي يعزله الوصي اذا قدم غنم الموصى الى الفضى فافت بالدين والموت
 وانكر الوصاية الى المدعى الفضى انشا جعل هذا المدعى وصيئاً وان شا جعل غيره

مع جعفر الزكيه تيمنه واليه
 مع الباقين لافا كان الودنه
 كلامهم كبراء غيبا عيكم الوضه

五

وصيًا القضي يملك اقراض مال اليتيم والوصي لا وفي الاختلاف المشايخ وفي
 الاصح كالوصي وكلهم يملكون الايداع الابح الوصي اذا رهن مال اليتيم بدين
 نفسه جاز اخذنا والقياس ان لا يجوز وعن ابن يوسف رحمه الله انه اخذ بالقياس
 وتوقضي الوصي دين نفسه من مال اليتيم لا يجوز ومن الاب جاز هذا لان غرضه
 بيع مال الصبي من نفسه والاب يملك ذلك كمثل القيمة والوصي لا ولو رهن الاب
 متاع الصغير بدين نفسه وقيمه الثمن الدين فملك عند المهر من يضمن الاب
 مقدار الدين لا ما زاد ولو كان وصيًا يضمن تمام القيمة لان الاب ان ينفق
 بماله ولد رهن شيئاً من مال اليتيم في نفقة اليتيم او بما لا يتحقق شيء كان باعه الميت
 فخرج المشتري في ميراث الميت بالثمن لم تجز الرهن لان هذا لم يرد ديناً على الميت
 ولو رد ما باعه الميت بعيب جاز رهنه الاب الوصي يملك ان يزوج امه الصغير
 ولا يملك ان يزوج عبداً ولا تزويج امه من غيره الا رواية عن ابن يوسف رحمه
 وصي احتال بمال اليتيم جاز بشرط ان يكون الله املي من الاول وان كان مثله
 لا يجوز وصي الميت اذا اراد فقناً ويون الميت من التركة وخاف ان يظهر
 عظيم فيضمن نصيبه فاطية فيه ان يبيع من الغرماء شيئاً من التركة بديونهم اذا كانت
 التركة عروضا حتى لو ظهر عظيم لا يضمن الوصي اذا كان في التركة دين والوصي يعلم
 ولا يئنه على ذلك ما اذا يصنع الوصي فيه اقول واختار للوصي يودع عند من له
 الدين من جنس الدين او يبيع شيئاً منه بجنس الدين ثم يقول للورثة خاصوه انتم
 في استردوا الوديع والذين السلطان اذا طمخ في مال اليتيم فان امكن للوصي ومنعه
 بلا عطاء طامعاً من ماله لا يحل له الاعطاء ويضمن به والا حله ولم يضمن بغير الصبي
 فقال الوصي اديت خراج ارضك عشر سنين منذ مات ابوك فقال الابن
 مات لي منذ خمس سنين فاقول للابن عند محمد والوصي عند ابن يوسف رحمه
 لا يملك الوصي مع التركة بغير محض من الغرماء ولا يبيع المنفصل
 على الغائب اذا كان من التركة اشترى لابنه الصغير وضمن عنه الثمن ثم لقى
 قال محمد رحمه الله القيس ان يرجع وفيه الاختسان لا الا اذا قال حين اوى اديت
 لاربع وصي الالف والتم والاتم فيما ورث الصغير والكبير من مولا بمنزلة وصي

الكبير

الاب

الاب في الكبير الغائب ووصي الام لا يشتري للصبي الا الكسوة والطعام والوصي
 باع مال اليتيم بالنسيئة فان كان لا يخشى عليه انحود والمنع عند حلول الاجل جاز اذا طلب
 مال اليتيم اخذ بالثمن والاخذ بالثمن والاول املي من الله باعه من الذك
 لا يخشى عليه من الجحود والمنع للوصي لزويج وببضع ويتجوز مال الصبي ولو ان ينفق
 المال في تعليم القرآن والاجل لكان الصبي يبيع لذلك وان كان لا يصلح لا بد من بيعه
 قدر ما يقدر في صلوة مقاسمة الوصي الموصل له عن الورثة جائزة ومقاسمة
 الورثة عن الموصل له لا صدق الوصي في نفقة مثل الصغير من تلك المدة وتوقار
 بعد البلوغ انفتحت عليك من ماله لا رج به عليك لا يصدق قال ضاع ما لك
 صدق مع اليمين الوصي اذا زاد في عدد الكفن ضمن الزيادة وان زاد في قيمته
 ضمن الكل الوصي انفذ الوصايا من مال نفسه ورجع في التركة موات الوصي
 استهلك مال اليتيم واحتاج ان يبرئ نفسه بيشترى لليتيم شيئاً ويعمل الثمن من مال
 نفسه او يصدق فاملوصي ان يضمن في ولد الكبار وولد الصغار وللوصي
 ان ياكل من مال الصبي بالمعروف اذا كان محتاجاً بقدر ما يستغنى اختاره ابو الليث
 دون الطحاوي **مسائل الوارث والتركة والدين**
 للوارث ان يخاصم مديون الميت سواء كان على الميت دين او لم يكن ثم ان لم يكن
 على الميت دين يقبض سواء كان للميت وصي او لم يكن ولكن كان على الميت دين
 يخاصم ولا يقبض بل يقبض الوصي اقرى مديون الميت الذي له الوصي يبدوا
 ولو لم يكن له وصي يدفع الم بعض الورثة يبرأ عن نصيبه خاصة اذا كان للميت
 هبة عند انسان وفي التركة دين يدفع المودع الوديع الى الوارث بغير امر
 القاضي يضمن مديون الميت قضي دين الميت الى وائنه بغير امر القاضي فان قال
 لداينه هذه الالف التي لفلان الميت على من الالف التي لك عليه جاز وان لم يقل
 ذلك ولكن قضاء الالف للميت فهو مستبرج والالف عليه ولو كان عند رجل
 الف درهم وبيع لاحد وعلى المودع الف لرجل فقضاها المودع الى الذي له الدين
 فاكش المودع اجاز القضاء وان اشترى المودع وسلم المال الذي فبعض رجلا
 في يده مال يعني الف وبيع لرجل مائة وعليه الف درهم دين معروف انه عليه

فللوصي

له وصي

وترك ابنا معد وفا فقضى المستودع الالف الغريم لم يضمن لادقضى الامن له
 احق وموخرتم الميت وليس لابن ميراث حتى يقضى الدين من مات عن غلام
 كاتبة على الالف وعلى الميت وبين الف فقضى المكاتب الغريم ماله على مولاه بغير
 امر الفاضل حتى العاين باطل ولا يعاقب المكاتب حتى يعقده الفاضل لكن في الاستحسان
 يعاقب المكاتب باءا الماله الغريم يطالب الوارث بعقضاء الدين المستغرق
 فلو قضى من مال اخذ لا يصير ميراثا بل يصير التركة مستغرقة بدينه حتى لا يملكها الوارث
 حتى لو مات وترك ابنا وعبد او على الميت دين مستغرق فاذن له العبد
 في التجارة لا يبيع لانه لم يملكه ولو استقرض الوارث من مال نفسه متبرعا بان نص على التبرع
 لانه انما يملكه لغيره اما اذا اذن مطلقا يصير التركة مستغرقة بدينه فلا يملكها الوارث اذا قضى دين الميت
 يرجع في التركة كالتكفين المستغرق التركة بدين الوارث اذا كان الوارث مولا
 غير لا يبيع الارث والوارث لا يملك بيع التركة المستغرقة بالدين الا برضا
 الغريم وكذا المولا لو حجج على العبد المأذون وعليه دين محيط ليس للمولا ان يبيعه
 ولما كان يد الغريم الفاضل تركة فيها دين غير مستغرق فقتلت ثم جاء الغريم
 فانه ياخذ من كل واحد ما يخصه من الغريم من الدين هذا اذا اخذهم عند الفاضل جملة اما
 اذا اظفر يا حدم ياخذ منه جميع ماله يد تصرف المريض يعتبر لتسديد الوصية في ثلث
 القيمة وقت القيمة اعنى عبدا في مرض موته ولا مال له سواء فعتقه موقوف
 عند الامام حتى لو شهد هذا الموقوف لا يقبل شهادته لانه من التفرقات التي لا يحتمل
 السمع بعد النفاذ باج المريض محاباة يقال للمشتري ردة الثمن الى تمام التثنية او يبيع
 وليس له ان يرد شيئا من البيع تبرع المريض بالمنافع يعتبر من جملة المال وكذا لو اخرج
 بدون اجر المثل لا يعتبر من الثلث لانه لو اعار بما فهو كذلك **س** او وصى لنسب يطل
 عليه فلان او يحل بعد موته الى بلد اخذ او مكفن في ثوب كذا او يطعن قبره او يضرب
 بعين فصار زينا بعد موت الموصي بطلت الوصية على قبره او يدفن الى انسان شي ليقدر على قبره باطلا او وصى بثلثه بستانه فلم
 اذبح بستانه القرية لا يكون صدقة الثمرة دون ما يستقبل خلاف الغلة فاذا تناول ما يستقبل ايضا
 اذبح ثلث ما لا يملكه من الثمرة او وصى بثلثه في طرف فله اخذ الغلة لا الطرف بخلاف الخلف في حايته والتمس
 عند اللعامة وقال ابو حنيفة في قوله بالدرهم فاعطى الحنطة جاز البشرب والطريق لا تدخلان في الوصية
 لانه وجب البشرب او وصى في قوصرة او وصى بالدرهم فاعطى الحنطة جاز البشرب والطريق لا تدخلان في الوصية

فلان دين ابيع ثم اذن
 له في التجارة لا يجوز ايضا
 لانه انما يملكه لغيره
 الغريم الميت اوله الوارث

الابن ذكر الحقوق بخلاف الصدقة الموقوفة قال اخذ جوا نصيب من ماله يخرج
 الثلث وستان مرايا ذكاريها بدعيت ازال من يعطى كل قديس ليس يوارث
 ادله ما ينطلق عليه اسم ياذكار قال ده يتم راجاه كن ينصرف الى المحيط جامة
 من بعد وشيت وبرد ويشان وحيث ينصرف الى جميع ثيابه الا الخف قال اعطوا
 فلانا كذا يبيع عني فاني فلان يوطئ غيرة اخذ بنيه بوصية ثلث يوطئ ثلث ما في يده
 او وصى بشي ثم عرضه على البيع او بارض فبني فيها او بثوب فقطعه وخاط او بطن فغزله
 او بغزل فنسجه او بنقشه فصاغها خاتما او بشاة فذبحها كان رجوعا قال الوصية التي
 او وصيت بها فلان فني فلان كان رجوعا ولو قال فني لوارث فلان ثم مات
 فهو ميراث الا اذا اجازت الورثة او وصى الى عده او وصى او وصى اخذهم الفاضل
 ولو تصرفوا قبل الانحاج جاز قال اذا درك ابنه فهو وصى بكذا لم يبيع او وصى اليه
 في ماله فهو وصى في ماله وولد قال فلان وصى حتى يتقدم فلان ثم الوصاية الى
 فلان فهو كما قال لم يقبل البتة على الوصاية الا على خضم من وارث او من الميت
 قبله حق اوله قبل الميت **كتاب الوقف**

اقره

مشغولة في

عند

تعلق الوقف بالشروط جاز شرط في الوقف ان ابرطل الفاضل هذا الوقف
 فانه الارض باصلها وغلته وصيته من فلان جاز الوقف على قول من يبيع
 واذا اضاف الى ما بعد الموت حتى يمتح بالاجماع يعتبر من جميع المال لانه صح
 للمال قال جعلت غلة داري من المسلمين فهذا نذر عرفا وجعلت هذه الدار
 للمساكين نذر بالتصدق بالدار على المساكين عرفا نذر لنزير صدق بهذه العين
 او نذر الدار على الفقراء فيتعهد ببيعها جاز الوقف على اقدية الرسول
 عدم جاز وان لم يحجز الصدقة وقف وشرط لنفسه مادام حيا على قوله
 من لا يبيع الشرط يبطل الوقف والفتوى على الجواز وقف مقبرة وشرط
 ان يدفن فيه نفسه او غانا وشرط ان ينزل موثبه يبيع بالاجماع وقف المنقول
 تبعا يجوز ومقصود في الكراع والسلام يجوز استحسانا وفي غيره ان كان متعارفا
 فيه اختلاف وفي غير المتعارف لا يجوز كفن الميت فا فترس السبع او جعل
 للمسجد حصيدا فحرب المسجد فاكفن بغيره الملك المكفن عند من يوصى رحمه الله

بعين فصار زينا بعد موت الموصي بطلت الوصية على قبره او يدفن الى انسان شي ليقدر على قبره باطلا او وصى بثلثه بستانه فلم
 اذبح بستانه القرية لا يكون صدقة الثمرة دون ما يستقبل خلاف الغلة فاذا تناول ما يستقبل ايضا
 اذبح ثلث ما لا يملكه من الثمرة او وصى بثلثه في طرف فله اخذ الغلة لا الطرف بخلاف الخلف في حايته والتمس
 عند اللعامة وقال ابو حنيفة في قوله بالدرهم فاعطى الحنطة جاز البشرب والطريق لا تدخلان في الوصية

ومحمد رحمه الله اشترى حشيشا ادهميا او قند يا للمسيح ثم وقع الكهنة عنه
 عاد الى ملكه ان كان حيا والورثة ان كان ميتا وعلى قول ابن يوسف رحمه الله
 يباع ويعرف ثمنه الى حوايج المسجدين وان استغن هذا المسجد فلا يسجد اخر
 خرب الوقف بجوز ان يقول النقص اخذ خرج الوقف بجوز وفي التفسير الكبير
 لن استبدال الوقف باطل الا رواية عن ابن يوسف رحمه الله اهل المسجدين باعوا
 حشيش المسجدين وجنازة او ثمنها فالمستحب لن يرفع ذلك الى احكام وقيل يفتي
 بان لا يجوز الا باسرا كما حكم بجوز الاتفاق على قنا ويل المسجدين من وقف المسجدين
 اجر الوقف ثم عزل لا تبطل الاجارة اجرا لوصي الوقف ثم مات بعض الموقوف
 عليهم لا تبطل الاجارة مات المتولى والواقف حتى قالوا في نصب قيم اخذ
 الى الواقف لا الى الغنى وان مات الواقف فوصية اولاد من الغنى في ان لم يكن له
 وصي قالوا في الغنى ليس للمتولى ان يستدين على الوقف للمجاعة الغنى
 في جواز الوقف على قول ابن يوسف وقد مر في الاجارة حذما لأكهون عن محمد
 ان يكونوا عشرة وعشرون يوسف مائة وهو الاظهر **جعل ارضه**
 مقبرة وفيها اشجار فلو ورثته ان يقطعوا الاشجار قال ان مات من مرض هذا
 فقد جعلت ارضه هذه وثقا لم يبع وقف ارضه على عمارة مصاحف لا يجوز
 وقال هذه الشجرة للمسجد لم تهر للمسجد حتى يسلم اليه المسجد الزرع لم يدخل
 في الوقف الا بالشرط قال جعلت غلة كرم هذا وقفنا صادرا لكم مع الغلة
 وقفنا وقف ارضنا على مسجد ولم يجعل آخره للمساكين جاز في الخيا والفا
 جعلت حجرة لدهن الله السراج على المسجد صارت وقفنا لازما او سلم الى المتولى
 قال جعلت ارضي هذه وقفنا او موقوفة كان وقفنا على الفقراء عند ابن يوسف
 وقال محمد لا الا اذا سلم الى المتولى وقيل الخلاف فيما اذا قال صدقة موقوفة
 اما اذا لم يذكر اسم الصدقة لم يبع وقفنا عند ابن يوسف ايضا قال هبعتي مائة
 سبيل لم تصد وقفنا الا في موضع تعارفوا ذلك وقفنا مؤبدا بشروطها وقفنا
 على رباط ليكون اللبن والسمن لابتاء السبيل ان كان في موضع تعارفوا ذلك
 جاز وقف او اني فعل الموق او ثيابا جاز وقف ثوبا لتغطية الميت

الموقف

مطلوب

واجتناب قال اكلوا اي لا يجوز وقف دارا فيها حمامات يدخل في الوقف ويبيع
 الكعبة صار خلقا لا يجوز اخذ لكن يبيع السلطان ويستعين به في امر
 الكعبة وقف مشاعا كمثل القسمة لم يكن عند محمد وبه يفتي وعند ابن يوسف رحمه الله
 يجوز الا في المساجد والمقابر رجل له شجرة في الشارع فمات فجعل احد ورثته
 حصته للمسجد لم يبع للشيوع وقف ارضه فجاء مستحق ومنفق منها شيئا مشاعا
 تبطل الوقف فيما بقي وقف نصف الحمام جاز من طلب التولية لا يولاه
 الجز في غيره الواقف شرط الولاية لنفسه واولاده في عزل النواصير والاستبدال
 بهم جاز المتولى اذا اراد ان يفوض الى غيره عند الموت بوصية جاز متوط
 وقف عليه مشرف ليس للمشرف ان يقر في امور الوقف وقف ولم يذكر الولاية
 لاحد عند ابن يوسف رحمه الله الولاية للواقف لان عند التسليم ليس بشرط وعند
 محمد لم يبع الوقف وبه يفتي ارباب وقف نصوبوا متوليا بدون استطلاع رأي
 الغنى لا يجوز وقف على اولاده ومن في بلدة اخرى فلما قضى بلدهم ان يبيع قيمها
 الباقى ينصب قيمها وجعل له شيئا معلوما حل له قدر اجر مثله وان لم يشترط الوقف
 ذلك ليس لقيم المسجد ان يشتري جنازة وان ذكر ان القيم يشتري جنازة المتوط
 اراد ان يستدين على الوقف لجعل ذلك في عمن الزهن فان امر الغنى به يملك
 ذلك ولا خلاف في الوقف اراد ان يبي حوائيت في حد المسجد او فستانه
 ليس له ذلك القيم اذا يتنقص لينقص ويشقش المسجد ضمن قيم انفق درهم
 الوقف في حاجته ثم انفق مثله في مرسته براء عن الضمان قيم الوقف لو ظل
 جذعاه دار الوقف ليرفع من غلته له ذلك ولو انفق على الوقف من ماله
 وشرط الرجوع له الرجوع مسجد باب على مهت الرجح فسقط فيفسد
 المسطر الباب ويشق على الخشن الدخول فلا قيم ان يتخذ ظلة على بابه من غلته
 الوقف اذا لم يكن في ذلك ضرر لاهل الطريق فتطرد على نهر كبير على باب
 رباط ولا ينتفع بالرباط الا بما وزنه القنطرة وليس للقنطرة غلة فان
 شرط الواقف الصرف الى مافيه مصلحة الرباط يعرف اليها بلك شرط الوقف
 الصرف الى مافيه مصلحة قيم يتخذ منارة من وقف المسجد لا يلبس به اذا كانت

الى القنطرة فان
 كان كاللولا المرف
 الى القنطرة
 يتخذ الرباط

القوم لا يسمعون الاذان من غير منارة عمارة المسجد البناء لا التزيين
 في وقف الفقهاء العرف المتيقن اولاد الواقف افضل ثم القرابة
 الواقف ثم الموالي ثم الاجيراء ثم اهل مصره ولكن كان الوقف من ماله لا يجوز
 صرفه الى ولد وقف على فقراء اولاده فاقضى واحد منهم انه فقير لم يعط ماله بل
 فقده عند الفضي وقف على اولاده واولاد اولاده لا يفضل الذكور على
 الاناث ولا يدخل اولاد البنات فيه وبقي وقف على ولد وجعل اخيه
 للفقراء فمات ولد يعرض الى الفقراء لا الى ولد ولد ولد وجعل للفقراء بعد
 اولاد اولاده لا يعرض الى الفقراء مادام واحد من اولاد اولاده باقيا
 وآهل غسل وقف منزلا على ولديه واولادهم ما تناسلوا ليس لهما ان تنكح
 فيه لان حقهما في الغلة وقف ضيعه على الفقراء ثم افتقر لم يحل له الاكل رب ط
 استغنى عنه ونجسه رباط اخر صرفت الغلة الى ذلك الرباط وان لم يكن كينسب
 رباط فانه يرجع الوقف الى ورثة الواقف رجل اتخذ جنازة ومعتلا
 ونعتا لمحة معلومة فغير اهلها يريد الى مكان اقرب الى هذه المحلة سراج المسجد
 يترك من وقت الخبز الى العتاء ويجوز الدرس في حوز سراج المسجد ان
 يهدم ويبنى ثانيا ويختلف في تزيينه لاهل المسجد ان يكونوا بابا عن موضع
 الموضع آخر فان اختلفوا ينظر اليهم اكبر وافضل كره للمؤمن ان يسكن
 في بيت هو وقف على المسجد قيم المسجد اشترى بغلة المسجد ثوبا وودع
 الى المتكئين لا يجوز ويعطى الدرهم نذر ان يتصدق بهذه الدراهم وتكون العين
 فتصدق بثمنها جاز وقف على المجاهدين يصرف الى الخفاف منهم باع
 ارضا ثم ادخل ارض وقفها واقام البنية يسمع ولو لم يكن له بنية ليس له ان يخلط
 المدعى عليه اقام الواقف بنية على غاصب الواقف يسمع بالاتفاق الفتوى
 في غصب الوقف وغصب منافع الوقف بالضمان ان كان على الوقف
 بالشهرة يجوز وعلى شرائط لا وبقيت شهادته وقف على كذا ولم يبينوا
 الواقف جاز وقف على مكتب قدية على معلم ذلك المكتب جاز شهادته بعض
 اصل المحلة على غصب وقف المكتب وليس لهم اولا في المكتب صح وكذا اذا شهد

ويبنى
 يؤخذ بقوله

مطلب

في الليل
 مستحب
 يجوز

بعض

بعض اهل المسجد المسجد يمشي صاحب الاوقاف له ان يسمع الدعوى من امور
 الوقف ويقتضي بالبنية والكلول ان ولاه السلطان ذلك نصا او عرفا
 ولا القيمة وقت قسم الغلة على اربابها الا انه حرم واحدا منهم وصرف نصيب
 الى نفسه فلما حرجت الغلة الثانية اراد ان يأخذ نصيبه من الاول عن الغلة
 الثانية ان اختار اتباع الشركاء دون تغريم القيمة فذكر متى اخذ رجعا
 جميعا على القيمة شرط الواقف ان لا يواجد اكثر من ستة يدعى شرط وان لم يشترط
 فالخيار ان يقتضي باجواز من الضياع في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة
 في اجواز وانه كختلف بالمواضع والزمان استا جدارضا موقوفه وحي فيها
 حائوتا وسكنها فاراد غيره ان يزيد في الغلة ويجزى من احائوت ينظر
 ان كان اجزا مشاهرة فليقيم فسخ الاجارة عند راس الشهر ثم رفع البناء ان كان
 لا يضر بالوقف فلهما في رفعه وان كان يضر ليس له رفعه ثم ان رضى المستاجر
 ان يملك القيمة بتمته مبنيا او منزوعا ايها كان اقل ملكة لها والا فيترك الى
 ان تخلص حائوت لرجل في ارض وقف فانه صاحبه ان يستاجر لارض جدير
 مثل فان كانت العمارة لورقوت يستاجر بالكثر مما يستاجر فانه يؤمر
 برفع العمارة والا يترك في يده بذلك الاجر استا جدارضا موقوفه وقف باجر
 مثل فزاد اخر في الاجر لم يفسخ الاول وقف واراعى قوم باعياهم وجعل
 اخره للفقراء فاجر القيمة الدار منهم جاز لانهم لم يملكو اربعة الدار استا جدار
 اجيرا بدرهم ودانق واجز مثله درهم ولم يمتد في عمارة الوقف وقتد
 الاجر من مال الوقف ضمن جميع ما نقد المكتوب او الفضي اذا اجر وار الوقف
 ثم عزل او مات لم يفسخ الاجارة فان القيمة من وارث او ظالم فيك له ان يبيع
 ويتصدق بثمنه والفتوى على ان لا يجوز قيم اشترى من غلة المسجد حائوتا
 او دارا يستغل ويبيع عند الحاجة جاز ان كان له ولاية الشرا واذا جاز له
 ان يبيع اهل المسجد او المتولى لورهنوا الوقف لم يفسخ وعلى المترين اجرة
 الدار سواء كانت معلقة للغلة او لا كذا اذا باع المتولى وسكن المستترك
 الدار هو المختار للفتوى الشجار الموقوفة ان كانت مثمرة لا يجوز بيعها الا بعد

منهم
 المصلحة
 الا اذا كانت
 عدم اجواز
 يقتضي بعدم اجواز

او يبيعهم

القطع

وان لم يكن مشقة جاز قبل القطع شجرة جوز في دار وقت فحزبت الدار لم يبع
 الغنم الشجرة لاجل العارة لكن يكرى الدار ويومها ويستعين بايجوز على العارة وليس
 الشجرة اهل المسير لو باعوا غلة المسير وانقطع بغير اذن المالك الاصح انه لا يجوز سجد
 عتيق لا يعرف بانيه خراب فانه يخذ بكنهه مسي لا خريس لاهل المسير ان يبيعوا ويشتروا
 بثمنه في مسجد آخر لان على قول لبي يوسف رحمه الله موصي يدا بداره بيقى المستبد
 الوقت جاز ما لم يكن مسجداً وقف عند وفاته وقفاً صحيحاً فله ان يرجع لانه وصية
 وان لم يرجع يعتبر هذا من جميع المال في رواية ومن النكاح رواية بناء الرباط افضل
 من العتيق رجل ذهب عنه شئ فقال لنزوحه فله على ان اقف ارضي هذه فوجبه
 فعليه ان يقف على من يجوز دفع الزكاة اليه فان وقف على من لا يجوز دفع الزكاة
 اليه صح الوقف ولا يخرج عن عهدة النذر شجرة وقف على مسجد يبست او يبس
 بعضها قطع اليابس وترك الباقى الواقف اذا شرط شيئاً يجوز ان ياكل ويؤكل
 ما دام حياً فاذا مات كانت لولده وولد ولده قوم جمعوا دراهم لعمارة
 قنطرة واشترى وبعضها الطعام للعمال فحضر هناك من لا يعمل لارثهم وبعضهم
 على العمل جاز له ان ياكل معهم ليس لارباب الوقف ان يعقدوا على الوقف عقد
 مزارعة انما ذلك للقيم **كتاب العارية**
 قال آجرتك هذه الدار شهر بغير شئ او لم يقل شهراً لا يكون عارية اعاره وابتد
 الى الليل فملك قبل الليل لا يضمن وان ملك في اليوم القليل لا يضمن كالمودع
 اذا امر بحفظها يوماً فملك في اليوم الثاني وفي الاصح يضمن المستعير اذا ملك
 في اليوم الثالث استعار وابتد ليحل فله ان يعير غيره اما اذا استعار للركوب او ثوباً
 للباس فقبل ان يركب او يلبس اعاره لغيره للركوب واللباس لا يضمن فلو ركب
 بنفسه او لبس قبل يضمن وفي الاظهر لا استعار وابتد ليركبها هو لا يعير غيره ولكن
 استعاره مطلقاً ان يعير غيره للركوب وغيره وكذا الثوب وكل ما يتفاوت
 الكائن في الانتفاع به اذا استعار مطلقاً ان يعير غيره وكذا في الاجارة ان تغير
 صل عليك الايداع اختلف المشايخ فيه وهذا الاختلاف فيما يملك الا عارة اما
 فما لا يملك الا عارة لا يملك الايداع استعار وابتد ليحل عليها حنطة فبعتها مع وكيله

لنفسه

ليحل عليها حنطة فحل الوكيل طعاماً لنفسه لا يضمن وهذا عجيب استعار ثوراً ليكرى
 ارضه وعين الارض فكرى ارضاً اخرى فعطى الثور يضمن لان الارض تختلف
 في الكراب سهولة وصعوبة ينزل من استعار وابتد ليركبها هو لا يعير غيره
 الى مكان آخر بتلك المسافة كان ضامناً وكذا لو اسكس الثور في بيته ولم يكرى
 حتى عطى لعدم الرضا من المالك بالامساك وكذا في الاجارة اذا اسكس ولم يذم
 المستعير اذا وضع المستعار بين يديه ونام لا يضمن لان هذا حفظ عادة لكن هذا
 اذا نام جالساً لا مضطجاً **كتاب المستعار** من صحت آخر شيئاً فاعطاه والمستعار لغير
 المعطى فملك في يد الصبي لئلا كان الدافع ما ذونا لاشئ على المستعير انما يجب الضمان
 على الدافع لانه اذا كان ما ذونا صح منه الدفع وكان المالك حاصلاً بلسيطه ولكن كان
 الدافع مجبوراً ضمن هو بالدفع والثاني بالاخذ لان الاول غاصب والثاني غاصب الغاصب
استعار بقدر فقال ارفع غداً فجاء المستعير من الغد واخذ من غير
 اذن ضمن العبد المأذون يملك الا عارة ليس للوالد ان يعير مال ولد الصغير
 امرأة اعارت شيئاً من متاع البيت مما يكون في ايدي النساء بغير لذن الزوج
 لم يضمن رجل اخذ كوز الفقاخ ليشر به فسقط من يده فانكسر لا ضمان عليه لانه
 في معنى العارية بحث غلامه ليستعير وابتد الى الحيرة فاستعار الى المدينة فركبوا
 اليها لم يضمن الا عارة بنصف بروت المعير والمستعير استعار ارضاً موقفاً وزرع
 فنضت المدة ولم يبلغ الحصاد لم يرجع ويبقى باجر المثل لا يضمن العارية وان
 التزم الغنم عند اهلاك استعار العبد المحجور فاستهلك يواخذ به بعد العتق
 ولو اعاره هذا المحجور مثله فاستهلكها ضمن الثاني للحال استعارت سراويلاً للباس
 فلبست وهي قش فزلقت رجلها فحترقت لم يضمن استعار ذهباً فقلده
 صبيّاً فسرق فان كان الصبي يضبط حفظ ما عليه لم يضمن استعار بقدر
 فاستعمل ثم تركه في المرعى فضاخ فان لم ان المعير يرض بكونها فيها يرضي وحده كما هو
 عادة بعض اهل الرستاق لم يضمن استعار ثوراً يساوي خمسين درهما فترده
 مع ثور يساوي مائة فعطى الثور العارية فان كان الكائن يفعلون مثله
 لا يضمن استعار وابتد فنام في مفارة والمقف من يده فقطع انسان المقتطف
 ولو

و ذهبت الدابة لم يضمن ولو قد المقود من يده واخذ الدابة وهو لم يشهد
فان نام جالس لم يضمن وان لم يكن المقود في يده وان نام مضطجعا ضمن **طلب**
العارية فقال المستعير نعم اذ دفع فتركه وفرد في الدفع حتى سرق فان كان المستعير
عاجزا عن الرد عند الطلب لم يضمن ولكن كان قادرا فان نزع المعير على السخط يضمن
وقضى العارية ثم قام وتركها ناسيا فضاقت ضمن **كتاب الوديعة**
ودفع المودع الوديعة الى من يعمله لا يضمن المودع بعثت الوديعة على يده الذي
ليس في عياله لئلا يضمن بالغا يضمن والآفلا امرأة او دعت فدفعته الى زوجها
لم يضمن وان لم يكن في عياله لان العير للمكنى حتى لو كان الابن مهما ساكن
فخذ جاس من المنزل وشركا المنزل على الابن لا يضمنان وكذا لو دفع المودع الوديعة
او اجيره مشاهرة لا يضمن رد الوديعة الى من في عياله المودع يضمن في الاصح بق
الوديعة الى المودع ثم استحققت الوديعة لاضمان على المودع ولو امر المودع المودع لت
يدفعها الى رسول فدفعت فهلكت في يد الرسول ثم استحققت فان شاء المصدق ضمن
المودع وان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن الرسول **الفاحص** اذا دفع فرد
عليه المودع يدبر المودع عن الضمان المستبضح لا يملك الا بضياع والايداع والتوكيل
بالبيع لا يملك الا ايداع من الاجنب والابن الوصي والكفيل يكون كسائر جردا ليجاز
شيئا مؤنة لا يغير له المارجل فوجد ذلك الرجل غاييا فترك المحول على يد عدل ليؤمله
الى ذلك الرجل بحسب ان لا يضمن **قال** المودع سقط متى فضاقت او قال
بيفتاذ لا يضمن ولو قال بيغفركم يضمن وقيل لا فرق قال وضعتها بين يدي
ثم تمت ونسيت يضمن قال لا ادري اضيقت او لم اضيق يضمن **وقوله** لا ادري
اضاعت او لم تضع لم يضمن خرج من الحام غير صاحب الثوب واخذ الثوب
والثبانه يراه ولم يضمن لظنا منه انه صاحب الثوب بحسب ان يضمن قياسا على مثله
الحانة بعثت عبد الوديعة في حاجته يضمن مرتبة الغصب من في عياله المودع خلط
الف درهم الوديعة بدرهم آخر يضمن الخلط لا المودع العتي الذي في عياله المودع
استهلك الوديعة او خلطها يضمن وهي من مشكلات ابداع العتي ليس للمولى
ان يسترده ما اودع عبد محجورا كان العبد او لامدنيونا ولا اذا علم انه مال المولى

الأم

فحينئذ يسترده الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الآفة ثلث مسائل
احدها محتول الاوقاف اذا مات ولا يعرف حال غلتها التي اخذها ولم يبيت
لا ضمان عليه الثانية خرج السلطان الى الغزو وغنموا فادفع بعض الغنمة
بعض الغانمين ثم مات ولم يبيت عند من اودع الثالثة احد المتفان وضين
مات وفي يده مال الشركة ولم يبيت لاضمان وكذا العير اذا كان في يده ماله
الايتام مات ولم يبيت شركا كان معاوضة اودع انسان احدهما ثم مات المودع
من غير بيان كان الضمان عليها فان قال الشريك المتي فضاقت في يد شريك حال
حيوة لا يصدق لانه صار اجنبيا وارث المودع بعد موته اذا قال ضاقت
في يد مورثي فان كان هذا الوارث في عياله حين كان مودعا يصدق وان لم يكن
في عياله لا مؤنة رد المستاجر والمربون على الاب والراهن وفي المصوب والمستجار
على الغاصب والمستعير **امدة** عندها وفيه فخرتها الوفاة فدفعته
الى جارية فان لم يكن احد غيرها في عياله فدفعها اليه لم يضمن اودع عبدا محجورا
مالا فدفعه الى مثله لم يضمن الاول مالم يعتق وليس له تضمين الله قال للمودع
لا تضع في امانوت فانه مخوف فتركها فيه حتى سرق ليلا فان كان له موضع
اجمعه من امانوت وهو قادر على الحمل ضمن فان في بعض الوديعة يبقى الباق
امانة امرأة اودعت حبسية بنت سنة مثلا فاستغلت بشي فوقع الصبية
في الماء فماتت لم يضمن مودع قال وضعت الوديعة في ولري ثم نسيت المكان
لم يضمن ولو قال لا ادري وضعتها في داري او مكان آخر ضمن قال ذهبت
الوديعة ولا ادري كيف ذهبت قال قول له مع يمينه قال لمودعه من اخبرك
بعلمته كذا فادفع الوديعة اليه فزعم رجل انه رسول المودع والله بتلك العلامة
فلم يصدق ولم يدفعها اليه فهلك لم يضمن **طلب** الوديعة فقال اطلبها فجاء
صاحبها غدا فقال المودع ضاقت الوديعة بيثا عن وقت الضياع فان قال كانت
ضاقت قبل اقل مني ضمن ولو قال بعد لا الوديعة اذا كانت شيئا من الصوف
فغاب المودع فخييف عليه الفناء فالاول ان يرفع الامر الى القاضي ليبينه
فان لم يرفع حتى فسد لم يضمن **طلب** بين الوديعة وخاف فان وهو في المصنف بئاع

بغير امر المولى ضمن قال ردودت بمعنى الوديع ومات فالتول لب
الوديع فيما اخذ مع عينه المودع اذا قال او عتقها عند جنتي ثم بقا على فعتق
لم يصدق الآية **قال** المستودع امدني ان ارفع الوديع الى فلان فوعدتها
ايه وكذب المودع ضمن الآية **قال** للمودع ادفع الوديع الى فلان ففكك
دفعه وكذب فلان وضاعت الوديع صدق المودع مع عينه الآية الوديع
اذا اصابها شئ فامر المودع رجلا ان يعاجلها فعاجلها فعتقت من ذلك فاما ل
يضمن ايها شئ قال ضمن المودع لم يرجع على المعالج وان ضمن المعالج رجع على المودع
الا اذا علم المعالج انها ليست له انفق على الوديع حال غيبة المالك بغير امر المولى
كان مشركا **كتاب الشركة** **الشركة** اشترى شيئا ثم اشرك
فيه آخر وهذا بيع النصف منه التائيت في الشركة والمضاربة جاز حتى لو قال
ما اشتريت اليوم فهو بيننا فما اشترى اليوم فهو بينهما وما اشترى بعد اليوم
فهو للمشتري خاصة وضع المال شهر مضاربة جاز ويتوقف قال احد الشريكين
لاخر لا تبع بالنسيئة فباع اخلف المتأخرون فيه واذا قال لا يخرج بل كذا فجاز ولا تجادزه
ضمن نصيب شريكه الشركة تبطل ببعض الشرط الكسرة ولا تبطل بالبعوض حتى
لو اشترى التفاضل في الوضعة لا تبطل وتبطل باشتراط ربح عشرة لاحد مما
وان كان كلاما شترطا فله شرط احدهما زيادة ربح في شركة الوجوه حتى لم يربح
الشرط لم يفسد الشركة ولا يفسد الشركات باكثر الشروط وقتا شركة الوجوه
بيع الشركة بالاجماع وفي توقيته روايتان تفادتا في المال وشرطا الربح والوضعة
نصفين قال محمد رحمه الله الشركة فاسدة قال مشايخنا اراد به فساد الشرط لا فساد
العقد فانه ذكره موضع آخر ان هذه الشركة جائزة وقاس ما كره ان يفسد فلهذا
وعلى هذا اذا شرط الوضعة على المضاربة حتى يبطل الشرط لا تبطل المضاربة
عندنا وذكر حوا من زاده ان الشركة لا تبطل بالشروط الكسرة لانها من معنى
الوكالة وقيل لو شرط في المضاربة او الشركة ربح عشرة تبطل الشرط لا العقد
حقرة المال وقت العقد ليس بشرط وانما شرط وقت الشراء حتى لو دفع
الفا المارجل وقال اخرج مثلها واشترتها وبع الى اخذ المسئلة فاحرج حتى الشركة

شرط جواز المفاوضة والعنان ان يكون راس مال كل واحد منهما دراهم او دنانير
عينا حاضرا في المجلس او غاييا مشارا ولو كان لاحدهما عرض وللآخر درهم
فباع هذا نصف العرض ونصف تلك الدراهم وتقابضا واشتركا عينا او مفاوضة
جاز وكذلك لو كان لكل واحد منهما عرض فباع نصف عرضه بنصف عرضه
صاحبه وتقابضا صارا شريكين ان شاء مفاوضة وان شاء عينا شركة المفاوضة
كما يجوز في جميع الانواع يجوز في نوع الشريكان مفاوضة او عينا ان اشتركا على التفاضل
معاوشا فاذن احدهما عبدا مشتركا في التجارة مع وتوهم عليه صاحبه يصير مجورا
ولو اشترى احدهما او باع فبطل الآخر مع المشتري جاز مع المفاوضة ممن لا يقبل
شهادته له ينفذ على المفاوضة بالاجماع اما الاقرار بالدين ينفذ عند الما لا عند الامام
وقيل البيع على هذا الخلاف ايضا كقول احد المتفاضلين بالنفس لا يلزم صاحبه
بالاتفاق وبالبال يلزم عند الامام خلافا لما **احد** شريكين عنان اقر في تلك التجارة
واكثر الآخر يلزم المقر خاصة وفي شركة العنان لا يكون كل واحد منهما كفيل عن صاحبه
اصلا حتى لو اشترى احدهما يطالب المشتري خاصة كمن ما يؤدى المشتري يؤدى
من مال الشركة وفي شركة المفاوضة كل واحد منهما كفيل عن صاحبه كمن ما وجب عليه
للتجارة حتى لو اشترى احدهما يطالب كل واحد منهما بجميع الثمن المشتري بالعقد
وصاحبه بالكتابة احد شريكي عنان آخر دينيا وجب لهما فهو على ثلاثة اوجه ان كان
دينا وجب لعقد تولاه مو جاز في الكل عند لهي جنيته ومحررهما لله خلافا لابي
يوسف رحمه الله فعند لا يجوز الا في نصيب نفسه خاصة ولو كان دينيا وجب لعقد
تولياه او تولاه الآخر لا يجوز عند الامام الا في نصيب نفسه ولا في نصيب نفسه صاحبه
وعند ما يبيع في نصيب نفسه وفي المفاوضة يبيع في الكل زبي الدين اذا خدعت
عليه الدين ثوبا او طعاما فله شركة ان يشاركه فيه ان شاء وان قبض نصيب
من الدين لزم ان قايما فله شركة ان يشاركه وان ملك ملك من نصيبه رجلا
لما على اخذ دين الف درهم فاراد احدهما ان ياخذ حصته ولا يمكن لشريكه
عليه سبيل قال نصير يرب الغرم له مقدار حصته ويقبض ثم يبرى الغرم من حصته
وقيل يبيع من المطلوب كفا من زبي مقدار حصته من الدين ويسلم اليه الزبي

ثم يبرئ عن نصف الدين ويطالبه بثلث الزبيب فلا يكون لشريكه في ذلك شيء
 اذا كان لثلاثة دين مشترك فغاب اثنان منهم وحضر الثالث وطلب نصيبه بجبر
 المديون على الدفع المفاوضة لا يملك فسخ المفاوضة بعينه شرعية لانه وكيل وعنده
 لو قال لا خير في درهمي فذهب يبطل المفاوضة حكما عند غيبة شريكه المفاوضة
 تنسخ بانكار احد مما وكذا جميع الشركات **س** رأس مال احد مما فلو
 وللآخر درهم او دنانير في رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف رجعها الله لم يمتح وعنده
 يمتح ويبرئ في المفاوضة لا احد مما درهم وللآخر دنانير وفيه تساوى اذا زادت
 قيمة الدنانير وانقصت قبل الشراء ففسدت المفاوضة وتنقلب عننا
 احد المتفاوضين لو فاض احد اجاز على شريكه في العنان لو كان المال بينهما
 والعمل على احد مما ويشترط النسخ على قدر رؤس اموالهما جان فيكون مال من لا عمل له
 بضاعة عند العامل ويكون ربحه ووضيعة عليه واشترط النسخ للعامل اكثر من رأس
 ماله جاز على الدفء ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة وكل واحد منهما ربح
 ماله وان شرط العمل عليهما صححت الشركة وان قل رأس مال احد مما وشرط النسخ على السواء
 او على التفصيل فالنسخ بينهما على الشرط والوضيعة على قدر رؤس اموالهما لو عمل
 احد مما في المالين دون الآخر بعذر او بغير عذر كان النسخ بينهما ويجوز الدفء الا ان كان
 ووقع المال مضاربة والسفر بالمال اذا قيل له اعمل فيه براكب ولم يجز الاقراض والهبه
 معلمان اشتركا في حفظ الصبيان وتعليمهم الكتابة جاز ثلثه ليسوا شريكين متقاربا
 عملا من رجل فعمل احد مما كل ذلك العمل فله ثلث الاجرة ولا شيء للآخرين اشتركا
 في اجتناء الثمر وطلب الكندر او نقل التراب او الملح والجص لم يجز كالا حطاب
 ويكون لكل واحد منهما ما اخذ قال اشتركت فيما اشتركت فقال قد اشركت
 فيه فان كان قبل التنبض لم يجز وبعد جاز ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم
 بالثمن فله اختيار اذا علم لاحد مما عبه والآخر امانة فباعا مما بان اشركا فيما
 يقبضان ولو سقيا كل واحد منهما ثمن لم يشتركا الشركة في اتحاد الغلب في حصة
 والسبيل فيه ان يفرضه نصف البذر او ببيع ويشتركا كذلك في الورق
 فيكون الخارج بينهما ولو كان من احد البذر والاوراق من الآخر العمل فالغلبان

لصاحب

لصاحب البذر وللعامل اجر مثله دفع بقعة على ان يكون ما حصل من البذر
 واللبن والسمن بينهما فذلك كله لصاحب البقرة وعليه ثمن الحلف واجزى
 احفظا وعلى هذا اذا دفع حصة على ان يكون الفراخ بينهما فاحيلة في مثله ان يبيع
 نصف البيض ونصف الدجاجة منه تنسخ الشركة بالنسخ اذا كان رأس المال
 عينا كالدرهم والدنانير والتملك عوضا قيل ينسخ وقيل لا انفق احدهما في عماره طاحونة
 مشتركة لم يكن مستطوعا كالأف ما اذا انفق على عبد مشترك او اوى خراج كرم
 مشترك حيث يكون مستطوعا **كتاب المضاربة**
 لا يجبر المضارب على العمل ولا الربح على تسليم رأس المال والمضارب ان يبضع
 ويودع ويوكل بالبيع والشراء وان لم يقبل اعمل فيه براكب بخلاف المتبضع
 على ما تفرق الوكالة ربح المال للمضارب ان خرج من البلد التي كان فيها
 المضارب ان خرج الى بلد غير بلد ربح المال يضمن له ذلك المال ولا يتجوز التفتق
 في مال المضاربة ولتزمات ربح المال فكذا الجواب على هذا التفصيل واذا اصاب
 مال المضاربة ديونا فنهاه ربح المال عن التفصيل وقال انا اتقاه مخافة
 ان ياكل ان كان فيه فضل فالتفتى للمضارب والآفة ربح المال منه وتجبر
 المضارب على ان يحيل ربح عليهم ربح المال اذا فسخ المضاربة ورأس المال عروض
 لا ينسخ ولتزمان درهم ينسخ **س** اشترط المضارب ثلث الدفء لامرأة
 او مكاتبه او للمكين او في الرقاب او في الجواز مضارب في مال المضارب
 بضاعة من مال المضاربة فاشترى وباع فهو على المضاربة ولو وقع الربح بالمال
 مضاربة لم يمتح وفي المضاربة الكفالة النسخ كله لرأس المال واخبر ان عليه والمضارب
 اجدر مثله ربح او لم يربح فان ملك المال في يده هكذا امانة المضارب لا يزوج
 عبدا ولا امة من مال المضاربة وله ان ياذن العبد للتجارة في اصح الروايتين
 قال فز هذا المال مضاربة فاعمله في الكوفة فليس له ان يعمل في غير ما اختلف
 قوله واعمله في الكوفة ليس للمضارب ان يشتري من لا يقدر على بيعه كما اذا اشترى
 عبدا بعثق عليه اذا دخل في ملكه ولو اشترى كان مشتريا لنفسه مضارب اشترى
 ثوبا بعشرة فباعه من ربح المال بخمسة عشر جان قال فخذ هذا المال مضاربة

ان شرط المضارب ان يبضع
 او يودع او يوكل بالبيع والشراء
 او يملك عوضا
 او يملك مال المضاربة
 او يملك مال المضاربة
 او يملك مال المضاربة

لم يبيع ومن المضاربة الفاسدة الذبح كله لرب المال واكتسب عليه والمضارب
اجرم مثله ربح او لم يربح فان هلك المال في يده هلك امانه المضارب لا يزوج عبدا
اولا ائمة من مال المضاربة وله ان يباذن العبد للتجارة في اصح الدواوين قال خذ
هذا المال مضارفا عمل به في الكوفة فليس له ان يعمل في غيره بخلاف قوله
واعمل به في الكوفة ليس للمضارب ان يشتري من لا يبيع عليه كما اذا اشترى
عبدا يبيع عليه اذا دخل في ملكه ولو اشترى كان مشتركا لنفسه مضارب اشترى
ثوبا بعشره فباعه من رب المال بمائة عشر جاز قال خذ هذا المال مضارفا
في ثوب يشتريه ويبيع له ان يشتري ويبيع سوى ثوب واحد قال للمضارب
هذه مضاربة بالنصف ويشتريه البر ونحوه فله ان يشتري ما شاء ليس للمضارب
ولا لرب المال ان يطأ اجارية المضاربة القول للمضارب في دعوى اهلاك مع عينة
سواء كانت المضاربة جايذة او فاسدة لو كان المضاربة ومال نفسه
فالنفقة على قدر المالكين بالخصص انفق في السفر من مال نفسه ليرجع في مال
المضاربة له ذلك ولو انتهى المصهر هو مصهر اوله فيها اهلك قطعت نفقته وان عاد
من مقصد المصهر الذي اخذ المال فيه فان لم يكن ذلك مصهر ولا له فيها اصل
قد عاد ليخرج مال المضاربة فنفقته في مال المضاربة في الكفالة النفقة
في مال نفسه كل من يمين المضارب على العمل او تخدم وابنه فنفقته كنفقته الا ان
يكونا عبدا رب المال فيعينوه فنفقته على رب المال ما رب المال او المضارب
بطلت المضاربة كذا اذا رتد وطوق بدار الحرب سافر بالمال واشترى متاعا
فمات رب المال وهو لم يعلم ثم سافر المصهر فنفقته بعد موت رب المال على نفسه
ويضمن ما يملك في الطريق وان علم فباع جاز يبيع ولو خرج من ذلك المصهر قبل موته
لم يضمن ونفقته في سفره وفي ذلك المصهر ان يبيع المتاع على المضاربة ولو مات
رب المال والمضارب في مصهر اخذ غير مصهر رب المال في مال المضاربة وكذا لو كان
رب المال حيا فاسل اليه رسولا ونهاه عن التصرف ولو كان في يده نقد
لا متاع لم يكن نفقته في مال المضاربة واسه اعلم **كتاب القسمة**
في الحيطان وطلب القسمة ونقصها واخياد فيها في الطريق والابواب والزقاق

خذ

هذا هو المصهر
في المضاربة
والمضارب
في المضاربة
والمضارب
في المضاربة

وما يحدث فيها في عمارة فيض الجار في اصلاح المشتركة والانتفاع بها والمهابة
في عمارة احاطت بالمفترق والوضع عليه والتصرف فيه في قسمة التركة وفيها ديت
او غايب او صغير في دعوى الغلط في القسمة ما لا يقسم بالطلب ما يقسم وفيه اكلط
بعد القسمة والتعرض لتمر النحلة بعد القسمة واخياد في القسمة ارض بين رجلين
طلب احدهما القسمة وقدمه الى القاضي وانى شريكه القسمة وقال بعت نصيبي
واقام البيعة عليه لا يقبل لدفع القسمة لانه يريد ابطال حق القسمة باثبات فعل
نفسه وارضى شركة طلب صاحب الكثير القسمة وان صاحب القليل يقسم بالاتفاق
وعكسه كذلك في المختار وفي البيت الصغير الذي لا ينتفع احدهما بعد القسمة
لا يقسم الا باتفاقهما ومتى اتفقا في البيت او الدار يقسم وان كان يستفتر كل
واحد منهما فلهما طلبوا فتمت دار تصادقوا انهما ميراث بينهما لا يقسمها القاضي في قول
الامام حتى يقيموا البيعة على اصل الميراث وفيما سوى العقار يقسم بينهما
باقرارهم وكذا في العقار اذا قالوا اشترينا ما من عدلان فطلبوا القسمة او طلبا
بعضهم وقالوا في جميع الفصول يقسم باقرارهم اذا كانت في ايديهم ولو ارادوا
ان يسطروا القسمة الصالح بالتراضي وان جعلوا متركة بينهما كما كانت فلهم
ذلك على عقار كان او غير وقع الشجر في نصيب احدهما والاغصان في نصيب
الآخر قيل له ان يجبر على القطع وقيل لا وبيني **القسمة ثلثا**
انواع قسمة لا يجبر الا في قسمة الاجناس المختلفة وقسمة تجبر في ذوات الافكار
كالملك والموزون وقسمة تجبر الا في غير المثليات كالثياب من نوع
واحد والبقرة والغنم واخياد ثلثة خيار شرط وجيب ورؤية في قسمة
الاجناس ثبتت الخيارات اجمع وفي قسمة المكيلات والموزونات ثبت
خيار العيب لا غير وفي قسمة غير المثليات كالثياب من نوع واحد والبقرة
والغنم ثبت خيار العيب وكذا خيار الرؤية والشرط في اصح الزوايين
س واربعين اثنين واقسما ما نصفين وبن كل واحد نصيبه ثم اتفقت لم يرجع
احدهما على الآخر بقيمة البناء ولو كانت داران بينهما فاقسما مما فاخذ كل
واحد منهما وارا بنى احدهما في داره ثم استحققت رجع بنصف قيمة البناء

مسائل في الطريق والابواب الى اخره الطريق يقسم

على عدد الرؤس لا بعد مساحة الاملاك اذ لم يعلم قدر الانصباء وفي الشرب متى جهل قدر الانصباء يقسم على قدر الاملاك لا عدد الرؤس اقتسما دارك بينهما وفتح كل واحد منهما بابا على جدار له ذلك اقتسما دارا فوق البعض في نصيب احدهما ولا طريق له ان امكنه ان يفتح طريقا جازت القسمة وان لم يكن ان علم وقت القسمة ان لا طريق له جازت وان لم يعلم فسدت وقيل اذ لم يكن له منحة فيما اصابه فان ذكره وبكل حق موله فالقسمة جازية وفيه الطريق له ان لم يذكره فمضى باطلا **دار** سكة غير نافذة بين جماعة اقتسموها وارا وكل شريك ان يفتح بابا في حيزه فليس لاهل السكة ان يمنعوا من ذلك وكوان دار الرجل بابها في سكة غير نافذة فاشترى دارا بجنبها وباب هذه الدار في سكة اخرى فاراد ان يفتح باب تلك الدار في هذه الدار ويدخل في هذه السكة له ذلك ولو اراد ان يفتح لتلك الدار طريقا ويدخل في هذه السكة له ذلك ولو اراد ان يفتح لتلك الدار طريقا في هذه السكة لاف داره ليس له ذلك سكة غير نافذة بيت عشرة لكل واحد منهم دار غير ان احدهم دارا في سكة اخرى لا طريق لها في هذه السكة **قالت** ابو نصر انه ان يفتح بابا في هذه السكة لان اهل السكة شركاء في جميع السكة بدليل نبوت حق الشفعة لكل فلم يمنع من رفع حايطة لمن حرفة بفتح الباب او لا ان لا يمنع واذ لم يمنع منه لا يمنع من الدخول في ملكه **وقالت** ابو الكاسم ليس له ان يفتح هذه السكة لملك الدار وبه افتى ابو جعفر وابو الليث رحمه الله رجل له دار وعليه باب فاراد ان يفتح بابا آخر على الجدار اسفل من ذلك الباب في سكة غير نافذة له ذلك وان انه اهل السكة لان له ان يرفع جداره كله ويدخل داره من حيث شاء **زايغة** مستطيلة غير نافذة تشعب منها زايغة مستطيلة غير نافذة فليس لاهل الزايغة الاولى ان يفتحوا بابا في الزايغة القصوى لانه ليس لهم حق المرور فيها وقيل لم ان يفتحوا لكون الحايطة ملكهم كمن يمنعون من المرور وان غير سديد لانهم اذا فتحوا واتخذوا الطريق لا يمكن المنع كل ساعة حتى لو فتح بابا للاستضاءة لا يمنع وان كانت الزايغة مستديرة

هذا هو الطريق الذي لا يمنع من الدخول في ملكه

قد نرق طرفا هالهم ان يفتحوا لان صحتها مشترك بينهم ولهم المرور في كل

الزايغة ولو اراد ان يفتح بابا في موضع ليس له حق المرور قتل له ذلك وقيل لا وبه يفتى اشترى حجرة في سكة غير نافذة وارا وان يجعلها طريقا لحاجته ويحير السكة نافذة يرفع اهل السكة الاملاك الغنى حتى يوجه عدلين يصورون للملك على كاعنه فان كان ضررا فاحشا حال بينه وبين ذلك وان لم يكن ضررا فاحشا واستوثق من ذلك الباب ما يدفع الضرر ويقوم مقام الحايطة لم يمنع ذلك **عن** محمد رحمه الله في زقاق غير نافذة اشترى رجل في القصوى دارا في ظهرها طريق فاراد ان يفتحها طريقا نافذا ليس له ذلك رجلا اتخذ دارا ونزل الكناس وجعل لها بابين فله ان ينزل من شاء وليس له ان يتخذوه طريقا يمترون فيه اهل السكة ارادوا ان ينصبوا على رأس كنفهم دربا او يسدوا رأس السكة ليس لهم ذلك لانها لو كانت ملكا لاهلها ظاهرا لكن للعامة فيها نوع حق وهوانه اذ ازدهم الكناس في الطريق كان لهم ان يدخلوها حتى يخف الزحام قال الامام في سكة غير نافذة ليس لاربابها ان يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا يبيعوها فيها بينهم لانهم اذا كثرت الزحام في الطريق الا اعظم لهم ان يدخلوها دور بين خمسة نفد باع احدهم نصيبه من الطريق فابيع جايذا ولكن للشركى ان يفتح هذا الطريق الا ان يشترى دارا بالبائع الذي كان له الطريق اشترى شجرة فقطعها ولتاجر ارضا بجنب الطريق الشجرة فوضع فيها الاشجار ليس وطعن الارض المناجزة طريق في ارض رجل فاراد مشترى الاشجار ان يفتح طريق هذه الارض تحت بنة وحولانه فله ان يفتح وان كان طريقه في بستانه وكرومه لانه يحتاج الى اخراجها فذلك يكون بطريقه قال الامام الطريق اذا كان غير نافذة فلا صحابه ان يضعوا فيه خشب وان يربطوا الدواب وان يتوضوا وفيه فان عطب انسان بشئ من ذلك فلا ضمان على فاعله فان حفر فيه بئرا او بني فعطب بذلك انسان ضمن ويؤخذ بان يطم البئر ولا يؤخذ بما نقصت البئر دار مشتركة بين قوم فلبعضهم التوضؤ وربط الدابة ووضع الخشب فيها ومن عطب به لا يضمن ولو حفر دارغا يؤخذ بان يستوى فان نقص الحفر

من

الرابطة والواحد والمنفعة

يؤخذ بنقصان الحنفية فيها حجة لرجل واصطبل لآخر اذ رتب الاصطبل
ان يخلق بابل الدار ليس لصاحب الحجة ان يمنع اذ كان الغلق في الوقت
الذي يخلق الكس الذين دورهم في تلك الحجة اذ ان يتخذ طيناً في زقات
غير نافذة ان ترك من الطريق مقدار المكنس ويرفعه سريعاً ويتخذ الاجاز
حتى لم يمنع من ذلك وقال ابن سبيل بل الطين واتخاذ الارى والدركات
في سكة غير نافذة وليس لهم ان يمنعوا سكة غير نافذة احدث رجل في آخر السكة
شيئاً لم يملك الا باذن جميع اهل السكة الاعلى والافل واما ما يمتنع في السكك
النافذة من الكيف والميازيب قال الامام لم كانت حديثه فمن خاصه في ذلك
من الكس فله ان يهدم وان كانت قديمة تركت قال محمد رحمه الله في الحديث
ايضا ان لم يكن فيه مضرة على احد لم يهدم قال الامام لا بأس بان ينتفع الرجل
الجناح يضره في الطريق ولو بالمكان ياخذ في الطريق فان خاصه انسان هدمه
فقل في المشايخ التي يكون في الطريق ليس لاحد ان يخاصم فيها ولا يرفعها وقيل
للمختص ان يخاصم في رفع المشايخ الشاخصة الى الطريق فانه قد ذكر في ذلك
في المشايخ الشاخصة اذا سقط فيصيب المارة ان اصابه الطرف الذي في
السكة يضمن وان اصابه الطرف الذي في ملكه لا يضمن وان لم يعلم انهما اصابه
في الكس لا يضمن وفي الاستحسان يضمن النصف اعتباراً للاحوال **في شجرة**
فرد صا في الطريق اذ كان لا يضر بالطريق فلا بأس به ويطيب لغارها
ورقها واكل فرد صاوها ولكن كان في المسجد شجرة فرد صا لا بأس باكل ثورتها
والكوز اخذ ورقها **فيمن يحد شجرة عمارية بضر**
في حارة على كل رجل وسفل لاخذ ليس لصاحب العلوان يهني شيئاً
او يتد عند الامام الا بضر صا حبل السفل وعند ماله ذلك فاهل يضر
بالسفل وقيل قولهما تفسير قول الامام ولا خلاف واختار ان الخلاف
فيما اذا شغل فعند ليس له ذلك وعند ماله ذلك بناء على ان عند الخطر
اصل والاطلاق يعارض عدم الضرر وعندهما الاطلاق اصل والخطر
يعارض الضرر **وخانه** است مريكة يكره سنبه كند ويكره راروزن ليست طاقها

بروى بام خانه شريكى اين شريكى ع خواه كند ووسنبه كند وان شريكى
بازم داروش كه طاقها اوست ع شوف ينظر ان كان البناء
في القديم بسقف واحد ان يمنع وان كان بسقفين لا ويبتنى على هذا
مسائل انه ينظر الى القديم ولا ينظر انه يد بايعه هكذا كان وحده القديم
ان لا يحفظ اقرانه ورا هذا الوقت كيف كان فجعل اقصى الوقت حلاً
للقديم ويبتنى عليه الامر وانه في غاية الحسن وهو كما قال السرخسي فيما اذا وجد
كنز في دار لا يعرف صاحب الخطه يصف الى اقصى ما كره يعرف لها في الامام
سبيل ظهير الدين عمن اتخذ وكمانه بيت فقصار يمنع الجيران اذ كانوا
يتأخرون منه بذلك قال لا قيل كيف يفعل قال بجاء ونجار ويجعل بحجبه حتى يتضرر
وقيل ان ومن الحاريط المشترك بدق القصار يمنع والآفل وقع لاحد منها
في القسم البناء والساحة بحجبه لاخذ فاراد صاحب الساحة ان يبنى بيتاً في ساحة
بيتهما الدج والشمس على صاحب البناء ذلك في ظاهر الرواية وليس له
ان يمنع وبه يفتى قال نصير والقصار له المنع وعلى هذا لو اراد ان يبنى
حماماً او تنوراً او اصطبلأ فله ذلك من غير خلاف اتخذ داراً خطيرة غشم
في سكة غير نافذة والجيران يتأذون بشتين السرقين ولا يائمنون فيه
الدعاء ليس لهم في الحكم منه ع من يوسى به من اتخذ داره حماماً وتأذى
الجيران من دخانها فلم يمنع الا ان يكون دخان الحمام مثله دخان الجيران
وانه خلاف اصل الامام اراد ان يتخذ خراساً في بيت لم يكن في القديم
ويضر ذلك بدار جاره ضرراً بيتاً ان علم ان دورانه اوبح دورانه يومين
الحايطة فانه يمنع من ذلك وان كان يتصرف في ملكه وانه خلاف قول الامام
ان من تصرف في ملكه ليس للاخذ منه وان كان يتضرر به واكثر المشايخ
افتوا بالمنع اذ كان فيه ضرر بين وبينهم افنى بقول الامام اراد ان يزرع
في ارضه ازرأ ولا يشك في خراب دار جاره التي هي اسفل من ارضه فمقد
قال ابو بكر ان علم انه ليس في ارضه مستقراً لما ليس له ان يزرع هناك
زرعاً لا يحتمل الماء الذي يستقروا ان كان قد يحتمل الا ان حجة في ارضه يخرج

منه الماء ويؤدي الندوة الى دار جاره ليس له ان ينفعه من الزراعة
داران متلاصقان جعل احدهما جاني الدارين في داره اصطبلا وكان
في القدم مكنأ وفي ذلك ضرر على صاحب الاخرى قال ابو القاسم اذا كان
وجوه الدواب الى الجار لا يمنع ولكن كانت حوافها اليه فلما جاز منه وان
خلاف جواب الكتاب في عن الامام ان رجلا شك اليه من يضر حفرة جاره
في دله فقال احفر في دارك بقرب تلك البئر يضر بالوعة ففعل وكان يتنجس
اليها ولا فكسرها فستر الشك فني مسئلة الاصطبل لا يمنع كيف ما كان وجوه
الدواب ثم اذا خدبت دار الجار وعلم انها خربت بسبب الاصطبل هل يضمن
رب الاصطبل قال ظاهر الدين لا يضمن لانه غير متعمد في لو خال الدواب خلاف
ما قاله ساق الدابة الى زرع غيره حتى افسدته لانه في السوق مثله متعمدا وان
يغرس في دله اشجارا قيل ان كان قريبا من حائط جاره بحيث يصل
ماؤه اليه يمنع وجواب الكتاب ان له الغرس مطلقا وليس للجار منع رجل له
بيت حائط بينه وبين جاره فصاحب البيت يريد ان يبني فوق هذا
البيت غرفة تجنب هذا البيت فلا يضع الخشب على هذا الحائط ان يبني في حده
نفسه من غير ان يكون متعمدا على الحائط المشترك لم يكن للجار منع رجل له
سباط قديم فوق سكة غير نافذة واحدا طرف جذوعه على جدار المسجد فرفع
ويريد ان يضعه ارفع من غير ان يحد على جدار المسجد ببناء وتنعفه
اهل السكة ان كان هذا هو الجدار الذي بين السكة والمسجد فاهل السكة
في ذلك شركا اذا كان ستر لهم وان كان هذا الجدار غير الجدار الذي هو
ستر السكة فليس لاهل الزقاق في ذلك كلام **في الطاحونة**
المشركة والحمام والزرع الى اخره
رجل ما بين رجلين خربت كلها حتى صار محرا لا يجبران على العمارة
ويقيم الارض بينهما ولو كانت الطاحونة قائمة ببنائها وادائها الا انه
قد ذهب منها او ذهب بعضها بجبر الشريك على ان يعمر مع الشريك
فان كان مسرا قيل للشريك انفق انت ان شئت ويكون نصف ذلك

ويت على شريك وكذا الحمام اذا صار محرا قسم بينهما وان انكسر من اجبه
على عمارته وكذا الحائط عليه جذوع فهو كعلو وسفل بينهما كان لصاحب
العلوان بيني السفلى والعلو ثم يمنع صاحب السفلى حتى تزد عليه ما انفق كذا مناه
طاحونة مشتركة انفق احدهما في مرتتها بغير لفون شريكه فليس بمنبرج عن محرم
رحم الله في حمام بين اثنين اهدم منه بيت وحاج المقدر ومرة ولم يشك
ان يبني لا يجبر ولكن يقال للآخر ان شئت فابنه انت ثم اجره وخذ من ثمنه
نفقك ثم يصير ان فيه سوءا وعن كى يوسف في حمام بين اثنين هدم احدهما
كله ثم غاب فبناء الآخر فاذا جاء الذي هدم فصاحبه باختيار ان يشاء ضمنه
نصف قيمة ما كسر ويغرم نصف قيمته ما يبني فيكون بينهما وان شاء ضمنه نصف
قيمة الاول ويقال للذي بني اهدم بناك حتى يقسم الارض بينكما احد شريك زرع
انه ان ينفق عليه لم يجبر لكن يقال للآخر انفق انت وارجع بنصف النفقة
في حصته شريك او هي لرجل بنخل ولاخذ ثمرها فالنفقة على صاحب الثمرة وان لم يثمر
سنة فانه صاحب الثمرة الاتفاق فانفق صاحب الرقبة بقضاء او غير قضاء
ثم اثمرت اخرى فصاحب الرقبة يرجع بما انفق ولا يكون متبرعا ووقع خلا
معاملة فمات العامل في بعض السنة فانفق رب النخل بغير امر القاضى لا يكون
متبرعا ودرج به في الثمر ولو انفق في غيبة العامل كان متبرعا الا ان يكون
بامر القاضى كذا جارية او حيوانا بين اثنين احد شريك حرث انه السقي يجبر
وان فسد الزرع قبل التراف الى السلطان لا ضمان وبعده يضمن والا حصل
في هذا النوع ان كل من اجبر على الفعل مع صاحبه فاذا فعل احدهما فهو
متطوع وكل من لا يجبر فليس بمتطوع وعلى سدا نهر بين رجلين كراه احدهما
او سفينه تجوز فيها الغرق او حمام خرب منه شئ قليل او عبد بين اثنين
جنى ففداه احدهما فهو متطوع لا يجبر شريكه اما الذي له غرفة فوق بيت
رجل اذا اهدمها لا يجبر صاحب البيت على البناء فاذا بني صاحب الغرفة
السفل لم يكن متطوعا بعض شركا النهران الكرى فامر الحاكم الاخرين
ان يكروا فلم ان يمنعوه من شرب النهر حتى يدفع حصته في قول لبي حنيفة ولبى

يوسف رحمه الله في الانتفاع بالاعيان المشتركة
بين الحاضر والغائب **أولها** **الحايط**
وفيها مسائل **المها بآلة** قال محمد رحمه الله في الارض او الكرم
بين حاضر وغائب او بالغ ویتيم يرفع الامر الى القاضي ولو لم يرفع ففي
الارض لو زرع حقه يطيبه وفي الكرم يقوم عليه فاذا دركت الثمرة
يسويها وياخذ حقه ويوقت حصة الغائب فيسعه ذلك ان شاء الله تعالى
فإذا قدم الغائب فان شاء ضمنه القيمة وان شاء اجاز له ولو أدى الخراج كان
متطوعاً وان لم يقدم الغائب فتصيبه كاللقط غائب احد شريكين وارثين
مقسومة يسع للحاضر ان يسكن بقدر حقه فيسكن كل الدار كذا خادم بيت
اثنين غائب احدهما فللحاضر ان يتخذ حقه وفي الدار لا يركبها الحاضر
للتفاوت في الركوب **احد** رتبة عبد يتخدم بغير لفن شريكه فمات في خدمته
لا يضمن وفي نوادر مثام يضمن واحد رتبة الدار لستولها في الركوب وحمل
المتاع بغير لفن الشريك ضمن نصيب شريكه **احد** شريكين بنى في الارض
بغير لفن الشريك فللشريك ان ينقض البناء لان له النقص في نصيبه التيميم
غير ممكن والغدر كذا وقيل يقسم الارض بينهما فما وقع في نصيب من لم يبن
ان يرفع او يرضيه بالقيمة **واربين** اثنين تهايا فيها على ان يسكن كل واحد منهما
منزلاً معلوماً ويواجه خروجاً ولا حاجة الى بيان المدة وان تهايا
من حيث الزمان على ان يسكن مديوماً ومذايوماً او يواجه مدياسنة
وهذا سنة في السكنى جائز في ظاهر الرواية لكن بتراضيها ولا يجبران عليه
وفي المواجهة اختلف المشايخ **والا** ظهر ان يجوز فان استوت الخلتان
فيها وان فضلت في نوبة احدهما يشتركان في الفضل وبه يعني كذا التهايط
طرفة الدارين على السكنى او الغلة جائز في كل هذا اذا تراضيا اما عند طلب
احدهما لا يجبر عند الامام لان عند قسمة الجيرة الدور لا يجوز فكذا القسمة بالتهايط
وذكر الرخسى ان الاظهر انه يجبر الا ان في الدارين اذا غلّت ما في يد احدهما
اكثر لا يرجع عليه الاخذ بشئ وفي الدار الواحدة اذا غلّت في نوبة احدهما اكثر

يشتركان في الفضل طلب احدهما رتبة عبد المهاياة في الخدمه وانه الآخر
فالقاضي يجبر تهايا في بقعة على ان يكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوماً
يحب البنا فلهذه مهاياة باطلة ولا حل فضل الدين لاحدهما وان جعل في حذر
الا ان يستهلك صاحب الفضل فضله ثم جعله صاحبه في حل فيمنع محل الا ان الاول
هبة المشاع فلم يكن والثاني هبة الدين فيجوز **مسائل** **عمارة الحايط**
المشترك والتصرف فيه **جدار** بين كرمين لرجل اهدم فاستوى
احدهما الى السلطان لما ائنه صاحبه البناء فامر السلطان ببناء بمرمى
المستوى ان بنى الجدار على ان ياخذ الاجر منها وبني ياخذ الاجر منها
الكرمين **لا** احد شريك حايط اهدم ان يمنع من البناء لان ان شاء فاسمه
ارض الحايط نصفين ولو بنى احدهما ليس له ان يرجع على شريكه لانه ليس له
ان ياخذ بالبناء ليس لصاحب العلو اذا اهدم السفلى ان ياخذ صاحب
السفل بالبناء لكن يقال لصاحب العلو ان يثبث حتى تبلغ موضع
علوك ثم ابنى علوك وليس لصاحب السفلى ان يسكن حتى يعطى قيمته بناء السفلى
وذو العلو يسكن علوه والسفل كالحرن في يد ولا يشبه الحايط لان ارضه
يقسم اما السفلى فلا وسقف السفلى بكل الآلة لصاحب السفلى ولصاحب العلو
سكنه حايط اهدم لاحدهما عليه جذوع دون الآخر فاخذ صاحب الجذوع شريكه
بالبناء فاني لا يجبر ويقال لنسبتهما اقتسما ارض الحايط وان شاء احدهما
البناء والا فقسمة ارض الحايط يقسم بينهما نصفين وكذا اذا كان لاحدهما بنات
عورة فطلب من جاره البناء واني لا يجبر فان شاء احدهما ان يبنى من ملك
نفسه فعل وقيل في زماننا يجبر لانه لا بد من ان يكون بينهما حاجز والاول قول
علمائنا رحمه الله وهو القيس وان بناء احدهما بغير اذن شريكه يكون متطوعاً
اذا لم يكن لهما عليه حولة اما اذا كان لهما عليه حولة فانهدم فبناء احدهما وانه الآخر
لم يكن البناء متطوعاً وهو يرفع حولة وينع الذك لم يبن عن وضع الحولة حتى ياخذ
منه نصف ما اتفق وهو قول علمائنا وقال ابو بكر ان كان ان كان الحايط
عريضاً بحيث لو قسمت ارضه نصيبه مقدار ما يبنى عليه بناء محكماً فهو متطوع في بناء

وان كانت بحال لو قسمت لا يصيب مقدار ما بيني عليه بناء محكماً لا يكون متطوعاً
ولم ان يرجع على شريكه بنصف ما انفق لنزاد ان يضع عليه جدره وعن محمد بن حماد
ان يرجع في الحالين لانه له حق الوضع على جميع الجدران في الحالين قال ابو الليث انما يرجع
اذا بنى بأمر الحاكم اما اذا بنى بغير امر الحاكم فلا يرجع بشئ بمقالة العدل والسفل اذا اهدم
فبناء صاحب العلو بغير امر صاحب السفلى والفضل فهو متطوع قال الهذلي في حايطة
لها حمولة فسقط فبناء احدهما بالغير لكون صاحب له منع صاحبه من وضع الحمولة
حتى يعطيه نصف قيمة الحايطة مبنياً لحق القرار وان بناء باذنه ليس له منع كمن يرجع
بنصف النفقة التي ذهبت له هذا اذا كان الحايطة بينهما لو قسمت ارضه لا يصيب
كل واحد ما بيني حايطة يمكنه وضع الحمولة عليه اما اذا كان يصيبه ما بيني مثلاً في
الحايطة فان بنى باذنه فاجوبه كما لا بد وان بنى بغير اذنه فله منع حتى يصطاحا
بشئ جدار بين اثنين اهدم واحدهما غايب فبنى الحاضر في ملكه جداراً من خشب
وبنى موضع الحايطة على حاله ثم قدم الغايب واراد ان يبنى في موضع الجدار القديم
جداراً من خشب وان الآخر وان اراد ان يبنى حايطة في غلظ الاول او ادق كنت
في الوسط ويدع الفضل من ارضه نصفاً مما يلي شريكه ونصفاً مما يليه فله ذلك وهي
حايطة بين اثنين فاراد احدهما رفعه ليصله والآخر ينسحب ان يقول لصاحبه ارفع
حمولتك بسطوانات وعمدتك وكبره انه يريد رفعه من وقت كذا ويشهد
على ذلك فان فعل والا فلهذا ان يرفع الجدار وان سقطت حمولة فلا ضمان وهي
حايطة اثنين ولا يؤمن بسقوط فاره احدهما النقص والآخر يكبر على نقصان
جدار اثنين لا حدهما عليه حمولة فقال احدهما وتقدم اليه الذي له الحمولة برفعه
فاشهد عليه فلم يرفعه حتى اهدم واضر لصاحب الدار فان اقر لن الحايطة بينهما
وان كان ما يلا محرفاً وان تقدم اليه وان لم يرفعه معه فاذا خسر من سقوط شئ
بعد امكان رفعه بعد الشهادة ضمن نصف قيمته ولترياه احدهما واصاحبه
فما انفق على الحايطة بغير امر صاحبه فليس له مطالبه صاحبه بذلك الا ان يثا ان يحل
عليه اراد احدهما نقض جدار مشترك وانه الآخر وقال له صاحبه انا اضمن كل
ما يهدم من بيتك فضمن له ذلك ثم نقض الجدار باذن الشريك لم يلزمه من ضمان

عليه

فانه اذا بنى جداراً من خشب
وبنى موضع الحايطة على حاله
ثم قدم الغايب واراد ان يبنى
جداراً من خشب وان الآخر
وان اراد ان يبنى حايطة في
غلظ الاول او ادق كنت في
الوسط ويدع الفضل من ارضه
نصفاً مما يلي شريكه ونصفاً
مما يليه فله ذلك وهي حايطة
بين اثنين فاراد احدهما
رفع ليصله والآخر ينسحب ان
يقول لصاحبه ارفع حمولتك
بسطوانات وعمدتك وكبره انه
يريد رفعه من وقت كذا ويشهد
على ذلك فان فعل والا فلهذا
ان يرفع الجدار وان سقطت
حمولة فلا ضمان وهي حايطة
اثنين ولا يؤمن بسقوط فاره
احدهما النقص والآخر يكبر على
نقصان جدار اثنين لا حدهما
عليه حمولة فقال احدهما
وتقدم اليه الذي له الحمولة
برفعه فاشهد عليه فلم يرفعه
حتى اهدم واضر لصاحب الدار
فان اقر لن الحايطة بينهما وان
كان ما يلا محرفاً وان تقدم
اليه وان لم يرفعه معه فاذا
خسر من سقوط شئ بعد
امكان رفعه بعد الشهادة
ضمن نصف قيمته ولترياه
احدهما واصاحبه فما انفق
على الحايطة بغير امر صاحبه
فليس له مطالبه صاحبه
بذلك الا ان يثا ان يحل عليه
اراد احدهما نقض جدار
مشترك وانه الآخر وقال له
صاحبه انا اضمن كل ما يهدم
من بيتك فضمن له ذلك
ثم نقض الجدار باذن الشريك
لم يلزمه من ضمان

بين

نصفه

ما يهدم من منزله المضمون له شئ كما لو قال ضمننت لك ما ملكك من كل مدمما
جداراً بينهما ثم بناء احدهما بنفخته والآخر لا يعطيه النفقة ويقول انا لا اضع على الجدار
حمولة فله ان يرجع على شريكه بنصف ما انفق وان لم يضع غير البناء الحمولة لانه كان له
حق الوضع ولم يفر متطوعاً وهو كما لا امور وسبيل سبيل العلو والسفل وصاحب
العلو اذا بنى السفلى فله ان يرجع بما انفق على سبيل السفلى وان كان صاحب السفلى
يقول لا حاجتي الى السفلى وقيل في مسألة الجدار ليس له ان يرجع لكن يمنع صاحبه
من الانتفاع به حتى يوفيه حقه نقص الشريك الجدار الذي بينهما فاراد احدهما
ان يرفعه اطول مما كان ليس للشريك ان يمنع الا ان يكون شئاً خارجاً من الرسم
لان اسفل الحايطة والاسس مشترك بينهما ولو مدمم الجدار واراد احدهما بناء
والآخر منع لم يكن له ذلك فكذا اذا اراد ان يزيده هو مشترك وقيل له ان يمنع
من رفعه اطول لانه تصرف في مشترك فيحتاج الى رضا الشريك اما اذا اهدم
الجدار ثم امتنع احدهما عن البناء تجبر واذا اهدم بنفسه لا تجبر لكن بيني الآخر
ثم يمنع عن الآخر انتفاع به حتى يستوفى نصف ما انفق ان انفق بأمر الفضل
وبنصف قيمة البناء ان انفق بغير امر الفضل وعن محمد بن حماد انه في حايطة بين
اثنين قدر قامه فاراد احدهما ان يزيده طوله واي الآخر فله منع قال ابو
القاسم حايطة لا حدر جلي عليه غرفة وللآخر عليه سقف من ارض صاحب السفلى لمن
بنى بعد ذلك لا تجبر فيما جاوز ذلك جدار بين رجلين وبعت احدهما اسفل
وبعت الآخر اقل قدر ذراع او ذراعين فانهدم فقال صاحب الاعلى لصاحب الاسفل
ابن الجداري ثم بنى جميعاً ليس له ذلك بل ينبغي ان من اعلاه الاسفل قال ابو
الليث لن كان بيت احدهما اسفل باربعة اذرع او نحو ذلك مقدار ما يمكن
ان يتخذ بيتاً فاصلاحه على صاحب الاسفل حتى ينتهي الى موضع بيت الآخر لانه بمنزلة
الحايطين حايطة بين اثنين اهدم جانب منه وظهر انه ذو طاقين متلاصقين
فيريد احدهما ان يرفع جداره يزعم ان الجدار الباقى يكتفي للمسترة بينهما ويزعم الآخر
ان جداره اذا بنى ذاطقة واحدة فهي يهدم فان سبق منهما اقرار لن الحايطة بينهما
قبل ان يتبين انهما حايطان وكلا الحايطين بينهما وليس لاحدهما ان يحرقه ذلك

بيته فهدم الحايطة
من اسفله ورفعا
اعلاه بالاساطين
ثم اتفقا وبنيا ففلا
بلغ البناء موضع
سقف

غيا بغير لغير شريكه وان اقل من كل حايط لصاحبه وكل واحد ان يحدث فيه
 ما احب حايط بين اثنين لما حمله وكان من وجه احدهما طاق في الحايط فاراد
 صاحب الطاق ان يجعل ختمه يوضح فيها الاوان والامتعة فمنع جاره لئلا كان طاقا
 مرتنعا عن اللباس ليس له ان يحدث فيه حدثا بغير لغير شريكه وان كانت خوضه
 في اصل الحايط في الارض وانما موثني ترك عند ما بنى فان كان الذي هو من جانب
 مقربا ان ذلك الموضع بينهما لم يكن له ان يحدث في ذلك حدثا بغير اذن صاحبه
 وان ادعى ذلك لنفسه فله ان يصنع من ذلك ما شاء ما لم يتعرض لشئ من البناء
 جدار بين اثنين لما عليه حمله وحمله احدهما اسفل من حمله الآخر فاراد ان يرفع
 حمله ويضع بارا حمله صاحبه فله ذلك وليس لصاحبه منعه ولو كانت حمله
 احدهما في وسط الجدار وحمله الآخر في اعلاه فاراد صاحب الاوسط ان يضع
 حمله في اعلا الجدار فان كان الجدار من اسفله الى اعلاه بينهما ولا يتصدد
 الا على به فله ذلك وان كان يتضرر فلا وتكون للاحد حمله حمله دون
 الآخر فيريد الذي لا حمله له ان يضع على هذا الجدار مثل حمله شريكه وتكون
 حمله عليه محدثه فلا اخذ ان يضع مثله وتكونت قديمة لا قال ابو الليث لئلا كان
 الحايط يحتمل ذلك له ان يضع مثل حمله مطلقا فان اصحابنا قالوا ان كان
 جذوع احدهما اكثر فلا اخذ ان يزيده جذوعه لئلا يحتمل ذلك من غير شرط
 التدم واحدث ولئلا كان الجدار لا يحتمل الحولتين فان اقدان الحايط بينهما
 يقال لصاحب الحمل ان شئت فخط حلك لتستوي مع صاحبك وان شئت فخط
 عنه ما يمكن شريكك من الحمل لان البناء به الذي عليه ان كان بناء بغير رضاه
 صاحبه فهو متوقظا لم وتكون بناء بامر صاحبه فهو عارية الا يرى انه لو كانت
 دار بين رجلين واحدهما ساكنها فاراد الآخر ان يسكن معه والدار لا يسمع
 لسكنها مما فانما يتهايان فيها كذا هذا وهو المختار لرجل بناء على حايط بينه
 وبين غيره فاراد ان يحول الجذوع من الايمن الى الايسر ليس له ذلك وتزاد
 ان يدفعها عما كان فكذلك لان اللباس يحتمل ما لا يحتمل راس الحايط وان اراد
 ان يسفلها من اعلى الحايط الى اسفله لا يمس به لانه اقل ضررا اراد احد شريك جدار

ان يفعل

البناء عليه فان
كان بين الاصلين

ان يزد البناء عليه حملا بغير لغير صاحبه حايط لرجل عليه جذوع شاة خصة دار
 جاره يعني سرطا يرون كروه فاراد صاحب الدار ان يقطع رؤس الجذوع ينظر
 ان كان كمال يمكن البناء عليه لطولها ليس له ان يقطع لانه ان كان لا يقدر على البناء
 عليها لئلا يحال عسى يقدر في التام بان يصير تلك الدار ملكا له ولكن صاحب الدار التي فيها
 رؤس الجذوع ايضا لا يمكن ان يبنى عليها شيئا وان كان حصارا لا يقدر على القطع
 لانه علم ان الاخراج لم يكن لاجل البناء عليها وكان اخذها بغير حق فيقدر على قطعها
 صاحب الدار **قسمت التركة وفيها حيز او غايث وصغير**
وفيها قسم المخرج الصبرة بغير حصة الدهقان باسمه
 ارادوا قسمة التركة وفيها دين فالحيلة ان يضمن احبتي باذن الغريم بشرط براءة
 الميت حتى يصير حواله فينقل الدين الى ذمة المحتال عليه فتحلوا التركة عن الدين
 وكذا اذا ضمن بعض الورثة بشرط براءة الميت ورضى الغريم ثم اقتسموا فتنفذ
 القسمة واذا جاز الغريم القسمة التي قسمها الورثة ثم اراد تعضاها له ذلك وكذا
 اذا ضمن بعض الورثة دين الميت ورضى به الغريم الا ان يكون الضمان
 بشرط براءة الميت لان الدين قائم بعد الاجازة اقتسمت الورثة التركة ثم ظهر دين
 او وصية بالف لا بالرج او الثلث انقضت القسمة الا اذا قضوا دينه ونفذ الوصية
 الا ان تنفذ القسمة وان كانت الوصية بالثلث او الربع لا ينفذ القسمة الا برضا الموصل
 فان ارادوا اعطاء ثلثه من مال اخذ فان قضى احدهم ليرجع على التركة انقضت
 القسمة الا ان يتطوع او يقضوا ويقضى الغرض الا ان لا تبطل القسمة اذ على بعض
 المقسمين من الورثة دين على الميت واقام البينة قبلت ونقضت القسمة ولم يكن
 قسمة ابراء عن الدين بخلاف ما لو ادعى عينا من التركة بعد القسمة حيث لا يسمع
 ودعواه لان حق الوارث متعلق بالصورة مع فاقداه على القسمة اقدار منه عدم
 اختصاصه بالعين وحق الغريم لم يتعلق به الصورة فافترقا قسمة الورثة الدين
 على وجهين اما ان يكون الدين للميت وعليه فان كان للميت فاقسموا الدين والعين
 او شرطوا في القسمة ان يكون الدين لاحد من القسمة فاسد وان اقتسموا الدين بعد
 قسمة الاعيان لا شروط قسمة في قسمة الاعيان فقسمة الاعيان ماضية وقسم الدين

باطلة لكون الدين معدوما حقيقة ولأن القسمة شرعت لأكمال المنفعة ولا وجه له
في الدين هذا إذا كان الدين للميت فإن كان عليه فاقسموا على أن يضمن كل واحد
منهم أو واحد فإن كان الضمان مشروطا في قسمة الميراث فالقسمة فاسدة وإن لم يكن
مشروطا بان ضمن بعد القسمة فإن ضمن على أن لا يرجع فالقسمة باقية يديره إذا أدى
وإن ضمن على أن يرجع أو ضمن وسكت فله نقض القسمة لأنه قام مقام الغريم وللغريم
نقضها إلا أن يقضوا فكذلك من قام مقامه طلب الحاضر أن قسمة الميراث وأقام
البينة على الموت فالقسمة ينقسم ويجعل أحدهما خصما عن الغائب وإن حضر واحد وقام
لا ينقسم وإن حضر واحد ومع صغير ينصب عن الصغير وصيًا ويسمى البينة وينقسم وفي غيبة
الصغير بطلب الحاضر لا ينصب وصيًا ولا يسمع البينة ويشترط مع حضور واحد من الورثة
حضور الصغير لنصب الوصي لأن الصغير إن عجز عن الجواب في الخصومة لم يحضر من الحضور
فيث تروا كحضور وهذا يدل على أن من أدعى على صغير كحضر وصية في غيبته لا يسمع
ثم أما ينقسم بطلب الحاضرين أو حاضر مع وصي الصغير إذا كانت التركة في يد الحاضرات
إذا كان شئ منها في يد الغائب أو يد مودعه أو في يد أم الصغير والصغير غائب لا ينقسم
ولكن كان الحاضرين اقسم الورثة لأبائهم والفقير ومنهم صغير أو غائب لا تنفذ
الآباجارة الغائب في يد الصغير ويجوز الصبي إذا بلغ وكومات الغائب في الصبي
فاجازت ورثته نفذت عند من حبيته وبن يوسف رحمه الله خلا فالمرجع رحمه الله
اقسم الشركاء فيما بينهم ومنهم شريك صغير أو غائب لا يسمع القسمة فإن أمرهم
الصبي بذلك صح إذا كان المكمل والموزون بين حاضر وغائب أو بالغ وصغير
فاخذ الحاضر أو البالغ نصيبه فاذا نفذ قسمة من غير حضور خصم بشرط سلامة
نصيب الغائب والصغير حتى إذا ملك ما بقي قبل أن يصل إلى الغائب فالملك
عليها صبرة مشتركة بين الدهقان والمزارع فقال الدهقان للمزارع اقسمها
وافرز نصيبك في قسم المزارع حال بنية الدهقان فحل نصيب الدهقان إليه فلما رجع
إذا ملك ما أفرد لنفسه فاطلأك عليهما وأن قسم الصبرة وافرز نصيب
الدهقان وحل نصيب نفسه إلى بيته أو لا فلما رجع إذا ملك ما أفرد له الدهقان
فاطلأك على الدهقان خاصة **دعوة الغلط في القسمة**

أدعى أحد المتقاسمين الغلط في القسمة من حيث القيمة يعني إذا ادعانا فكان
يسيرا بحيث يدخل تحت تقويم المقومين لا يسمع دعواه ولكن كان فاحشا
فإن كانت القسمة بالقضاء لا بالتراضي قيل يسمع بينة بالاتفاق وإن كانت
بتراضي الخصمين قيل لا يسمع كما في البيع وقيل يسمع وهو الأصح وفكره بعض المواضع
أن القسمة متى كانت بالتراضي لا يسمع دعوى الغبن ومذاكله إذا لم ينفذ بالاستيفاء
أما إذا نفذ بالاستيفاء لا يسمع دعواه الغلط والغبن إلا إذا ادعى الغصب في
يبيع دعواه وقيل دعوى الغلط في القسمة على خمسة أوجه أما أن يدعى أحدهما القسمة
وأنكر الآخر أو قال أحدهما أصابني في القسمة ستون ذراعا وأصا بكر أربعون
ذراعا هذا وقال الآخر لابل أصابني خاك أو اتفقا أن لكل واحد خمسين كثر قهر
أحدهما أنك قبضت ستين وأنا أربعين قال الآخر لابل أخذ كل واحد منا
خمسين ففى الوجوه الثلاثة بخلافان وإيها لكل لزمه دعوى صاحبه وإن حلفا
تراد القسمة ولو ادعى أحدهما الغبن في القسمة لا يلتفت إليه كما في البيع وهو الوجه
الرابع ولو ادعى أحدهما بعد ما أفرد بالاستيفاء لكان صاحبه غصب شيا من غيره
فهو مدعى غصب شئ آخر سواء بالبينة عليه واليمين على الآخر **قسمة**
التين بالأحمال وقسمة الغنم بالوزن بالقبتان أو الميزان صحيح ما تخرج من وجه
وبنت خلاف فاحترجت المرأة بشئ يقسم الباقى على سبعة للبنات أرحمة وللأخ
ثلثة بيت فيه حمامات وقع في نصيب أحدهم ولم يذكر الحمامات وقت القسمة
ففى بينهم كما كانت فإن ذكروا فإن كانت لا يؤخذ بالصبي فالقسمة
فأربعة كرم بين اثنين اقتسماه نصيبين فإن لم يقولوا هذا النصف لفلات
بكل قليل وكثير أو بما فيه من الأغراب والثمار فإن الأغراب والثمار بقي بينهم
مشتركة كما كانت القسمة في مستوى الأجزاء استيفاء وفي مختلف الأجزاء مبادلة
بينهما حنطة أو دراهم أو ثياب مرجس واحد فيز أحدهما نصيبه جاز كتر حنطة
بين رجلين ثلثون ردية وعشرة جديفة فاخذ أحدهما ثلثين والآخر عشرة
وقيمة العشرة مثل قيمة الثلثين لم يجوزها يا في حل على أن يأخذ كل واحد منها طائفة
وستمر ما لم يجوز كذا البقرات والغنم ينقسم للصغير أبوه أو وصيته أو وصي أبيه

اوجد اودى جدي او ينصب الحاكم وصيا او امينا فسميت التركة فاقامت
 بيته على المهر بنقض القسمة كدين وارث اخذ **كتاب الشرب**
 باع الارض مع شرب ارض اخرى اختلف المشايخ فيه وفي الاصح لا يجوز ان يلف
 شرب انسان بان يبتقى ارضه به نوبت آب يك روز بزمن خویش داد
فيل يضمن وفي الاصح لا **س** من كانت في ارضه بيثرا وعين ماء لم يمنع الكس
 من الدخول في ارضه الا ان يكون بالكلية الا ذلك حاجة ولا يجدون ماء غيرها
 فيكون عليه اباحتهم ماء ما لشفاهم ومواسيتهم وليس عليه اباحتهم لزومهم
 وكروهم واذا منع المحتاج الى الشفة من الدخول في ملكه يقال اما ان تاذن
 بالدخول او اجمد اليهم فان امتنع عن احد مدين لم ان يقاتلوه بالسلاح ولو كان له
 ماء ومملوك يقاتلونه بدون السلاح قال كرجل لفتني يوما من زهر حتى استيقظ
 يوما من زهرى لم يجر وكذا لو جعله مقابلا بثوب او عبد ولو اخذ الثوب
 او العبد رده ولا شئ عليه بما انتفع ولو اوصى بان يسقى من ارضه مدية معلومة
 جاز اراد ان يدخل الماء في داره ويجريه الى بستان له فليجوز ان منعه وعن محمد
 رحمه الله لا بأس بان يخذ البستان بماء الشفة اذا كان لا يضر بماء الشفة لا بأس
 بغرس الاشجار على نهر الشفة اذا لم يضر بالطريق ولا يضر ان يمنعوه استأجر
 اصحاب الشرب من يقسم الشرب بينهم كل شهر بشئ معلوم ويقوم على النهر جاز
 ليس على اهل الشفة من الكرى شئ كركى الغلات ونحوه على السلطان نهر الشفة
 اذا كان يجري في دار رجل فاصلا على صاحب المجرى نهر كبري ينشعب منه نهر صغير
 فخذت فومة النهر الصغير لم يجب نفقة الاعلى اهل النهر الصغير نهر بين قوم امتنع
 بعضهم عن كبري فالحاكم يأمر الآخرين ان يكروه ولم يمنعوا الشريك على الشرب
 حتى يدفع اليهم حصته ارادوا الكرى عليهم ان يكروه من اعلاه الدجلة والفرات
 والانهار العظيمة اذا جازت فليس لمن عليها ان يقطعها ويضربها الى ارض
 نفسه سئل ابو يوسف رحمه الله عن نهر مرو وهو نهر عظيم اتخذ رجل ارضا كانت
 مواتا وكري لها نهر فوق نهر مرو في موضع ليس بملك احد وساق ماء اليها
 من ذلك النهر قال لئلا كان يدخل على اهل مرو ضرر في ما لهم فليس له ذلك ثبت من

عروق شجرة له في ارض غيره في لصاحب الشجرة الا اذا ابتها صاحب الارض وسقاها
 تنشا لحب من الذرع فنبت وادرك فالزراع بين صاحب الارض والاشجار
 على قدر نصيبها وان سقاها رب الارض وقام عليه حتى بنبت فهو له فان كان
 للحب قيمة فعلية قيمته والا فلا خاف في السفر الهلاك من العطش رخص له من شرب
 الخمر قدر ما يرد به ظاهرا ولا يجوز الندوى به لاحد على شارب غير الخمر ما لم يسكر
 نقيع الزبيب والتمر اذا غلا واشتد حدام وسم من اسكرا وقهورة النقيع يترك
 الزبيب في الماء اياما حتى يستخرج حلاوته ثم يطبخ او في طنجير المطبوخ او في طنجير
 من الزبيب والتمر اذا غلا واشتد كما مثلت من العنب وعن ابن يوسف ر 2
 اذا اراد شرب النبيذ للسكندر فاول قدح منه حدام قال محمد بن مقاتل لو اعطيت
 الدنيا بخذافرة ما شربت المسكر ولو اعطيتها بخذافرة ما افقتت بحرمته
 النبيذ والتمر والزبيب اذا كانا مطبوخين شرب تسعة اقذاح من النبيذ التمر فاوجد
 العشر وسكر لم يحد لان السكر يضاف الى الاخير وضعف الشمس حتى ذهب ثلثاه
 لا بأس به كذا اذا اطلبت الحلا بية بالخزول وجعل فيها ومضت مدة لم يشرب
 ولا يسكر فلا بأس بالتمر اذا طمخت حتى ذهب ثلثا ما لم يحل خلط الماء بالعصير
 فطبخ حتى ذهب ثلث الجميع فهو بمنزلة المنقصف لان الماء اسرع غليانا فيكون الزبيب
 من العصير اقل من الثلثين والتميز من الحنطة والشعير والذرة والعسل والبن
 حلال ويكره شرب زردتي الخمر ولا تخدث ربه ما لم يسكر في كراهية لبن الدماك
 قولان لا بأس بان يستعط الرجل لبن نبات آدم وشربه وقعت في العصير
 فارة وماتت واخذت قبل التنقيح وترك حتى صار خمر ثم تخللت او خللها
 فانه يحل به افتى بعضهم **كتاب الصلح**
 روج وام واخ لاب وام واخ لام فاخرج الزوج بالصلح يقسم بينهم الباقى على ثلثة
 اصطلح بعض الورثة عن نصيبه على فضة معلومة وفي التركة الفضة وغيرها
 لم يجر حتى يعلم ان الفضة التي هي بدل الصلح اكثر من نصيب المصالح من الفضة
 المنزوعة احترازا عن الدوا ولا يمكن تجوزها بطريق الابرار لان الابرار على الاعيان
 لا يجوز فعل هذا اذا اقل اعيانا ودينا دراهم وتصلح الحامع الكل بدراهم انما يجوز

اذا كان بدل الصلح اكثر من الدرهم الذين اذا كان لدجل على اخذ الف درهم دين
 فقضاء اياه درهم مجهولة الوزن لا يجوز وكذا اعطاء على وجه الصلح جاز وان كان
 مجهولا ويحتمل لنزول القبض اكثر من درهم فصالح منها على خمسمية جاز
 وتوابع ما في خمسة بخمسة لا يجوز اذ على اخذ الف فانكر فاصطلى على عشرة
 وناير فانقر من غير قبض لم ينع لان صرف في زعم المدعي اذ على اخذ مائة درهم
 امانة في يد فاصطلى على عشرة وناير وقبض المدعي الدنانير ولم يدع عليه الغصب
 في الدرهم فان كان المدعي عليه مقترابا ادعاء المدعي فالصلح باطل لان قبضه الاول
 امانة فلا ينوب عن قبض الشر او كان جازا لا يجوز لان قبضه الاول في زعمه
 غصب فنوب عن قبض الشر احد رتبة الدين صالح عن حصته على ثوب
 ان شاء شريكه اختار ابتاع الغريم وان شاء اختار ابتاع الشريك فان اختار
 شريكه رجع عليه بربع دينه الا ان شأ شريكه ان يرد عليه نصف بدل الصلح
 وهو الثوب في لا يرجع بشئ من الدين صالح من جواد على نهر جنة يجوز ويكون
 حلا لصفة الجودة لا صلحا فانه لو كانت الجواد حالة فصالح على الف نهر جنة
 مؤجلا يجوز ولو كان مصارفة لا يجوز مؤجلا من له الدرهم اذا حط عن الجودة
 عمن عليه او اباه عن الجودة جاز من له الاجل قال لا حاجة اليه في الاجل
 او برئت من الاجل فالاجل على حاله ولو قال ابطلت الاجل او قد تركت
 الاجل صار الدين حالا القيل عن الشفعة لا يجوز وتبطل الشفعة رواية
 واحدة وكذا الكفالة بالنفس اذا لم يجر الصلح عنها تبطل الكفالة في اصح الروايتين
 المسروق منه اذا صلح السارق على مائة درهم ليقبض بالسرقة مودع فان كانت
 المسروق قايما يبيع والآ فلا الصلح على المودع على اربعة اوجه الاول ادعى
 صاحب المال الايداع وحده المودع اثناء اذا ادعى الايداع والاهتلاك والمودع
 اقر بالايداع وسكت ولم يبيع الرد والهالك ففي هذين الوجهين الصلح
 عندهم جائز الثالث اذا قال ملكك اورودت وصاحب المال سكت
 او قال لا ادري فاصطلى لا يجوز في قول لبي حنيفة ولبى يوسف حلقا للمخدر
 درهم ابد الرابع اذا قال ضاعت الوديع اورودت وقال صاحب المال

لا بل استملكتم فاصطلى لم يجر في قول الامام ولبى يوسف الاول والفتوى
 على قول الامام وعامة المناجح لم يفرقوا بينها اذا بدا المالك بقوله استملكتم افكار
 ضاعت اورودت وسنه وبينما اذا بدا المودع بقوله ضاعت فقال المالك
 استملكتما وذكر الخلاف فيهما وقيل اذا بدا المالك بقوله استملكتما جاز
 الصلح في قولهم **س** او صي بغلة عبدا فصالح الورثة على درهم اقل من الغلة
 جاز قال لو لم يدرى ما خلفك من ومن على الف درهم فقالت قبلت الصلح
 في نصف خمسمائة جاز الصلح بخمسمائة صالح عن دعوى كرم او دار على درهم او صالح
 عن مائة على نصفها فالقبض قبل الافتراق ليس بشرط اشترى ضيعته ثم باعها البايح
 من اخذ وسلم اليه فاراد الاول لنزول خاصه فقال الثاني صالحني على كذا او اترك
 الضيعة في يدي ففعل جاز وتصير الضيعة ملكا للثاني صالح على ثياب في الذمة
 ان ضرب لها اجلا جاز جعل داره مسجدا فادعاه امر فصالح هو واهل المسجد
 جاز اغتصب كذا فصالح على نصف كروا الطعام قايم وهو جاز ولا يطيح
 الفضل صلح الشكر ان جائز ادعى على مجهول انه عبدا فانكر ثم صالح على مائة
 جاز الصلح بعد الحلف لا يجوز ادعى دارا فصالح على عبدا الاجل لا يجوز صالح
 عن الف درهم سود على الف درهم شحنة كسنة والشحنة عندهم كالعديلة عندنا
 لا يجوز الصلح صالح عن الف درهم الاجل على خمسمية حالة لم يجر صالح على حيولت
 لم يجر الا ان يكون بعينها صالح على عدي او ذر عن بغير عينها لم يجر الا اذا بشرط
 التسلم صالح عن مال على كيل او وزنة بشرط بيان القدر والوصف وبيات
 الاجل ليس بشرط ولو بين الاجل يثبت الاجل صالح على درهم على كيل في الذمة
 وافر قاتل القبض بطل صالح عن مائة دينار على خمسمائة خمسة دنانير ان كانت
 الدنانير قاينة في يد المدعي عليه وهو يقر لم يبيع ولكن كانت هالكة او كان منكرا
 صح صالح عن دعوى دار على سكتي بيت منه ابد لم يجر مذكور في التامل صالح
 على درهم الى الحصاد لم يجر كالباع صلح المكروه لا يجوز اشترى حيوانا فوجد بعينه
 بياضا فصالح على درهم ثم ذهب البيض بطل الصلح ادعى ارضا فصالح على البعض
 منها لم تبطل الخصومة في الباتة نهايا على ان يسكن هذا الدار والاخر يستخدم العبد

جاء اثان احدهما افضل خذته فتهايا على ان يستخدم احدهما الفاضلة
 سنة والاخر سنتين جار وكل واحد منهما نقض المهاباة بلا عذر اذ لم يرد
 التعت اقول على صبي دعوى في دارا وعبد فصالحه الاب فان لم يكن للمدعى
 بینه لم يجوز الا ان يصالح على مال نفسه وان كانت له بینه جاز الصلح على مال وللا
 بتدريته المدة او بزيادة قليلة اذ كان للصبي دين على اخذ فصالحه الاب
 على مال قليل ولا بینه له والاخر منكر للدين جاز وتزك ان الدين فلا مسرا
 بینه او اقرار جاز صلح على ما يتغابن اكنس من مثل وان حط ما لا يتغابن فيه
 ان كان الدين وجب بمبايعة الاب لم يجوز صلح وصي الاب بمنزلة صلح الاب وصي
 الاب لو صالح عن القصص في النفس ذكر انه لا يجوز وفي اجماع الصنفين
 انه يجوز صلح عن الف درهم على مائة فاستحققت المائة رجع بثلاثها وان كان الصلح
 عن جنس اخذ ما شئت فان الصلح عن دنانير فله ان يأخذ مثلهما ان لم يتفرقا
 وان استحق بعد الافتراق بطل الصلح وكذا ان كان الدين حنطة فصالحه على الشعير
 ثم استحق الشعير بعد الافتراق بطل الصلح اذ كان له على اخذ عشرة دراهم وعشرة
 اقفة حنطة فصالحه على احد عشر درهما ثم فارق قبل القبض انتقض الصلح
 بقدر الدرهم الواحد استحق بدل الصلح وهو غيب عين رجع المدعى على دعواه ان كان الصلح
 عن النكاح ولتكون عن اقرار عا والمدة عا به قوله ابراهيم عن هذه الدار او
 عن خصوصتي في هذه الدار او من دعوى في هذه الدار فهو باطل قال ابراهيم
 جميع غرماي لم يكن براءة لانه لم يتعين على قوم معينين قال لا حق له قبل
 فلان تبطل خصوصته التي كانت معه قال خصمه انت برئي من دعوى
 على ان كانت له مائة قبلك شئ فلتف لم يبرأ له ان تكلمه ثانيا ساحة اختلف
 فيها ثلثة فصالح احدهم صاحبه على عبده وودع اليه ولا يرضى الثالث بذلك فمنازعة
 على حالها والمصالح كخرج عن الخصومة ولو اراد المصالح نقض الصلح له ذلك
 التراجع اغايصة اذ لم يكن في التركة دين شرطا اختيار في الصلح ثلثة ايام جاز
 صالحه على شئ لم يبره فله الخيار اذا رآه كتب في محضر الصلح انه صالح على مال معلوم
 لم يبيع مالم يذكر قدر المال صالح من دم عمر على عبده جاز بيعه قبل القبض صالحه

جاز على نفسه ومن
 قدر الدين وان لم يكن
 وجوب بمبايعة الاب

لا شيء مما يملك الحنطة
 وهو بيع الكاكية

عن دار على عبد الم اجل لم يجوز صالحه من دار على مكيل او موزون من الذمة جاز
 الاستبدال عنه قال اصالحك من وعواك لم يكن اقرارا او على ميت مالا وورثته
 غيب الا واحدا فكلما رجلا واقام البينة لم يجوز على الغائبين ويؤخذ من الحاضر
 ما في يده ولا يرجع مواعيد الغائبين رجل قضى رجلا درهما زينا فقال انفقة فان لم يبرج
 رقه على فقيله على ذلك فلم ينفق رقه استحسانا

الكفالة والحجرات

الكتاب الفاعل الكفالة والتاويل فيها ضمان بدل
 الكتابة وضمن احد ركني السنين متاع صاحبه والتبرع بقضاء الدين

الفاظ الكفالة

فان قيل عن الكفولة فضوله يتوقف على اجازته وان لم يقبل لا يتوقف كقول
 عن رجل مال بغير امره فبلغه فاجاز فادى لا يرجع عليه قال اشناى فلات
 بر من قال الفقيه ابو جعفر يصير كفيلاً وقال ابو الليث لا وبه نقى وقيل
 فلان اشناى يست واشناى منست واشناى فلان بر من كفالة بالنفس
 عرفا قال آخج ترا بر فلا نست من جواب كويم فهو كفالة بالعرف وتو قال آخج
 ترا بر فلا نست من برهم فليس بكفالة بل وعد قبل الانفاق او قضاء الدين
 من ماله ثم انه لا يجبر لانه متبرع قال كفلت لك بنفس فلان على انه لم اوكل به غدا
 فعلى الف درهم وقبل الكفول له صحة وان لم يقل الالف التي ادعيتها في قوس
 لبي حنيفة ولبي يوسف رحهما الله عبد مأذون عليه دين اخذ غنمه مخافة ان يعتقه
 مولاة قال رجل للفرم انا ضامن لك بالاك عليه ان اعتقه مولاة صح قال ما قضى لك
 او ما ذاب لك اولزم لك على فلان فهو على هذا كله سواء في عرف كوفته يبراد
 بالذوب والذوب القضاء فام يقض لا يلزمه وفي عرفنا الذوب والذوب
 عبارة عن الوجوب فاذا وجب بعد الكفالة بجبر رجل دفع الى صبي مجر عشرة
 دراهم وقال انقرها على نفسك فضمن انسان للدافع من الصبي هذه العشرة
 لا يجوز لانه ضمن ماليين بضمون على الاصيل وتو قال قبل الدفع ادفع اليه على اني
 ضامن لك فلما جاز ويصير متقدضا من الدفع امرا بالدفع اليه فينوب قبض الصبي
 الثمن لا يجوز وقبله يجوز كقول عن انسان يمال عليه المستحب على الكفيل مؤجلا المسته

وكلمة في

وان كان على الاصيل حالاً وان كفل ولم يذكر الاجل يجب على الكفيل كما وجب على الاصيل
حالا او مؤجلا ككفل بنفس رجل الشهر يصير كفيلا للحال لكن لا يطالب به الا بعد الشهر
ويكون ذكرا الشهر لتأخير المطالبة اما يصير كفيلا للحال بدليل انه لو سلم نفسه اليه كجبر
على القبول وفي قوله انت طالق الى اصيل او الى ستة يقع بعد الاجل الا عند لبس يوسف
رحمه الله الا ان ينوي الوقوع للحال وعند لبس يوسف رحمه الله في الكفالة الى ثلثة ايام ان
يصير كفيلا للحال الى ثلثة ايام فاذا مضت المدة بخبره القاضي عن الكفالة وفي قوله الى عند
ذكر السخس انه يصير كفيلا مطالبا في الحال وبه نفي وفيما قال الى شهر جواب الكتاب
انه يطالب به بعد الشهر بخلاف ما اذا جعل امر المرأة بيد رجل الى ستة حيث يصير
الامر بيد الرجل الى ستة فاذا تمت السنة لا يبقى الامر بيد من تخلف الطلاق لانه
لا يحتمل التاقيت فجعل اضافته والامر باليد كتمه والكفالة تحتمل التاقيت ايضا
لكنها اضافته الى المدة عرفا فكيف بالدين المؤجل اذا أدى قبل الاجل لا يرجع على
المكفول عنه حتى يحل الاجل وعند محمد رحمه الله من قال لاخذ فلان على نفسه الشهر
فكسبل له عليه حتى يمضي شهر ولو قال على نفسه الشهر فاذا مضى شهر فانا برئ
منه قال هذا لم يضمن شيئا في التسليم في الكفالة
وما يتصل به ذلك الكفالة بالنفس تورث كفل بالنفس ثم ان المكفول
عنه سلم النفس الى المكفول له وقال هذا تسليم عن الكفيل برئ الكفيل وكذا لو سلمه
رجل عن الكفالة بان انا ب الكفيل غير منابك نفسه وان لم يقتل عن الكفالة
لا يبرأ ولو سلم اجنبى لمكفول عنه عن الكفيل ان قبل المكفول له برئ الكفيل والا فلا
ولو سلم المكفول عنه نفسه ولم يقتل عن الكفالة يجب ان لا يبرأ القاضي او رسول
اذا اخذ كفيلا من المدعى عليه بنفسه بامر المدعى او لا بامر فأن قال اعط كفيلا
بنفسك للطالب فانما يبرأ بالتسليم الى الطالب لا الى القاضي ورسوله وان قال
اعط كفيلا ولم يقتل للطالب فانما يبرأ او سلم الى القاضي او رسول لا الى الطالب رجل
وتحل رجلا ان ياخذ كفيلا عن فلان جاز ثم موطن وجهين اما ان اضاف الى نفسه
بان قال كفلت عن فلان يا او اضاف الى المؤكل ثم لا يخ امان بين الكفيل الى
المكفول له او الى الوكيل فان سلم الى المكفول له برئ سواء اضاف الى المؤكل او الى نفسه

كوكيل البيع اذا باع مرفوع المشتري الثمن الى المؤكل وان سلمه الى الوكيل فان كان ائتم
الى نفسه يبرأ لان حقوق العقد يرجع اليه وانه اضاف الى المؤكل لانه رسوله
ضمن لاخر بنفسه فحبس المطلوب السجن فانه الذي ضمنه الى مجلس القاضي فدفعه
اليه قال محمد رحمه الله لا يبرأ لانه في السجن ولان كان ائتم بنفسه وموقوف السجن
فدفعه اليه في السجن يبرأ وان كان ضمنه في السجن ثم خلع عنه ثم حبس ثانيا فدفعه
اليه فان كان الحبس الثاني في امور التجارة او نحوها فله ان يدفع اليه في الحبس ولان كان
في امور السلطان لا يبرأ ضمن عن رجل مالا يبرأ او بنفسه فادخل الخصم ان يخرج
الى السفر فمضى الكفيل قال محمد رحمه الله ان كان ضمانه الى اجل فكسبل له عليه
وان لم يكن الى اجل فله ان يأخذ حتى تخلص منه اما بالمال او ببراءة منه
وفي كفالة النفس يبرأ النفس رجل امر رجلا ان يكفل عن فلان فلان فكفل
ولقي لم يرجع على الامر قال ان لم اوافك به غدا فخل المال ثم قال وافتكج وقار
الاخر لم توافني فالقول للطالب وثبت عدم الموافقة ويذمه المال الكفيل
بالنفس اذا قدر عند القاضي لا يحبس اول مرة وكذا من اقر بحق الانسان على هذا
فاذا اعيد في المرة الثانية والثالثة يحبس وان ثبت الحق بالبينة يحبس في اول
مرة في ظاهر الرواية فان كان المكفول به غايبا يعلم ان هو سهل حتى يذهب
ويجئ به وان لم يذهب يحبس وان كان غايبا بحيث لا يوقف على اثره
وثبت ذلك عند القاضي لا يحبس وكذا اذا مات المكفول به برئ الكفيل بالنفس
ضمان بدل الكتابة وضمان احد السنين
السفينة متاع صاحبها والشرع بقضاء الدين
ضمن بدل الكتابة لم يفتح فلو أدى على ذلك الضمان رجع لها ولو تبرع
بأداء بدل الكتابة صح ولم يرج رجلا في السفينة ومعها متاع كثير ثقلت
السفينة فانتهوا الى مكان قليل الماء فقال احدهما لصاحبه اتق متاعك لما
على ان يكون متاع بيني وبينك نصفين قال محمد رحمه الله هذا فاسد ويضمن
لصاحبه نصف قيمة متاعه تبرع انسان بقضاء الدين من غير رضا من عليه
الدين صح ولو قيل احواله من غير امر المجل برضا المحال له صح قضى وبين غيره

بغير امره جاز فلما انتقص ذلك بوجه من الوجوه يعود الى ما كان على
وعنه لو قضى بامر يعود الى من عليه الدين وعليه للمضى مثلها تتبع بقضاء
المهر ثم خرج من ان يكون مهر ايردها او نصفه بالطلاق يرجع الى ما كان المتبع
وكذا المتبع بالثمن اذا انقضى البيع رجع بالثمن **مسائل الحوائج**
المحتال عليه اذا جحد وحلف على ذلك ولا يثبت للمحتال له يرجع على الاصيل في ظاهر
الرواية ومن محمد وعن الامام في غير رواية الاصول انه لا يرجع ما مات المحتال عليه
فقال المحتال له توى المال عليه فان رجع اليك ايها المحيل فقال المحيل ما توى
فالتول للمحتال له ويرجع لانه متمسك بالاصل حال غرضه له على رجل له عليه دين
على ان يوفيه من ذلك الدين ثم مات المحيل وعليه ديون كان وبنه على المحتال
عليه بين غرضه ولا يترجع المحتال له بخلاف الدين باع عبداً واحال غرضه له على
المشتري حواله مقيد بالثمن ثم روى العبد بالحب بعد القبض بقضاء وقبل
القبض بغير قضاء او روى خيار الرؤية او الشرط او تناسى العقد لا تبطل احواله
عندنا خلافاً لغيره رحمه الله وان حال صاحب الوديعة او الغصب غرضه على
المودع والغاصب حواله مقيد ثم تحققت الوديعة والغصب بطل الحواله حال
الطالب على رجل بالف او بجميع حقه وقبل منه ثم حال ايضا بجميع حقه على آخر وقبل
منه صار الثاني نقضاً للاول **س** كفل بنفس رجل ثم كفل بنفسه رجل آخر فما
كفيلان لا كفالة في الحدود والقصاص الا اذا سمحت نفسه بذلك مريض ابرأه
او اجنبياً عن الكفالة بالنفس صح ما مات الطالب فسلم الكفيل نفس المطلوب الى وصية
بري والى احد ورثته بري عنه دون الاخرين كفل بنفسه على انه ان لم يسلم اليه
يوم ما كذا فحاله عليه على فتوارى المكفول له فنصب الحاكم وكيداً فسلم المطلوب
اليه بري عند بعضهم وانه خلاف جواب الكتاب ولو فعل به قاض فحسن الكفيل
بالنفس اذا صاح لم يفتح في رواية لبي سليمان ويصح في رواية لبي خنص وبه يعني
الكفيل بالبيع اذا كفل بالثمن للموكل لم يفتح اذ هو على صبي محجور عليه شيئاً فكفل رجل
عنه صح قال ما بايست فلاناً ففعل صححت الكفالة بخلاف ما لو قال ما بيعت
احداً من الكنان او من باع فلاناً فهو على قال لغيره ما اقر لك به فلان فهو على

ثم مات الكفيل ثم اقر له فلان لزم المال في تركة الكفيل وكذا في ضمان الدرك
مريض قال فلان على كذا فاضمونه عنى فضموا ثم حضر الغائب فاجاز
جاز استحقاقاً رد الاصيل وابدأ الطالب بدين الدين ومن عود على الكفيل
روايتان يردان التاخير برء الكفيل لا ابدأ كفل مؤجلاً لدين حال تأخير الدين
عنه امر رجلاً ان يقضى عنه الغاء لرجل فقال قضيت وصدة الامر وكذب
صاحب المال لم يرجع على الامر قضى نايه غيره بامر رجوع به عليه بلا شرط الرجوع
كثمن المبيع بخلاف الزكوة وفي الجنايات المسومة اختلاف المشايخ قال الخليل
واراد بالخليط الذي بينها اخذوا عطاً في السوق ادفع الى فلان الغاء فادى
فالالف للامر على الغائب رجوع الخليل على الامر قال لفيده وموئنا على حمار
من الزنب ان اكل الذنب حمارك فاناضا من فأكله الذنب لم يضمن نقد الكفيل
الذيوف رجوع بالجياو قال ضمنت لك عن فلان مائة درهم لك عليه الشهرة وقال
المدعي من حانة فالتول للمضمن وتوقا الطالب ضمنت حالاً وقال هو السنة
فالتول للطالب عند لبي حسنة ولى يوسف رحمه الله خلافاً لمحمد رحمه الله وزفر
رحمه الله ضمن على ان يعطى نصفها هنا ونصفها بسم قدر ولم يوقت اخذ حيث
شكك على رجل بامر بما ذاب فلان عليه فغاب المكفول عنه واقام المدعي البتة
على الكفيل بالف لم يقبل حتى يحضر المكفول عنه ولز كانت الكفالة بغير امر
قضى على الكفيل خاصة رجل له على رجلين الف فكفل رجل ماله على احد ما على ان
يبرأ الآخر فالكفالة باطلة رجل استعار شيئاً او منصبه فاخذه منه كيداً تحمله
الى ذلك الموضع جاز كفالة المكاتب لا يفتح وأن اذن له المولى وان كفل يواخذه
بعد الحدية ويصح كفالة العبد الماذون باذن مولاه يجوز تعليق البراءة من الكفالة
بالشرط كفل بالدين على ان يسلم من مال الاصيل قيل لا يفتح وقيل يفتح ويجب عليه
تسليم الدين من ماله ولا مال معدوف في يد ثوب تبين انه مسروق فقال ردت
على الذكرا اخذت منه بري حال الغريم المتهن بالمال على رجل فلان من منع الدين
حتى يقبض في اصح الروايتين والمتهن لو حال غرضه له على الداهن لم يكن منع الدين
وعلى هذا الوبايع شيئاً وجس المبيع لاجل الثمن حال رتب المال غرضه له على مد يونه

وبالدين كليل ثم احال منعا اخذ على الكفيل بذلك لم تفج الحوالة الثانية ولو احال
اولا على الكفيل ثم بذلك على المديون او كانت احوال الثاني معا صحتا احوال عليا له
على مديونه المستنة ثم لقي المحيل المال الى المحتال له قبل السنة فله الرجوع على المحتال
عليه حاله وقال مديونه اعطى عظيم هذا بالالف الجياد الفان بهر خه ففعل برئت
عن الجياد احوال دايمة والدين درام على مديون الدنيا نير على ان يعطيه درام من
الدنانير التي له عليه لم يبع احواله احوال الوصي بمال اليتيم ان كان فيه التيمم بان كان
الثاني اهل صح **كتاب الشفعة** ما يثبت فيه الشفعة
وما لا يثبت ومعرفة اخصم في ذلك واختلاف الشفع والمشتري الطلب والتليم
وما لا يتطل به الشفعة وما لا يبطل بناء الشفع ما يثبت فيه الشفعة
وما لا يثبت ومعرفة اخصم في الشفعة في ذلك ما يثبت فيه الشفعة
اقصاه مسجد ظن او طرف منه الى الطريق الا اعظم فهذا در بنافذ فلو بيع
دار فيه لاشفعة الا للجائر لان المسجد غير مملوك فكان بمنزلة القضاء وهذا اذا كان
المسجد خط اما اذا احدث اهل الدرب وجبت لهم الشفعة وان كان ظر وجوابه
الى دور الكس فلا اهل الدرب الشفعة لانه حينئذ لا يكون بمنزلة القضاء فلهذا حكم
السكك التي اقصاه الوادي تحتها شركة عامة وادفع اقصى الدرب والسكة ومزاد
الدار نافذة الى طريق العامة فان كان هذا طريقا للعامة وليس لاهل الدرب السكة
ان ينعموم فلا شفعة لهم وان كان الطريق لصاحب الدار او لاهل الدرب
والسكة بان احدثوه ولم منع العامة فلم فلم لاخذ بالشفعة والسكك متى كانت
في الخط نافذة فلا شفعة لهم وان احدثوا النفاذ فلم الشفعة لاصحاب السكة
سكة غير نافذة وفيها سكة اخرى فباع في السكة السكك واحد منهم دارا فالشفعة
لاصحاب السكة السكك وتويعت في السكة العليا فالشفعة لكل وكذا نهر
خاص انتزع منه نهر اخذ فباع رجل ارضا على النهر المنتزع يكون الشفعة
لاصحاب المنتزع لاشفعة في الكند دار لانه نقال كذا في الاراضي التي هي على نهر
الموال والاراضي التي هي نهر جارها الامام لم يثبت المال ويدفع الى الكس منارعة
بالنصف والثلث فصار لهم كدراك البناء والشجار والكس اذا كسها بالترتيب

ونقص ؟

2
حتى صار لهم كدراك فان بيعت منه الاراضي فهو باطل وان بيع الكدراك وهو
معلوم جاز كمن لا شفعة فيها فكذا الاراضي المباعدة اذا كانت الاكدة يزرعونها
فبيعها باطل وبيع الكدراك جواز اذا كان معلوما ولا شفعة فيها الشريك احق بالشفعة
من جار ليس بشريك فيما تحت حايطة بينه وبين المبيع اما اذا كان شريكا فيما تحت
الحايطة بان يبنيا قبل القسمة على موضع مشترك كانا شريكين باع ارضين ولو جعل
ارض ملازقة لاحد الارضين قبل الشفع ان ياخذ التي تلازق ارضه دون الاخرى
اذا كان الشفع الاخذ يطلب شفعة ما كان لذي ارضه فان لم يطلب يقال لهذا
الطالب اما ان تاخذ الكل او تدع وقد كرهوا مرزاة ان مذا قول لبي حنبل الاول
وفي قوله الآخر وهو قولهما ان ياخذ ما كان شفعه على كل حال وبه يبنى باع بشرط
اختيار للمشتري يثبت الشفعة وكذا لو اقر البايح بالبيع وانكر المشتري فللمشتري
الشفعة اذا كانت الدار يد البايح لا يتقض لشفيع بالشفعة الا كحضرة المشتري قاتر
المشتري بنفسه فلم تطلب وقال الشافعي طلبت حين علمت فالقول للشفيع ولو فكر
علمت يوم كذا او وقت كذا وطلبت وقال المشتري لم تطلب فالقول للمشتري وتغير
هذا البكر الصفة اذا بلغت قال المشتري اشتريت الارض والبايح ومب في
البناء وقال الشفع لابل اشتريتها فالقول للمشتري **ما يل الطالب**
والتسليم ادركت البكر ووجب لها الخيار والشفعة فاذا قول اخترتها
جميعا الشفعة ونفس او تقول اخترت جميعا نفسي وشفعتي باع ما يشفع به
قبل ان ياخذ بالشفعة بعد ثبوت الشفعة بطلت شفعته ترك التملك بعد طلب
المشترى بلا عذر فالقول لبي يوسف ومحمد رحمه الله ان مقدمه بشهران
ترك شهرا بطلت المشتري شفع به الى الشفع واستكمل شهرا فامهله ثم رجع عن ذلك
صح الشفع اذا ترك الاقرب طلب عند الابعه فان كان الشفع او الابعه خارج
المصر يبطل الشفعة وان كان كلاهما في المصر لا يبطل استحقاقا الا اذا جاز على الاقرب
ولم يطلب تعليق ابطال الشفعة بالشرط جاز حتى لو قال سلمت لك الشفعة ان كنت
اشتريت لنفسك فاذا اشتراها لغيري كان الشفع على شفعته قال الشفع للبايح او للمشتري
وهو وكيل الغير سلمت لك او اشتريته فهو تسليم ولو قال ذلك لاجنبى ان كان جوابا

شفعة ؟

للمستأجر بيعه وأبدا لا قال للمشتري وهو ما مورس لك الشفعة خاصة وذلك الأمر
 فهو تسليم للأمر ولو اشترى دارا لغيره أو لنفسه فحضر الشفع وطالب الشفعة ثم قال
 للمشتري سلمت لك هذه الدار أو شفعتها صح تسليمه ولو قال ذلك للبائع فإكانت الدار
 في يد البائع صح التسليم وإن كان المشتري قبضها لا يصح التسليم قياسا وبصح احتسابا هذا
 أو سلم الشفعة للبائع فإن طلب الشفعة منه إن كانت الدار في يده ذلك وإن كانت
 في يد المشتري ليس له ذلك قياسا ولو ذلك احتسابا ولو كان المشتري قبضها وسلمها
 إلى الأمر فقال الشفع سلمت لك أيها المشتري شفعة هذه الدار فهو على التماس والاحتساب
 أيضا ولو طلب احتياجا من الشفع أن يسلم الشفعة للأمر فقال سلمتها لك ووصيتها لك
 صح احتسابا ومعناه لا جرك وشفاعتك أخبر بالبائع بالف فسلم ثم علم أنه كان بائنا من ألف
 لزم التسليم وعكسه لا يرسل المشتري إلى الشفع رسولا صبيغا أو عبدا أو فاسقا أو كذبا
 إليه كتابا فسلكت ولم يطلب كان تسليمًا فإن أخبر فضولا فلم يطلب فعل الاختلاف
 المعروف أنه يشترط العدد أو العدالة عند الامام خلافا لما روي عنه أنه الجار مع الشريك
 يشفع في ظاهره الرواية حتى لو سلم الشريك يا هذا الجار ولو سلم الجار مع قيام الشريك
 صح تسليمه حتى لو سلم الشريك لا يا هذا الجار سلم الشريك المبيع فالشفعة للشريك في الحقوق
 فلو سلم فلجارا لكن ينسب للجار أن يطلب كما يبيع كما يطلب الشريك حتى يثبت ثم أو سلم
 الشريك يستوفى أما إذا لم يطلب حين سمع ثم سلم الشريك ثم طلب يثبت أخذ الشفع
 بالشفعة ومن فيها لم يستحق لا يرجع بقيمة البناء بخلاف المشتري المشتري إذا تعرف
 تنقص تصرفه لحق الشفع والمشتري شرافا سدا إذا تعرف لا ينقص ثم فطوق البائع
 الخاص والعام من النهر من يثبت الشفعة مفقوض إلى رأى المالك سلم الشفعة
 ثم حط البائع عن الثمن فله الشفعة لا شفعة للوقت رجل له دار في أرض وقت الشفعة له
 ولو باع موعارته فله شفعة فيه أيضا صح ما روي عن دار على الانكار على ما به شفعة فيها
 ولو أقام الشفع البينة أنها للذي ادعاه فله الشفعة رجلا ن لكل واحد منهما دار ومما
 متلازمان فبنا بيا بالدارين فشفيع كل واحد من الدارين أحق بها من المشتري
 علم الشفع بالبائع في طريق مكة ونحوها وطلب طلب المواثيق وطلب الشهادة بنسبه فوكل
 وكيل فيطلب الشفعة فإن لم يجد وكيلًا ووجد قتيلا يبعث على يده كتابا إلى رجل يوكله

لها في

مخرج

بالعلم

بالطلب فإن لم يفعل تبطل شفعته علم بالبائع في نصف الليل ولم يقدر على الخروج للشهادة
 فاشهد حين أصبح صح قال أبو الليث أن أمكنه بعد الشهادة احتضار الثمن ولم يحضر
 ثلثة أيام بطلت شفعته قال الشفع للمشتري سلمت شفعتها ثم علم أنه اشتراها لغيره فهو على شفعته
 علم بالبائع فقال أطهره وكجو بطلت قال للمشتري أنا شفيعك أخذ الدار بالشفعة
 بطلت شفعته اشترى بجها وفتقد زيوفا أو بهرجة أخذ الشفع باجها واشترى
 لابنه الصغير دارا ثم اختلف الأب والشفع في الثمن فالقول للأب بلا يمين أنبئت الشفعة
 ثم مات لا يورثه وكيل باع دارا بالف ثم حط من الثمن أخذ الشفع بالالف شفيعي
 طلب الشفعة باجوار ميسال هل ترى الشفعة باجوار فإن قال نعم يقض بالشفعة والآفلا
 رد المشتري بسبب موهبة من كل وجه لم يبطل حق الشفعة وكيل باع دارا وقبض المشتري
 فوكل الشفع البائع ياخذها بالشفعة لم يصح قال المشتري لا اعرف لك دارا يستحق
 بها الشفعة كلف على البناث عند محمد وعلي العلم عند من يورث رحمه الله وبه يفتي
 زرع المشتري ينتظر الوقت الا وراك ثم يقض للشفع ولو كان المشتري جعلها سجدا
 أو مقبرة أو ربا طاك كان للشفع ان يبطل ذلك وله ان يثبت القبر ويرفع الميقت
 والاحتيا لاسقاط الشفعة لم يكره اذا كان الشفع غير محتاج في المختار والمختار من
 الحيلة انه اذا اراد بيعه منه بالف مثلا يبيعه منه بالفين وينقد الف الف الا عشرة ثم يبيع
 من البايع شتا بالف وعشرة وموي وى عشرة وأن اراد البائع الاحتياط يشترى
 منه بمقينة الثمن ذهبيا يساوي عشرة فلو استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع عليه
 بالفين وانما يرجع بما ادى **كتاب**

المزارعة
 المزارعة غير لازمة من قبل من عليه البذر قبل الفاء البذر والمعاملة لازمة من الجانبين
 وقع بذرًا إلى أخذ وقال ازرعه في أرضك على ان يكون الزرع كله لك فهو مزارعة
 لا مية وأن كان على ان يكون الخارج بيننا فليس مزارعة والخارج لصاحب البذر اذا كان
 حرا قال ازرع ارضي ببيدك على ان يكون الخارج كله لي فهو مستقر اض وقيل ههنا
 مزارعة فاسدة وقع ارضا ومخللا يزرعها المزارع على ان يقوم على النخل بالنصف
 فمن مزارعة شرطت فيها المعاملة والمزارعة متى شرطت فيها المعاملة ينتظر ان كان
 البذر من المزارع ففسد تأولنك لا من رتب الارض جازتا ولنك انت المعاملة

... ومثل الشفعة لا يمان
 لا يكون فيها صاحب
 اجنبي الشفعة على
 دلم بطلت شفعته

قله

مقطوعة عن المزارعة جاز ولو قال استأجرتك لتزري ارضي من وتوكل في الخيل
 هذا بنصف الخارج منها على ان يكون البذر على جاز تاغ هذا الموضع ايضا دفع الاشجار
 معاملة الى وقت كذا على ان الاشجار والثمار بينهما نصفان ان كانت الاشجار غرسه
 النمو جاز وان تناسى لا والفصل بينهما انه ان كان اثمر فقد تناسى لانه ليس لها ثمرها
 غاية لان الخيل تنمو تناسى الزرع فذرع الارض مع الزرع المتناسى مزارعة
 بالنصف ليحفظ لا يجوز دفع الكدم معاملة ولم تبين المدة لم يعم في القيس دفع
 في التحسان ويكون له ثمر واحد اما اذا دفع الارض مزارعة ولم تبين المدة
 قيل لا يقع في التحسان وقيل يقع لانه واحد اي زرعا واحدا كما في المعاملة
 وبني دفع الارض مزارعة لست جازت فان حصد الزرع قبل تمام السنة
 انقضت المزارعة اذ كانت بغير السنة لا يكتفي لزراعة شئ آخر دفع كدومه معاملة
 فالتعب على رب الكدم والعمل على العامل اذا شرط السرقين على احدهما ان يشرط
 على رب الارض ان كان البذر من قبل المزارع لا يجوز وان كان من قبل
 رب الارض جازا فبين قدر معلوما للسرقين ووقت معلوما انه متى
 يلسن وان شرط القاء السرقين على المزارع جاز سواء كان البذر منه او من رب
 الارض وان شرط على رب الارض ان كان البذر من المزارع لا يجوز وان كان
 من رب الارض على الاشجار لا يجوز وبني خرس كفتن بنصف التين لا يجوز
 لكونه في منع قفيز الطمان وكذا نسيج الثوب بالثلث او الربع وكذا يثبت
 جيزن وكاورس وازرن كفتن بنيم وكندم دروزن بنيم اخذ مشايخ
 ببيع في هذا كله باجواز لتعامل الكسب ومشايخ بخار بغير اجواز لما مر المزارع
 اذا زرع خلاف ما امر به ببيع مخالفا لغيره او لم يضر بخلاف الاجارة بيان
 ما يزرع في الارض شرط قال ان زرعتها حنطة فكذا وان زرعتها شعيرا
 فكذا جاز ولو قال على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها شعير لم يقع دفع
 الارض احد شيكها الى صاحبه ليزرعها ببذر من قبل نفسه على ان الخارج
 بينهما نصفان في ثلثه ولو شرط ثلثي الخارج للمزارع جازت ولو كانت
 البذر من الدافع والخارج نصفين او شرط ثلثي الخارج للدافع والثلث للمزارع

تناقض الحب من الزرع
 فثبت وزاد حكمه
 في الشرب بعد احكام
 المولت 2

في سائر ما ذكره في المزارعة
 في سائر ما ذكره في المزارعة
 في سائر ما ذكره في المزارعة

او عكس لم يجوز ولو كان البذر منها نصفين ان شرط الخارج نصفين جازت
 وان شرط ثلثيه للمزارع وثلثه للدافع فان كان البذر مختلطاً وقت الالتقاء
 لا يجوز وان كان متميزاً ففيه روايتان وان شرط ثلثي الخارج للدافع فسدت
 البذر من احد مما اكثر فسدت من ايها كان البذر اكثر ولا يما كان الشرط اكثر دفع
 ارضه لما اخر ليزرع بكثر حنطة مشتركة بينهما فسدت شرط الخارج نصفين او ثلثا
 شرط كدري الانهار والقاء السرقين وبناء الحذاب مفسد بشرط الكداب في موضع
 لا يخرج الآب لا يفسد وبني بشرط كدري الجداول قال حسام الدين لا يقع وقار
 والده برمان الدين يقع دفع ليزرعها ببذر على ان يدفع ببذر اولام بخره المنة
 شرط بعض العمل على صاحب الكدم فسدت شرط القاء السرقين وغرس
 الاشجار وقطف العنب على العامل مفسد اذا ادرك الباذنجان او البطيخ كان
 الالتقاط عليها كذا اذا ادرك القطن او الغنق دفع معاملة بمشترين سنة
 جاز العامل لا يملك ان يعامل بدون اذن احد شريكه في خيل دفع الى صاحبه
 معاملة كان الخابج بقدر الملك ولز شرطه متغافا ولا اجر للعامل دفع ارضه
 ليتخذ بها كدما بالنصف فغرس فهو لصاحب الارض وللغارس قيمة ما احدثه
 واجد ما عمل للعامل اذا جمع لقطاف الكدم اجملة دون الثلث من ذلك
 ولو دفع الثلث يكون من اجر المثل مات العامل في السنة فانفق رب الكدم
 بغير امساك في لم يكن متبعا ورجع في الثمر بقدر ما انفق وكذا في المزارعة ولو غاب
 العامل والمسيك كالحال لم يرجع شرط الحصاد على المزارع فتغافل عن حصاره
 حتى ملك ضمن الا ان يؤخر تاخيرا يفعل الكسب اكاد ترك السقي متعمدا حتى
 فسد الزرع ضمن وقت ما ترك السقي قيمة نابتة الارض فان لم يكن للزرع
 قيمة قومت الارض مزرعة وغير مزرعة فيضمن فضل ما بينهما اذا كانت
 في الاشجار ما لو لم يستمر يفسد البرد ولم يستمر العامل حتى افسد البرد
 ضمن دفع ارضه مزارعة فاسد فكدرب الارض وحفر الاغار ثم امتنع صاحب
 البذر عن الزراعة فعليه اجر مثل عمل المزارع رب الارض قال كنت اجيري
 وزرعت ببذري فقال المزارع كنت اكادك وزرعت ببذري فالتقول

لمزارع قال المزارع لصاحب البذر تركت البذر عليك وقبل الاخذ لم يصح
 ليس على المزارع غلة الارض رجل له ارض فاخذ من رجل بذر احق يزرعها
 في ارضه فيكون بينهما فالوجه ان يشتري نصف البذر ويبدله البايع عن الثمن
 ثم يقول ازرعها بالبذر كله على ان الخارج يكون بيننا نصفين **كتاب**
المأذون ما يثبت به الاذن والجزء وما لا يثبت ما يملكه المأذون
 وما لا يملكه الاحكام المتعلقة بالمأذون والمجور **ما يثبت به الاذن**
والمجور اذن لصبي يعقل معنى البيع انه سالب ومعنى الشراء انه
 جالب ويعرف الغبن اليسير والحش جاز لفن الغن للصفير والى الاب
 صح الاذن الغن اذا راي عبده يبيع ويشترى فكت لا يصح ما ذونا في التجارة
 الغن راي الصفير والمعتوه او عبداً صغيراً يبيع ويشترى فكت لا يصح ما ذونا
 الحج انما يصح اذا كان مثل الاذن فان كان الاذن عاماً لغيره عند اهل السوق قائماً
 يبيع الحج اذا اشتهر عند اكثر اهل السوق وان كان الاذن لم يعلم به الا رجل او اثنان
 او ثلثة يبيع الحج مخفراً مؤلاً، ولزكان لم يعلم الا العبد يصير الحج مخفراً العبد وان لفن
 ولم يعلم العبد يبيع الحج وان لم يعلم العبد اذا حج على عبده المأذون في سوق ومو
 غائب فانما يجر اذا علم به باع عبده المأذون ان لم يكن عليه دين يصير محجوراً
 بنفسه البيع علم اهل السوق او لا ولكن كان عليه دين لم ينجر الا ان يقبض المشتري
 لان في الاول البيع جاز وفي الثاني فاسد **اخر الوارث** لعبد مديون
 من التركة مرفق الوصايا لفن لعبد لا يصح ما ذونا حتى يعلم فان ارسل المو
 اليه او كتب فبلغ يصح ما ذونا كيف ما كان الرسول ولو اضره فضولة قيل يصير
 ما ذونا كيف ما كان المخيرة والمختار الاذن كما لم على الاختلاف المعروف
 ولو صدق العبد المخير بالاذن والحج يشيان كيف ما كان المخير العبد المأذون
 بالاباق يصير محجوراً واذا اذن الاذن في التجارة لم يصح علم الا بقر اولاً واذا اذن له
 في التجارة مع من في يد صح لفن للمفوض في التجارة فان كان الغاصب مقراً
 اوله بئنه يملك بيعه من الغاصب وغيره فيملك لفن في التجارة وان كانت
 جاحداً ولا بئنه لم يصح الاذن والبيع **مسائل مشتركة بين نوع السابق**

واللاحق المولى او الاب اذا قال اذنت لك في التجارة لا تتبع بغني فاحش
 فباع يصح لان الاذن لا يقبل التخصيص ما يملكه المأذون وما لا يملك العبد والعبد
 او المعتوه المأذون لهم اذا باعوا بغني فاحش يصح عند الامام العبد لا يزوج امته
 وان كان مأذوناً في التجارة عند له حنية ومحررهما الله ولا يملك تزويج امته
 من عبده اجماعاً العبد المأذون يملك لزوجه لنفسه ويستاجر لاهلها ويؤجر
 الارض ويستاجرهما والمكاتب يملك ان يؤجر نفسه والمأذون يملك لزوجه
 الارض مزارعة ويدفع مطلقاً سواء كان البذر منه او من الاخذ العبد المأذون
 يملك التبرعات اليسيرة نحو الصدقة باءون درهم لادرم ويملك ان يخذ الضيافة
 والامراء وانه ليس بمقدر برهم فيملك ما لا يعبه التجار سرفلة المأكولات وون
 غيرها فيملك الضيافة اليسيرة لا الكثيرة وذلك انما يعرف بمقدار ما في يد من ماله
 التجارة حتى قيل لو كان رأس مال عشرة آلاف فضيافة عشرة دراهم يسيرة ولو كان
 رأس مال عشرة فالدانق كثيرة **اما** التصديق بالفس والرخيف والفضة ما دون درهم
 فحايذ الزوجه وفيه البئنه ومضى الامه اذا تصدقتا بالمعطى لمطعموم كلبان بذلك
 اذا كان على الكرم في العرف وان لم يكن باذن الزوج والمولى **في الاحكام**
المتعلقة بالمكاتب **الحج** العبد المحجور لا يؤخذ
 بموجب القول في الحال وبعد البلوغ والعنق لا يؤخذ الصبي ويؤخذ العبد
 بائع من عبده المأذون المديون شيئاً صح وكسب الاستيفاء الثمن ولو سلم
 قبل استيفاء الثمن تبطل حق المولى في الثمن اقر على عبده بالدين وليس
 على العبد دين صح وان كذبه العبد حتى كان لم الاستيفاء من العبد من قيمته بالغته
 ما بلغت فان عتق العبد لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين طلب الغدا
 من الغنى بيع العبد المأذون المديون فيقال له مال غائب يرحى وصوله
 او دين يرحى حله فالغنى يتلوم ثلثة ايام فان قدم مال او حل ودين لا يبيع
 ولا يبيع اعنتق المديون عالماً بالدين لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين
 كما لو لم يعلم ولو اعنتق الجاه عالماً بالجناية يضمن الغدا والفقر ان الاعتاق صله
 الاختيار ولو اختار قضاء الدين لا يلزمه لانه وعد ولو اختار الذم يلزمه

لان موجب جنائته على المولى اذن لعبد الجاهل وطاعة دين او رهنة او اجرة لا يصير
مختاراً للفداء العبد المأذون اذا ارتد فنتصفاة موقوفة عند الامام تأخذ منها
لبناء على الاصل المعروف بل على اصل آخر وهو لزوم الردة توقف ولا يبيع المولى
العبد حتى لو باع ولم تبين انه صحيح البيع وان قتل تبين انه بطل البيع لانه كالنكاح
عنده وعند ما لا الكليل اذا ارتد لا ينفذ تفرقة وكذا المكاتب والمجنون جنونا
مطلقا وتنفيس المطبق من النكاح والدعوى على الصبي المأذون من دفع الدعوى
قال لعبد لا يهاك من التجارة يكون اذنا له الا اذن في الاجارة
لفن في التجارة وكذا اذا اذن ان يخطب او يستقي الماء ويبيع وتوقال اشتر ثوبا
وبعه فهو لفن وتوقال اشتر طعاما او ثوبا للكسوة فليس باذن لفن له
من بيعه ولم يسمع لم يكن اذنا بايعوا عبدي لفن بلا علم العبد وبايعوا ابني
الصغير فقد لفنت له لا قالك لعبد اذا جاء عند فقد لفنت لك في التجارة
فجاء عند صار مأذونا لفن لعبد يوما او شهرا صار مأذونا ابد لا مأذون
ان ياذن لعبد في التجارة وليس له ان يقرض او يكفل او يتزوج او يزوج
او يكتب او يعتق على ماله او يهب بعض وغيره ولا ان يطأ الامة المشقة
وتنحط عن عيب قدر ما تحط مثله التجارة العيب جاز وله ان يعير وابته
وان يرهن ويرهن والعبد المأذون في الشفعة بينه وبين مولاه وغيره
كالحرة اذن له احد مولييه فالحقة دين قيل للذي اذن له اذنيه والآبعتنا
نصيبك فيه قال هذا عبدي قد لفنت له فبايعوه ووجبت عليه ديون
ثم استخف رجل وانكر الاذن او ظهر العبد مدينا او ام ولد لم يلحق من الدين
شئ في الحال والمستحق عليه غرم الاقل من القيمة ومن الدين للغرماء لانه غريم
وتوقال هذا ابني فقد اذنت له في التجارة فبايعوه فجاء رجل والمستحق
انه انه فان القائل يقدم جميع الدين بالغأ ما باع عبدا المديون بغير
اذن الغرماء فلم ينسخه اذا كانت ديونهم حالة الا اذا وصل اليهم وفيه
وفاء او قضى المولى ديونهم او ابرأ العبد من الديون وان كان مؤجلا ليس له
فسخه وياخذون من الثمن ديونهم اذا حل الاجل ولتكانت الديون اكثر فيفمنون

المولى

المولى الختام القيمة ولو مات العبد قبل الفسخ ان شأوا ضمنوا القيمة واذا ضمنوا
المولى ويجوز ذلك العقد كانهم باعوه من المولى بغير قيمة حتى لو وجد المشتري به
عيبا رجع على المولى والمولى على الغرماء وان شأوا ضمنوا المشتري القيمة واذا ضمنوا
الفسخ العقد ويسترد الثمن قال اذا جاء عند فقد حجت عليك لم يبيعه المأذون
اذا بق او ارتد وجن مطبقا صار مجورا ولا يعوه بافاقة الاذن وكذا ممن عليه
مجورا لم يصر مجورا حتى المولى مطبقا صار مجورا ويعوه الاذن بافاقة وبين المأذون
لم ينح وكذا استولدا لجارية انحجرت بحج على عبدا ولعبد عبد مأذون فان لم يكن
على الاول حين لم يصر المأذون مجورا ولو حج على الثاني ابتداء لم ينح اقتزار العبد المأذون
بالكفالة بالمال لم يبيعه وبالديون والغصوب ولستملك الودائع والعواري واجلها يات
في الاموال جاز وبواخذها حالاً ولو اقر باجانية الموجهة للدفع او الفداء لم يبيعه ولو اقر
بهرامدة وصدقة يواخذها بعد احدى ولو اقر باقتضاها من امة بالامبيع لم يبيعه
الا بعدد البتة من المولى واذا اقر في مرضه بدین جاز الا ان ما ثبت في العي
والذي ثبت بالبينه او بمعانية السبب او ما فضل من ذلك صرف الما اقرب
في المرض حتى لا يعقل البيع والشراء باع واشتري واجاز المولى لم يبيعه تقترف الصبي
المأذون يبيعه وان كان فيه عيب تقترف الصبي العاقل فاجاز المولى او لفن له
فاجاز الصبي له من نفذ لا حجة على اكثر عند الامام الاعلى الطبيب الجاهل والمنفى
الماجن والمكاري المناس وقيل هذا الاستثناء ليس بظاهر منه وعند من يفسد
لا ينح بالسفة الانحجر الفضي واذا حجر عليه لا ينطلق الا باطلافة وعند محمد رحمه الله
ينحج بالسفة وينطلق بترك السفه واذا رفع حكم الحاكم بحج المقاضى اخذ فامضاه
ينحج عند الامام ايضا فلو اعتق صح وسعى العبد ولو باع او اشتري او اقر او تصدق لا

كتاب الحبة مية الدين الشايح مية المريف
مبة الصغير الرجوع عن الهبة وما يمنع من ذلك وما لا يمنع **هبة الدين**
من غير من علي الدين لا يبيع الا اذا وبيعه واذن له القبض فقبضه
ومن عليه الدين لا يبيع من غير قبوله عندنا خلافا لغيره كذا اختاره الشيخ
وقيل الخلاف على العكس وقد مر في البيوع ومبعض احد شريك دين نصيبه للمديون صح

فما لا يمنع من البيع

ولو وصب نصف الدين مطلقا ينفذ في الربع ويتوقف في الربع كما لو وصب
نصف العبد المشترك عزم الميت اذا وصب الدين من الوارث صح لانه
وصب بمن عليه معنى لانه يملك التركة ان لم يكن فيها دين مستغرق وان كان قتلوا رث
فيها حق حتى لو تزوج امته من هذه التركة لم تجز وتورث الوارث الامة يتردد
عند ابن يوسف خلافا لمحمد رحمه الله وقيل هذا الخلاف فيما اذا وصب للميت فزده
الوارث وصب ويأله على عبد لم يولاه صح على العبد بين اولاد فان بقا المورا قيل هو
على الخلاف الذي تقدم في بقا الوارث وقيل هذا يتردد اجماعا موالا **مسائل**
الشيوع قال وصبت نصيبي من هذا العبد لك والموهور لك لا يعلم كم نصيبه
فيه صح الهبة اشترى شيئا بعشرة دراهم فوجد البايع وانقضا زائدا فوهب المشتري
الدراهم الزائدة للبايع ولم يدخله تحت البيع ان كانت الدراهم صالحة لغيره لا تبطل
جاز لانه مشاع لا يحتمل التسمية فسدت عند الامام فاذا قبضا ثبت لها قبل التسمية
ملك فاسد وبه يفتي الشيوع الطاري لا يبطل الامة ويبطل الرهن الا روايت عن
ابن يوسف رحمه الله وتفسير الشيوع الطاري ان العدل اذا وكل بيع الرهن مجتمع
ومستغرقا فباع بعضه بطل الرهن في الباقى وكذا لو رهن قلبا وزنه عشرة
بعشرة فانكسر وقيمة عشرة ضمن نصف القلب ويعميه له ويبطل الرهن في احد
الروايتين والشيوع الطاري في المجد كالمقارن **وقع** المأخذ ثوبا
وقال اكسر نفسك كان هبة وتودع دراهم وقال انفقها كان فداء قال كونه
هذا الثوب يكون هبة قال بالمرح هبة هذا فقال وهبت وقال هو قبضت
وسلم اليه جاز قال هبة هذا فقال فداى ثوبا فاذا قال ازود به نيت فليس
بهبة غرست هذا الكرم باسم ابني الصغير فلان لم يكن مية وجعله باسم ابني هبة
سيت واية فقال من شاء فليأخذها لم يكن لاخذ الا ان يقول لقوم معينين
قال من اكل من ما ياله فهو حل فالتوى انه يحل قال جميع ما ياله او جميع ما املكه فهو
لفلان فذهن هبة يتوقف على القبض اين جوال كندم ترايت كين اللام هبة
الحظية لا الجوالين وبكسر اللام هبة الطرف ودون الحظية قال لامرأته قولي وصبت
مهرى لك فقال الزوج لا حسن العريضة لم يصب قال لاخذ وهبت لك فغير ان هذه

في صحه الهبة اشترى شيئا بعشرة دراهم فوجد البايع وانقضا زائدا فوهب المشتري الدراهم الزائدة للبايع ولم يدخله تحت البيع ان كانت الدراهم صالحة لغيره لا تبطل جاز لانه مشاع لا يحتمل التسمية فسدت عند الامام فاذا قبضا ثبت لها قبل التسمية ملك فاسد وبه يفتي الشيوع الطاري لا يبطل الامة ويبطل الرهن الا روايت عن ابن يوسف رحمه الله وتفسير الشيوع الطاري ان العدل اذا وكل بيع الرهن مجتمع ومستغرقا فباع بعضه بطل الرهن في الباقى وكذا لو رهن قلبا وزنه عشرة بعشرة فانكسر وقيمة عشرة ضمن نصف القلب ويعميه له ويبطل الرهن في احد الروايتين والشيوع الطاري في المجد كالمقارن وقع المأخذ ثوبا وقال اكسر نفسك كان هبة وتودع دراهم وقال انفقها كان فداء قال كونه هذا الثوب يكون هبة قال بالمرح هبة هذا فقال وهبت وقال هو قبضت وسلم اليه جاز قال هبة هذا فقال فداى ثوبا فاذا قال ازود به نيت فليس بهبة غرست هذا الكرم باسم ابني الصغير فلان لم يكن مية وجعله باسم ابني هبة سيت واية فقال من شاء فليأخذها لم يكن لاخذ الا ان يقول لقوم معينين قال من اكل من ما ياله فهو حل فالتوى انه يحل قال جميع ما ياله او جميع ما املكه فهو لفلان فذهن هبة يتوقف على القبض اين جوال كندم ترايت كين اللام هبة الحظية لا الجوالين وبكسر اللام هبة الطرف ودون الحظية قال لامرأته قولي وصبت مهرى لك فقال الزوج لا حسن العريضة لم يصب قال لاخذ وهبت لك فغير ان هذه

في خلافه

الصغيرة

الصغيرة فاكلتال الموهوب له بحضرة الواهب لم يجد وتوفال لعبد فاكلته فاكلته
جاز حق قبض الهبة للصغير لا بعقل او بمنون لانيه او وصى ابيه ثم المجد ثم وصى
جد ثم الما القضى ثم من نصيبه القضى فان لم يكن احد منهم فليكن هو في عياله او عم
او خال او غيره ميم ولو قبض له من عياله مع حضور الاب قيل لا يجوز وقيل
يجوز وبه يفتي واذا كان يعبر عن نفسه يجوز قبضه وقبضه وتقبض الزوج للزوج
الصغيرة اذا كانت في عياله وان كان لها اب صغير في عياله اجنبي برضا ابيه والاب
غائب صح قبض الاجنبي له ولا يعبر قبض الاخ وصب ثيابا في صندوق مغفل
لم يكن قبضا قبض الام للصغيرة انما يجوز اذا كان في عياله وهب شيئا حاضرا
فقال الموهوب قبضته صار قابضا عند ابن يوسف خلافا لمحمد رحمه الله وهب
على ان باختيار جازت الهبة وبطل اختيار هبة مشاع يحتمل التسمية لا يجوز ولو من شريك
ولو قبضها بغير ملكا فاسدا وبه يفتي وصب زرعا دون الارض او عكسا لم يجز
قال احد الشريكين لآخر وصبت لك حصتي من الزرع لئلا كان المال قائما لا يبيع وان كان
مستلما يبيع مية المهر من الزوج الميت يبيع وهبت للزوج حالة الطلاق وثبت
في التمس لم يبيع اشترى دارا فوهب قبل القبض جاز وهب الابن لابنة الصغيرة
جاز الا الابن الم دار الحرب كوابع الابن الم دار الاسلام منه لا يجوز لان التمس شرط
وقد فقد في الهبة القبض شرط وقد وجد ولو وصب عبد المفسور او الممنون
لا تصح سقطت منه لولوة فوهبها له قبل وسلطه على الطلب والقبض وطلبها وقبضا
فالامة فاسدة لان في ثوبا وقت الطلب خطرا دفع ثوبين الم رجل فقاس
ايما شئت فهو لك والآخر لفلان فان بين الذي له قبله لزم يتفرقا جاز والافلا
رجل له على اخذ الف درهم نقد بيت المال والف درهم غلة فقال وهبت لك احد
المالين جاز واليه البيان والم درهم بعد وفاته اعتق ما بطن جارية ثم وصب
الام جازت وهب نصف عشرة اثار مختلفة جاز وان كانت متفقتة لا
وهبت للزوج على ان لا يطلقها الم وقت كذا وطلتها قبل ذلك فالهبة فاسدة
وهبت مرض الموت ولم يسلم حتى مات بطلت **هبة المريض**
وهبت مرض الموت مجزى على المال لم يغير ثم مات وقد كان باعه الموهوب له

لانه

او اعتقه لا ينقض تصرف الموهوب بل يضمن قيمته ثلثي العبد للموثره ومتى تمت
 الورثة على الموهوب بالثلثين لا تبطل الهبة في الكل ولا يثبت ان هبة مشاعا
 لان رجوعهم مقصور على الحال التي دارا وموشتفيعها وكما شفع آخرهم ان المشتري
 وهب لانسات ثم ان الشفع الاخر اخذ نصف الدار بالشفعة بطلت الهبة لانه
 اخذ ثلثي سابق وهب المريض شيئا لا يخرج من الثلث بركة الموهوب ما زاد على الثلث
 بلا خيار وقم البيع بخير المشتري المنقطة بقبض ما وهب للصغير ولزكان مومن اصل
 القبض وبسلك التعليم الاعمال وليس لاجنبي اخذ ان يسترد منه وهب للصغير فمقتض
 الابن من مال الابن لا يجوز واذا لم يحد الواسع ان يرجع ما يبيع الرجوع
 وما لا يبيع وهب لذي رحم محرم لا يملك الرجوع وان كان كذا لان المانع المحرمية
 دون الارث فكان نظير العتق دون النسخة تصدق الموهوب له على الواسع
 بصدقة او نحوه فقال هذا عوض هبتك جاز بنى تنورا في الكاشانة لا بعد
 زيادة في الماية ولا يبيع الرجوع ولو علم الموهوب خرفة ينقطع الرجوع وكوداوي
 مرضه حتى يمت فلا يوجب الرجوع ولو نقله الى مكان آخر وانفق في الكرا لا يرجع
 عندل حسنة ومحمد وتوقاك الموهوب وهبتها صغيرة فكبرت وازدادت خيرا
 وقال الواهب بل وهبتها كذلك فالقول للواهب وكذا في كل زيادة متصلة
 متولدة او غير متولدة اما في البناء والخطا وغيرهما فالقول للموهوب وهبت
 المنكوسة لزوجها حتى فسد النكاح ثم رجع في الهبة يعطى النكاح **س** علم الموهوب
 القدر ان كان في يد رجع الرجوع وهب للصغير لا يملك الرجوع وقيل هذا
 اذا نوى الصدقة بنى الموهوب له ثم زال البناء رجع الرجوع تغیر بنى الموهوب لا يبطل
 الرجوع ولو زال عن ملك الموهوب ثم عاد رجع الرجوع ولو عوض عن الموهوب
 رجل من وهب لجنبه ثم تزوجها له الرجوع وعلى القلب لا رجوع ولو وهب لامرأة
 ثم طلقها لا تصدق على غنى لا يرجع قبض الهبة فتصدق بها على غيره فلا يوجب الرجوع
 قبل التسليم الى المتصدق عليه وهب ثمرة في نخل وامر بالتبضع فقبض كان له
 الرجوع ولو كانت الهبة ثوبا فقصر لا يبيع الرجوع اذا استخفت الهبة رجع بالعوض
 ان كان مستهلكا وضع خشب في المسجد وعلق قند لاله الرجوع ولو علق جبلا للقدري

فانما ويضمن ان كان

لا رجل اتخذ لولد شيئا او لتلميذه ثم اراد ان يدفع المولى الاخر او تلميذه الاخذ
 ليس له ذلك الا اذا بين وقت الاتخاذ انها عارية الرجوع في الهبة في مرض الموت يعتبر
 من جميع المال في رواية ومن الثلث في رواية فتغير محتاج معه درهم فاراد ان يؤمن
 الفقهاء على نفسه ان علم انه يصير على الشدة فلا يثار افضل والا فلا اتفاق على نفسه
 افضل المكدي الذي يسأل الثمن الحافا ويأكل اسرافا يوجب على الصدقة عليه
 ما لم يثبت ان يصرفه الى المعصية القرض المشاع جائز ان يشار اليه في النواذر يخرج
 الخبز الى المسكين فلم يجزه فان شاء ادى الى مسكين اخذ وان شاء لا يخرج الدرهم
 من الكيس او الجيب ليدفعه الى مسكين ثم بدله فلم يدفعه فكشفت عليه في الحكم جعل
 نحواس ثواب عمله لغيره من المؤمنين جاز قال ما ياله في المسكين صدقة لا يدخل فيه
 المديون تصدق الصبي بالمال باذن الاب لا يبيع تصدق على ابنة الصغيرة دارا والاب
 ساكنها عند بن يوسف جاز وعند الامام لا يبيع تصدق على ابنة الصغيرة دارا والاب
 فان كان ثريدا في قصعة ونحوها يباح ان يأكل في تلك القصعة ولزكانت من النواك
 لا الا ان يكون بينهما انبساط كره لمقتضى قبول هدية المستقرض اذا لم يكن يهدي
 قبل الاستقراض وفي الرشوة لدفع الجور على نفسه او احد من اهل بيته لم يأثم اجاز
 ملك دار الحرب لدسول ملك دار الاسلام جائزة فمن له ولو اهدى ملك العدو
 الى امير العسكر فله جميع العسكر جارية قالت بعضي مولاي اليك هدية وسعة ان ياخذها
 اهدى في ضيافة اخوان فوضع بين يدي الصبي او دفع الى والد او والدته او في
 عرس فدفع الى الزوج او الزوجة او اب الزوج او ابنة او ابوها او امها فاصبح للبعث
 او يستعمله الصبي فهو له وفي العرس ما يصح للزوج فهو لها وما يصح للزوجة الزوج
 فهو له وما سوى ذلك فما كان من جهة اقارب اب الصبي ومعارفه فلا اب الصبي وما كان
 من جهة اقارب الام ومعارفها فلا ام الصبي ولو وجد سبب استدلاله على غير ما قلنا
 يعتد على ذلك لا بأس ان يغفل من كان مشتغلا بالعلم من اولاده على غيره بالعطايا
 وان يعطى للعالم المتأقرب منهم ويكرم الفاسق الفاجر كيعقوب صغير يوتى عن نفسه
 الهبة كقبوله حسنات الصبي له ولا يبره اجر التعليم والتسبب لوجوده وبقيائه
 وهب للصبي شيء من المأكولات قال محمد لا يبره ان ياكل منه وقال اكثر مشايخ بخار الاكل

رجل قال انت فحل ما اكلت من ما ياكله ان ياكل الا اذا قامت اشارة النكاح
قال لاخذ لو حل كدمي وخد من العنب ان ياخذ قدر ما يشبع لسان واحد
كتاب الصيد والذبائح في معرفة المأكول
من الحيوانات وغير المأكول مشتركات بين الصيد والذبائح فيما عدا الصيد
واللحمة فيما ياكل من الحيوانات **وما لا ياكل** كل ذي ناب
من السباع وذو مخالب من الطير ان الاول كالاسد والذئب والنمر والفهد والثعلب
والضبع والكلب والسنور الامع والبرق والفيل وسباع الهوام ايضا كالضفد
واليربوع وابن عرس والسنجاب والفنك والتمور والدين والهوام التي سكنتها
في الارض كالقار والوزغة والقنفذ والحيات وجميع هوام الارض الا الارنب واما
سباع الطير فكانت نفس العتاق والباري والشاهين والسنقر وما شابه ذلك
واما العقوق فلا ياكل فلا ياكل به والغراب لا يقع والاسود ان كان ياخذ الجيف
يكبره وان كان لا ياكل فلا وان كان يخط فبكل الجيف والحي لا يكبره عند الامام
وقال لا يكبره كل ما لا دم له كالزنبور ونحوه لا ياكل اكله الا السمك والجراد ثم الا بر
الجلالة لانه كانت لا ياكل الا العذرات لا ياكل وتكون ياكل عند الامام كالغراب
ثم انفس مكرهه عند الامام واراد بالكرامة الحرمه في الاظهر وقيل كرامته التنزيه
فانه سوى في كتاب الصلوة بين بول وبول ما ياكل لحمه وجد السمك ميتا على وجه الماء
وبطنه من فوق لا ياكل لانه طاف وان كان طاف من فوق اكل **س** مات السمك
عن حر الماء او برده عن الامام انه لا ياكل وعن محمد انه ياكل وبه ينفى وجده نصف سمكة على
الارض اكل لو قطعت من سمك قطعة وهي حية اكلت القطعة والبقية اذ رمى صيدا
فقطعه نصفين اكله ولو ذبح الشاة او نحوها ثم ابان منها عظاما قبل الموت ياكل الحمار
الاصيل لا ياكل ولا ياكل وحشيا او وحشي ياكل ولا ياكل وحشيا بان وضع عليه الاكاف
ولدت شاة او ظبيته من سبع فانه ياكل **مسائل مشتركة بين الذبائح**
والاصطفاي شاة مرضت او شق بطنها ذئب او غيره وبه ينفى
من الحيوة ما يبقى في المذبح بعد الذبح لا يقبل الذكاة عند ما وعده الامام بقوله
وتحل وبه ينفى فان بقي من الحيوة اكثر من ذلك قبل عند لبي يوسف رحمه الله اذا كان محال

يعيش اكثر من نصف يوم اجزاء وعند محمد اذا بقي فيه من الحيوة اكثر مما يبقى في المذبح
يحل وعن الامام اذا ذبح وهو حي ينفى اقا فاذ ذبح الكلب الملعن المسل صيدا وبه ينفى
من الحيوة مقدار ما يبقى في المذبح بعد الذبح اذ رمى صيدا وبه ينفى ذلك المقدار
من الحيوة ففي هذين الموضوعين لا يقبل الذكاة بالاجماع حتى لو اخذ المالك ولم
يذكر حل له لانه فانت الذكاة الاختيارية فاكنت بالاضطرار وان كان الباق
في هذين الموضوعين اكثر مما يبقى في المذبح يقبل الذكاة ويجب تذكيره في الاصح
الكلب الملعن اذا قتل الصيد جرحا يحل ولا يذبحه خنقا لا يحل في الاظهر بآزني معلم
قتل صيدا لا يذري ما حال البازي ارسله انسان ام لا يحل بان الارسل شرط
ولم يتيقن به انقلت البازي المعلم فمكت زمانا ثم اخذ صاحبه لم يحل صيده
حتى يعلم ثانيا فنجية ثالثا او يقع في قلب الصايد انه تعلم لانه ترك التعليم
الذكاة الا اضطرارية الطعن والجرح واخار الدم في اي موضع كان رمن صيدا سها
او خشبا وسمى فاصار في سها موضوعا على حايط فاصار لهم الموضوع الصيد
فجرحه فقتله فانه ياكل وجا به تعلقت بشجرة لا يصل اليها صاحبها وتكاف عليها
الموت فربما ما ياكل بغيره او ثور نذ في المصراع علم صاحبه انه لا يقدر على اخذ الا ان
يجمع جماعة كثيرة فله ان يرميه والشاة لو نذت في المصراع لا يرميها وفي المغارة يرميها
شاة حريفة فمكت ولم يعلم حيوتها ولو ضمت فاما اكلت ولو نذت رجلا
لم ياكل وان قام اكلت فتكل لو نذت فاما لم تاكل ولو قبضت تاكل وان نام
شعره لم ياكل وان قام اكلت ويمن النخ فكله كسر العنق بعد الذبح وقبل ان يبلغ
النخاع وهو عرق في القلب الى العنق **ما ياكل الصيد واللقطة**
اتخذ بروج حمام فاوكرت فيه حمامات الناس فما اخذ من افراخها لا يحل له لانها
بمزرعة اللقطة يصنع بها ما يصنع باللقطة اخذ انسان في المصراع ما يعرف لزمته
لا يكون وحشيا فكله حكم اللقطة اصطاوس سمكة فوجد في بطنها لؤلؤة فهي له فان
باع السمكة فوجد المشترى اللؤلؤة لزمه كانت اللؤلؤة في الصدف فهي للمشتري
وان لم يكن فللبايع الصايد المحرم اذا ارسل صيدا فاخذ غيره ان ارسله عند الاحرام
يبقى على ملكه حتى لو اخذ انسان كان للاول ان يسترقه لان هذا الارسل ليس لبي

الاباحة وهذا يدل على انه لو ارسل وهو حلال حتى يكون مخيرا رآه الارسل كان باح
 حتى لو اخذ انسان يملكه ولا يكون للاول ان يسترد. **والتخيار** انه لا يملك الثاني ولو كان
 مختارا في الارسل وفيما اذا رضى قسدا او نواة كلام **والتخيار** انه يملك الثاني واذا ارسل
 الصيد مبيحا لمن ياخذ فيه اختلاف المشايخ **س** **الاصطلاح** على فقد اللهو
 مكره واخذ الطير بالليل مباح لكن الاول لا يفعل بكرة تعليم البازي بالطير
 اكل امسك الكلب الصيد حتى ادرك صاحبه واخذ الصيد منه ثم وثب الكلب واخذ
 من صاحبه واكل منه اكل رخص مجوسى سها بعد سهم المسلم فاصاب سهمهم المسلم فان علم
 انه لولا سهم المجوسى لما وصل ذلك الى الصيد فالصيد للمجوسى وهو حرام وكذا الورق
 على منته فلو زاد قوة ولم يقطع من سنة فالصيد للمسلم ولا يكل الخسائنا رضى الى صيد
 فانكسر ثم اصابه سهم لم يוכל سمح حتى انسان او غيره من الاهليات فذمى السهم فاصاب
 صيدا لم يكل بخلاف ما اذا سمح حتى اسد او ذئب المسئلة بالها حنفيا فوقع فيها صيد
 وصار موقد غير صيد ان حنفى لبيصيد فهو من يقبل بعضه المقتصر من السلطان
 فاصطاد فيه غيره كان الصيد لمن اخذ قال عند الذبح بسم الله والله ولم يظهر الهاء
 ان فقد ذكره كحل والافلا عطس عند الذبح فقال الحمد لله ولم ينو التسمية لم يجز ذبح
 وتمن ولم تحضر التنية الواحدة لا يحزى عن الذبايح الا اذا نحن معا
 ارسل كلبا ثم لم يمت لم يعتبر اصحح شاة للذبح فسمى ونزها وما الى اخرى وذكرها بتلك
 التسمية لم يكل سمر عليها ثم كمل انسانا او شربيا او حدة سكينا وما شبه ذلك ثم ذبح
 حلت بتلك التسمية وان طال الحديث وان باع او اشترى لا ذبح الكلبان بسم الله والله
 المسيح ثم يكل **كتاب الاصطلاح** **س** في وجوب
 التفحيط فيما يجوز به التفحيط فيما احتسب عن التفحيط في وقت التفحيط فما يفعل
 بالاضحية بعد الذبح في المنفرقات **في وجوب الاضحية**
 اوجب في نفسه عتريضا يا قتل لا يلزم الا اثنان وقال حسان الدين الظاهر
 انه يجب الكل نوى ان يفحط بشاة لم يجب بخلاف ما اذا اشتراها بنية الاضحية
 سرق ما اشترى فاشترى اخرى مكانها ثم وجد الاول ففحط فيهما ولو كان
 فحط بالواحدة منهما وهبته له شاة واوجبها اضحية فزج الواسع فيها ففعل

وقال

الاضحية 2

الموهو

رجوع والكتب

الموهو لباخرى مكانها ما يجوز به التفحيط **وما لا يجوز به التفحيط**
 شاة للتفحيط وهي سمية فصارت مجفأة في المبسوط ان يجوز ذبح الطحاوى الجرداء
 وهي مقطوعة الاطباء وهي رؤس ضرعها فان بيعت اكثرها جاز ما احتسب عن التفحيط
 شاتان بين اثنين ذبحا معا عن سكيها جاز عنها ذبح فقتابا ليضحي له ففحط
 القصار من نفسه فزج الامر ففحط شاة قد اشتراها ففحط واجاز المستحق
 البيع احتسب عن التفحيط اشترى شاة شرا فاسدا ففحط بها جاز ومببت
 شاة ففحط بها ثم رجع الواسع فزج عن التفحيط عند محمد رحمه الله قال انه على ان
 افحط بشاة ففحط بدنة او بقرة جاز ففحط شاة نفسه عن غيره لم يجز بامر او بغير
 امره ذبح اضحية غيره بغير امره في ايام الاضحية جاز ولم يضمن **في وقت**
التفحيط فانت الصلوة يوم العيد جازت التفحيط بعد الزوال ومن
 الغر قبل الصلوة علم الامام انه صلي بغير وضوء وقد ذبح الشاة جازت ذبايحهم
 بذلك وقعت فيها فترة ولم يبق والى ليصل صلوة العيد ففحطوا بعد طلوع الفجر
 جاز وبني من عليه التفحيط اذ لم يفح حتى ذهب الوقت سقطت عنه الا اذا عيها
 للتفحيط عند الشراء او كانت في ملكه فقال اضحى بها في يتصدق بعين الاضحية
 وتوزعها تصدق باللمح وفيمة النقصان الامام اذا صلى العيد بشهادة الشهود
 وضحي الكلب ثم تبين انه يوم عرفة اجزأتهم الصلوة والذبايح للمضرورة
ما يفعل بالاضحية لا يكل ان يجز صوف اضحية ولا ان يكلب لها ويضحي
 ضرعها بالماء البار حتى يرتفع وتوزع او حلب تصدق ولا يرب اضحية ولا يكل
 عليها وان فعل ونقصها تصدق بنقصها وان اجره للكل تصدق بالاجرة
 يستحب ان يكل بقرة الاضحية ويقلدها واذا ذبحها تصدق بقلدها وجلدها
 وتوزع الاضحية جاز خلافا لابي يوسف رحمه الله وسنرى بعيمتها اخرى ويتصدق
 بفضل ما بين القيمتين فحط عن الميت جاز ولا يلزمه التصديق بالكل اذا كان
 بامر فحط بشاتين فالتخيار ان يكون التفحيط بهما اشترى الاضحية بعشرين افضل
 من شري شاتين بعشرين الشاة افضل من سبع البقرة اذ التوا في القيمة
 واللمح وتلك سبع البقرة اكثر من قيمة الشاة كانت افضل الكلبين افضل

من النجوة كانت النجوة اكثر قيمة او كما في افضل الانبياء من المعز افضل من التيس
اذ الله تعالى قيمة والاني من الابل والبقر افضل من الذكور والستو في القيمة
شري الا في عشرة اول من لم يصدق بالانجيلية من الميت افضل من لم يصدق
بالانجيلية كلها من الميت اوصى بان يفتح عنه يقع على الشاة يكد فيج الشاة الحامل
اذ كانت مشرفة على الولادة والله اعلم **كتاب التيس**
في مسائل المرتد وما يصير به الكافر مسلماً او لا الغزاة بلع الحزبي ولد مسائل امير
الذمة الفاظ الكفر ومي انواع **مسائل المرتد ما يصير به الكافر مسلماً او لا** تصرفات
المرتد بعد الحق بدار الحرب قبل القضاء بلحاظ يتوقف اجماعاً انما الخلاف
في تصرفاته قبل الحق كسب اسلامه موروث عنه وكسب ردة في وهذا
عنه الامام وعنه ما الكسبان لورثته وعند ان في الكسبان للنفق اما تصرفاته
فعنه لبي يوسف رديف في الكسبان وعنه الامام ينفذ في كسب الاسلام ويتوقف
في كسب الرقة المرأة اذا ارتدت والعياذ بالله لم تصرف لفران تصرفاً ينفذ
من المسلم ينفذ من المرتد ولكن لا ينفذ من المسلم كمن يفتح مما اتخمت اليه من المسلم
كالهتود او التصرف عنه مما ينفذ كتصرفات المرتد وعنه الامام اختلف المشايخ
في تحريم المرتد الرقة رجوع منه الى الاسلام غير اهل الكتاب والافكار كعبدة الاوثان
وعنه غيرهم اذ قالوا لا آله الا الله يحكم بسلامهم بظاهر قوله عم امرت ان اقاتل
حتى يقتلوا لا آله الا الله واذا لم يقتلوا بالاسنتهم بشئ لكن حجوا مع المسلمين
او صلوا جماعة مع المسلمين حكم بسلامهم واذا صلوا وحده لا يحكم بسلامهم وكذا النفقة
او اليهودي اذا صلح مع المسلمين جماعة لا وحده وقوله لا آله الا الله ممن لا يقولها
دليل الاسلام وان لم يكن ذلك اسلاما كله وعلى هذا الوجه المسلم على كافر ليقوله
فلما رفته تشهد ان لا آله الا الله فان كان كافراً ممن لا يقولها فعلى المسلم ان يفت منه
لانه سمع منه ما هو دليل ايمانه فان جاد به الى الامام فهو حرم ان كان يشهد
قبل ان يغيره المسلم وان شهد بعد ما ظهر فهو رقيق فان قال انما ردت
ما قلت الدخول في اليهودية لا الاسلام او التوقف كيلا تقتلني لم يلتفت اليه
لان القامه انه قصد الاجابة الى ما طلب منه المسلم والتشهد منه دليل الاسلام كصلوة

الجماعة فان امتنع بعد ذلك من الاسلام فهو مرتد ولو كان الكافر ممن يشهد لآله
الا الله والمسلمة كما لا يلبس ان يقتله المسلم وان يشهد لانه ليس دليل الاسلام
وان يشهد مع التوحيد بان محمد رسول الله وهو ممن لا يقول ذلك فهو دليل
لا الاسلام فعليه ان يفت عنه وكذا لو قال حين زعمه المسلم محمد رسول الله او خلت
في دين الاسلام او في دين محمد صلى الله عليه وسلم حق لومات به على عليه ويستغفر له
لان ما ظهر منه فوق السجدة ومحمد وسيدنا المسلمين يحكم بسلامه في حق الصلوة
عليه واما اليهود والنصارى لا يحكم بسلامهم وان يشهدوا بشهادتين حتى يتبرؤا
عن النصرانية واليهودية لانهم يقولون محمد رسول الله اليكم لا اله الا الله
فان شهد النصرانية والنصارى لا يحكم بسلامهم لانهم لا يقولون محمد رسول الله اليكم لا اله الا الله
لان الذي ذكره قول اليهود بوجهه فاذا قال مع ذلك ولو خلت في الاسلام انقطع الاحتمال
ولو قال انا مسلم لم يكن مسلماً بهذا لان كل فريق يدعي ذلك وهو المسلم المنقاد
للحق قال الخواري الا المجوس في ذلك فان قال منهم انا مسلم يصير مسلماً لانهم
يأبون فدية الصلوة لانفسهم ويستون بها اولادهم ولو كان من عبدة الاوثان
ممن لا يقول الا الله الا الله فلما زعمه المسلم يشهد لزم محمد رسول الله فهو مسلم لكنه
ينكر الامرين فايهما شهد كان ذليلاً دليل اسلامه وكذا لو قال انا مسلم لان عبدة
الاوثان لا يدعون لانفسهم وكذا لو قال انا على دين الاسلام هو دين محمد وعلى
الحنيفة وعن محمد في نصرته قال آمنت بالله ومحمد ورجاء من عند الله
وقبلت الاسلام وتبركت ديني انه يصير مسلماً وعن الامام انه اذا قال نصرته او يهودي
اسلمت او انا مسلم يسأل عن مراده فان قال اردت ترك دين النصرانية
او اليهودية والادخول في دين الاسلام يصير مسلماً حتى لو رجع حله وان بين غير
ذلك لم يكن مسلماً وان لم يسأل حتى صلح مع المسلمين كان مسلماً وان مات قبل ان يسأل
او يصير فليس مسلم مسلماً ونصرته اراد ان يشترط شيئاً فقبل للنصرته انما يسأل
من مسلم وانت نصرته فقال انا مسلم قبل لا يصير مسلماً حتى يقول انا مسلم مثلكم يشيخ
ان يصير مسلماً لانه اخرج الكلام جواباً لكلام غيره وعن ابن زياد اذا قيل لذي اسلم
فقال اسلمت في الاسلام لانه اجابه فيما خاطبه فيلزمه قوله سئل محمد عن ذي شهدوا

عليه صلح معناه جماعة تجعل لما وتضرب عنقه ان رجع في كنفه فقال نعم اما اذا قالوا
صلح واحد فان قالوا صلح صلواتنا واستقبل قبلتنا فكذلك وسواء قالوا كات
اماما او غيره فان شهدوا انه كان يؤذن ويقيم جعله مسلما سواء كان الاذان في كنفه
او السجود ان قالوا راينا يصلي سنة ولم يقولوا في الجماعة وقال صليت صلواتي
لاستقبل شهادتهم حتى يقولوا صلح صلواتنا واستقبل قبلتنا وقيل اذا اذن في وقت
الصلوة يصلي مسلما وفي غير الوقت لا وان صلح في الوقت بحجته او وحده متوجها
الى الكعبة صار مسلما وان لم يتوجه لا وان صلح في غير وقتها لم يضره فطاف كما يطوف
المسلمون في موسم وعجدة الثلثة لا وقع صبي منهم مسلم بالقسمة في دار الحرب اوسع منه
في دار الحرب ثم مات الصبي في دار الحرب بصلح عليه لانه حكم بالسلام تبعاً للمسلم اسلم
في دار الحرب ولم يعلم الشرايع ثم دخل دارنا او مات لا فبقا عليه ولو لم يدر دار الاسلام
ولم يعلم الشرايع بلذمه القضاة احتساباً **المسألة الثانية** في التخيير العام هو ان
على كل من سمع ذلك الخبر وله الزاد والراحلة وعلى اهل العدل ان يخرجوا الى قتال اهل
البنو ويقابلوهم الى ان يرجعوا الى امر الله لا يخرج الولد بل الفان ابوه في غير التخيير
العام ولما ان يبعثه اذا دخل عليها مشقة ولا يخرج المديون الا باذن الطالب
عالم ليس في البلدة افقة منه ليس له ان يغزو لما يدخل عليهم من الضياع
الجهاد في الاشهر الحرم مباح وحج الحرم وشوال وذو الحجة ورجب كسب بغير الطبول
في الحرب لا يفتح رفع الصوت في الحرب الا اذا كان فيه منفعة وتحرير يعني لشر المبارزين
يزدادون به نشاطاً في **بيع الحرب** **ولذلك** اذا باع اخذته ولد من مسلم
في دار الحرب عن الامام اذ يجوز ولا يجزى على الرد وقت لم يفسد انه يجزى على الرد
اذا اخذه اخذته اذا دخل دارنا بايمان مع ولد فباع الولد لا يجوز في الروايات
كلها **مسألة** دخل دار الحرب فاشترى من احدهم ابنه او اخاه **مسألة** ان لا يجوز
البيع ولكنهم اذا كانوا جوار هذا البيع بملكه بالقر لا بالشراء وان يدينوه ان خرج
مع طائفة لا يملكه وان اخرجهم مكرها ملكه بالقر مسلم دخل دار الحرب بايمان
فوجد لقطه فعليه ان يعترفها ولو عقر الدابة مع اسير او مسلم دخل معه للنجاة
لا يجوز **مسألة** **هل الذمة** اذا ارادوا احداث البيع واكتنايس في الامصار

مسلم في

س

س

يمنعون بالاجماع اما في السواد اختلف المشايخ قال مشايخ بلخ يمنعون وقيل
مشايخ بخارا لا فقال السرخس لم كانت قديمة غالب اهلها اصل الزمة لا يمنعون
والا يمنعون اما البيع القديمة في السواد لا يهدم على الروايات كلها واما في الامصار
قيل تهدم وقيل لا وهذا في البلدان المفتوحة واما في الصحابة فيترك في المواضع
كلها في الروايات كلها قال محمد رحمه الله ليس ينبغي ان يترك في ارض العرب
كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار وفي المصلحة يترك في المواضع كلها في الروايات
كلها وينبغي من احداثها في الامصار وفي القدي في قولهم قال محمد رحمه الله اذا
انهدمت كنيسة او بيعت او بيت نار فليهم ان يبنوه مثل بناء الاول لا زائداً
وليس لهم ان يحولوه من موضع الى موضع اخر في المصالحات فقام قوم من اهل
العرب على ارضهم فصاروا ذمة وقصرت حتى فيها اكدوا فانه يترك فيه
من البيعة والكنيسة مكانت يوم صالحو قال ابو حنيفة يهدم ما كانت
في المصالحات محمد بن الحسن لا ان يغرب في منزله في مصر المسلمين بالنفاقوس والآلات
فيه منهم انما ان يصلي فيه ولا ان يذبحوا بش من صليهم او غيرها خارجاً من كناسهم
وقال يوسف لا يمنعون من اخراج القلبي في يوم كيدهم ويمنعون في بقية
لان على ذلك وقع الصلح الذي اذا اشترى مملوك داراً في المصالحات قيل ما ينبغي
ان يكتنبا ببيع اليه ولو اشترى بغيره على بيعه وقيل لا يكره على البيع الا اذا اشترى
في كبد الدار او بيعت الحزمية على يد ابيه لا يقبل ما لم ياتك بنفسه ويقوم والتاخذ
قاعدة اصح الروايتين وفي رواية يقبل وفي رواية يمين كنفه ويقول او الجذبة
يا ذم ذلك **مسألة** ان يذبحوا من اشدائهم واحداً ويعطوا ابد مشركاً
لم يثبتت الا ذلك اعطى المسلمون عند الكفار **مسألة** **والكفار عند المسلمين**
على انه لو **مسألة** غدر صاحب يقتل الدهن فغير المشركون وقتلوا من كان
في ايدهم ما ينبغي للامام ان يقتل الذي في يده امرأة شبيبة بالمشرك
وجب على المشركون ان لا يستنقذوا قاتل للاسير **مسألة** **الملك الكافر** واللا
فقتلنا كل قاتل افضل ان لا يسجد وتوفيل له اسجد سجدة التوبة فالافضل
ان يذبحها بغيره من العذر واخشي بجان فاصابه العذر وسال عن

الحرب

ابو

رجاء

اهل

يتم

لحدث

مسلم

المسلمين

الدهن

اصحاب

ما ينبغي ان يعلم مواضع كتابه وان قتل اراد الاسير ان يتزوج كتابية في دار كبره الا اذا
 خشي العنت رجل يملكه غيره الاسير فقتل الاسير الجاهل اخضل من شري العالم قال واحد
 من المسلمين للكافر لا تخف وانت آمن اولايك عليك او قال مترس باي لسان
 كان فهو آمن وان لم يفهم الكافر قالوا امنوا على ابا نافع امنوا عليهم ثبت الامان
 في حق امهاتهم وخل دار الحرب بلا امان فقال انار رجل منكم او قال جئت اقاتلكم
 فزكوه لا يمس ان يقتل من احب منهم وياخذ موالهم حرمة دخل دارنا فقتل مسلما
 عمدا او خطأ او تجتسب اخبار المسلمين فبعث بها اليهم او سرق شيئا او زنى
 او قطع الطريق لم يكن نقضا للعهد اراد احدثه ان يبيع برذونا له ذكر او بشرى
 برذونا اني ويدخله دار الحرب منع عن ذلك وخل كافر دار الاسلام غير استيذان
 مع كتاب اهل الحرب فانه يصير امنا فقوم من اهل الحرب خرجوا اليها فاعلوا ما
 اسلفنا في دار الحرب كانوا فينا امير الجند في القصة كرجل من الجند فثبته وخلوا دار
 الحرب بغير امان وغنموا كانت لم ولا يخلص وان كانوا اربعة فخمس ويوضع في بيت
 المال الامام لو وضع الخنزير في الفانين لما جنتهم اليه ذلك الامام اذا قال من اخذ
 شيئا فهو له وخل الامام تحت الاذن قال امر العسكر ان يقتل في تلك الفارس فلكم كذا
 فقتله لاشم ولو قال ان قطعت رؤس اذ ليكن القتل فلكم كذا استحق اذا قطع لم ترد
 يستتاب وتوبته ان يقول بعت ورجعت الماوين الاسلام وانا بريء من كل دين
 سوى دين الاسلام الجنى المشكل اذا ارتد لا يقتل ويحرس ويحجز على الاسلام ارتداد السكك
 لا يبيع وارتد له العبي العاقل يبيع الا انه لا يقتل من ارتد ثم اسلم ثم ارتد فانه يواخذ
 بعقوبة الكفر الاول والثاني قال ابو الليث لا جزية على من مرض الكراسته جارية بين
 بكرانه ونبتل جادت بولد فادعاه ثم كبر فعليه نصف خراج النبتل ونصف خراج
 اصل بكران الجزية الكنانة من العرب يغبل منه الجزية الذمي اذا كان في اكثر السنة غنيا
 ثم افتقر يؤخذ منه جزية الاغنيا مسلم اعقب عبدا الذي يوضع عليه الجزية نهر اخط
 مجل خراج راسه سنتين ثم اسلم فانه يرد عليه خراج سنة يدمودى الجزية يكون اسفلا
 ويد الفطن اعلى سعر الجزية والخراج واحد لاشي لاهل الذمة من البيت المال ولكن ان
 فقير اجعت طابوة على السلطان لكان ذلك نكلم السلطان ولا يمنع من النظم وقامت

امنا 2

في احكام الفنايم

الطمان

الطمانه السلطان فلا ينبغي للناس ان يعينوه ولا ان يعينوا السلطان وان لم يكن
 لاجل ذلك لكنهم قالوا الحق معنا وادعوا للولاية فلما سلطان ان يقاتلهم ولا يقاتلهم
 ولكن ان يعينوه الباطنية التي تقاتل لواء است او استر العبد الذي يخدم مولاه ولا
 يقاتل بحسن ولا يقتل بجزء مواعده اهل الحرب ليستبروا في امرهم ويرجعوا على ذلك
 وينبغي للامام ان ياخذ على المواعده منهم شيئا فان اخذ رقة عليهم العادل لا يقتل
 وارحم محرم منه من البغاة الا في حق نفسه وتجل له ان يقتل وابنه ليرجل الباغ فيقتله
 غيره **الفاظ الكفر** مني ان لم يكن حرم الله الجز لا يكفر ولو توفى ان لم يكن الله
 فرض الصوم رمضان لما شق عليه الصوم لا يكفر وكذا لو قال مدني الطاعات جعلها الله
 عذابا عليا ان تاوّل ذلك وتاويله ان يقول اين طاعتها بمراريج است لا يكفر
 وكذا لو قال لو لم يفرض الله عليه هذه الطاعات كان خيرا لا يكفر بهذا التأويل
 ولو توفى ان لم يحرم الله الزنا والنكاح او قتل النفس بغير حق كفر لان اطلاق ذلك
 خروج عن الحكيم العادل ولو توفى لبني من الانبياء ان لم يكن نبيا ان اراد به الله
 لو لم يبعث نبيا ما كان خارجا عن الحكيم لم يكفر وان اراد به استخفافا او عداوة لانه
 كفر ولو قال انكر فلان بيغا بربودي من برونكرو بذي ان اراد به انه لو كان رسول
 الله لم او من به كفر كما لو قال لو امرني الله بامر كذا لا افعل او لا او من به او قال
 لو امرني الله بغير صلوات لا افعل او قال لو كانت القبلة من هذه الناحية لم اصل
 يكفر في هذا كله من لم يجمع الامة عليه انه بنى في حجة نبوة لا يضره من زعم ان المعوذتين ليستا
 من القرآن يكفر من عاب النبي في شيء او قال لعشر شعير يكفر من اراد بقلبه خفض
 النبي ذم يكفر سيكل الامام عن يقول ان محمدا رسول الله الا انه يحب ان يشتم فقال هذا
 رجل لم يعرف الله لانه لم يعرفه لا يجب ان يشتم محمدا ثم تشا جفا فقال احدهما لصاحبه
 يا ابن الزانية وهرجه خذا يرا برين نام بنده است وكان اسمه محمدا قيل لا يقع او علم الكنان
 على النبي ذم فلا يكفر ما لم ينوه نصرته اسلم فمات ابو بوعذرك فقال ليتني لم اسلم الى
 هذا الوقت حتى ارث منه يعسر مرتدا لان من عفى الكفر كفر قال ابو حفص في من كفر
 قيل له صلى قال والله لا اصلي ابدا فلم يصل حتى مات ارموه ولا تقبل عليه لانه مات كافرا
 قيل وجه ذلك انه قال على وجه التهاون والاستخفاف ومن قال للكافرة لا اصل لها

محل 2
لام

شعر

اليوم ان اراد به رد اعلى الله تعالى كنفه وان اراد حكمة **نوع** قال لا خير في ذلك منه
 واما سمان بزوجها خذا جنك كن قتل لا يكفر وقيل يكفر كذا قوله شو با خذاي جنك كن
 والا حياط ان تجرد نكاحه قال في مطابقة حق اكرا وخداي جهانت يستأنم قال
 ابو الكلام هذا اجزاء منه على ابد ووعوى انه يغيب به وصار مرزقا ان تاب الا قرب
 عنه ولو قال اكرا يغيبا مست هذا ايسر ولا يكفر وقيل لا يكفر في الاول ايضا لان المراد به
 التهور لا التحقير قال اعطني والا اخذك يوم القيامة فقال تومر الجا باني اندرات
 انبوسى قال ابو بكر لا يكفر وتو قال مكره بدين جهان خرد بود بران جهان كيسه دريد
 بود قال الفقيه هذا طنزه مرزق بامر الائمة وكفر برية وبانت امراة قال الله
 حاكم بني وسيل فقال الاخر خذا حلك ما را نشايد او حلك را نشايد قال ابو الكلام هو
 مرزق قال رجل لما حد المتخاضمين حكم خذاي جنين است فقال من حكم خذاي چه دام
 قال ابو الكلام من استخفا فامراه تو وانه كفر قال احد المتداعيين بيانا تعلم رؤيتهم
 فقال من علم چه دام يكفر جا، احد المتداعيين مخطوط الفتا الى خصمه ومما عرض
 الكلام فقال خصمه ليس كما افتموا او لا يعلم بهذا كان عليه التعذيب قال فصحة شريد
 خير من الله لا يكفر لانه يريد انها نعمته الله وتو قال خير من العلم كان استخفا فيكفر من قائل
 لا خذا اير الحار فاست علمك فان اراد به علم الدين كفر قال اكرا ما دروخ من كرم خذاي
 دروخ چه كويد لا يكفر لانه اراد به لئلا الله لا يكذب **نوع آخر** مات غلامه فقال يارب
 تا خذ مني واحد ولا تاخذ ولا تاخذ مني عشرة وانا اجتهد من جميع العلم لا يكفر لانه
 لم يصف الله بالنظم لان له الدنيا والآخرة اصبحت بولده ففالت يارب ميم يمين
 واذي ويازيستكي لا يكفر استغله مرضه فقال ان شئت توفني مسلما وان شئت كافرا
 بهير مرزاق وينه كذا من ابلي بمصيبات مستومة فقال اخذت ماله وولدي واخذت
 كذا وكذا وماذا يفعل ايضا وماذا بقي لم تفعل وما لك به من الالفاظ فانه يكفر لان مثل
 من الكلام الطويل لا يكون الا في قصه قال يا خذاي من روزي من فداي كن يا بدمت
 جور مكن يكفر جادت امراة الى امر نصر الدبوس به ففهمها رجل قال لامراة في الغضب
 ان روسي كه ترا زادوا اين نكا كه ترا كشت وان خذاي كه ترا نزيد فتامل فيها خسته نام
 ما فتى بالكفر وقال آسان اسان از ره بيرون نتوان برد او را **نوع آخر**

في مطابقة حق

نوع

كانا

قال لاخذ خوارزمي تو يا سره فقال بحسب ما مع ويذعم انه لم يعتد المجوس سمية قال اردت به
 اجواب لكن لم اعتد الكفر يكفر مجوس ومسلم في موضع قد عار رجل المجوس وقال يا مجوس
 فاجاب المسلم كانا في محل واحد ذلك الداع ففهم المسلم انه يدعو لاجل ذلك العار
 لم يلزمه شئ وان لم يكونا في محل واحد خيف عليه الكفر قال لامراة يا كاذبة ففالت انما كاذبة
 ففالت قال الفقيه بان انت منه وبجبر على الرجوع بعد التوبة قال لها يا كاذبة ففالت
 لا بل انت لا يقع العرقه بينهما رجل يفر من ولد او عبده فنه با شديدا فقال له قائل انت
 لست مسلم فقال لا ان قال بعد الكفر وان جري على لسانه لا اجاب امراة بقوله ميب
 ان لست مسلم لا يكفر وعن اصحابنا ان من قيل له لست مسلم فقال لا لا يكفر لان قول الكلام
 ليس على معنى ان افعال ليس كفعال المسلمين ففهمه ميبا بعد ذلك قال لامراة خاف الله
 وانتهت ففالت محبة لا اخاف فان كان الزوج عليها على موصية فاجابه بذلك
 كفرت وان كان ماعا بها عليه امر الا تخاف الله فيه لم يكفر الا ان يريد بذلك الاستخفاف
 ففتمن من زوجها اراد ضرب انساها فقال له اخذ الا تخاف الله فقال لاني محمدرج
 انه لا يكفر لان ان يقول النكاح فيما افعل وان رآه على موصية فقال الا تخاف الله فقال
 لا يكفر اطلق الرجل كلمة الكفر عمدا لكنه لم يعتد الكفر يكفر في الاصح اضمر الكفر او تم يكفر
 لانه مناف لواجب التعظيم ومن قال لامراة الله واراد ان يقول الا الله فلم ينكلم به
 لا يكفر لانه معتد على الايمان ومن قال ان كان عذا كذا ولا كذا قال ابو الكلام يكفر
 من ساعته ولو قال وقع في قلبه انه ليس بمومن لا يكفر ما لم يعتد كفرا **نوع آخر**
 امراة قالت لزوجها توسر خذاي وانه فقال نعم يكفر وتبين منه امراة وعن شدة بن
 حكيم ان امراة بعثت اليه السجود على يدي خادمة فابطأت الخادمة في الرجوع فالتفت
 المرأة وآل الكلام بينهما الى ان قال لها اتعلمين البغيب ففالت نعم فوقع قلبه شدا
 شئ فكتب الى محمد بن الحسن فاجاب محمد ان جرد النكاح فانها كفرت وقيل هذا واقعة
 خلف بن ابوت ماما صراة تزوج امراة بكاشهوه فقال خذاي او سبغامير اكواه كروم
 يكفر لانه يعتد ان رسول الله يعلم البغيب سبل الفقه من قولهم من انكاه منا وحدته فيما قول
 فقد كفرا انزل على محمد فقال الكاسن والساحر وقيل الذي يقول انا اعلم المسرة كانت
 هل يدخل تحت هذا الخبر قال نعم قيل فان قال انا اخبر عن اخبار الجن قال وان قال مسكة افنو ايضا

فقه

ظاهر

والفكر

ساجد كما من ومن صدقة كذا لانه غيب فلا يعلم الا الله وكل عليه قومه في فلما اختتمت
اكن الآيه المتأخر لا يستجاب في قول لم يحنف ولا حنفاء لا يعبد الا الله يوسف والذين يتسلب
عند من يوسف رحمه الله ومحمد وعلى السلام في ايتان **نوع آخر** من يقن انبائا
كلمة الكفر كذا الملقن وان كان على وجه التعبد كذا قال ابن المبارك من امر امرأة
بان يزني حتى يقين من زوجها فهو كافر ومن افترى به فهو كافر وان لم يكفر لما هو قال
نعم لا يسلم اعرض على الاسلام حتى اسم فقال ادب المفلان العالم حتى يعرض عليك الاسلام
قيل كذا لانه رضى بكفره في بعض الاوقات وقال ابو جعفر لا يكفر الكافر رادعا بذكره
وكذا يترجى في جان وي بكافري بستان مثل يكون كذا سدا تنبني على مشقة اخرى
ومعنى تترجى بالكلية مثل يكون كذا قال الفقيه لا يقال غيره يكون كذا وذكر محمد
ان المسلم لو اضل خشيته في نفسه لا يبرئ من كفاية الشهادة فقد اساء ولم يقتل كذا كذا
اجتهد في ذلك لا يكون كذا بقوله مع حكاية عن موسى صلوات الله عليه واشهد على قلوبهم
الا **نوع آخر** من استحل الحرام لا يعلم انه حرام فقد كثر رجل قال يحتاج الى كذا المال واكمل
والخدماء سوا قال ابو بكر البجلي كل من استحل محارم الله يخاف عليه الكفر قال له جدي
كرد حلال لم يردى فقال تاحرام ياي كذا حلال نكروم لا يكفر وهو عاص قيل لا يكفر
لم لا يكون استخفافه بالمعاصي كاستخفافه بالله قال لا يعتبر مثل هذا وهذا اقل من شعبة
الا يترى انما يستخف ببعض المستغنيين ومع عباد الله فلا يكون بمنزلة الاستخفاف بالله
استحلال الجماع حالة الحيض كذا في حالة الاستبراء بدعة وضلالة وقيل ان استحل متاولا
ان النهي ليس للتحريم اولا يعرف النهي لا يكفر وكذا استحل مع اعتقاد النهي وكونه مفيدا
للمحرمة يكفر والا اول اظهر عن كبر منصور الماتديري من قال سلطان هذا الزمان عاقل
كفر لانه لا شك في جوره واكل حرام يمين فيجعل حلالا وعد لا فقد كذا **نوع آخر**
اذ قال الله يعلم انه لم افعل كذا وهو يعلم انه فعله او هو مجوس لن كان فعل كذا وهو يعلم
انه قد فعله قال بعض المتأخرين يكفر لانه وصف الله بالجرم وقار بعضهم لا يكفر
لان الرجل انما يقول هذا جاهلا بما يقول لان يتعمد القول به وهو عالم قال لن كان
الله يعلم انه فعلت كذا فاسد غير عالم وقد كان فعل ذلك يكفر قال ابو الليث من اذا كان
اختيارا منه انما اذا حلف على ذلك لا مخرجا منه فهو عاص ولا يكفر مع مع الامام بجاعة

ممن

منه

الدراية

بغير طهارة عمدا او لا غير التلبه عمدا يكفر واختر حسام الدين انه يكفر في القسوة
بغير طهارة عمدا او لا غير التلبه لا وقيل انما يكفر بالصلوة بغير طهارة اذا فعل ذلك خطأ
فان ذكر في حج لم يحنف في مثل التشبه بالعدو لانه الصلوة بغير طهارة معصية ولم يقتل
كفر قال والعيادة بالله مرجح خذى كنت دروغت ان فعل كذا فهو يمين وقد نزلت
في الايمان قال ان كنت فعلت كذا فهو كافر وقد كان فعل وهو يعلم ذلك يكفر في قوله
اكثر العلماء وتبين انه امراته وقيل اذا حلف على الاستقبال فقال ان فعلت فهو يهودي
او نصراني انه يكفر هذه اليمين وليس هذا من مبنا فاما اذا حلف على شيء قد كان وهو
يعلم انه قد كان فانه يكفر في اليمين قال ان كنت كلمت فلانا اس من فهو يهودي من الله
وهو يعلم انه كاذب اختلف المشايخ في كفره قال الصدر الشهيد المختار للفقهاء في جنس
هذه المسائل ما اختاره الشيخ من انه ينظر ان كان الحالف يعتقد ان مثل هذه اليمين
كاذبا ككفر فانه يكفر والا فلا كذا في قوله والله يعلم انه ما فعلت وهو كاذب قال
على الدار انه اخاف على من قال كذبة وحيوتك وما شئت ذلك الكفر ولو لا الزاينة
يقولونه ولا يعلمونه لقلت ان شر ك قال ابن مسعود رحمه الله لان احلف بالله كاذبا
احب الي من ان احلف بغير الله صاوقا **نوع آخر** قال لا خذى بار خذى من قال الفضل
اذا عوف معنى اللفظ وقصدتها ذلك المعنى كذا وان لم يعرف معناه رجوت ان لا يكفر
ولا شك انه يائمه ومعنى بار خذى بزر ك وقيل في قوله بار خذى من لم يكفر وتوفاه
خذى من كذا ومن امكن ان التصغير في اخرا من عبد العزيز وعبد القهار وعبد الخالق
ومخوذ لك ان قال ذلك عمدا كذا وكذا لا يدرى ما يقول ولا فقد لم يحكم بالكفر
ومن سمع ذلك منه بحق عليه ان يعلم **نوع آخر** سئل الفضل عن ذبح في وجه انسان
شئا وقت الحلق وما شئت ذلك قال يكفر الذبح والمذبح ميتة لقوله مع وما اجل به
لغير الله الاية قال اسمعيل الزاهد بكيد اشد الكراهية ولا يكفر لانا نسئ النطق بالمؤمن انه
يتقرب الى آدمي بهذا النحر اشترى يوم النير وشئا لم يكن يشتريه قبل ذلك لانه اراد به
تعظيم النير وكما يعظم المشركون كذا وان اراد به الاكل والشرب النعمة لم يكفر اهدك
يوم النير وز الى انسان شيئا ولم يرد به تعظيمه من اليوم كمن جرى على ما اعتاده بعض
الكنس لا يكفر ولكن ينبغي ان لا يفعل ذلك في هذا اليوم خاصة ويفعل قبله او بعده

حضرت اکبر ان رجلا الوطيد الله تعالى خمسين سنة فامدى يوم النور الى بعض
 المشركين بمحنة يريده تعظيم ذلك اليوم فقد كذب الله واجبط على خمسين سنة لا يلبس
 باجابه دعوة اهل الذمة اذ لم يكن فيه تعظيم شعائرهم المخصوصة بهم سبيل الغفيل عن وضع
 قلنسوة المجرس على راسه قال لا يكفر وقيل لا يكفر بالشبه يكفر سبيل ابو حفص الكبير
 عن انه عيب المشركين وقد ترك في ذلك صلوة او صلوتين قال ان كان اراد تعظيم الم
 كثر وليس عليه قضاء الصلوة ولو كان ذلك الحق لم يكفر وقضى ما ترك من الصلوة
 عن عبد الله بن المبارك عن الامام فيمن عليه صيام شهرين متتابعين فارتد عن الاسلام
 ثم تاب سقط عنه القضاء وفي مختلفات اليزدي اذ علم المرتد لا يذم قضاء العبادات
 نظرا لفتوى فقال چه باز نامه فتوى آوردى فقد كثر ان اراد به
 الاستخفاف بالشرعية قال كنت راسخا كنم و باوى اشتكى كنتم لا يكفر لانه لا يراد به التعبد
 قال فليس بيا ببيت سلمان ببيت بيتر المجلد العشق يكفر في خوره كفت
 مشاذا باذانك بشاذى ماشا ذست آفتى ابوبكر الطر فانه انه يكفر امارة قالت
 لعنت برعم شوى د انشمنه باذ كندت لو قال قتل مواله احدا يوست باز
 كرده قيل يكفر قال تغشله مخور كه خزاى كفته است فنفشاوا يكفر ان ارادوا الهزأ
 قال انا مؤمن ان شاء الله ان لم يؤله يكفر لو قال اى بار خزاى ابن ظلم يسند
 يكفر ان اعتقد ان الله يرصني بالظلم مسر على من يؤذن فقال كذبت يكفر قيل لا تخش
 الله فقال لا فحالة الغضب قال كسلطان ظالم انه عادل قال ابو منصور الما تيردى
 يكفر وقال السيد الامام ابو القاسم لا يكفر لانه عدل في شئ قال اى شيكيا خزا وند
 ينبغي ان لا يكفر لانه نفس الصبور لو قال خزاى و بحاك باى فلان كه حين كار كرده
 است يكفر قال اگر مساخزاى بهشت دهده توخوهم الاصح انه لا يكفر قال مزبازى
 مسلمانم فقال آخر لعنت بر تو باد و بر مسلمان تو يكفر قال كرجل اسمه محمد لعنت بر تو باد
 و مر كه خزا ياردين نام بنده است لا يكفر قال اگر ندر شكان و بيغامبران كوامى
 دهند كه ترا سيم نيست كشتوار ندارم يكفر قال كافر بوذن به از با تو بوذن لا يكفر
 لانه يراد به الاستبعاد قيل لرجل اى كافر فقال اگر همچنين بهم صحبت ندارى قيل يكفر
 وقيل لا قيل لرجل منع فقال تو چندين كاه نماز كردى او قال چنين ركاه نماز

كردم

كردم چه بر سر آوردم كندر قيل له كافر شدى فقال كافر شدى كير يكفر لو قال
 ياسين برهان مرد و اندر منه ان اراد به الهزأ بالقرآن يكفر ولو قال يا سراق
 احب الى من الله فانه يستتاب ويجرد نكاحه ان تاب قال الواعظ لمن يريد
 الاسلام بشئ تا فلان روز مجلس من اندر اسلام ارمى افتوا انه يكفر قال كنت
 مجوسيا الان اسلمت على سبيل التمثيل ولم يعتقد ذلك حكم يكفر قال هر چه مسلمان كرده ام
 بكافران و اذم اكثر اين كار كنم ففعل لا يكفر قال بكن چند كاه نماز كن تا حلاوت
 به نمازى بين كفران اراد به الهزأ قال فعل دانستند ان مما نشت مفعول كافران
 معان كندر لو قال ذلك لامام معين لا يكفر قال في حالة الفجر مرا خزاى آفرين
 است چون زمرتا دنيا مرا ميچ نيست لا يكفر قال الكريغا مير مرا مردى كويذ
 فرد و نكذارم لا يكفر ولو قال اين كار خزاى افتاده است قيل تخافان يكفر
 الصحيح ان الرضا بالكفر لا عداية مستقبها للكفر لا يكون كفرا قال ابو واشد
 على قلوبهم الآية جلس في مجلس الشراب على مكان مرتفع و ذكر مضاعك مستهزأ بالواعظ
 ففح كواكفر و قال آزين پس همه كلامه معان بر سر نهك كندر قال لاخذ نينى ليرجيد
 سجدة لله و سجدة لى لا يكفر لانه المراد منه الشكر والمنة لا التحقير ولو تكرر بين تبار
 النصارى او ربط الصلح كندر ولو علق البايذه على وسطه لا ولو لبس الراخوج
 قيل لا يكفر وقيل يكفر ان اراد به التشبه بهم كندر بله طابقا و قلبه مطمئن بالايمان
 لا يكون عند الله مؤمنا ينبغي للعالم ان لا يسا در تنكفر اهل الاسلام مع انه يقتضى محبة
 الاسلام تحت ظلال السيوف فينع الذمى من زنا را بر شتم بجهت نيكون على وور هم
 علامات بيمزها عن دور المسلمين و من كانت برزة من نسايهم تؤمر بان تخطى و علامه
 فوق الملاة و كذلك يؤمرون بان تخطى العلامات في الطامات من الجلاجل وغير
 ذلك ولا يتركون ان يركبوا الخيل الا عند الضرورة و خصوصا في اسواق المسلمين
 و مجامعهم و اذا جانت الضرورة فليمنز لواغ مجامع المسلمين عبيد اهل الذمة لا يواخذون
 بالكنيتيات و ارا حارب بصير دار الاسلام باظهار احكام الاسلام فيها جندى نزل
 في قرية في بيت رجل و رب البيت كافر فان كانوا في الغزو فلا يلبس حذاه اوزمى
 طلب تعليم القرآن او الفقه لا يلبس ان يعلم

كتاب الفرائض

و ان كان
 من غير
 و ان كان
 و ان كان
 و ان كان

ادعى ولا ميت واقام كل واحد منهما البتة ان يثبته يقضى بالولا والميراث بينهما
في مولي المولا مات الاعلى وترك ابنا ثم مات الاعلى وترك ابنت
 الاعلى لا غير وجب ان يرث منه **بن** اخته ولد المسلم ولد النصارى عند الطيوسى
 فاما مسلمان ولا يرثان من ابويهما الا ان يصطحا فكما فلهما ان ياخذ الميراث بينهما
 فنصف احد الورثة الشركة ولادين على الميت فضاغت ضمن للاخوين الا اذا كانت
 الشركة في موضع يخاف عليها حكم الحنفى في الصاوية حكم المرأة في القود والسنن والمحاذاة
 مع الرجل ويسمى قبرة ولا يلبيس الحديد ولو قتل رجل يثبت حرمة المعاهرة ولو
 زوج حنفى من حنفى ومما شكك ان يتوقف في النكاح فان ما تا قبل التبيين لم يتوارثا
 ولو قال كل عبد لي فهو حر او كل امه لي فم حر ولو غش مشكل لم يعنى ولا يقبل قوله
 انا ذكرا وانثى ولو قال كلى القولين يعنى ولو ارتد الحنفى لا يقتل ولو حضر الشاك
 لا يعطى له سهم ولكن يرضى له شىء كالفاء ولو اسلم يقتل ولا يدخله في قسامة ولا تؤخذ منه
 الجدية ولو اتيه الاجتنان وقد بلغ حد الشهوة لا تكتنه اجنبى ولا اجنبية لكن يشترى له
 جارية ختانه من ماله وان لم يكن له مال فمن مال بيت المال فتختنه ثم تباع او يزوج
 امراة ختانه لتختنه وان لم يبلغ حد الشهوة كتنته الرجال والنساء ولا حد على قاذفه
 ولا يقطع يد الرجل بيده ولو شهد شهود على حنفى انه غلام وشهد اخرون انه جارية
 والمطالوس ميراث قضى بانه غلام وكذا كان المدعى ميرا قضى بانها جارية **كتاب الخنزير**
والاباحى فيما يرجع الى الفروج الخلو بالاجنبية مكروهة
 وتكرهت معها اخرى كراهة المحرم لا يمس بدخول الحنفى على النسيان ما لم يبلغ
 حد الحلم وقدر خمسة عشر سنة لانه لا يتكلم بخبر بذلك المجهوب اذا جفت ماؤه قد خص
 بعض من شاختا اختلاط مع النسيان لوقوع الاعف عن التثنية الاصح انه لا يحل وكذا
 المخت الذي في اعضائه كين وفي لسانه تكسرة باصل الخلقة ولا تشبه النساء ولا يكون
 مخفقا في الردى من الافعال رخص بعض المشايخ في ترك مثل مع النساء والافصح انه
 لا يحل واما المخت الذي هو مخت ردى الافعال فهو كغيره من الرجال بل جملته
 الفساق يمنع من النساء العبد يخل على مولاه بغير لفظها بالاجماع وهو في النظر
 اليها كالاجنبى حتى ينظر الى وجهها وكفها ولا ينظر الى مواضع زينها الباطنة وقال مالك

ومواحد قول الشافى حل له من سبيته ما يحل للمحرم واجمعوا انه لا يسافر بها يكره
 للمرأة ان تسافر ثلثة ايام بلا محرم ولا يكره للمرأة وام الولد ومذا في الابتداء اما الآن
 يكره لهما ايضا شهده عند المرأة عدلان ان الزوج طلقها ثلاثا لا يسعها المقام معه
 لكن لا يزوج باحد غابت المرأة فاخبر النساء انها ارتدت تباح للزوج اربعاً
 سواء ان كان المخبر ثقة حذكان او عبداً او محمداً وقد قال ابو يوسف سات
 الامام عن الرجل يفتن امرأته ومضى فزوج الزوج كيتجرى رجل يرى بذلك باساً
 قال لا وارحو ان يعظم لها الاجراماً النظر في الصورة الغليظة فالاول ان لا يفعل
 ختان النساء مكروه لانه يزيد في اللذة وختان الرجال سنة ختن غلام فاقطع
 اكثر من النصف فهو ختان والا فلا يجوز الحفنة لدفع المزال لان اخذ الدق ويجوز
 النظر الى فرج الرجل للحفنة واعضاء الحمة عورة ما خلا الوجه والكفين واليدين
 وفي الامه الصورة الظهر والبطن والفخذ والذراع دون الصدر والساق وشعر
 راسها وجه الرجل مع امراة او جارية رجلاً يريد ان يغلبها فيزني بها ان يقتله
 وان رآه مع امراة او مع محرم له ومع مطاوعة على ذلك قتل الرجل والمرأة جميعاً
 وكذا اذا عصى الرجل في الصحا يريد اخذ ماله ان كان ماله عشرة دراهم او اكثر فله
 قتله وان كان اقل من عشرة يقابله ولا يقتل بكرة مده الرجل الى القبلة في النوم
 وغيره مستمراً اذا كانوا جماعة فاراد احدهم المسارعة مع واحد بكرة لقوله عم اذا كان
 القوم ثلثة فلا يناج اثنان وكون الثالث فان ذلك يضرب كجوز الكذب في ثلثة مواضع
 في الصلح بين اثنين وفي الحديث مع امراة احرازاً عن الوحشة والخصومة اذا سجد
 للسلطان للتيمة لا يكون فانه ذكر في السيرة الكبر اذا قيل اسجد للملك والافضل ان لا يسجد وان سجد للتيمة
 ان لا يسجد وان سجد للتيمة فالافضل ان يسجد علم ان السجود للتيمة وينتهي ليس بكرة اذا كان
 جانياً بكرة استعمال اوانه الذهب والفضة للرجال والنساء جميعاً اما للرجل لا يكره
 ولا يلبس بان يكون في بيت الرجل اوان من ذهب للرجل لا يلبس منها لا بأس
 بتكة الحديد للرجل عند الامام خلا فاما المتقصد اذا اهدى الى المقدس لا يلبس
 بالقبول لانها منقعة غير مشروط في القرض ولا يلبس بمثل لكن التنوع عنه افضل
 اذا علم انه اهدى لاجل الدين فان علم انه اهدى لاجل الدين لا يتورع والتسبيل الظاهر

فلام

القائم مقام العلم ان يكون بينهما مهارة قبل القرض سبب الصداقة او الفلانة او غير
 ذلك او كان المهرى معدوقا بكونه فان لم يكن شئ من ذلك كان مشكلا فيتموج
 ما لم ينقذ انه اهوى للاجل الدين وجاؤه ماتت وخذبت منها بيضة يجوز اكلها
 عندنا سواء اشتد قشرها او لا **ارسل** الثالث حرام واما التحليل ففيه من الوعيد
 ما لا يسع هذا المقام **في المسائل الاعتقادية** وصفت الله سبحانه باليد بالعربية
 والفارسية يجوز وبالعين بالفارسية لا يجوز لا ينبغي ان يقال جهده بالتوفيق بربا
 لان التوفيق ازالة اما يقال استطاعت با فعل بربا يستلزم لا ينبغي لنقل
 خذاي باشد ومسيح حيزي بيشد لان فيه قولاً بفناء اجنة والنار وانما
 لا ينبغي ان عندنا **رسالة المصطفى** لا تبطل بموتة العدة في الامامة والامارة
 والقضاء شرط الاولوية **الصحيح** العلم افضل من العمل عندنا خلافا للمعتزلة **سؤال**
 عن التوحيد فكيف لا انبياء قيل هذا العبارة على ما اذا تركتم امتكم لا ينبغي ان يسأل العا
 قدر ما يمنع عما يضرب به قذاة الاشعار ان لم يكن فيها ذكر الفسق والفلان ونحوه
 لم يكن لا ينبغي للشيخ الجاهل ان يتقدم على الشاب العالم في المشي والجلوس والكلام
 اذا اراد قذاة القرآن يتحفظ واذا اراد التسمية لا يهرأ ولا تعلم ما وراء قدر الحاجة
 من القرآن افضل من الصلوة التطوع وتعلم الفقه افضل من ذلك قذاة القرائن
 في الحام ان لم يرفع صوته لم يكن ولا بأس بالتجسس والتسليل رافعا صوته اذا سمع
 النداء فيسكت من القذاة رجل يكتف الفقه ويجنبه رجل يقرأ القرآن جاهدا ولا يمكنه
 ان يسمع القرآن فلا ثم على القاري عند القبور لم يكن عند محمد رحمه الله وبه
 ينبغي اذا صار المصحف خلفا ينبغي ان يلف في خدقة طامرة ويدفن في مكان
 طاهر او تحرق الآية اذا قذات بقذاتين وكل قذاة تفسير اخذ من بمنزلة آيتين
 كقوله لا تقرب من حتى يطهرن ينبغي للقاري ان يكتف في كل يوما وقار
 ابو اليت ينبغي ان يكون في سنة ختمتين ينبغي ان يكون ختم في الصيف في اول
 النهار وفي الشتاء في اول الليل قذاة قل هو الله احد عقيب الختم استحسنة اكثر المشايخ
 لم يفتحان دخل في قذاة بعض يكره ان يكون قبله المسجد المتوضا او مخرج او طام

الريحه
 شرط
 سوال جيد
 علوم ما ذكرتم اشك

اربعين

دخول المسجد مستحلا مكروه قال الله تعالى فاخلع ثيابك لابس للمحدث ان يدخل
 المسجد في احوه القولين **عقد النكاح** في المسجد لا يكره بل يستحب كعب مسجد ضاق على الناس
 ويجنبه ارض له جل يؤخذ ارضه بالقيمة مكرها تطيق المسجد بطين بل بما نجس
 يكره ويجعل السرقين فيه للهرة ولا يكره المسجد وتخذ طريقا فان كان بعذر لم يكره
 ويكره غسل الشجر في المسجد الا اذا كان ذائبا يكره مسح الرجل على اسطوانة المسجد وان كان فيه
 تراب مجتمه او حصير متخرق لا بأس بالمسح به لا ينبغي ان يتصدق في المسجد الجاسم لكنه
 يتصدق قبل الدخول او بعد يكره النوم والاكل فيه لغير المعتكف واذا اراد
 ذلك شغى ان ينوي الاعتكاف فيدخل ويذكر الله بقره ما نوى او يصلي ثم يفعل
 ماشاء يكره كتابة العلم والقرآن في المسجد باجرة علق بثياب المصلي بعض
 ما يلحق في المسجد الجشيش ليس عليه ان يرد ان لم يتعد الجلوس في المسجد ثلثة ايام
 لمصيبته يكره **في غير المسجد** جازت الرخصة ثلثة ايام والا حسن تركه رفع الصوت
 عند سماع القرآن والوعظ لا مكروه ويمنع القنوقية من رفع الصوت وتخبير
 الثياب يكره ان يكون في دعائه بحق فلان او بحق رسولك وانبيائك كذا ذكره في تجريد
 انه افضل الكبرياء وجاء في الآثار ما دل على اجواز يجوز ان سحابة الماء الكاف
 قال ابو نصر الدبوس والشيخ الامام ابو القاسم الحكيم وبغنى قال ليهودي اطار
 الله بقال رجاء ان يسلم اولي يودي الجزية عن صغار لا بأس به الدعاء عند ختم
 القرآن في شهر رمضان على الكرم المعهود بدعة ويكره كذا لا يقال للمعوم ما لا يهون
 مسح الوجه بعد الدعاء لا بأس به اذا كتب المرافة التعويذ ليجبها زوجها يكره يسلم على واحد
 بلفظ الجماعة لان المؤمن لا يكون وحده سلم عليه وهو يقرأ الجب ردة رد جواب
 السلام ولم يسمع سقط القرض فان كان المردود عليه اصم يترك تحريك شفاهه سلم
 السائل لا يجب ردة دخل المسجد وبعضهم ليس في الصلوة يسلم ولو ترك السلام
 لا يكون تاركا لسنن يكره السلام على الشابة تشمت العاطسة العجوز كجوز
 ولشابة تشمت في نفسه تشمت العاطس واجبان حمد العاطس في شتمه المات
 مرات فبعد ذلك هو مخير يكره الابتداء بالسلام على اهل الذمة غير ضرورة ولا بأس
 بالردة ولا يزيد على قوله وعليك من علي قوم ومن في جمعية يسلم عليهم على قصد

ايضا

القرآن

ان يشغلهم عما فيه لا يسلم في الحمام يسلم القائم على القاعد والركب على الكشي والصغير
على الكبير قبل اجر المسلم اكثر وقيل اجر ذر السلام اكثر لانه فرسيفه لا يبيع من ولديته عند
الامام خلفا للمحمد رحمه الله وكان اسمه محمدا ان يكنى بابي القاسم وقوله سموا باسمي ولا يكنوا
بكنيتي نسخ لا رضى الله عن كني ابنه محمد كنيته ابا القاسم يكن ان يدعو الرجل
اباه او امه او زوجها باسمه بكه الكلام في المسجد وخلف الجنان وفي الخلاء والجماع اراد
دخول دار انسان يستأذن او لا ثم يسلم لابس بالسؤال عن الاخبار المحدثه والاخبار
عنها لان فيه مصلحة قال لا تخم اكلت من قري فقال عشرة وقد اكل اكثر من ذلك
لا يكون كاذبا لابس بالمطبخ الا ان يتكلم بكلام يأنم فيه او يقصد ان يضحك القوم
ومن الامام انه كان كثير المزاح ينبغي ان يكون قول الرجل لينا ووجهه منبسطا مع
البر والفاجر والسني والمبتدع من غير مهادنة ومن غير ان يتكلم بما يظن يرضى بذهبه
لابس بلبس الصبيان يوم العيد يجوز بل مقاومة لابس بمعاملة ذم من مالا بدية
للمتري ان يكتف الى اهل الباطن الابضرة لابس بعبادة اليهود والنصرانية
رجل مرض في دله موصوفة لا يعاد فيها عظام اليهود لها حرمة ولا تكسر رقب
جعلت مقبرة لم يبرح ان كانت فيها قبور المشركين في اجابة عليه ان لم تنق اثار
المشركين فيها لابس به وان منى من عظامهم وغير ذلك لم يرفع في مسجد انطيين القبور
قيل مكروه وفي المختار لا رجل حفرة قبر في غير ملكه ليدفن فيه الميت فدفن غيره
لا ينشئ لكن يضمنه فتمت حفرة ولو دفن الميت في ارض غيره فلما لكة اختيار من تكليفه
بالاخراج او زرع الارض فوفه يكره فتنى الموت لعنيت او ضيق عيش بخلاف ما اذا غنى
لتغير زمانه مخافة الوقوع في المعاصي اخراج السموم الى ارض القبور في الدنيا بدعة
حامل ماتت ودفنت ثم رويت في المنام انها قالت ولدت وكان الولد يضحك
في بطنها لا ينشئ القبر وعلى العمل شهادة على امه مو يعلم انه لو نظر اليها لستها
لاجد وكذا حكم الغلام النسيج الوجه من الاعضاء في الحمام مكروه الا ان ضرورة لابس
ان يغسل الالة الاجنبية الرجل فوق الثياب اذ لم يكن فيه خوف الفتنه لابس بدخول
الحمام للنساء بميزر وبدونه حرام كوشف انزله في الحمام في الموضع المعد لذلك لغسله
ويصير لابس به وطر الجارية المشتراة شرأ فاسدا مكروه لاحرام لا تحل وطئ الحقة

في الحمام يسلم القائم على القاعد والركب على الكشي والصغير على الكبير قبل اجر المسلم اكثر وقيل اجر ذر السلام اكثر لانه فرسيفه لا يبيع من ولديته عند الامام خلفا للمحمد رحمه الله وكان اسمه محمدا ان يكنى بابي القاسم وقوله سموا باسمي ولا يكنوا بكنيتي نسخ لا رضى الله عن كني ابنه محمد كنيته ابا القاسم يكن ان يدعو الرجل اباه او امه او زوجها باسمه بكه الكلام في المسجد وخلف الجنان وفي الخلاء والجماع اراد دخول دار انسان يستأذن او لا ثم يسلم لابس بالسؤال عن الاخبار المحدثه والاخبار عنها لان فيه مصلحة قال لا تخم اكلت من قري فقال عشرة وقد اكل اكثر من ذلك لا يكون كاذبا لابس بالمطبخ الا ان يتكلم بكلام يأنم فيه او يقصد ان يضحك القوم ومن الامام انه كان كثير المزاح ينبغي ان يكون قول الرجل لينا ووجهه منبسطا مع البر والفاجر والسني والمبتدع من غير مهادنة ومن غير ان يتكلم بما يظن يرضى بذهبه لابس بلبس الصبيان يوم العيد يجوز بل مقاومة لابس بمعاملة ذم من مالا بدية للمتري ان يكتف الى اهل الباطن الابضرة لابس بعبادة اليهود والنصرانية رجل مرض في دله موصوفة لا يعاد فيها عظام اليهود لها حرمة ولا تكسر رقب جعلت مقبرة لم يبرح ان كانت فيها قبور المشركين في اجابة عليه ان لم تنق اثار المشركين فيها لابس به وان منى من عظامهم وغير ذلك لم يرفع في مسجد انطيين القبور قيل مكروه وفي المختار لا رجل حفرة قبر في غير ملكه ليدفن فيه الميت فدفن غيره لا ينشئ لكن يضمنه فتمت حفرة ولو دفن الميت في ارض غيره فلما لكة اختيار من تكليفه بالاخراج او زرع الارض فوفه يكره فتنى الموت لعنيت او ضيق عيش بخلاف ما اذا غنى لتغير زمانه مخافة الوقوع في المعاصي اخراج السموم الى ارض القبور في الدنيا بدعة حامل ماتت ودفنت ثم رويت في المنام انها قالت ولدت وكان الولد يضحك في بطنها لا ينشئ القبر وعلى العمل شهادة على امه مو يعلم انه لو نظر اليها لستها لاجد وكذا حكم الغلام النسيج الوجه من الاعضاء في الحمام مكروه الا ان ضرورة لابس ان يغسل الالة الاجنبية الرجل فوق الثياب اذ لم يكن فيه خوف الفتنه لابس بدخول الحمام للنساء بميزر وبدونه حرام كوشف انزله في الحمام في الموضع المعد لذلك لغسله ويصير لابس به وطر الجارية المشتراة شرأ فاسدا مكروه لاحرام لا تحل وطئ الحقة

يكه ان يطاء امراة او امته وامراة الاخرى يرانها وقول الحمام بالخزوة ليس من
المروة لان فيه ابتداء ما يستحب اخفاؤه ومواجماع يكره بيع الغلام الامرو ممن عرف
باللواط رجل اشترى عبدا مجوسيا فانه ان يسلم وقال ان بعض من سلم فقلت نفسي جاز
ان يبيع من بجوس رجل يبيع ويشترى في الطريق للتجارة فان لم يكن في فقهه ضرر بالكل
لابس بان يشتري منه لابس ان يكتف الرجل المارض الحرب للتجارة ما لم يحمل اليهم
سلاحا او كرايا اشترى ما يترى اليه الفساد وغاب فخاف الباع ان يفسده يبيع
من غيره ويحل شره ذلك منه مرض الرجل فاشترى له ابنه او والد بغير امره ما يحتاج
المرضى اليه جار حشيش المسكر اذا بلى ولا يفتن الكلب عنه قيل لاهل المنجرات يبيعوه وكذا الحمير
والمختار انه ليس لم ذلك الا بالمرضى وكثيره تلتقى الركبان في بلدته يضر بها لاسيما
الاذا كان ارباب الطعام يتحكمون ويتعدون عن القيمة تعديا فاحشاح لابس به بشورة
من اهل الدراي والبصيرة فاذا فعل وباع رجل بنم فوق ما اجاز له الوالد جاز البيع ولو باع
كما سعه الوالد حل المشتري الاكل راي شئا في يد رجل لا يملكه مثله مثل ذلك الشئ
فالا فضل لمن لا يشتري ذلك منه العصبى العاقل انه بقا لا وكحوه ليشترى منه شيئا
او اخبره ان امه امته بذلك ليز طيب الصابون وكحوه لابس ان يبيع منه وان طهر
الزبيب نحو لا ينبغي لزيبيع اذا كان لرجل كلب عقور وامتنع عن قتله يرفع الى الفرس
ليأمره بقتله قتل الجراد حلال ويكره حررها وكذا احراق القمل والعقور لا يكتل احراق
حطب فيها غل الجرة الموزة لا ينبغي ان يضر في تغذك لغتها لكنها يذبح بسكين حادة
قصا الهرة لابس به وتحرم خصه بنى قوم القاء القملة مباح لكنه ليس من الادب
لابس بقتل لذن الصبي لابس بقطع العصى اذا وقعت فيه الاكلة عدلان شها
عند رجل ان هذا قتل اباك لم يسمع قتله ما لم يفض الفرس بشها وقما من قتل
نفسه كان انه اكثر من ليز يتكلم لابس بالاكل منكيا اذ لم يكن عن تكبر يكسره
الاكل على الطريق وكذا اكل الطين لابس بطعام المجوس الا الذبيحة الشعية اذا وجد
في تعب الايل والانة يؤكل بعد الغسل ولو وجد في اخشا البقر لا خبز وجد في خلاه
سرقين الفارة فان كان على صلابه يرمى ويؤكل الخبز رجل قال من تناول من ما لي
فهو له مباح فتناول رجل من غير ان يعلم باحته جاز قدر طبعه وقتت فيه نجاسة

يكه 2

لم تؤكل المرقعة وكذا اللحم اذا كان في حالة الغليان فان لم يكن في الغليان يغسل ويؤكل
من جاع ولم ياكل حتى مات اثم لبس الثياب الجميلة مباح اذا لم يتكبر وتكبره ان يكون
معها كان قبلها والافضل ان يلبس ثوبا وسطا لا جيدا غاية ولا رديا غاية الزين
واللينة ان كان من الحديد لا يكره لا يلبس ان يلبس الصبي اللؤلؤة وكذا البانخ ينبغي ان يلبس
الحاتم في خنصر اليسرى ولا يلبس باليمن لانه يشبه بالدوافع ينبغي ان يجعل الرجل الفخف
الى باطن الكف لا يلبس بتعليق ستور الحديد على الابواب لا يلبس ان يكون ليلة العرس
دق بغير اعلان المنكاح اذا لم يكن له جلال ولا يضرب على هيئة التطريش رجل يني
بامرأة ينبغي له ان يتخذ ولية لان الولية سنة لا يباح اتخاذا الضيافة فوق ثلاثة ايام
في العرس والوليمة ولا يباح اتخاذا الضيافة عند ثلثة ايام في العرس والوليمة ولا يباح
اتخاذا الضيافة عند ثلثة ايام في المصيبة ولا يلبس بضيافة الذمي السنة في غسل الايدي
قبل الطعام ان يبدأ بالشبان وبعد بالشيوخ وضع الملمح على اخوان وتعليق
الخيزر على اخوان كبره مسج اليد بكافغ يد على الكتف بكبره مسج الاصابع والسكين بالخيزر
الا اذا كلم بعد ذلك رفع الذلة حرام ما لم يقل صاحب البيت ارفعوا ايده السكوت
حالة الاكل لانه يشبه بالمجوسى اهل مصر اجتمعوا على ترك الختان حاربهم الامام
لان الختان سنة مؤكدة صبي مخنثون ولا يمكن ان يمد جلدة ذكره وخشفة ظامره
كانه مخنثون يترك ولا يشترط عليه وكذا شيخ من المجوسى او العبد لو سلم وقال امير
البصرة لا يطيق الختان يترك السكر لا يلبس بنثى السكر والدرام في الضيافة
وعند النكاح الاشتغال بالتداوى لا يلبس به اذا اعتقد ان في مواله لا الدوا سال
الدم من انفه فكتب فاتحه الكتاب بالدم على جبهة وانفه ونحوه كاستشفاء والمعالجة
جاز وكوكتب بالبول ان علم ان فيه شفاء لا يلبس به ولكن لم ينقل تعليق التعويد
لا يلبس به ولكن ينزع عنه عند الحلا والقران اذا احرق الطيب او غيره للجن افقى
بعضهم ان هذا فعل العوام الجاهل الا كتحال يوم عاشوراء لا يلبس به المداواة بعظم
بال لا يلبس به الا ان يكون عظم آدم او خنزير العجين اذا وضع على الجرح ان عرف
ان فيه شفاء لا يلبس به التداوى بل يلبس الاثنى لا يلبس مرض فلم يعالج حتى مات فلا اثم
عليه قال له الطبيب غلب عليك الدم فاخرجه والا لقتلتك الدم فلم يخرج حتى مات

يكبر

الان

مختص

لم يات

لم يات امرأة ماتت حاملا فشق بطنها من جانب اليسار ويخرج الولد وحكى امر فعل
ذلك باذن الامام فعاش الولد امرأة عاجلت في اسقاط ولدها لم يات مالم يستن
شئ من خلفه الكسب فيضة قدر ما لا يد منه قليل كل قارى ترك الكسب فاما ياكل من دينه
العاجز عن الكسب ان يطوف الابواب فيسأل وقال بعض المتشققين: ومعهم حال
المتزوجة السؤال مباح بطريق الدخلة فان ترك حتى مات لم يكن آثما وعندنا يات
رجل منع امرأة عن الغزل له ذلك لئلا يمنع غيره عن الاستيفاء بفسخه مراجع
والاصطلاح بنائه الا اذا كان ياخذ عن الجمرة وليس لاحد ان يمنع احدا عن الاحتشاش
في ارضه الا اذا ثبت بسفيه لا يلبس بانزاع الحمية الفرس الحطب الذي يوجد في الماء
ان كان لا قيمة له حين اخذه فهو حلال المطرب ياخذ المال بغير شرط فهو حلال له
عز من شجرة الفرساد في الطريق لئلا يكون الطريق لا يلبس به ويطلب له وقته ووصاف
مات رجل ويعلم الوارث ان اباه كان يكتسب الا من حيث لا يحل ولكن لا يعلم
الطالب بعينه لكن يرد عليه حل له الارث والافضل ان يتزوج ويتصدق بنية
حضما ابية الزرع افضل من التجارة لانها اعم نفعاً الصبر على الفقر افضل من شكر
على الغنى الامتناع من الكسب او من الاشتغال به على قصد الانفاق في الخير مات وعليه
دين قد نسيه لامن جهة الغصية حتى ان لا يواخره كذا اذا مات قبل ان يؤدى
رجل له على اخذ دين لا يقدر على استيفائه كان هو ابرأه خير من لم يدينه عليه
اذا سرق من ابية ومات ابوه لا يواخره اذا كان في الآخرة وآثم في السرقة رجل له
على اخذ دين فتقاضاه فممنوع ظلم فمات صاحب الدين فاختصومة في الظلم بالملكيت
وفي الدين للموارث هو المختار المغنية اذا قضت دينها من كسبها اجبر الطالب
على الاخذ لا يلبس بزخرفة البيوت وتخصيصها وتذهيب السقف والعمارة الآخرة
افضل لا يلبس ببسط الثياب التي عليه النسا ويربساط كتب عليه الملك يكره
الجلوس عليه وان محى بعض حروفه لا تزول الكرامة ويكره ان يعشور الرجل
ذات روج ولا يكره ان يصور صورة الاشجار ويكره النظر في المرأة المتخز من
الذهب والكنز يكتب بالعلم المتخذ من الذهب والفضة او من دولق فكسبى فيه
الذكر والانثى لا يلبس بتمويه الاستلاح بالذهب والفضة ويكره الرمي الى هدف نحو القيلة

يكبر رده

يكبر

عين

وارثه

كتب اسم فزعوت او اسم اليه جهل على غرض كره الرشي لان كذا الحروف حرمة يجوز السبق
 في اربعة اشياء في الحلف يعني في غير وفاء الحانوسني الغد من قبل الفصل يعني الذي وفي المشي
 العدو وانما يجوز اذا كان البدل معلوما من جانب واحد بان يقول لصاحبه ان سبقتك
 في كذا وان سبقتي فلا شئ كذا فان كان البدل من الجانبين لا يجوز الا ان يكون بينهما
 ثالث والشرط انه لو سبقتها اخذ منها وان سبغاه لم يعطها شيئا وهو يجوز اذا كانت
 فرسه قد سبق وقد لا سبق والمراد من اجواز الحل والطيب لا الاحتياط وتوقع الاختلاف
 في مسألة بين اثنين بشرط احدهما لصاحبه ان كان اجلوب كما قلت اعطيك كذا ولو كان
 كما قلت لا اخذ منك شيئا فهو حلال اي جاز بطله العلم اذا اختلفوا في السابق ولم يكن
 لواحد منهم بنية يفتخر به من لا يابس بالغل اذا خيف من العبد الا باق من قام بتوزيع
 من النوايب على المسلمين من جهة السلاطنة بالنظر والمعاد كذا كان ما جوار رجل في الست
 فاخذت الزنذله لا يكره الفضا بل يجب كره ان تتخذ الرجل كلبا لا كلبا لحسن
 ورج كلبه او حماره جاز ان يطعم ستوره من ذلك وليس له ان يطعم من خضره او شاة
 من الميتة البول في الماء الجاري كره وكره ان يبول قايما الا من عذر كره ان يقضي
 حاجته في الطريق او صفة النهر او شجرة مستمرة او شجرة يستظل بها الناس كره
 النوم في اول النهار وفيما بين المغرب والعشاء يستحب التبول في ما بين المنجلين بيت
 داس الشوي وبين داس الحنطة يستحب ان ينام الرجل طاهرا ويصيح على شقته الاميت
 يستقبل القبلة ساعة ثم ينام على ياره اذا خلط ورك الميتة بالدهن جاز ان يستنج
 ويدخ الجلد اذا كان الدهن غالبا لورفع الطين من طريق المسلمين في ايام السدوح
 تنقية للطريق لا يابس بان يربط على اصبعه خيطا لتذكره الحادثة يا خذ من ثابره
 حتى يصعد مثل كاجرو حلق الشارب بدعه وقيل سنة حلق العانة ونسف الاطمين
 سنة لا يابس ان ياخذ من اطراف الحجية اذا طالت لا يابس بان يقبض على حية فاذا زله
 على قبضة شئ جرت ولز كان مازله طويلا تذكره يستحب قلم الاطفال يوم الجمعة فان راى
 انه جازا لحد قبل يوم الجمعة يكره له التأخير قلم الاطفال او جز شعره يجب ان يرفن فان راى
 فلا يابس وان التقاه في الكنيف او المختل كره رجل له بجد فاراد جاره ان يبنى كنيها
 اتوا لا يمنع من ذلك والا واما ان لا يفعل واسدا علم

كتاب الحيل

سائل في الصوم والصلوة والنكاح والطلاق والعنق والايان والوقف والعتقة
 والبسج والاحارة والوكالة والمضاربة والدين **فصل** في الظهار رجعا فاقم في المحرم
 فالحيمة ان لا يجلس على راس الراحمة حتى تنقلب نكلا ويصح مع الامام نذر صوم شهرين
 متتابعين وصام رجبا وشعبان فاذا ن شعبان نقص بيوم فالحيمة ان يسافر
 من السفر فينوي اليوم الاول من رمضان ان نذر كسح وجوب الزكوة اذا خاف لزلا او
 يهيب النصارى قبل تمام اكل ممن يثني به ويسلم اليه ثم يستوميه منه اراد ان يؤخر النذرية
 عن صوم ابيه او صلوة وهو فقير فادب على منوين من الحنطة فغير ان يستوميه ثم يعطيه
 مكره الا ان يتم **فصل** اراد ان يكون لابنته حرم في طريق الحج يزوجه بعلمها من بعد
 نفسه ولا يعلم العبد ذلك حلف لا يتزوج باوش فلو تزوج او شية في خارج او ش زوجها
 منه فصوله ثم اخبرت فاجازت لم يحنث حلفت امرأة ان لا يتزوج فنزوها فصوله
 فاخبرها ففتبخت المهر لم يحنث لا يطلق فلانة في العا اجنبي ووقع بدل الخلع الى حلف
 الزوج لم يحنث وكذا لو تزوج رضية وامرأته او اقربا لنزوها فارضة قال لامرأة
 ان لم اطلقك اليوم ثلثا فانت طالق ثلثا فالحيمة فيه ان تقول لها انت طالق
 ثلثا على كذا ولا يقبل المرأة فلا تنفع الطلاق في رواية من الامام وبه يعني ارادت التحليل
 وخاف ان لا يطلقها الثانية او يعلمها فالحيمة ان يثتمز زوجها عبدا صغيرا قادرا على
 الجماع فيتزوجها منه بشواك شاهدين فاذا بنى بها يسه لها او يملكها ببيع فاذا ملكته
 وقع العتقة منها ثم يبعث المملوك الى بلد فيباع هناك ثم يتزوجها بعد العتقة طلق امرأة
 بايضا فابكرها لسبيل ان يدخل المرأة بيتا فيه زوجها مخفية فيقال انك تزوجت امرأة
 وهي في هذه الدار فيقول الزوج ليست له امرأة في هذه الدار فيقال كل امرأة لك
 في هذه الدار في طالق باين فاذا حلف تبرز المرأة فيظهر طلاقها قال لامرأة ان لم تطحن
 قدر نصفها حلال ونصفها حرام فاست فانت طالق فالحيمة ان يجعل الخمر في القدر ويطح
 البيض فيها حلف ثلث طلاقات ان لا يتكلم فلانا فالحيمة ان يطلقها واحدة ويدعها
 حتى تنقضي عتقها ثم يتكلم ثم يتزوج حلف لئلا يدخل دار فلانا فالحيمة ان اذا انتهى الى السبيل
 يحكم مرفوعا ويدخل الدار فكلما اراد ان يدخل مكانا في فيه لومة فقال رجل ان اكلتها
 فامرأة كذا وقال الآخر ان طرحتها فغيره جزا فالحيمة ان يطرح بعضها ويأكل بعضها

من نقصان 27

او ياخذ ما انسان من فيه بغير امره قال لامرأة ان فرتك الم سنة فانت طالق ثلثا
فالحيلة ان يتركها اربعة اشهر حتى تبين منه بطلته ويكتب ثمانية اشهر حتى تنقضي السنة ثم يزوجها
طلب كل واحدة من امراته طلاق فالحيلة ان يقول طلقت فلانة ان اراد الله
ان يزوج امرأة ويقول طلقت امرأتك الاخرى ارادت قطع طمع المحلل يقول له لا أطاؤك
حتى تحلف بثلث طلقاته انك لا تخالفني فيما اطلب منك فاذا حلفت مكنته فاذا قد حلفت
مرة طلبت منه الطلاق فان طلقها طلقت والآفة بك قال ان فعلت كذا فعبدك
حتى يجمع ما امكك صدقة فالحيلة ان يهب ككلمة من يثوق به ويسلم ثم يفعل ثم يستويبه
اراد ان يكاتب جارية له ويطلب فانه يهبها لابن له صغير ثم يزوجها ان لم يكن له حرة
ويكون اولاده احرار **فصل** في رجل جامع على رجل واحد واولاده وحتنوه
ان لا يخبر باسماهم فالحيلة ان يقال له بعد عليك اسما فمن لبس بسارق اذا سالتك
قل لا اذا انتهينا الى السارق فاسكت او قل لا اقول فيظهر السرار ولا يخلف
لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها ويشق عليه نقل المشاع فانه يبيع المتاع ثم يثوبه
ويخرج بنفسه واهله ثم يشتري المتاع منه في وقت يتيقن عليه التحول حلف ليقضيه
حقه ركن الشهر ولا يتيقن عليه ذلك فالتسبيل لبيع منه شيئا بذلك الدين قار
الطالب ان لم اخذ منك حتى غدا فامرته كذا وقال ذلك ليز اعطيتك فعبدك حتى
فالتسبيل ان يبيع الطالب فيجوز الطالب ياخذ منه جبدا قال لها وفي يدك طالب
ان شربت او صبيت او اعطيت غيرك فانت كذا فالحيلة ان يرسل فيه ثوبا يشق
السر حلف ان لا ينفق على امراته فالحيلة ان يواجر نفسه منها ويخرج لها ويكتب لها رجل
علم ان امير البلدار لو ان تحلفه ان لا يخالف الملك فكتب على كذا اليسرى الملك فالحيلة
له عبيدك عليك كذا عبيدك كذا ونسأل كذا ان كنت تحالف هذا الملك جعل الرجل
يشير بيد اليمنى الى الملك المكتوب على الكف وكلنا يد في الكف وهو يقول لا اخالف
هذا الملك فمكنت **فصل** وقف وخاف ان يسطه قضي على قول الامام فعليه
ان يقره من الوقف انه رفعت الى قاض من قضاة المسلمين فامضى ذلك فلا يبطل
بعد ذلك ابدأ اراد ان يبيع نزل الكرم مشاعا ومولم يبيع **فصل** فالتسبيل ان يبيع الكل
منه ثم يبيع النصف حلف لايبيع منه اجارية ولا يهبها ببيع النصف بكل الثمن

مدفوع
في كل سنة
في كل سنة
في كل سنة

ونافذة

والبر

وبهيب النصف فلم يكتف اراد البائع ان يامس سبعة المشتري فالحيلة ان يامسه اذا اراد
بيعه ان يقول ان فاصحتك في عبيدك صدقة الوكيل بشرأشي بعينه بثلثي معين اذا اراد
ان يشتري لنفسه فالحيلة ان يزيده ثمنه شيئا قليلا او يامسها نال يشتري له اشتري
انا فضة بديارم وليس معي الا قليل دراهم فادان يتفرقا ولا يبطل فالحيلة ان يتقدم
ما عنده ثم يستقرض منه ثم يتقدم ثم يستقرض وهكذا الى تمام الثمن ومثل هذا يفعل
في السلم اراد دفع الشئ يقول له اشتره مني فابيعك بثلثي مما اشتريت فاذا اجابه بطلت
شفعته الوكيل بالبيع اراد ان يكون العهدة على غيره فانه يامس فيبيع كحضرة الوكيل
الاول فيجوز ويكون العهدة على الثاني الوكيل بالبيع اراد ان يشتري ذلك الشئ لنفسه
فالتسبيل ان يبيع ممن يثق به ثم يشتريه استقرض من رجل عشرة دراهم فلم يرغب
الابحرج درهمين فالحيلة فيه ان يشتري ما يراه في يده فلهما درهمان ويستقرض منه عشرة
خوصم اليه ضيعه بغير حق فاراد ان يسقط اليهم فالحيلة ان يقول ان يقر لابنه الصغير
بالضيعة اراد ان لا يكفل الانسان بنفسه ان يقول ان كنت قد كفلت منه فلانة علمت
ان اتصدق بغلس فاذا اطلب منه الكفالة يقول قد حلفت ان لا اكفل حيلة اثبات
الدين على الغايب ان يكفل للمطالب رجل عن الغايب فيجوز موثقه انه يقدم الكفيل
الى القاضي فيقول ان لي على فلان اسلم الغايب كذا وان هذا الكفيل عنه فيقول
الكفيل انه كفلت عنه لكن لا لوري لتز لمدع على الاصيل دينا لا فيقيم
المدعى البينة على ذلك فيقضي له ذلك القاضي بالدين على الغايب ثم انه يبرئ الكفيل
اراد المزمع ان لا يبطل الدين بهلاك الرهن فانه يشتري منه عبدا بذلك الدين
ولا يقبض فلو مات العبد لا يبطل دينه ولو مات المطلوب يكون الطالب احق به
مسا بيا العزماء ولو قضى عنه حال حيوة اقاله لبيع اراد ان يره من نصف ولسه
مشاعا ببيع نصف الدار من الذي يطلب الرهن ويقبض منه الثمن على ان يشتري
باختيار ويقبض الدراهم ثم ينقض البيع بحكم اختيار فيبقى في يده بقرعة الرهن بالثمن
اراد ان يجعل المال مضمونا على المضارب فالحيلة ان يقرض المال منه ويسلم اليه
ثم ياخذ منه مضاربة بالنصف ثم يدفع الى المستقرض ويستعين منه في العمل وآخره
ان يتقدمه المال ويخرج اليه درهمين آخرين ويعقد معه شركة العنان والعمل عليهما

غيره

والحال بينهما قال ابو الليث من اراد به ان يبرهن ان اكرام فلان اصله قوله عم
لرجل اشترى صاعاً من تمر بصاعين من زبيب صلا بعت تمر بسلعة ثم انتفعت
مما اشترى **كتاب المفتي** من كبر بعضهم
الا فتاوى فتولوا عم اجراكم على النار اجراكم على الفتيا وعن سلمان الفارسي ان ناساً
كانوا يستفتونه فقال ماذا خير لكم وشرياً والفتاوى ان لا يكون لمن كان اهلاً لقوله
فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون فكان هذا املاً بالاجابة عن السؤال وقاسم
المفتي يدخل بين الله وبين عباده وعن عيسى عزم لا تشكروا بالحق عند الجاهل فتظلموا
ولا تشكروا اصلها فتظلموا وتتاديل ما رواه اذ لم يكن املاً به فتقول لقوله عم
من افنى الله نبيهم لعنة ملائكة السموات والارض ولا ينبغي لاحد ان يعنى
الا ان يعرف اقاويل العلماء ويعلم من اين قالوا ويعرف معاملات الناس فان عرف
اقاويل العلماء ولم يعرف مذاهيرهم فان سئل عن مسئلة يعلم ان علماء الذين
ينحل من هبهم قد اتفقوا عليه فلا يأس بان يقول مذا جاز وهذا لا يجوز ويكون
فعله على سبيل الحكاية ولكن كانت مسأله قد اختلفوا فيها فلا يأس بان يقول جاز قول
فلان وفي قول فلان لا وليس له ان يجيب بقول بعضهم مالم يعرف حجة وعن
ابي يوسف وزفر وغيرهما انهم قالوا لا يحل لاحد ان يعنى بقولنا مالم يعلم من اين
قلنا قيل لعصام بن يوسف انكرت كثرة الخلاف لانه حنيفة رحمه الله قال لان ابا
حنيفة اوتي من الفهم مالم نوت فادرك بفهمه مالم ندرك ولا يسعنا ان نعنى
بقوله مالم نهم وسئل محمد بن الحسن رحمه الله متى يحل للرجل ان يعنى قال اذا كانت
صوابه اكثر من خطاه وعن ابي بكر الاسكاف البجلي من عالم في بلدة ليس هناك اعلم منه
هل يسمع ان لا يعنى قال ان كان من اصل الاجتهاد لا يسمع وقال اهل الاجتهاد
ان يعرف وجوه المسائل ويتاخذ اقدانه اذا خالفوه وقيل اذ لا شرط للاجتهاد
حفظ المبسوط عن خلف بن ايوب قيل له لم لا تعنى وانت تعلم انه ليس من مدرك
البلاء احد اعلم منك فقال ارايت لو خلت كانك اتبعك ان يعنى وليس هناك احد
اعلم منك عن بعضهم قال لو ان الرجل حفظ جميع كتب اصحابنا لا بد ان يتلمذ للفتوى
حتى يهتدى اليه لان كثرة المسائل يجاربه على ارباب الزمان فما لا يخالف الشريعة

كانت

مقد

وعن ابي بكر الاسكاف الفقيه ان اذا راى سوا واحد منهما رايه في مسئلة فانه لا يسمع
لواحد منهما ان ياخذ بقول صاحبه وعن ابن مسعود رحمه الله قال من سئل عن علم وهو
عنده فليقل وان لم يكن عنده فليقل الله اعلم فان من العلم ان يقول لما لا يعلم لا اعلم
سئل عن مثل لعين حكيم عن قوله دم لن الله خلق قوم على صورة فقال نؤمن بالله
ولا نشرك قال ابو الليث هذا امر الله به والرايون في العلم يقولون آمنا به
وعن ابن مسعود رحمه الله ان الذي يعنى الكسب بكل ما يسألونه لمجنون وعن ابن
شبرمة ان من المسائل ما لا يحل للسائل ان يسأل عنها ولا للجيب ان يجيب عنها وعن الشعبي
قال اسألوا عما كان ولا تسألوا عما لا يكون كمن سأل عن ابي يوسف دخل على هارون الرشيد
وعنده اثنان يناظران في الكلام فقال له هارون احكم بينهما وقال ابو يوسف رحمه الله
انما اخوض فيما لا يعنيني فقال له الخليفة احسنت وامره بمائة الف درهم واحد
بان يكتب في الدواوين ان ابا يوسف رحمه الله اخذ مائة الف درهم بترك مالا يعنيه
وعن الحسن البصري انه ترك الدواوين نحو من مائة ثم عاد فقيل له في ذلك فقال وجدت
راي لم خير من رايهم لانفسهم اذا قيل للمفتي يجوز هذا فترك رأسه ان نعم يجوز ان يعمل
بما اشار اليه ثم الفتوى على الاطلاق على قول ابن حنيفة رحمه الله ثم يقول لبي يوسف رحمه الله
ثم يقول محمد بن الحسن ثم يقول زفر بن الهذيل واكثر من زيادة وقيل اذا كان له شبهة
في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي بالخيار والاول اصح اذ لم يكن المفتي مجتهداً لانه كان
اعلم العلماء في زمانه حتى قال الشافعي رحمه الله الكسب كلهم عيال لبي حنيفة في الفتنة
ولما قيل سلم لانه حنيفة سبعم اثنان العلم وعن القاضي الامام علي السعدي ان سئل
عن فقيه من اجابته بجوابين مختلفين اي الجوابين يتبع قال قول افقهما بعد
ان يكون او رعهما لا ينبغي لاحد ان يفسر القدران براه مالم يعلم او يعرف وجوه
الدعوة واحوال التنزيل كوسال سائل لن الله هل يقدر على ان يخلق مثله يقال له
السؤال محال لان الذي يخلق لا يكون مثل الخالق والسؤال المحال لا يلزم
المجواب عنه وكوسال سائل ان الله عز وجل يعلم عدد انفس اهل الجنة يقال لن الله عز وجل
يعلم انه لا عدد لانفسهم كوسيلنا عن شفعوى علق ثلث طلاقات بالزكاح
هل تحل له المقام معها اذا تزوج عند الشافعي ام لا اجاب عنه لبي حنيفة لا قيل لا ينبغي

للمفتي ان يحج للمفتي اذا لم يسأل عنه يبعث للمفتي اذا ظهر عند انه اخطا ان يرجع عنه
 ولا يستحق ولا يأنف فانه يحكى عن لبي حنيفة رضي الله عنه او غيرا اجاب مسئلة فتاوى
 نوح بن دراج وكان من اصحابه اخطات فتال نعم وانشا يقول كادت تنزل به من
 خالق قدم لولا تداركها نوح بن دراج وعن لبي حنيفة لان يحفل الرجل عن فريه حنيفة
 من ان يصيب من غيرهم قتل من قتل فكرته اشدد عشرة من ركب العجلة لم يامن الكهولة
 وقيل من لم يستوف ما سئل عنه واستفتي فيه لم يكف بكما يجب لبعضهم اذا استفتيت عما فيه
 تحريم واحكام فلا تجل فقيهاك اخطار واموال فان اخطات في الفتوى فيبطل الامر
 والحال وان احسنت لا يعدوك اعجاب ولا لا قيل معنى قوله عدم المجتهدا اذا اخطا
 فله اجد واحد اذا كان اجتهاده في محل الاجتهاد فاما اذا كان بخلافه فلا المفتي اذا سئل
 عن مسئلة ينبغي ان نعم النظر فيها فان كانت من محل يفصل فخرجوا بها يفصل ولا يجب
 على الاطلاق فانه يكون محظيا كحما اذا سئل عن رجل وكل اخر ان يزوجه امرأة
 على الف درهم فزوج الوكيل على الف وزاد ما من قبل نفسه شيئا يجوز النكاح ام لا
 فان اطلق الجواب بلا او نعم فقد اخطا ينبغي ان يقول لنزاد شيئا معلوما لم يجوز لانه
 خالفه وتزله زيادة مجهولة نحو ان يهدي اليها هدية فان كان مهر مثلها الف او اقل
 جاز ولنزاد اكثر لا وكذا اذا سئل عن تزوج ام ولد انسان بغير لون مولا ما لم اعتقت
 يجوز النكاح ام لا فان قال نعم او لا فقد اخطا ولكن يفصل فيقول ان دخل بها
 الزوج قبل اعتاق المولا جاز لانه لم يجب عليها العدة من المولا وان لم يدخل بها
 لم يجوز لانه وجبت عليها العدة من المولا حين اعتقها فلا ينفذ النكاح في العدة وكذا
 اذا سئل عمن باع بدين احد ماله والاخر لغيره صفقة واحدة بغير اذن الغير يجوز
 البيع ام لا وهل يشتري الخيار ام لا فان قال لا او نعم فقد اخطا وينبغي ان يقول
 ان اجاز المولا الاخر جاز البيع فيها وان لم يجوز فان كان المشتري علم وقت الشراء بذكر لزمه
 البيع في الواحدة خمسة من الثمن وان لم يعلم بذلك الا بعد ابيع ان علم قبل القبض فله ان ينقض
 البيع وان علم بعد قبضها لزمه عبد البايح كحضته وكذا اذا سئل عمن لعن رجلين دين
 فاخذ من كل واحدتهما خمسة وخطهما ثم وجد بعضهما بهرجه وكل واحد منهما ينكر هل لعن يبق
 على احد ما ينبغي ان يقول لنزاد ما دون الستة بهرجه لم يرد شيئا وان وجد ستة بهرجه لم

اصبت 2

ينبغي ان

ان

ان يرد على كل واحد منهما درهما ولو وجد سبعة يرد على كل واحد منهما درهماين
 وانه ثمانية ثلثة وعلى هذا الكس وكذا اذا سئل عن رجل تزوج كحاله خالته ينبغي ان يقول
 ان كانت الحالة لأمه او لآبيه وامه لم يجوز وان كانت لآبيه جاز لانه لا قرابة بينهما
 ولو سئل عمن يزوج بغير محرمه يقال له لنكحت العمة لآبيه او لآبيه وامه لم يجوز وان كانت
 لأمه جاز واذا سئل عن رجل تزوج أمه واخوته من آخره عقد وافق الفقهاء باجواز
 كيف يكون يقول صورتها جارية بين اثنين جاءت بولد فادعياه فهو ابنتها فان
 كبر الغلام وله اخت من هذا الابن اخت من هذا الابن كلنا من عمة فزوج اخين
 والام من رجل بعد موت ابيه حكم باجواز لانه لا قرابة بينهما ولو اسئلت عن رجل
 خرج تاجرا وترك امراته في المنزل فورد عليه كتاب امراته انه قد تزوجت زوجا
 اخذ فابعت اليه كل شهر شيئا للنفقة كيف يكون هذه المسئلة فيقول هذا رجل كانت
 امراته بنتا لمولاه فمات مولاه فورثته وبطل النكاح فكسبت اليه وهو عبد لها
 ان ابعت اليه النفقة عن الامام لبي بكر الهكاف البجلي فان كان المنقضي اذا اخرج على
 لبي نصر من سلام ويقول جئت من مكان بعيد فتمثل هذا البيت فلا تكن ناديناك
 من حيث جئت ولا تكن علينا عليك المزامسة قال الفقيه ابو الليث ينبغي ان يرفق
 في اول الامر ويقول حتى اخرج من هذا الامر فاذا اخرج عليه بعد ذلك جاز له ان يجيب
 بمثل هذا وفي الجملة يجب ان يكون المفتي حليما رزينا ليتن القول منبسط الوجه
 وينبغي ان يقدم من جاء اولاً ولا يقدم الشريف على الوضيع وعن ابن عباس ر
 انه قال راس العقل ان يعفو الرجل عمن ظلمه وان يتواضع لمن دونه وان يتدبر
 ثم يتكلم واذا اجاب المفتي ينبغي ان يكتب جوابه والله اعلم وخوفه قتل في المايل
 الغرضية الدينية التي اجمع عليها اهل السنة والجماعة ينبغي ان يكتب الله الموفق او يكتب بالله
 التوفيق او يكتب بالله العصمة **كتاب الفوائد**
 في الخبر عن النبي وم ان كل شئ عماد وعماد هذا الدين الفقه وروى انه قال
 افضل المجالس عند الله ثم مجلس النظر فان فيه تلخيص حجج الله تعالى وروى انه عم
 قال من تعلم العلم رياء وشهوة لم يكن في النار احداً أشد عذاباً منه وليس نوعاً
 من انواع العذاب فيها الا كعذابي وفي الحديث من انتقل للتعلم عفا الله له قبل ان يخط

قاله كان الشبهة في

في الخبر عن النبي وم ان كل شئ عماد وعماد هذا الدين الفقه وروى انه قال
 افضل المجالس عند الله ثم مجلس النظر فان فيه تلخيص حجج الله تعالى وروى انه عم
 قال من تعلم العلم رياء وشهوة لم يكن في النار احداً أشد عذاباً منه وليس نوعاً
 من انواع العذاب فيها الا كعذابي وفي الحديث من انتقل للتعلم عفا الله له قبل ان يخط

وقال عدم من درس سنة من العلم سلازل ما است ونزل ابننا فالمال كله له
 اعطاه الله تعالى اجرا **سنة** اربعين التي سنة وروى ان الله تعالى خير سليمان بن
 العلم والملا فاختار العلم فاعطاه الله العلم والملا جميعا فبقي الفضل بالعلم والادب
 لا بالاصل والنسب عن النافع رحمه العلم قلاوة والادب افادة ومجالسة العلماء زيارة
 وعن عروة بن الزبير رحمه انه قال لا ولادة تعلموا فانكم ان تكونوا صغارا فقوم
 عسى ان تكونوا كبارا آخرين فقتل من لم يتعلم في صغره لم يتقدم في كبره فقتل من لم يزد
 الرقاد عدم المراء عن لقمان الحكيم انه قال لا تكثر النوم والاكل فان من
 اكثر منهما جاء يوم القيامة مفلسا عن الاعمال الصالحة فقتل من اخلا الى التواني
 حرم الامانة وقيل ما اثنى العبد اختار الكسل من جال نال من طلب الشئ وجرو جدا صله
 فقلهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا فقتل خذلين المني على قنا طير
 المحن قيل لا ين عيسى بن ميم قلت ما نلت قال قلت ان سؤل وقلبت عقولك بدني
 في الشراء والظراء صبور عن بعض الصحابة رضوان الله عليهم قال تغفروا
 قيل ان تسودوا وقيل معناه قيل لن تزدوجوا قال نهض بن محمد بن لام البليغ العلم
 ميت وجيوة الطلح فاذا جيت في موضع ضعيف وقوته الدرس فاذا قوتى فهو
 محتجب فكشفه المناظرة مع الموافق والمخالف فاذا اكتشف فهو عقيم فنتاجه
 العمل عن محمد بن سلمه لم يخدم هذا الموضع كخلف اليه كما يخلف الى السوق
 لا يدرج اليه كمن شئ عن نهض بن يحيى قال كان شابان يختلفان الى الحسن بن زياد
 فقال احدهما لصاحبه الا ترى الى حرص هذا الرجل على الحسن دخلت عليه
 البارحة وهو يتعشى وخادمه يدرس كتابا وهو يسمع ومن لبى يوسف رحمه اختلقت
 الى ابن حنيفة رحمه جنسا وعشر من سنة ما فاتني فطر ولا افهم اعلم ان نبينا صلوات
 محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن
 مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن نضر بن كنانة بن حزيمة بن
 مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان واسم امه امية بنت وهب بن
 عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرة بن توفه ابوه وامه حامل به وتوفه جدوه وهو
 ابن ست سنين وظل في التي ارضعتة تسمى حليمة كان ميلاده يوم الاثنين من شهر

وكانت امه امية بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن نضر بن كنانة بن حزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان واسم امه امية بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرة بن توفه ابوه وامه حامل به وتوفه جدوه وهو ابن ست سنين وظل في التي ارضعتة تسمى حليمة كان ميلاده يوم الاثنين من شهر

ابن
 ذكره

ربيع الاول ووفاته يوم الاثنين من ربيع الاول من سنة الف والاربع مائة
 الفم ووفاته في ليلة الاربعاء من وسط من الليل وحل الله تعالى اليه ومما بين اربعين
 سنة واقام بعد الوحي بمكة ثلث عشرة سنة ثم هاجر الى المدينة وتوفي ومما بين ثلثين
 سنة وبيع تسع نسوة وكانت خلافة لبى بكر عبد الله بن لبى فحاذى باجماع الصحابة
 الصحابة رضوان الله عليهم وخلافة علي بن طالب كرم الله وجهه كذلك **اعلم**
 ان صاحبنا هينا ابا حنيفة رضي الله عنه هو النعمان بن ثابت بن روطي في نسخة
 مكان روطي المرزبان قد ادر كى عهد علي بن لبى طالب جملته يعطيه اليه وهو صغير
 وقد وعاله بالبركة كذا في النسخة والنسخة انه سمع احدى من سبع من الصحابة
 رضوان الله عليهم بعضهم ذكروا منهم الحسن بن مالك وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن
 الهاد وفي رواية ابن الاصمعي وجابر بن عبد الله رضوان الله عليهم وسنهم انا
 منهم غايشة بنت عجرة ومما كان اخذ العلم من الرجال كثيرين الا انه يكسب
 في الفقه الى حماد بن سليمان ومما كان من تلاميذ ابراهيم بن يزيد النخعي ومما اخذ
 العلم من علمه ورواه شرح القاضي ومما كان من روافد ابن مسعود رضي الله عنه
 ومما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اتفق لانه حنيفة رحمه من الاصحاب طام يتفق لاحد
 وقد وضع هذا المذهب مشهور ولم يستبد بوضع المسائل وانا يلقبها على اصحابه
 مسيل فيعرف ما كان عزيم ويقول ما عندنا وبناظرهم حتى يستقر احد القولين
 فثبت ابو يوسف رحمه حتى اثبت كلها وقد اوردك بعضهم ما عجزت عنه اصحاب القرائح
 وقيل كان محمد بن الحسن صاحب رواية وكانت بدمية ابن حنيفة كروية وحكي كنت
 اغرابيا وفضل علي بن حنيفة رحمه ابو اوام بن ففال ابو حنيفة بو اوين فقال الاعوان
 بارك الله فيك كما بارك في اول افتخار اصحابه وسالوه عن ذلك فقال الاعوان سألني
 عن التشهد بو اوين كتشهد بن مسعود ام بو او كتشهد لبى موسى الاشعري ففار
 بارك الله فيك كما بارك في شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية قيل مات لبو حنيفة
 رضي الله عنه ومما بين سبع سنين سنة بتارح سنة خمس ومائة واما
 النافع فهو ابو عبد الله محمد بن لوريس بن العباس بن عثمان بن نافع بن السائب بن
 عبيد بن عبد بن يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف ولد الشافعي

وخلافة عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه بتقليد
 وخلافة عثمان بن
 عفان رضي الله عنه بتقليد
 الصحابة رضوان الله
 عليهم لبعضهم

ينسب

رضي الله بغيره بقدر من سنة مائة وعشرون اربعاً وخمسين سنة ومات
يوم الجمعة من شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة وعشرين ومجده من الحسن وبشرب
غياث واصحابه يضيفونه الى مسلم بن خالد بن الزنج عن خلف بن ايوب البجلي قال
ان الله تعالى جعل العلم بعد نبوة في اصحابه ثم بعد ذلك في التابعين ثم بعد ذلك في حنيفة واصحابه
رضولنا عليهم فنت شاء فليؤمن ومن شاء فليسخط وعن ابي يوسف قال ما انا
من ابي حنيفة الا كورقة صغيرة على شجرة كثيرة اغصانها وقال بشر بن موسى ما انا
من ابي يوسف الا هكذا واما صاحب قرائنا برب واية خفي عن سليمان المغيرة
هو عاصم بن ابي النجود وهو من بني الهذلي الكوفي وهو قراء على عبد الرحمن بن عجلان
بن جبيب السلمي وهو قراء على ابي جابر بن طالب رضي الله عنه وهو على رسول الله ثم القراء
السبعة احمد بن عاصم بن ابي النجود والثاني عبد الله بن كثير والثالث نافع بن المدني
والرابع حمزة بن جبيب الزيات وال خامس ابو عمرو بن العلاء البصري والسادس
عبد الله عامر الكوفي وال سابع علي بن حمزة الكوفي عن ابي اسود الدؤلي مصنف النجود
ليس شيء اعز من العلم الملوكة حكام على الناس والعلماء حكام على الملوك سئل بعضهم
العلم افضل ام المال قال العلم قال فما بال الناس يرون اهل العلم على ابواب اصحاب
الاموال ولا يرون اصحاب الاموال على ابواب العلماء قال لان العلماء عرفوا منفعته
الاموال وجهل اصحاب الاموال منفعته العلم وقضه عن ابي عبد الله الثلجي قال لا تحفظوا
مؤلاً يعني اصحاب ابي حنيفة رضي الله عنه فانه رما او تيت مسئلة لولا حفظت من
اذا ويليهم ما درست كيف اضرع قدمي فيها وعن بعض المشايخ قال صحوا مسنده
الكتيب فانكم رما لا تجدون اسنادا غير ما قيل العاقل الذي لا يصنع في الترشيا
يستحي منه في العلانية فيل شيعي للعاقل ان ينظر في شأنه ويعرف اهل زمانه
ويحفظ خطاه لسانه عن علي رضي الله عنه قال من عامل الناس فلم يظلمهم وحدثهم فلم
يكذبهم وعدهم فلم يخلفهم فهو مؤمن مكنت مروته وظهرت عدالة ووجبت
اخوة عن ابن المبارك وكان من تلاميذ ابي حنيفة رح وسفيان الثوري قال
اذا وصف لي رجل له علم الاولين والآخرين لا يكتف على فوات لقائه فاذا سمعت
رجلا ادب الناس اتاكتف على فوات لقائه قيل من استحسن وينه عن موى نفسه

وراحة

وراحة بدنه وشهوة كلامه فقد هلك في نحو عظيم وهو لا يشعر عن علي بن
ابي طالب رضي الله عنه انه تكلم بمئة كلمات لم يسبغته احد في الجاهلية والاسلام او لها من كانت
كلمة وجبت محبته والثاني ما هلك امرئ عرف قدره والثالث ليس كل شيء قيمة
وقته الما يجسه والرابع سئل عن شيئت تكث نظره وقال من عذب لسانه كثر
اخواته قيل من مال الحق مال اليه الخلق قال انشدونا لنقص الامام انه زبير
الدبوسي جهدت لتاصيل الدلائل في الوري فوقتني ربي فما طاشت عيني
فاحسبت ما قدرت عن سنت الهدي ثم تنبطل الاحكام بالاراي والفهم
وقد دفع الفراغ عن تسويد بعد العصر فليوم شنبه
من شهر ربيع الاول سنة ثمان مائة وخمسين
و ثمان مائة واخبره الربيعين

لا في
نكاح
نكاح
نكاح
نكاح

كلمة النقيب المحمدي



AMCA ZADE
MUSEYIN 259

